الجامعة الأردنيـة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراة

أنا الطالب: الهنئ محمد عبدالوهاب الدبعي الرقم الجامعي: ٩٠٤٠٤٣١

التخصص: علم اجتماع الكلية: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

عنوان الرسالة / الاطروحة
مكانة المرأة ودورها في الأحزاب والجماعات الإسلامية في اليمن

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي / اطروحتي ، وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي /اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: الهنئ التاريخ: ١٨ / ٨ / ٢٠١٠م

الجامعة الأردنية

نمــوذج تفــويض

أنا الضحى محمد عبد الولي الدبعي ، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نــسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع: [signature]

التاريخ: ٨/٨/٢٠١٠

مكانة المرأة ودورها في الأحزاب والجماعات الإسلامية في اليمن

إعداد
ألفت محمد عبد الولي الدبعي

المشرف
الأستاذ الدكتور خليل درويش

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في علم الاجتماع

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

آب، ٢٠١٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (مكانة المرأة ودورها في الأحزاب والجماعات الإسلامية في اليمن) وأجيزت بتاريخ ...٥/٨/٢٠١٠ م

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

الأستاذ الدكتور خليل نمر درويش (رئيسا) ....
أستاذ دكتور في علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور محمد عبد المولى الدقس (عضوا) ....
أستاذ دكتور في علم الاجتماع

الدكتور محمد أحمد العربي (عضوا) ....
دكتور في علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور فايز عبد القادر المجالي (عضو) ....
أستاذ دكتور في علم الاجتماع (جامعة مؤتة)

الإهداء

إليكما . . .وأنتما تتدفقان عطاء لا ينضب. . .لتجسدا أعظم معاني الأبوة والأمومة. . .التي كنت وما زلت أستقي منها ينابيع الحياة. . . . . .إلى أبي وأمي.

إليكَ ونحن ننسج معاً من أشعة الشمس غداً مشرقاً لأجل حاءات ثلاث. .حسام. .حنين . .حنان . . . . .إلى زوجي

إلى الطيور الخضراء. .طيور الجنة . .من جسدت أروع بطولات أدوار المرأة في الحياة . .من على ساحات الجهاد . .وخلف أسوار القضبان . .إلى المجاهدة في كل مكان .

الباحثة

شكر و تقدير

بعد الشكر والثناء لله سبحانه وتعالى،تقدر الباحثة تلك المواقف التي مدت لها يد العون والمساعدة وهي تعيش أحداث هذه الدراسة بلذتها المعرفية ومعاناتها النفسية التي أخرجتها بهذه الصورة ..

وتتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور :- خليل درويش المشرف على الرسالة ، على فضاء الحرية التي منحني إياها ..للخوض في غمار المعرفة ...كما تتقدم بمعاني الشكر إلى الأساتذة الأفاضل الذين شرفوني بقبول تحكيم الرسالة ومناقشتها.

ولكل من بذل لي جهدا في سبيل تذليل صعوبات هذه الدراسة عظيم امتناني وشعوري بالعرفان ،وأخص بالذكر الدكتور عبد الرزاق الهيتي المشرف الداخلي على الرسالة في اليمن ،وأساتذة قسم علم الاجتماع بجامعتي تعز وصنعاء ،ومن المؤسسات التي أفادتني بأدبياتها ومعلوماتها كالدائرة الإعلامية في التجمع اليمني للإصلاح ،والى جميع أفراد أسرتي ،ولكل من ورد ذكره في الدراسة من أشخاص ومؤسسات كان لهم الدور الأمثل في إتمامها.

الباحثة

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

إعـــــــداد

ألفت محمد عبد الولي الدبعي

إشراف

الدكتور خليل درويش

ملخــــــــص

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة مكانة المرأة اليمنية ودورها في الأحـزاب والجماعـات الإسلامية ، من خلال الإجابة عن بعض التساؤلات الرئيسة التي ركزت على معرفة ما وصلت إليـة الأطروحات الإسلامية في تأصيل أدوار فاعلة أو معيقة للمرأة ،من خلال تناول طبيعة المكانة التـي تحتلها المرأة والتي تترجم إلى أدوار عملية،وهل يوجد فروقات بين الأحزاب والجماعات فيما يخص مكانة المرأة وأدوارها ،فضلا عن وجود فروقات بين الذكور والإناث ،إلـى جانـب معرفـة أبـرز المعوقات التي تقف أمام تطوير مكانة المرأة وأدوارها ،وأبرز المقترحـات لتطـوير تلـك المكانـة والأدوار .

تم استخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة لمعرفة بدايات العمـل النـسائي داخـل الأحـزاب والجماعات الإسلامية وتطورها عبر مراحلها ا المختلفة ،كما تضمنت الدراسة منهج المسح بالعينـة ،وتحليل المضمون لتحليل الوثائق والأدبيات الصادرة عن هذه الجماعات ،وقد بلغت عينـة الدراسـة (٢٥٠)مبحوثا ومبحوثة،و تم استخدام استمارة الاستبيان والمقابلة الشخـصية والملاحظـة البـسيطة كأدوات للدراسة ،واستغرقت الدراسة الميدانية الفترة الواقعه من ١-٦-٢٠٠٨ وحتى ١-٨-٢٠٠٩.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها الاتي:-

١- يعد المجال الاجتماعي والخيري من أكثر المجالات تأييدا لمكانة المرأة داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية،ويعد الدور الدعوي الديني هو الدور الثقافي الممارس في الأوساط النسائية ،بينما ما يزال الدور السياسي محصورا في عملية التصويت في الانتخابات فقط .

٢- إن عزل النساء في قطاعات نسائية داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية، أدى إلى أن تنمو خبرات النساء بطريقة متأخرة عن خبرات الرجال الأعضاء، ،وأن هذا العزل بعيدا عن دمج النساء في الهيكل التنظيمي لحزب الإصلاح أو الجمعيات السلفية ،جعل هذه القطاعات تعمل وكأن تنظيما يتشكل داخل تنظيم اخر ،وفي الوقت نفسه سس يفرض على التنظيم المتشكل (النسائي) أن يظل تابعا ومتخلفا على مستوى تلقي المعلومة أو مستوى الأداء ،مهما بلغ نشاط هذا التنظيم وفاعليته كما هو لدى القطاع النسائي في حزب الإصلاح.

وأوصت الدراسه بضرورة إعادة النظر في المناهج التربوية المقدمة للأعضاء داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية بما يضمن قدرتها على إعداد المرأة كطرف سياسي وإعلامي في المجتمع بشكل عام ،ويضمن احتوائها على مفاهيم حقوق المرأة التي تتبنى رؤية معرفية إسلامية تنطلق من المساواة في القيمة الإنسانية بين الذكور والإناث ومن المساواة في شرف الاستخلاف في الأرض،وبما يحقق المواطنة المتساوية للمرأة . وإلغاء القطاعات النسائية الملحقة بحزب الإصلاح أو الجمعيات الخيرية السلفية وإدراجها ضمن الهيكلة العامة للحزب أو الجمعية ،أو تطوير آليات للتواصل بين الرجال والنساء تسمح بسهولة الحركة وتبادل الخبرات كأن تكون البرامج التأهيلية مشتركة بين الرجال والنساء ، وأن تكون الاجتماعات مشتركة ليس على مستوى القيادات فقط بل على مستوى القواعد .

إن من شان تلك التوصيات أن تزيد في فاعلية أدوار المرأة اليمنية في الحياة السياسية والمدنية بشكل أوسع .

الفصل الأول

مدخل للدراسة

١ - ١مقدمة

شهد العالم العربي و الإسلامي منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، تناميا واضحا في تصاعد الأحزاب والجماعات الإسلامية ، في تقديم مشروعها كبديل للمشروعات القومية واليسارية التي أخفقت في تلك الفترة بتحمل جهود التنمية بجميع أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .وقد استقطبت هذه الحركات اهتمام الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية والمهتمين بالشأن السياسي الإسلامي، وتعددت الدراسات حول هذه الظاهرة بتعدد التسميات التي أطلقت عليها مثل الظاهرة الإسلامية،الصحوة الإسلامية،البعث الإسلامي،الإحياء الإسلامي،الإسلاموية،الأصولية الإسلامية،والإسلام السياسي.وتعود جاذبية هذه الحركات إلى قدرتها على التعبئة للجماهير ،والوصول إلى مختلف الشرائح الاجتماعية ،تحت شعار قدرة الإسلام على إيجاد حل لجميع المشكلات ،وخاصة المشكلات التي فرضتها الحداثة الغربية [1]

وضمن سعي هذه الحركات لتقديم بديل للحداثة الغربية ،لاقت مسألة المرأة اهتماما واسعا من هذه الجماعات والحركات، فاق من حيث الكم قضايا أخرى لا تقل أهمية عنها،لتصبح المرأة وقضاياها أحد مواقع الهجوم المضاد الذي شنته الجماعات الإسلامية على الحداثة الغربية سواء على مستوى الخطاب الإيديولوجي أو على المستوى ألبرامجي(الميلاد،٢٠٠١: ٤٧)

إن المطلع على بعض الأدبيات الفكرية التي تناولت الجماعات الإسلامية بالنقد ،يجد أنها تقدم اتهامات كثيرة توجه للجماعات الإسلامية في منهجها الفكري والعملي بشكل عام ، ورؤيتها للمرأة بشكل خاص.فالتهميش والإقصاء وفرض الوصاية تهم كثيرا ما وجهت للجماعات الإسلامية في تعاملها مع المرأة في صفوفها، فضلا عن انتقاد الخطاب الحركي الإسلامي حول المرأة بأنه محكوم بالتوجس والارتباك في تعبيره عن مواقفه من قضايا المرأة،وأنه يعمل على التقليل من القدرات العصبية والنفسية للمرأة بالمقارنة مع الرجل ، وتصعيد ذلك إلى نفي قدرتها الطبيعية على القيادة ، وشغل المناصب العامة .وتصف تلك الكتابات مكانة المرأة في الجماعات الإسلامية بأنها تنزع إلى محورة شخصية المرأة حول البيت والحياة الأسرية دون غيرها ، وأنها تنفي شيئا اسمه قضية المرأة في الواقع، وأن تلك

---

[1] للتوسع حول الحركات الإسلامية وقدراتها التعبوية في إيصال مشروعها يمكن الرجوع إلى إسماعيل صبري وآخرون ،٢٠٠٤،الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي،صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

الجماعات تقدم حديثا إنشائيا عن إكرام الإسلام للمرأة وإعلائه لشأنها بينما ممارساتهم الواقعية تدل على عكس ذلك [١]

بالمقابل نجد أن أدبيات الفكر الإسلامي فيما يتعلق بالمرأة وحقوقها شهدت جدل كبير حول مكانة المرأة وأدوارها،والذي وفقا له لا نستطيع أن نقول أن هناك رؤية واحدة .فقد تباينت وجهات النظر في ثلاثة محاور رئيسية ،رأي يحرم مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية للمرأة بصورة مطلقة وإلا يتعدى نشاطها شؤون المنزل وتربية الأبناء،وأخر لا يجد ما يمنع المشاركة لكنه يفضل أن تركز المرأة جهدها داخل البيت كأم وزوجة،أما الرأي الثالث فيدعو إلى المشاركة الواسعة للمرأة في الحياة الاجتماعية و العمل السياسي مع وجود اختلافات حول مسألة جواز ولايتها العامة أم لا.وجميع وجهات النظر السابقة تدعم موقفها بأحكام واجتهادات فقهية وفتاوى صادرة عن مفكرين وعلماء لهم وزنهم داخل بعض الجماعات الإسلامية .[٢]

لعل عدم تبلور رؤية واضحة موحدة حول مكانة المرأة ودورها في أدبيات الفكر الإسلامي، والتي انعكست على مواقف الجماعات الإسلامية هو السبب في اتهامها بما تم الإشارة إليه سابقا.كما أن هذا النقد لم يكن موجها من خارج هذه الجماعات فقط،بل جاء ضمن مراجعات مفكري بعض الجماعات الإسلامية ضمن تقييمهم لأدائها الفعلي والواقعي، ومنها أن شخصية المرأة المسلمة بأبعادها التي رسمتها مرحلة السيرة والخلافة الراشدة لم تتكامل ،ولم تأخذ موقعها، في مؤسسات العمل الإسلامي،مبايعة،ومهاجرة،وعالمة،وشاعرة،وراوية،وخطيبة،وطبيبة

---

[1] من الأدبيات الفكرية التي تناولت الجماعات الإسلامية بالنقد وخاصة في موضوع المرأة يمكن الرجوع إلى سناء المصري ،١٩٨٩م،خلف الحجاب ــ و ليزا تركي،٢٠٠٢،الحركة الإسلامية في الأردن وقضايا المرأة :في إبراهيم غرايبة،الحركة الإسلامية والحقوق والحريات،مركز دراسات الأمة ،عمان ،الأردن.ونصر حامد أبو زيد،١٩٩٩،دوائر الخوف ،قراءة في خطاب المرأة ،المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء.

[2] *يمكن الرجوع في هذا الإطار إلى محمد عمارة ،١٩٧٥،الإسلام والمرأة ،القاهرة للثقافة العربية ،القاهرة .ومصطفى السباعي ،١٩٨٤،المرأة بين الفقه والقانون ،المكتب الإسلامي ،دمشق،ومحمد علي البار،١٩٩٤،عمل المرأة في الميزان،دار المسلم ،الرياض،ومحمد مهدي شمس الدين ،١٩٩٤،مسائل حرجة في فقه المرأة،المؤسسة الدولية ،بيروت .وعبد المجيد الزنداني،٢٠٠٠،المرأة وحقوقها السياسية في الإسلام ،مؤسسة الريان،بيروت،ومحمد رضا الانصاري١٩٩٨،المرأة ريحانة أم قهرمانة ،دار الاعتصام ،القاهرة .والبهي الخولي ،١٩٦٥ــالمرأة بين البيت والمجتمع ،مكتبة دار العروبة ،القاهرة

،ومجاهدة،وممرضة،وآمرة بالمعروف وناهية عن المنكر.وأن المرأة بقيت تعيش ضمن إطار هوامش ضيقة ،ومعزولة عن المجرى العام للحركة ،وأن الجماعات الإسلامية لم تستطيع التحرر من التقاليد الاجتماعية التي التبست بمفاهيم الدين ،ومن ثم تحرير المرأة، باسترداد إنسانيتها،ضمن إطار التعاليم الإسلامية،وأن الهم الريئس لهذه الجماعات تركز في المرابطة على الحدود ، والدفاع عن صورة المرأة،وحمايتها،أكثر من الاشتغال بتنمية شخصيتها ،وتربيتها ،وتدريبها على الحياة الإسلامية،وإبرازها كنموذج يثير الإقتداء والتأسي.(حسنة،١٩٨١م:٦٦)

وضمن هذا الإطار برزت رؤية جديدة لهذه المسألة تتحدث عن وضع المرأة لدى بعض الجماعات الإسلامية أنه في تغير مستمر –خاصة في تلك التي لا ترى مانع من مشاركتها الاجتماعية والسياسية الواسعة،بل إنه يفوق من حيث النشاط والفاعلية واقع المرأة في الجماعات السياسية الأخرى (ottaway,2007:1)

وأن مواقف التيار المعتدل من الإسلاميين قد تغير من بعد أن شعر بالثقة بالذات، بعد الثمانينات ونجاحاتهم في العمل السلمي / البرلماني، في الأردن ومصر في ظل الرواج الواسع لمفاهيم حقوق إنسان، والديمقراطية، فتقدموا في الثمانينات بإعلانات عن «حقوق الإنسان» في الإسلام ، ونقلوا اتجاه المرجعية من «الحقوق الطبيعية»، إلى المفهوم القرآني «الاستخلاف الإلهي»الذي يشمل الرجال والنساء، وبدلاً من «حقوق الإنسان»، انطلقوا من مركزية الإنسان ومصالحه الأرضية، وأدرجوا حقوق المرأة تحت بند «حفظ النسل وحقوق الأسرة» الواجبة شرعاً.واعتمدوا في نظرتهم لحقوق المرأة من زاوية مقاصد الشريعة كمرجعية عليا للتشريع ،وبذلك تكون المساواة بين الرجال والنساء هي الأصل ،أما ما يختص باختلافهم ببعض الأحكام فيصبح استثناء يرد على قاعدة المساواة الأساسية(غرايبة ٢٠٠٢: ٦١-٦٩)

ووفقا لذلك شهدت بعض الجماعات والأحزاب الإسلامية تنظيمات نسويه،اتسمت بنشاط واسع في معظم مؤسسات الجماعة أو الحزب الاجتماعية والتربوية والثقافية كما في جماعة الأخوان المسلمين في مصر ،وحركة العدل والإحسان المغربية ،وهناك من يلعبن دورا فعالا في العمل المقاوم كما في فلسطين ولبنان،.وبالرغم من أن النساء ما زلن غائبات من المجالس الأساسية لهذه الأحزاب والجماعات ، مثل شورى القرار والمجلس السياسي والمجلس التنفيذي والمجلس المركزي ،إلا أنة يوجد تمثيل للنساء في المستويات القيادية لبعضها ، كما في حزب الخلاص الوطني الإسلامي الذي توجد به ١٥%من النساء يمثلن المكتب السياسي وهو أعلى هيئة للحزب،وفي المغرب توجد ناطقة رسمية باسم مؤسس حركة العدل والإحسان الشيخ عبد السلام ياسين ،بالإضافة إلى وجود ٢٠%من القيادات النسائية داخل صفوف هذه الحركة، وهو

ما قد يعطينا مؤشرا على وجود تمكين سياسي للنساء في الجماعات والأحزاب الإسلامية .(فرجاني،٢٠٠٥ :٩٥)

يأتي تناولنا لهذا الموضوع ضمن الأطروحات التي تتناول أهمية مشاركة المرأة تنمويا،وما يرتبط بتطور حقوق الإنسان ومفاهيم الديمقراطية والمواطنة والتغييرات الاجتماعية والثقافية التي ساهمت في تغيير أوضاع المرأة، ورغم هذا بقاء واستمرار قضية المرأة كمشكلة تتباين حولها الآراء والمعتقدات خاصة بمن يعتبر الدين مرجعيتهم الفكرية.فقد أصبح كل ما يرتبط بالمرأة من قيم وتقاليد وأعراف وتشريعات ومؤسسات مجالا للصراع الحضاري ومحكا لاختبار المشروع العلماني في مقابل صلاح وصلاحية المشروع الإسلامي وعالميته،وهو المشروع الذي ما زال في حاجة لتأصيل رؤية معاصرة واضحة لقضية المرأة ومشاركتها في المجال العام ،بحيث تصبح هذه الرؤية أساس للممارسة الفعلية في الواقع.

١-٢مشكلة الدراسة :-

يعد المجتمع اليمني مجتمعا تقليدا، يتصف بضعف التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبانخفاض المستوى الثقافي والتعليمي وارتفاع معدلات الأمية خاصة بين النساء، وتعد مؤسستا العائلة والقبيلة في اليمن أهم الوسائط الاجتماعية في تنشئة الإفراد ، بل إ ن جزءا كبيرا من شخصية الفرد تتكون ضمن هاتين المؤسستين ،كالقيم والاعتقاد في الفكر والممارسة، و السعي إلى قولبة الشخصية، وتنميطها على النحو الذي يؤيده المجتمع ،الأمر الذي يتضمن في دلالته أن رؤية المجتمع للمرأة ولمكانتها ودورها يرتبط بالحقيقة السوسيولوجية التي تشير إلى أن المسئول الأول عن تحديد مكانات وأدوار الإفراد في أي مجتمع أنما هو نسق من المعايير والقيم سائد في المجتمع ،تعارف عليه الناس وتم تنشئتهم وتربيتهم على أساسه، وبالتالي فإن هذا النسق يحدد أدوار ومكانات كل من الذكور والإناث،وهذا النسق يستمد قوته ومشروعيته من عدة مصادر أهمها على الإطلاق ثقافة المجتمع السائدة.

وباستعراض الثقافة اليمنية المتعلقة بالمرأة نجد أنها ثقافة تفضل الذكور على الإناث،وهي سمة المجتمعات العربية عموما ، وهي ثقافة لا تعترف بدور الفتاة الإ كزوجة وربة بيت، وهي أن سمحت لها بالتعليم والعمل، فهذا ليس من أجلها، ومن أجل استقلالها وحريتها،أنما فقط من أجل تحسين فرصها في الزواج وألا يتعارض هذا مع دورها الأساسي(الاهتمام بالبيت والزوج والأولاد)، وهي ثقافة ترى أن الذكر كسب للعائلة والأنثى عبء عليها ،وإنجاب الذكر يعزز مكانة المرأة عند زوجها وأهلة،وتقوي في الوقت نفسه مكانة الزوج في المجتمع.هذه الثقافة ترى

في أدوار المرأة أدوار مساعدة وليست متساوية، حيث يظل الرجل بشكل رئيسي وفي أغلب الأحوال هو الذي يحدد للمرأة وبشكل مباشر وغير مباشر طبيعة الدور الاجتماعي الذي يجب أن تؤديه ونوع المشاركة وحجم الارتقاء ودرجة المساواة وغير ذلك من القضايا المرتبطة بحياة المرأة ووجودها في المجتمع.[١]

نتيجة تلك الثقافة، مع عدد من المحددات الأخرى السياسية والاقتصادية، حرمت المرأة في اليمن من ممارسة العديد من الأدوار التي تعد من حقوقها وخاصة قبل قيام ثورتي سبتمبر وأكتوبر.لذا نستطيع القول أن أجندة قضايا المرأة اليمنية في استحقاقاتها المساوية للرجل،لم تبدأ الإ مع التغيير السياسي الذي أعقب ثورتي سبتمبر وأكتوبر وما ترتب عليه من تحديث مجتمعي عام يمكن اعتباره المسلك الرئيسي الذي من خلاله ظهرت المرأة مجددة أدوارها ومجالات نشاطها ،كما يمكن القول أن خروج المرأة إلى المجال العام كان من خلال التعليم والالتحاق بسوق العمل الحديث، وكان للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دورا كبيرا في خلق تقبل محدود من المجتمع تجاه المرأة ونشاطها في المجال العام(الصلاحي ، ٢٠٠٥).

إلا أن هذا التقبل لم يكن متعديا إلى جميع المجالات، حيث كان هناك الكثير من الجدل حول قضية مشاركة المرأة السياسية -في الجزء الشمالي من الوطن سابقا- وهل المرأة صوت يحق له الانتخاب والترشح إلى البرلمان، بينما لم تكن هذه الإشكالية توجد في ظل المنظومة الاشتراكية في جنوب اليمن آنذاك.(الأصبحي، ٢٠٠٤)

ومع بروز عملية التحول الديمقراطي بإقامة دولة الوحدة عام ١٩٩٠ والتي كفل دستورها الكثير من الحقوق للمرأة في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، مما مكن المرأة من المشاركة الفاعلة والإسهام في الحياة الاجتماعية بأبعادها المختلفة، وترافق ذلك مع ظهور الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن التي تأثرت بإعلان دولة الوحدة للتعددية الحزبية وحرية إقامة التجمعات، فظهرت التنظيمات والأحزاب والجماعات التي كانت تعمل في السر إلى العلن،وأتى ذلك انسجاما مع النص الدستوري الذي كفل لكل المواطنين تنظيم أنفسهم سياسيا ومهنيا ونقابيا ،وضمان كافة الحريات لنشاط المؤسسات والمنظمات السياسية والثقافية والعلمية والاجتماعية.[٢]

---

[1] للتوسع حول دور الثقافة اليمنية في تشكيل مكانة المرأة ودورها في الواقع اليمني يمكن الرجوع الى العنف ضد المرأة في الثقافة اليمنية ،صادر عن منظمة اوكسفام ،وعادل الشرجبي ،٢٠٠٦،تكلفة العنف ضد المرأة في المجتمع اليمني،صادر عن ملتقى المرأة للدراسات ،تعز

[2] راجع دستور الجمهورية اليمنية مادة رقم (٢٩)،ومادة(٤٢)ومادة (٥٨

وكان من ضمن هذا البروز ظهور الجماعات والأحزاب الإسلامية ذات المرجعية المذهبية أو الدينية،والتي منها من كانت تعمل بالسر قبل إعلان الوحدة، لأن السائد قبل ذلك هو تحريم الحزبية.[1]،ومن هذه الأحزاب الإسلامية جماعة الإخوان المسلمين(حزب الإصلاح بعد الوحدة)والذي يمثل غالبية أعضائه المذهب السني ،وحزب الحق الذي يمثل المذهب الزيدي أحد المذاهب الشيعية .ومن الجماعات جماعة السلفيين التي بدأت تعمل وتنشط من خلال إطارها المنظم وهي الجمعيات الخيرية .

ونظرا لأن الجماعات والأحزاب الإسلامية تركز في برامجها على مرجعيتها الدينية في طرح ومعالجة القضايا، فقد أثيرت حولها العديد من الإشكاليات بشأن حقيقة توجهاتها الديمقراطية ومدى قبولها بالأخر، ومن ضمن هذه الإشكاليات ما يتعلق بالمرأة، من أنها تتبنى توجها فكريا وايدولوجيا رافضا لمشاركة المرأة في المجال العام، وأن خطاب هذه الجماعات والأحزاب يطرح الأنوثة أو المرأة المثالية على أنها تتكون من الانتماء والإخلاص للبيت والزوج والأولاد ،وأن ذلك يحظى بتكرار لا متناهي في كتبهم وإعلامهم الإسلامي ومحاضراتهم العامة ، والنشاطات الدعوية الموجهة للمرأة ،وأن لديهم العديد من الإشكاليات حيال لباس المرأة ومظهرها، وطبيعة الاتصال بين الرجال والنساء، ومدى طبيعة تعليم المرأة وعملها ،وصورة النشاط النسائي في الجماعات والحركات الإسلامية.وأنه إذا كانت هناك مشاركة للمرأة فهي فقط تقتصر على مجالات الدعوة والعمل الخيري.(الشرجبي،٢٠٠٦)

كما يطرح أن بعض الأحزاب السياسية الإسلامية في اليمن، كانت في بداية نشأتها بعد الوحدة تتبنى توجها فكريا وإيديولوجيا رافضا للمشاركة السياسية للمرأة ، إلا أن عوامل سياسية لعبت دورا هاما في تغيير منهجها الرافض لإشراك المرأة في هيئاتها القيادية، فضلا عما فرضته أحداث ال١١ من سبتمبر وما ترتب عليها من ضغوط مارستها الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ضد الأحزاب الإسلامية،وأن ذلك كأن سببا في تعديل أفكارها والسعي لزيادة مشاركة المرأة في هيئاتها القيادية (الشرجبي،٢٠٠٦)

ومن ناحية أخرى شهدت الساحة اليمنية حضور ملفت للمرأة،في جماعة الأخوان المسلمين(حزب الإصلاح) في المشاركة في الانتخابات النيابية كصوت انتخابي،ففي انتخابات عام ١٩٩٣ كان العدد الكبير من الأصوات النسائية قد ذهب لصالح مرشحي الإخوان المسلمون (حزب الإصلاح)ملفتا للنظر ومثيرا للجدل ،بالإضافة إلى تواجدهن الملحوظ من خلال العمل

[1] للاطلاع على العمل الحزبي في مرحلة السرية قبل الوحدة يمكن الرجوع إلى الهام مانع ،١٩٩٤،الأحزاب والتنظيمات اليمنية في اليمن(١٩٤٨-١٩٩٣)،كتاب الثوابت،صنعاء.

عبر الجمعيات والنقابات والمنظمات المدنية ، هذه الظاهرة فتحت الباب أمام انتقادات كثيرة منها أن الأحزاب الإسلامية تستغل النساء كأصوات انتخابية، وأن هناك تزييف لوعيها، خاصة وأن هذه الأحزاب لم تحاول الدفع بعدد من المرشحات لعضوية مجلس النواب. (الشرجبي ،٢٠٠٦)

من هنا برزت الحاجة إلى دراسة مكانة المرأة ودورها داخل الجماعات والأحزاب الإسلامية في اليمن، خاصة في ظل عدم وجود دراسات أكاديمية ميدانية، متخصصة تتناول هذه المسألة وفق مرجعيتها الخاصة بها، ومن وجهة نظر النساء أنفسهن داخل هذه الجماعات،وتحاول تلمس المكانة التي تحتلها المرأة في هذه الجماعات والأحزاب ،ومدى انعكاس ذلك في الواقع مقارنة بالجانب ألتنظيري ،بالإضافة إلى محاولة إيجاد إجابات لبعض المسائل والتي منها مدى استطاعة الجماعات والأحزاب الإسلامية توظيف إمكانات المرأة؟ هل تمكنت من إزالة العوائق والصعاب الموروثة وغير الموروثة التي تحول دون انخراط المرأة في العمل العام؟هل تمكنت من خلال برامجها تغيير الأنساق القييمة التي تعوق حركة المرأة؟والتي تحكم علاقة الرجل بالمرأة في اليمن والتي تؤثر بدورها على تحملها للمسؤولية واحتلالها للمراكز القيادية المناسبة لقدراتها،وهل ما تعانيه المرأة في الواقع الاجتماعي ينعكس على سياسات الأحزاب و الجماعات الإسلامية، أم أنهم يُحاولون تغيير الوعيّ العام بواسطة نقده ومحاولة تقديم رؤى معرفية تصحح الأخطاء السائدة عن مكانة المرأة ودورها ،خاصة وأن الجماعات الإسلامية دائما ما تقدم نفسها بأنها تمتلك مشروعا حضاريا مستمد من الشريعة الإسلامية . أم أن سياساتهم الفعلية تقتصر في تناولها على إعادة إنتاج ما يحدث في الواقع الاجتماعي ؟، وذلك ما سيُبيّن عبر التحليل السوسيولوجي للمكانة التي تعطيها هذه الجماعات للمرأة ،وطبيعة الأدوار الفعلية التي تمارسها على مستوى الواقع.

من هنا تتحدد مشكلة هده الدراسة في معرفة مكانة المرأة ودورها في الأحزاب والجماعات الإسلامية في اليمن سواء من الناحية الفكرية باستعراض الخطابات والجدالات المركزية أو من الناحية الواقعية برصد وتحليل صيغ المشاركة وحدودها،مع اقتراب من تصورات النساء أنفسهن في الأحزاب والجماعات وخطابهن وفعلهن حول ما سبق.

١-٣ أهمية الدراسة

تثير دراسة مكانة المرأة ودوررها في الأحزاب والجماعات الإسلامية أهميتين أساسيتين الأولى:- أهمية علمية ، والثانية: أهمية عملية:

(١)الأهمية العلمية :-

إن مسألة (مكانة المرأة ودورها في الأحزاب و الجماعات الإسلامية في اليمن)من المسائل التي لم يكتب حولها دراسات أكاديمية ميدانية تركز بدرجة أساسية على أراء النساء أنفسهن وتصوراتهن حول مكانتهن وأدوارهن داخل هذه الأحزاب والجماعات ، خاصة في ظل ما تتهم به هذه الجماعات من تهميش لأدوار المرأة وحصر مكانتها في إطار الأمومة والاهتمام بشؤون المنزل،أو المشاركة في المجالات الاجتماعية الخيرية بعيدا عن صناعة القرارات المهمة.

ومن هنا اكتسبت الدراسة أهميتها من ناحية ومن ناحية أخرى نظرا لما تشهده المنطقة العربية من تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية حثيثة مع دخولها في مسار العولمة،وما طرحت هذه التحولات من العديد من القضايا من بينها مسألة التنمية وعلاقتها بالديمقراطية وصنع القرار وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين،والتي خضعت لنقاشات مختلفة المرجعية والتحليل،والتي منها المرجعية الإسلامية ممثلة بالجماعات الإسلامية .وبالتالي يتيح لنا معرفة أدوار المرأة داخل هذه الجماعات تحليل مدى اقترابها أو ابتعادها من ترسيخ قيم المواطنة والمساواة والتنمية.

(٢)الأهمية العملية:-

تتمثل في الدور الذي تمارسه الأحزاب والجماعات الإسلامية على مستوى تشكيل الوعي والمفاهيم،وعلى مستوى صياغة السياسة العامة لأنظمة الحكم ، وعلى مستوى القدرة التعبوية لأعضائها، وبالتالي يصبح من المهم معرفة ما تقدمة الجماعات من أدوار نسائية، وهل هي بمستوى المشاركة التنموية ، خاصة وأن دراسة المرأة في الجماعات الإسلامية يثير العديد من القضايا الشائكة حول مشاركتها ودورها من أمثال(حقها في الولاية ،وحدود دورها السياسي، وحقوقها بشكل عام) وهي جميعها قضايا ذات أهمية علمية وعملية.

١ - ٤ أهداف الدراسة

*تهدف الدراسة الكشف عن واقع مكانة المرأة ودورها ومدى مشاركتها داخل الجماعات والأحزاب الإسلامية في اليمن، ولتحقيق هذا الهدف العام، تم وضع أهداف فرعية ،وهي :-

• الكشف عما وصلت إليه الأطروحات الإسلامية داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية في تأصيل أدوار فاعلة أو معيقة للمرأة.

• معرفة مدى وجود اختلاف داخل الأحزاب والجماعات في اليمن حول مكانة المرأة ودورها؟وما أسباب ذلك الاختلاف أن وجد؟

• تحديد حجم حضور المرأة وتمثيلها في الجماعات والأحزاب الإسلامية في اليمن .

• معرفة مدى وجود تطور في أدوار المرأة داخل الجماعات والأحزاب الإسلامية في اليمن، وكيفية حدوث ذلك التطور أن وجد؟

• التعرف على تصورات المرأة لمكانتها ودورها داخل الجماعات والأحزاب الإسلامية.

• تحديد التباين بين أراء الرجال والنساء المنتمين للجماعات والأحزاب الإسلامية بشأن مكانة المرأة ودورها داخل الجماعات والأحزاب الإسلامية.

- تشخيص أهم المعوقات التي تقف أمام حصول المرأة على مكانة وأدوار أكثر فاعلية داخل الجماعات والأحزاب الإسلامية.

-التوصل إلى أهم التصورات المقترحة لتفعيل دور المرأة وتأكيد مكانتها داخل الجماعات والأحزاب الإسلامية

١ - ٦ تساؤلات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم وضع عددا من التساؤلات على النحو التالي:-

١- ما الذي وصلت إليه الأطروحات الإسلامية داخل الجماعات والأحزاب الإسلامية في اليمن في تأصيل أدوار فاعلة أو معيقة للمرأة؟

٢- ما المكانة التي تحتلها المرأة داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية في اليمن، والدور المرتبط بها؟

٣- هل يوجد اختلاف داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية في اليمن حول مكانة المرأة ودورها؟وما أسباب ذلك الاختلاف أن وجد؟

٤- هل يوجد تطور في أدوار المرأة داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية في اليمن؟وكيف تطورت هذه الأدوار أن وجدت؟

٥- ما حجم حضور المرأة وتمثيلها في الهيئات المختلفة للأحزاب والجماعات الإسلامية في اليمن؟

٦- ما مدى وعي المرأة بمكانتها وأدوارها داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية ؟

٧- هل هناك اختلاف بين أراء الرجال والنساء حول مكانة المرأة ودورها داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية في اليمن؟

٨ -ما أهم المعوقات التي تقف أمام مكانة المرأة ودورها داخل الجماعات والأحزاب الإسلامية
٩ - ما أهم التصورات المقترحة لتفعيل دور المرأة وتأكيد مكانتها داخل الجماعات والأحزاب الإسلامية في اليمن.

١ - ٧ مفاهيم الدراسة: -

تعد مسألة ضبط وتحديد المفاهيم الأساسية التحليلية المستخدمة في أية دراسة علمية، من الأمور الهامة التي تدعو إليها مجموعة الاعتبارات التي من أهمها الاعتبار النظري للدراسة، في ظل عدم الاتفاق العام على مفهوم محدد، فضلاً عن تأثر المفهوم بالظروف المحيطة من فترة زمنية لأخرى، ومن محللٍ لآخر، وذلك لتأثره بالميول السياسية أو العقائدية والفكرية التي يعيش في ظلها . لذا تأتي أهمية أن تحدد بدقة المفاهيم التي ستستند إليها الدراسة في تحليل المشكلة.

ولأننا نتناول مسألة المرأة ودورها في الأحزاب والجماعات الإسلامية، فهذا يثير لدينا مجموعة من المفاهيم والمصطلحات التي ينبغي أن تحدد إجرائيا وترتبط بشكل مباشر بإشكالية الدراسة كمفهوم المكانة، والدور، والمشاركة، والحزب الإسلامي ،والجماعة الإسلامية.

١ - مفهوم المكانة Status

يجد الباحث في مفهوم المكانة في علم الاجتماع اختلافا من معجم إلى أخر ،فهو يأتي بمعنى المركز الاجتماعي social position(**دينكن** ،١٩٨١ :٢٠٣) ويأتي بمعنى المكانة،والمنزلة status(**مارشال**،٢٠٠ : ١٣٨٤)، وفي مواضع أخرى بمعنى المرتبةgrade (معتوق،١٩٩٣ :١٧٠) كما يترجم بمعنى الوضع الاجتماعي social position (**بدوي**،١٩٧٧: **٣٩٢**)ويتناول المفهوم في مواضع كثيرة متطابقا مع مفهوم الدور الاجتماعي(ميتشيل،١٩٨٦: ٣٠٢)

يعتبر العالم الانثربولوجي (راد كليف براون)هو أول من استعمل مصطلح المكانة ،عندما أراد تحديد النقطة التي يحتلها الفرد في التركيب الاجتماعي (ميتشيل،١٩٨٦: ٢٠٣)

ويعد عالم الاجتماع (لينتون) هو الذي سعى إلى استبعاد الغموض والالتباس عن هذا المفهوم،والى تخليصه من شوائبه،وإضفاء طابع المفهوم المتماسك عليه.فأختزله عمليا في مجموعة بسيطة من الحقوق والواجبات، ناجمة عن النماذج المعيارية التي تتكون منها البنية. (بوسينو،١٩٩٥ : ٩٥)

وبشكل عام نستطيع القول أن مفهوم المكانة (status) حدد في علم الاجتماع بأنه موقف في النسق الاجتماعي مثل الطفل أو الأبويين، وأن المكانة تشير إلى ذلك الشخص الذي يكون قريبا في ارتباطه بفكرة الدور الذي يشير إلى السلوك المتوقع من الأفراد للمكانة. بالإضافة إلى استعمال المكانة توازيا مع مفهوم الشرف والاعتبار ،فالمكانة هنا تشير إلى موقع ملائم لشخص

فـــي معيـــار متميـــز أو فـــي تـــدرج القـــيم الاجتماعيـــة، يـــستطيع الأشـــخاص مـــشاهدته وملاحظته(عمر،٢٠٠٠: ٤٠٠)

وحسب لينتون يمكن التمييز بين نوعيين من المكانة :-

مكانة يحتلها الأفراد بشكل مستقل عن قدراتهم واختلافاتهم الفطرية أو الوراثية .وهذا النوع مـــن المكانـــة يكـــون بواســـطة مجموعـــة مـــن الخـــصائص لـــم يخترهـــا الأفـــراد أنفـــسهم مثل(الجنس،السن،القرابة ،العرق،الخ) مكانة مكتسبة مرتبطة بمؤهلات خاصة يتم الحصول عليها أو بلوغها من خلال المنافسة والجهد الفردي أو التعلم الخاص. وتمنح هذه المكانـــة بمقتـــضى الاختصاصات والتجارب والإعانات التي تنتقيها المجتمعات وتعطيها القيمة.(بفريموفا ،١٩٨٠: ٤١٤).

كما حددت مجموعة من المعايير لتحديد المكانة الاجتماعيـــة للأفـــراد التـــي تتـــأثر بعـــدة متغيرات،من أهمها الثقافة والتربية والتعليم ،والدخل ،والملكيـــة ،والحرفة،والنـــسب والـــسلطة ، وبقية النشاطات والفعاليات التي يقوم بها الفرد في المجتمع ،فالمكانة بـــذلك ووفقـــا لتـــصورات المجتمع هي التي يحتلها الفرد أو الجماعة في المنظومة الاجتماعية ،وتتحدد بجملة من الدلالات الاقتصادية والمهنية والأثنية أو الدينيـــة أو الجنـــسية،أو العمريـــة أو الجهـــود الشخـــصية .(ناصر،٢٠٠٤: ١٧٦)

فمكانة الفرد هي التي تحدد قدرته وتثبت حدوده وتميز أنواع السلوك التي يمكن الاعتمـــاد عليها شرعيا،فعندما يتصرف الفرد ويروج للحقوق والواجبات المكونة لمكانته ،يقوم بانجاز دور ما ،وبشكل عام يعني هذا أن مكانة الفرد تتدرج ضـــمن شـــبكة مـــن العلاقـــات بـــين الأفـــراد والمجموعات وفقا لنماذج معيارية إكراهية بشكل متبادل.(بوسينو،١٩٩٥: ٩٥)

ويرى كثير من المنظرين في علم الاجتماع أثناء تناولهم لمفهوم المكانـــة فـــي تحليـــل البنيـــة الاجتماعية أن القيم الثقافية هي دائما التي تعطي معنى للمكانة التي يحتلها الأفراد فـــي النظـــام الاجتماعي ومعنى للفروق،والصفات ،والسمات ،والخصائص،والنشاطات والنوعيات،وأنـــه مـــن دون إسناد المعاني الثقافية لا يمكـــن للخـــصائص ولا للنفـــوذ ولا لأي شـــئ أخـــر أن يكـــون المكانة،وبمعنى أخر أن أي صفة أو جدارة أو خصوصية، سواء كانت بيولوجيـــة أواجتماعيـــه يجب أن تخضع لصيرورة تقويم ثقافي من أجل أن تصبح خصوصية موزعة للمكانة،وهكذا فإن القيم هي التي تحدد المكانة دائما ،والمكانة دائما هي التي تثبت المواقع .(عثمان،١٩٩٩: ٢٧٠) كما تختلف الثقافات في تحديد نوعية المكانة الاجتماعية وأهميتها، فالمكانة التـــي تتـــسم بـــالجمود والتقليدية يكون الحراك الاجتماعي فيها جامدا كما هو لدى المجتمعات البدائية ،ومع تقدم الثقافـــة تتعقد المكانة الاجتماعية بسبب مجهود الفرد وعمله وليس نتيجة لمولده وجنسه(ناصر ٢٠٠٤: ١٧٦)

في ضوء ما سبق نستطيع أن نوجز بعض النقاط التي تلخص مفهوم المكانة كالتالي:-

-المكانة هي منظومة الحقوق الممنوحة والواجبات المطلوبة وفق معايير مرجعية تحدد مرتبة الفرد وموقعه أو مركزه في التركيب الاجتماعي.

-ترتبط المكانة ارتباط مباشر بفكرة الدور الذي يأتي كانعكاس مباشر للسلوك المتوقع من المكانة.

-تعد الثقافة والتربية والتعليم والدخل والملكية والحرفة والنسب والسلطة من المتغيرات الرئيسة لتحديد مكانة الأفراد.

-تعد القيم الثقافية المتغير الرئيسي الذي يلعب دور كبير في إعطاء معنى للمكانة التي يحتلها الأفراد، ومع تقدم الثقافة تكتسب المكانة نتيجة مجهود الفرد وعمله وليس مولده وجنسه.

ولكي نكون أكثر تحديدا ،فمكانة المرأة من الناحية الإجرائية في الدراسة سنتناولها بمجموعة من المؤشرات كالتالي:-

نوعية المراكز أو المواقع التي تحتلها المرأة في الجماعات والأحزاب الإسلامية، والأهمية، والاعتبار، والقيمة التي تعطى لمواقعها سواء كانت مراكز سياسية، أو اجتماعية، أو ثقافية، والتي يمكن رصدها من خلال طبيعة الأدوار التي تمارسها المرأة كانعكاس لهذه المكانة.

طبيعة الحقوق المعطاة للمرأة، والتي تترتب عليها نوعية الواجبات المطلوبة منها، سواء على المستوى ألتنظيري أوالوا قعي،المنبثقة من طبيعة القيم الثقافية والأيديولوجية التي تتبناها هذه الجماعات والأحزاب .

٢- مفهوم الدور Role

يعد مفهوم الدور من الأدوات التحليلية الهامة في علم الاجتماع،حيث ارتقى هذا المفهوم إلى مستوى النظرية عند العديد من الاجتماعين نظرا لقدرته التحليلية في تفسير السلوك في الحياة الاجتماعية،كما أنه يستخدم في تحليل مستويات مختلفة من الحياة الاجتماعية ،حيث استخدمه بارسونز في تحليل النسق الاجتماعي على مستوى المجتمع ككل ،بينما استخدمه تيرنر في تحليل عمليات التفاعل في الجماعات .(*عثمان،٢٠٠٨: ١٤٨*)

يعرف الوظيفيون الدور بأنه السلوك الذي يؤديه الجزء من أجل بقاء الكل ،ويشكل أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأدوار الشخصية جوهر البناء الاجتماعي ،وبالمثل تشكل أنماط العلاقات بين النظم الاجتماعية المفهوم الأشمل لبناء المجتمع .(جلبي،١٩٩٩: ٧٦)

وهناك تعريفات أخرى تتناوله باعتباره السلوك الظاهر للناس (بدوي،مرجع سابق،ص٨٠)،والبعض منها ينظر له كونه توقعات الناس من السلوك،أو المعايير المتصلة بأوضاع المركز، فالدور الاجتماعي للمعلم مثلا يتضمن منظومة من أنماط السلوك التي يمارسها المعلمون في العادة بصرف النظر عما يحملونه من أراء وتوجهات شخصية، ويتوقع الآخرون من المعلم القيام بدوره ضمن خصائص معينه تحددها طبيعة موقعه كمعلم ،لذا فلا بد من وجود توافق بين حقيقة ما يقوم به المعلم والتوقعات لهذا الدور ، كما أن طبيعة الدور تحدده معايير معينة واضحة ومحدده في المنظمة التربوية التي يعمل فيها (جيدنز،٢٠٠٥ :٨٩)

فإذا تناولنا الدور من زاوية البناء الاجتماعي وجدنا أنه وضع اجتماعي مرتبط به مجموعة من الخصائص الشخصية ،ومجموعة من ضروب النشاط التي يعزو إليها القائم بها والمجتمع معا قيمة معينة .(مدكور،١٩٦٥: ٢٦٧)

أما إذا نظرنا للدور من زاوية التفاعل الاجتماعي ،فالدور يكون مؤلف من مجموعة من الأفعال المكتسبة يؤديها شخص في موقف تفاعل اجتماعي (مدكور،١٩٦٥: ٢٦٧)

ورغم تباين استخدام المفهوم بين الحقول المعرفية المختلفة ،إلا أن هناك مجموعة من الافتراضات التي تم الاتفاق عليها بين مختلف العلوم تحدد لنا معاني هذا المفهوم الذي يقوم على دراسة سلوك الفرد وارتباطه بالواقع الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية والتي يمكن أن نلخصها كالأتي(رؤوف،١٩٩٥):-

١-أن بعض أنماط السلوك تعد صفة مميزة لأداء الأفراد الذين يعملون داخل إطار معين، ويحتلون نفس الوضع في العلاقات الاجتماعية، أو في النسق الاجتماعي ككل.

٢-أن الأدوار غالبا ما ترتبط بعدد معين من الأفراد الذين يشتركون في هوية واحدة، فالأفراد يعرفون أدوارهم وأدوار الآخرين مستندين على عملية التعلم الاجتماعي.

٣-أن الأفراد غالبا ما يكونون مدركين للدور الذي يقومون به، ويحكم الدور ويحدده إلى درجة كبيرة إدراك هؤلاء الأفراد لأدوارهم ومعرفتهم بها.بمعنى أخر يكون لدى الفرد والآخرين في موقف التفاعل خبرات مشتركة وعامة، لذا فإن الشخص يتوقع سلوك الآخرين لما للدور من خاصية معيارية، فالأفراد يشجع بعضهم البعض ليقوموا بلعب الأدوار المتوقعة منهم.

٤-أن الأدوار تستمر بسبب ما يترتب عليها من نتائج من ناحية، وبسبب ارتباطها بسياق نظم اجتماعية أكثر اتساعا من ناحية أخرى.

٥-أن الأفراد يجب تأهيلهم للأدوار التي يقومون بها.

،**وسنكتفي هنا بتحديد المفهوم الإجرائي للدور** والــذي سنقــصره علــى مجموعــة العمليــات الاجتماعية التي تؤديها المرأة في الأحزاب والجماعات الإسلامية كواجبات نتجت عن مجموعــة الحقوق التي أعلنت لها ،والتي نحددها كمؤشرات بمعرفة الدور الثقافي للمــرأة والــذي يمكــن قياسه من خلال رصد إسهامات المرأة الثقافية في مختلف الأنشطة الثقافية التي يمارسها الحزب أو الجماعة ، .والدور الاجتماعي للمرأة والذي يمكن قياسه من خــلال إســهامات المــرأة فــي الأنشطة الاجتماعية للجماعات والأحزاب ومن خلال تواجدها في الجمعيات والنقابات ، والــدور السياسي للمرأة عن طريق معرفة حجم عضوية المرأة في الأحزاب الإسلامية و مدى إســهامها كناخبة ومرشحة ،وأماكن تواجدها أو تأثيرها في صناعة القرار السياسي وفي القيادات العليــا للهيكلية التنظيمية للجماعات والأحزاب الإسلامية والتنظيمات المدنية التي تــدعمها الجماعــات والأحزاب ..

٣- مفهوم مشاركة المرأة Women Participation:-

يقتضي تناول مفهوم مشاركة المرأة في الجماعات والأحزاب الإسلامية، توضيح المقــصود بمصطلح المشاركة بشكل عام. حيــث تختلــف تعريفــات مفهــوم المــشاركة Participation باختلاف الميادين التي تناولته ،فهناك تعريفات تناولته من الجانب الشخصي للمشاركة ،فعرفتهــا بأنها (التعاون القائم على الشعور بالمــسؤولية الاجتماعيــة بــين أفــراد المجتمــع ومنظماتــه وقياداته،وهي نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادئ ثقافية وأخلاقية (عبد الوهاب ،١٩٩٩: ١٠) ويعرف معجم العلوم الاجتماعية المشاركة بأنها (تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا في موقف الجماعة بطريقــة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة والمشاركة فــي تحمــل المــسؤولية) **بــدوي، ١٩٨٦: ٣٠٥)**

بينما يعرفها آخرون بأنها (الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المــستويات لتعبئيــه الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها للمجتمع لمواجهة الحاجات الضرورية وفقــا لخطــط مرسومة وفي حدود السياسة الاجتماعية للمجتمع)(عليوة وآخرون،٢٠٠٠: ١٥).

وبشكل عام فالمشاركة تعني حق المواطنين في أداء دور معين حسب نوعية النشاط الذي يــتم ممارسته سواء كان نشاط اقتصادي أو اجتماعي ،أو ثقافي ،بمعنى أخر حق المواطنين في عملية صنع القرار السياسي من خلال حق التصويت أو الترشيح في الانتخابــات أو الانــضمام إلــى مؤسسات المجتمع المدني(أحزاب وجمعيات ومنظمات ونقابات) كأعضاء وقيادات ،والالتحــاق بوظائف الدولة بمختلف مستوياتها والمشاركة في العملية الإنتاجية في المجتمع بشكل عــام مــن

إنتاج ثقافي أو اقتصادي ،وإقامة الفعاليات المختلفة وتنظيمها والتأثر أو التأثير فيها . ويشترط في المشاركة كعناصر(**سعد**،١٩٩٩: ٨٧)

١- ضرورة توفير مناخ اجتماعي وسياسي وثقافي واقتصادي وقانوني مناسب للمشاركة.

٢- توافر وعي سياسي واجتماعي وقانوني من قبل المشاركين.

٣- أن تكون المشاركة إرادية الفعل الفردي والجماعي من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للجماعة أو المجتمع.

فهناك من يرى أن المشاركة قد تكون فعلية أي حقيقية ومتكاملة في كل جانب من جوانب الحياة ،وقد تكون مظللة أو زائفة تتمثل فقط في مجرد المظهر الخارجي للمشاركة أو إتاحة الفرص للفرد لكي يتحدث دون أن يكون هناك مستمع لحديثه ،أو مجرد مجموعة رمزية من الفوائد التي يعلن عنها أو الاستمتاع ببعض الإجراءات المسكنة لبعض الوقت. (**عبد الوهاب**:١٠٧)

كما يؤكد علماء الاجتماع وجود مظهرين سلبيين للمشاركة ،يتمثلان بالاغتراب عن المشاركة وفقدان الثقة بالمشاركة .فالاغتراب عن المشاركة يعبر عن حالة التناقض التي تقوم بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام أو التنظيم والمسيطرين على السلطة والقيادة .ويعبر عنها برفض الفرد لقواعد السلوك والأهداف التي يعتقدها غالبية أفراد التنظيم .أما فقدان الثقة بالمشاركة فتأتي نتيجة حالة تنعدم فيها مصداقية التنظيم لدى الفرد (السيد،١٩٩٧: ٣٧)

بناء على ما سبق نستطيع القول أن مشاركة المرأة داخل الجماعات والأحزاب الإسلامية تعني كمفهوم إجرائي مدى شعور المرأة بالمسؤولية تجاه التنظيم الذي تنتمي إلية ،ومدى تفاعلها العقلي والانفعالي تجاه المواقف والقضايا التي تتبناها الجماعات والأحزاب الإسلامية،بما يحقق أهداف الجماعة ،وإلى أي مدى يعطى للمرأة الحق كمواطنة بالمشاركة في صنع القرار بأشكاله المختلفة داخل هذه التنظيمات من تصويت أو ترشيح أو إدارة ،والى أي مدى نستطيع القول أن المناخ الاجتماعي والسياسي والاجتماعي والثقافي والقانوني الذي تعمل في إطاره هذه الأحزاب والجماعات ،يعزز من مشاركة المرأة أو يعيقها ،وهل المرأة داخل هذه التنظيمات تمتلك وعيا سياسيا وقانونيا واجتماعيا يؤهلها للمشاركة الحقيقية المتكاملة في كافة الجوانب بعيدا عن المشاركة المظللة أو الزائفة التي تتمثل فقط في مجرد المظهر الخارجي للمشاركة .

٤- مفهوم الحزب الإسلامي Islamic Party:-

تقتضي عملية تعريف الحزب الإسلامي المتناول في هذه الدراسة معرفة معنى الحزب السياسي بشكل عام ،كون الحزب الإسلامي هو حزب سياسي أساسا.

تباينت التعريفات التي تناولت مفهوم الحزب وفقا لطبيعة المنظومة الفكرية والإيديولوجية ،فالذين ركزوا على الأهمية الإيديولوجية عرفوه بأنه اجتماع لعدد من الناس يعتقدون نفس العقيدة السياسية (**شلبي** ،١٩٧٢ :٢٢٩)

بينما من تناول البعد الطبقي للأحزاب عرفه بأنه تعبير سياسي عن الطبقات الاجتماعية (**خضر**، ١٩٨٦: ٤٠)

وهناك من تناوله بأنه مجموعة من الأفراد يصوغون القضايا المجتمعية ويقدمون مرشحين للانتخابات (**الغزالي** ،١٩٨٧: ١٥)

وبشكل عام يعرف الحزب السياسي بأنه مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة ،وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم (**المنوفي** ١٩٨٧: ١٤)

التعريفات السابقة تشير لمجموعة من المقومات التي يجب أن تتوفر في الحزب السياسي والمتمثلة ب:-

١- وجود أفكار ومبادئ مشتركة ينطلق منها أعضاء الحزب، ينبغي أن تترجم من خلال برامج تطرح على المواطنين.

١-وجود تنظيم للحزب يتسم بالاستمرارية.

٢-أن تسعى الجماعة الحزبية للوصول للسلطة والمساهمة فيها.

وعلى ضوء ما سبق يتحدد المفهوم الإجرائي لمعنى الحزب الإسلامي في الدراسة بأنه ذلك الحزب الذي يستند في مواقفه السياسية والاجتماعية والثقافية إلى مرجعية دينية أو مذهبية ويعمل ضمن الأطر الدستورية والقانونية المنظمة للعملية الحزبية.

وبشكل عام نستطيع أن نعتمد بعض المؤشرات الدالة على معنى الحزب الإسلامي المعتمد في هذه الدراسة كالتالي:-

* أحزاب تعمل ضمن الأطر القانونية المنظمة للعملية الحزبية في اليمن.

*أحزاب ذات مرجعية دينية أو مذهبية بدرجة أساسية في مواقفها ،مع انفتاحها على بعض المرجعيات الأخرى كالديمقراطية والليبرالية ، بما لا يتعارض مع مرجعيتها الدينية .

*البعض منها لها حشد جماهيري وتأييد واسع من المواطنين وقدرات تنظيمية عالية .

*بعضها تركز على الدعوة إلى الله ضمن أنشطتها الاجتماعية، وتستهدف المواطنين من خلال خدماتها الصحية والاجتماعية والثقافية والنقابية التي تمارسها عن طريق المؤسسات التي ينخرط فيها أعضاؤها.

٥- مفهوم الجماعة الإسلامية Islamic Group:-

تعرف الجماعة في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها (مجموعة من الأفراد يقوم بينهم نمط من التفاعل السيكولوجي ،ويعتمد كل منهم على الجماعة في تحقيق أهداف محددة أو مقابلة احتياجات معينة ،ويكون للجماعة وحدتها الذاتية التي يسلم بها أعضاؤها وكذا الغير)(بدوي ،١٩٨٢: ١٨٣)

بينما يعرفها جوردن ماشال بأنها (عدد من الأفراد تتحدد من خلال محكات رسمية أو غير رسمية للعضوية يشتركون في شعورهم بالوحدة،أو أنهم يرتبطون سويا في أنماط ثابتة نسبيا للتفاعل ،ويعد المعيار الأخير لازما لتمييز الجماعات الاجتماعية عن التجمعات الأخرى)(مارشال،٢٠٠٠ :٥٤٨)س

كما يعرفها حامد زهران الجماعة بأنها (وحدة اجتماعية تتكون من مجموعة من الأفراد بينهم تفاعل اجتماعي متبادل ،وعلاقة صريحة ،ويتحدد فيها للأفراد أدوارهم الاجتماعية ومكانتهم الاجتماعية ،ولهذه الوحدة الاجتماعية مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بها ،والتي تحدد سلوك أفرادها على الأقل في الأمور التي تخص الجماعة سعيا لتحقيق هدف مشترك وبصورة يكون فيها وجود الأفراد مشبعا لبعض حاجات كل منهم) (**زهران،١٩٧٧ :٦٥**)

التعريفات السابقة تشترك في بعض الخصائص التي تميز الجماعة بشكل عام تتمثل ب:-

١-أنها صورة جماعية تضم مجموعة من الأفراد.

٢-لأعضاء الجماعة ذاتية مشتركة من معايير وقيم خاصة ووعي بالذات تشكل ثقافة الجماعة،وتعمل على تحقيق هدف واحد مشترك .

٣- يوجد بناء للجماعة قوامه الأدوار ،وترقي المراكز .

٤-يوجد تفاعل مباشر أو غير مباشر بين أعضاء الجماعة .

وفيما يخص موضوع دراستنا الحالية فالجماعة المتناولة هي ما يطلق عليها بجماعة السلفية التنظيمية أو السلفية الجديدة أو الحركية حسب ما يطلق عليها الغير ،أوأهل السنة والجماعة حسب ما تطلق هي على نفسها ،وهي تلك الجماعة التي تنشط من خلال الجمعيات الخيرية وتعمل على نشر مفهوم أهل السنة والجماعة ،ولها مواقف رافضة من العملية الديمقراطية من انتخابات أو مشاركة سياسية،وتركز على الجانب الخيري من تقديم الاعانات المادية للفقراء

والجانب الدعوي ممثلا في بعض الأنشطة منها إلقاء المحاضرات والخطب ،وبناء المساجد،وتحفيظ قران .

١-٥ الدراسات السابقة

يوجد عدد من المقالات والكتب التي تتحدث عن رؤية الإسلاميين لمكانة المرأة ودورها،والتي تختلف من جماعة إلى جماعة بحسب مستوى الاجتهاد الذي تتبناه كل جماعة،أما ما يتعلق بدراسات أكاديمية حول هذه المسألة بشكل خاص وخاصة الرصد على المستوى الواقعي لأدوار المرأة في الأحزاب والجماعات الإسلامية ، ففيه شح كبير حسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥،وحسب ما وجدته الباحثة من مسح لكثير من الدراسات الأكاديمية في الجامعات الأردنية والجامعات المصرية والجامعات اليمنية،وعبر البحث في شبكة الإنترنت.كما يعد الرصد الواقعي لأدوار المرأة في الجماعات الإسلامية من الاتجاهات الحديثة في البحث العلمي لظاهرة الجماعات الإسلامية بعيدا عن الرؤية المسبقة (المودلجة)،التي تنظر إلى المرأة في هذه الجماعات بأنها مزيفة الوعي وهامشية ،ولا تلعب أدوارها أي أهمية في واقع هذه الجماعات . (abdellatif, , ottaway,2007:1)

وسيتم استعراض بعضا من الدراسات التي تقترب بشكل مباشر من موضوع الدراسة،سواء ما يخص الجماعات الإسلامية في اليمن أو وضع المرأة اليمنية بشكل عام،ووضعها بشكل خاص في الجماعات الإسلامية من الناحية الفكرية أو المشاركة الواقعية .

أولا: - الدراسات اليمنية: -

- **دراسة عبد القادر ألبنا(٢٠٠٣) بعنوان المشاركة السياسية للمرأة اليمنية بين المعوقات الاجتماعية الثقافية وازدواجية المشروع الديمقراطي.**

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى مصداقية المشروع السياسي الديمقراطي ، وقدرته على تنفيذ ما يتبناه من أطروحات حول توسيع دائرة الحريات وحقوق المواطنة للرجل والمرأة، على حد سواء وتحويلها إلى هم وطني، يرتبط حلة بمشاركة الجميع وبالتخلي عن جميع إشكال الاستقصاء الاجتماعي والسياسي.

اعتمد الباحث بدرجة رئيسية على وقائع ومؤشرات التجربة الانتخابية البرلمانية لعام ٢٠٠٣،تجاه مشاركة المرأة، وهدف إلى تقصي أسباب العجز السياسي التنظيمي الذي أظهرته الأحزاب السياسية الفاعلة تجاه ترشيح المرأة وازدواجية موقفها، وعلاقة ذلك بمستوى هيمنة

القوى الاجتماعية التقليدية ، واستندت الدراسة في ذلك لعدد من الأدوات المنهجية لاستطلاع الآراء والمواقف من مصادرها الرئيسية والتي منها:-

- مقابلات مع شخصيات قيادية أساسية مع خمسة من الأحزاب الرئيسية.
- مقابلات مع عينة منتقاة من المرشحات للانتخابات.

توزيع نوعيين من استمارة الإستبيان ، الأولى خاصة بالمرشحات اللواتي خضعن للتجربة، والثانية خاصة بعينات عشوائية عمديه من الناخبين والناخبات في جميع الدوائر التي ترشحت فيها النساء وكان إجمالي المبحوثين ٢٢٠ منهم ١٠٥ من الرجال و١١٥ من النساء.

من ابرز ما توصلت إلية هذه الدراسة هو:-

الحاجة الملحة لتنوع وتجدد المداخل المفسرة لمعوقات نهوض المرأة، وعدم جعل المعوقات الاجتماعية الثقافية وحدها طاغية في تفسيرها لمعاناة المرأة، ومكانتها الاجتماعية والسياسية، حيث أوضحت نتائج البحث أن تداعيات الصراع السياسي –الإيديولوجي بين نظامي الشرطين السابقين في اليمن وبين الإطراف الأشد تنافرا في الحركة السياسية ، كانت قد حولت قضايا المرأة إلى موضوع خلاف، اجتهد كل طرف إلى لإبراز وفائه لإيديولوجيته من خلالها، فظهرت ثمار ذلك بشكل تشريعات ومناهج متباينة تم فرضها وإقناع المجتمع بها في أزمنة قياسية، وتحولت المرأة إلى ضحية صراع سياسي أطرافة القوى والأنظمة السياسية المتعاقبة.

ويخرج الباحث من ذلك إلى أن تغييب المرأة وتراجعها عن المشاركة الفعلية في الحياة السياسية- الاجتماعية وفي صنع القرار، كأن يمكن إيقافه وتلافيه لو أن هنالك موقفا وإرادة سياسية ، بضرورة تغير الأدوار التقليدية، وتمكينها من توسيع مشاركتها، وأن التعذر بالأعراف والثقافة التقليدية المعيقة لمشاركة المرأة أصبح سلاحا ذو حدين، حيث يمكن استخدامه للتوصيف العقلاني والمحايد للواقع، وبواسطته يتم التبرير التعسفي لإقصاء المرأة عن أدوارها، وحرمانها من حقوقها، من خلال الدعوة لمراعاة الواقع الاجتماعي، وانتظار ما يمكن أن يجود به التفاعل التاريخي والتطور الاقتصادي الاجتماعي من نمو تدريجي في الوعي.

ومن الاستخلاصات التي عززتها نتائج الدراسة في تجربة الانتخابات البرلمانية لعام٢٠٠٣ التناقض في مواقف الأحزاب تجاه الحق الانتخابي للمرأة فحقها كمقترعة لم يحتاج إلى جدل فقهي أو سياسي، أما حق المرأة كعضوه في البرلمان فما زال يثير جدلا عند البعض، وما تزال التبريرات التقليدية عند البعض الأخر متخلفة كثيرا عن قناعات المواطن العادي ،حيث أن غالبية من المبحوثين ترى أن لدى المرأة ما يكفي من القدرات لممارسة دور سياسي وبرلماني.

وتستخلص الدراسة الأهمية الاستثنائية في الظرف الراهن للدور الذي يمكن لمنظمات المجتمع المدني لتشكيل نواه توحيد وتكثيف مختلف الفعاليات المعنية بالمطالبة والدعم لحقوق المرأة.

- **فؤاد الصلاحي (٢٠٠٥)،الدور السياسي للمرأة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي.**

يتمحور الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في توظيف مفهوم النوع الاجتماعي في إبراز وتفعيل الدور السياسي للمرأة اليمنية والكشف عن عوامل التمييز ضد المرأة والتي تؤثر سلبا على دورها السياسي،ومن خلال هذا الهدف يحاول الباحث الإجابة على مجموعة من الأهداف الفرعية التي ستحقق هذا الهدف من معرفة حجم الدور السياسي للمرأة اليمنية كما ونوعا،ومعرفة أنماط العلاقات التبادلية بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبين الدور السياسي للمرأة.وكيف ينظر الخطاب السياسي الرسمي والحزبي للدور السياسي للمرأة .

وقد استخدم الباحث أكثر من منهج وأداة كمنهج التحليل البنائي ومنهج السؤال عبر المقابلات الفردية والإحصاء.

أبرز النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة:-

١-أن المرأة اليمنية تعتبر أقلية سياسية بكل المعايير الإحصائية الموضوعية رغم انها تشكل أكثر من نصف عدد السكان . فحق المرأة في المشاركة السياسية يطرح في اليمن بحذر وبصوت لا يكاد مسموعا في عموم المجتمع ،وأن غالبة هذه المشاركة هي مشاركة سلبية أي تقتصر فقط على الإدلاء بصوتها ،ومما يدل على ذلك عددها القليل في دوائر صنع القرار،بالإضافة إلى ضعف ثقتها بذاتها ،كما أنها لا تدرك كيف تعبر من موقعها السياسي عن قضايا المرأة ودعم تمكينها من النشاط في المجال العام .

٢-أن المرأة اليمنية لم تستفد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع اليمني فيما يخص المرأة لدعم دورها السياسي،فتعليم المرأة وحصولها على استقلال اقتصادي لم يواكبه ارتفاع مكانتها اجتماعيا وسياسيا ، بمعنى أن تزايد حجم النساء في مراحل التعليم المختلفة وفي سوق العمل الحديث لم يواكبه تزايد في دورها السياسي.

٣-أن الرجل يشكل زمن المرأة وعالمها ،وينظر إليها ككائن عاجز وضعيف بذاته ،ولذلك هو بحاجة دوما إلى الوصاية .ولتأكيد رغبة الرجل في منع المرأة من العمل السياسي والاجتماعي اعتبر حضورها في النشاط العام مدعاة بالضرورة للفساد (المرأة عورة ،رمز الإثارة)،لذا قدم تفسيرات دينية تم إنتاجها لتدعيم فكرته .

٤-إن تعزيز الدور السياسي للمرأة يتطلب اعتماد مدخل التمكين الذي يتضمن مجموعة من العوامل والآليات الداعمة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحقوقيا على المستويين الرسمي والأهلي .

٥-أن المرأة اليمنية تعيش حالة صراع بين نمطين من الأدوار في حياتها الأسرية، وهما الأدوار المفروضة عليها والمرتبطة بالولادة كطبيعة الذكورة والأنوثة. والأدوار المكتسبة التي ارتبطت بتزايد حجم النساء في التعليم وفي سوق العمل.حيث تشكل الأدوار المفروضة نوعا من الاستبعاد للمرأة من الأدوار المكتسبة.

٦-أن الدور السياسي للمرأة في المجتمع اليمني ما هو إلا انعكاس لطبيعة البنى السياسية والأيديولوجية والقانونية القائمة، وهي بنى تقلل من أهمية دور المرأة.

٧-يؤكد الباحث على وجود مسؤولية كبيرة تقع على عاتق المرأة ذاتها ،الأمر الذي يتطلب تشكيل حركة نسويه من خلال شبكة أهلية تستطيع أن تكون قوة ضغط لصالح قضايا المرأة وتمكينها سياسيا.

ثانيا: - الدراسات العربية: -

- **دراسة عزة كرم(٢٠٠١)،، بعنوان نساء في مواجهة نساء(النساء والحركات الإسلامية والدولة).**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة توجهات النظام السياسي المصري فيما يتعلق بقضايا المرأة والحركات الإسلامية من جهة ،ومن جهة أخرى الكشف عن موقف النخب النسائية علمانية كانت أو إسلامية من قضايا المرأة ووضعيتها في النسق الاجتماعي والثقافي المصري،وموقف حركات الإسلام السياسي ورموزه من قضايا المرأة والتحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها.

استخدمت الدراسة المنهج الإثنوجرافي المعتمد على المقابلات والمناقشات المعمقة من خلال خبرة النساء أنفسهن.كما أنها اعتمدت على جماعة سياسية إسلامية واحدة وهي جماعة الأخوان المسلمين .

وقد ركزت هذه الدراسة على حالات نسائية ثلاث تمثل ثلاثة أجيال مختلفة للناشطات الإسلاميات في جماعة الإخوان المسلمين ، وهن زينب الغزالي ،وصافيناز كاظم ،ودهبة عزت رءوف.

من أهم ما توصلت اليه الدراسه: -

١- أن الناشطات الإسلاميات الثلاث عينة الدراسة من جماعة الإخوان المسلمين هــن قائــدات شعبيات ،ولهن مجموعة من الكتابات والمؤلفات حول مفاهيمهن الإسلامية ،ولهن مجموعــة من المريدين سواء من الذكور أو الإناث،وهن بذلك يعززن توجهن الإســلامي مــن خــلال استخدام قوتهن الضابطة في طرح هذه المفاهيم.

٢- من المفاهيم المتفق عليها بين الإسلاميات، أن الدور الرئيسي للمرأة هــو دورهــا أساســا كزوجة وأم ،وأن توجههن الإسلامي يمكن أن يكون خطابا تحرريا، فهن يوضحن باســتمرار من خلال خطاباتهن المتنوعة ونشاطهن في الميدان العام ضرورة النشاط العام كجميع جنــد الله، بغض النظر عن الجنس ،وأن تحرر المرأة يتم من خلال الأسرة ،ولــيس مــن خــلال المطالبة بحقوقها منفردة ،وهو ما تراه الباحثة مبررا في المــستقبل أن يطلــب الإســلاميون بمجرد امتلاكهم للسلطة من النساء الأعضاء العودة للمنزل ولكــن بــصيغة أخــرى وهــي الاستمرار في الجهاد والدعوة داخل الأسرة المسيسة.

٣- ترى الباحثة أن هناك مؤشر لغياب التحديد الشامل لحقــوق المــرأة مــن جانــب النــساء الإسلاميات وتوعز ذلك إلى أن الإسلاميات مثل الرجال الإسلاميين لا ينظــرون بوجــود قضية للمرأة ،وإنما من وجهة نظرهم هناك قــضية اجتماعيــة،لكنهم لا يحــددون بوضــوح الجوانب الحالية الاجتماعية التي تضر بالمرأة ،بل يرون أن مجرد إقامة الدولــة الإســلامية سيضمن للمرأة حقوقها ،والدراسة ترى أن مجرد إقامة الدولة الإسلامية لن يــضمن للمــرأة تلقائيا حقوقها ،لأن النظم الإسلامية تفتقد لخطوط أو تحديدات واضحة حول كيــف ســتتمتع المرأة بهذه الحقوق التي تمنحها الشريعة ..

- دراسة عمرا لقراي(١٩٩٩)، بعنوان حقوق المــرأة بــين المواثيــق الدوليــة والإســلام السياسي، مركز القاهرة لدراسات حقوق إنسان،مصر.

يتركز الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة مدى توافق حقوق المرأة المنصوص عليهــا في المواثيق الدولية، مع حقوقها في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة في العالم العربي.

انطلقت هذه الدراسة من افتراضيين أساسيين ،الأول هو عدم التعارض بين الإسلام وحقوق المرأة المنصوص عليها في المواثيق الدولية ، والافتراض الثاني يقوم علــى أن التوفيــق بــين حقوق المرأة والمعاني الدينية، لم يتوافر في الأفكار والحقب الماضية وإنما حدث في اجتهــادات أفرزها هذا العصر.

اختارت الدراسة النظر إلى فكر المدارس والحركات الإسلامية والمذاهب الفقهية المؤثرة في المجتمع والتي على قدر تأثيرها يمكن لمجتمع ما أن يقبل أو يرفض المبادئ الخاصة بحقوق إنسان.والتي تتمثل بجماعة السلفيين وجماعة الإخوان المسلمون وأفكار دعاة الإصلاح والنهضة وأفكار الأستاذ محمود محمد طه وحركة الإخوان الجمهوريين في السودان.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج :-

١- أن المجتمعات العربية والإسلامية لم تكن بمعزل عن التطور الذي حدث في جميع أنحاء العالم، وفيما يخص المرأة استجاب المفكرون الإسلاميون لهذا التطور ونظروا في تراثهم ومعتقداتهم وأعاد بعضهم قراءة القران في تفكير وتأمل لواقع الحياة، ولما وصل إليه فكر الأوائل،فخرجوا باجتهادات تتفاوت في درجتها لكنها ترمي جميعا إعطاء المرأة حقوقا جديدة لم يكن الفكر الماضي قد أعطاها لها،هذا في حين أن دعاة التمسك بالقديم والإصرار على تقليد السلف ظلوا وهم يعيشون في دولة حديثة ويأخذوا بكل أسباب التطور في حياتهم الحاضرة، يحاولون أن يشرعوا للمرأة نفس الإحكام التي كانت سائدة في شعوبهم قبل عشرات القرون.وترى الدراسة أن هذا التباس خلق صراعا فكريا محتدما في مجتمعاتنا الشرقية .

٢-خرجت الدراسة بأن فكر الحركات الإسلامية ذات الطابع السياسي يقع بين الأفكار الدينية الداعية للقديم وأفكار الرواد في عصر النهضة التي شعرت بالواقع الجديد وسعت إلى الاجتهاد ،وترى الدراسة أن فكر الحركات السياسية ينتمي فكريا إلى السلف القديم ، ولكنها لغرض السياسة تحتاج إلى الاعتراف بالكثير من إنجازات الحضارة ومشاركة المرأة، فلم يكن أمامها سوى محاولة لتقديم الأطروحات القديمة في صياغات تبريرية جديدة ، علها بذلك ترضي قطاع النساء الكبير والفعال في المعترك السياسي .

٣-أن هناك تطورا في فكر الإخوان المسلمون المعاصرين مقارنة بالمؤسسين الأوائل أمثال حسن ألبنا وغلبة الميل إلى الحداثة في هذا الفكر وتأثره بالفكر الإنساني عموما إلا أنه مع ذلك يوجد تيار داخل حركة الإخوان المسلمون ما زال ينادي بالرؤى القديمة دون أي تغيير.

٤-أن هناك محاولة لبعض المفكرين الإسلاميين للتعميم والتهرب من مواجهة الإشكاليات الفكرية الخاصة بالمرأة أو الالتجاء إلى التبرير الذي يمثل التواء في الفكر أكثر مما يمثل طرحا فكريا واضحا.

- دراسة هبة عزت رؤوف(١٩٩٥) بعنوان: -المرأة والعمل السياسي(رؤية إسلامية).
تعد الدراسة من الدراسات النظرية التي هدفت إلى بناء نموذج متكامل لعمل المرأة السياسي في الرؤية الإسلامية.نموذج يربط الفكر بالواقع ويوظف العلم في خدمة مصالح الأمة.من خلال استخدام مفاهيم تحليلية مرتبطة بالتصور والرؤية الإسلامية وتحديد مفاهيم كليه للدراسة كمفهوم الاستخلاف والتوحيد والسنن،هادفة من خلال ذلك إلى تأسيس نموذج معرفي إسلامي يؤصل لعمل المرأة السياسي.

وقد خرجت الدراسة بأهم النتائج التالية: -

١-أن الرؤية الإسلامية لا تعرف فكرة تقسيم العمل الاجتماعي بمعنى اختصاص المرأة بالأدوار الاجتماعية والرجل بالأدوار السياسية، بل تتأسس مسؤولية أفراد الأمة رجالا ونساء على تحقيق مقاصد الشرع ، ويدور التكليف مع القدرة لا مع النوع. فالمرأة تتحمل في الرؤية الإسلامية مسؤوليات سياسية بحكم كونها فردا من أفراد الأمة.

٢-أن هده الرؤية لا تعرف أيضا فكرة (تقسيم العمل المؤسسي)فالمؤسسات المختلفة في النظام الإسلامي ينظر إليها كوسيلة وليس غاية في حد ذاتها، والمؤسسات ترتبط بالغاية أو المقصد من وجودها وبالتالي تدور معه وجودا وعدما، ويودي تخلف المؤسسة عن تحقيق مقاصدها إلى تحمل المؤسسات الأخرى لهده المسؤولية. وعلى ذلك فالوحدات الاجتماعية تؤدي وظائف سياسية، والمسؤولية ترتبط بالفاعلية لا بالمؤسسة، مما يؤدي إلى تحمل المرأة مسؤوليات سياسية بحكم انتمائها الاجتماعي لهده الوحدات.

٣-أن قضية العمل السياسي للمرأة في الرؤية الإسلامية لا تنفصل عن قضية التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر ،حيث تعد أبرز قضاياه بل وتمثل أبرز التحديات التي يواجهها،والانطلاق في سبيل خروج الأمة الإسلامية من حالة السقوط الحضاري التي تمر بها لن يتم إلا بمشاركة المرأة الفعالة في جهود الإصلاح والتنمية،وهي المشاركة التي تحتاج إلى فقه جديد للواقع واليات تغييره وإدراك المرأة لمسؤولياتها في التغيير.

٤- بينت الدراسة تعدد دوائر الممارسة السياسية،فإلى جانب دائرة الأمة التي أنصب عليها الاهتمام في كتابات السياسة الشرعية هناك أيضا دائرة الأسرة التي تمثل الوحدة السياسية الأولية في المجتمع الإسلامي والنموذج المصغر للدولة، والتي تضطلع بمهام سياسية أبرزها التنشئة السياسية والتغير السياسي، وهي الدائرة التي تعد حركة المرأة في إطارها في الواقع المعاصر من أهم مجالات العمل السياسي.

ثالثا: - الدراسات الأجنبية

١ -دراسة: - **أميمه عبد اللطيف،ومارينا أوتـاوي** (2007)،بعنـوان ،النـساء فـي الحركـات الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى معرفة الواقع الفعلي للنساء في الحركـات الإسـلامية ،الممثلـة بجماعـة الإخوان المسلمين بمصر وحزب الله اللبناني ،وناشـطات إسـلاميات فـي المغـرب، وقـد استخدمت الباحثتان أداة المقابلة مع بعض الناشطات في هذه الجماعات.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :-

١-يوجد دور كبير للمرأة في تشكيل سياسات الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط ، وأن هذا الدور يختلف عن الفكرة النمطية السائدة في الغرب من أن الإسلاميين لا يهتمـون بمـسائل تحرير المرأة،ومنحها حقوقها ، وأن الحركات الإسلامية تقمع المرأة.حيث تشير الدراسة إلـى أن هناك تغيير في طريقة تفكير الحركات الإسلامية تجاه المرأة،وتجاه العديد مـن الأنـشطة الممارسة لهذه الحركات، والتي تعد جزء من التجديد المعتمد من قبلها .

٢-توجد شخصيات نسائية قوية داخل هذه الحركات وتمتلك روى عميقة وقدرات عاليـة علـى الحوار والنقاش حول قضايا المرأة وحقوقهـا ،ولهـا حـضورها علـى مـستوى النـدوات والمؤتمرات الدولية ،ولا يعد الحجاب الذي ترتديه النساء في هـذه الحركـات عـائق أمـام حضورهن الفاعل والمؤثر.

٣-أن العوامل الرئيسية التي دفعت بالنهضة النسائية في الحركات الإسلامية، تعود إلى مجموعة من الأسباب هي، احتياج الحركات الإسلامية إلى النساء في صفوفها، من اجل الوصول إلـى كافة شرائح السكان.، مع التركيز على الدور الذي لعبته المرأة في العمليـة الانتخابيـة مـن خلال كسب الأصوات.بالإضافة إلى تزايد عدد المثقفات المنضويات تحت رايـة الحركـات الإسلامية ،حيث أصبحت النساء أكثر إدراكا لأهميتهن في الحركات الإسـلامية،وأنهن بـدأن بالتحرك للحصول على دور أكثر أهمية كناشطات سياسيات وإدراك عدد كبير من الناشطات في مجال حقوق المرأة في هذه الحركات ، أن المساحة الآمنة التي توفرها تلـك الحركـات تسمح لهن بالمضي قدما في مطالبتهن بتحسين وضع المرأة، من غير اتهامهن بأنهن تابعـات للغرب .

٤-خرجت الدراسة بأن النساء الناشطات قد شققن طريقهن في صفوف الحركات الإسلامية عبر إنشاء فروع نسائية قوية والمناداة بمشاركة سياسية أوسع ، والارتقاء بتمثيلهن فـي هيكـل الحركة.من فروع نسائية خاصة إلى دمجهن في الهيكلية التنظيمية للجماعة دون فصلهن فـي

فروع نسائية خاصة . كما خلصت الدراسة إلى أن الذي لم تتحسب له هذه الحركات، هــو أن خدمة الأهداف السياسية للحركة، سوف تقود النساء بالتالي إلي معرفة حقوقهن.. وثمة ســؤال بدا يلح عليهن، وهو :هل نشاطهن يقتصر علي مجرد المساعدة في تنفيــذ القــرارات التــي يصدرها الرجال، أم أنهن يملكن أيضاً حق اتخاذ القرارات؟!

٦- أشارت الدراسة إلى أن النشاط النسائي الإسلامي يمكن أن يكون أكثر فاعلية من التنظيمات العلمانية النسائية غير الحكومية، في حالة دفاعه عن حقوق المرأة، لأن المنظمات الأخيرة لا تؤثر إلا في الطبقة العليا، التي تنتمي إليها فقط، بينما أثبتت الناشطات الإســلاميات قــدراتهن علي اختراق الشرائح الاجتماعية المختلفة.. ولو أصبحن أكثر سلاسة ومرونة، فمن الممكــن أن تكون الحركات الإسلامية أدوات مهمة في توسيع حقوق المرأة.

٧- ذكرت الدراسة أنه بالرغم من الطفرة التي حدثت فــي أداء الناشــطات فــي حــزب الله والإخوان، إلا أنهن لم يوجهن انتقادا صريحاً إلي منظمتيهمــا، وألقــين بمــسؤولية تحجــيم أدوارهن علي الظروف الخارجية والأوضاع في بلادهن، فعلي سبيل المثال يرين أن سياســة القمع التي تنتهجها الحكومة ضد الإخوان تؤدي إلي فــرض هيكــل تنظيمــي محــدد علــي الجماعة، خاصة الفرع النسائي فيها.كما أشارت الدراسة إلى أن نساء الإخوان المسلمين فــي مصر قطعن خطوات إضافية في مشوار المطالب فلم يكتفــين بتمثيــل أفــضل لهــن فــي البرلمان،ولكن طلبن الدمج الكامل للتنظيم النسائي في الهيكل الأســاس للجماعــة.وأشــارت الدراسة إلى أن هناك الكثير الذي لا يزال غير معلوم بالنسبة لوضع المــرأة فــي الحركــات الإسلامية،وأن الأمر يستحق الاهتمام والدراسة المستمرة.

٢- دراسة فرانس بورجا (٢٠٠٧)(إسلاميو اليمن بين العالمية والمحلية)

يعد كاتب هذه الدراسة من أشهر المستــشرقين المهتمــين بدراســة الظــاهرة الإســلامية وتطوراتها في المنطقة العربية، وقد كتب هذه الدراسة أثناء عمله في الــيمن كــرئيس للمعهــد الفرنسي للدراسات، من الفترة ما بين عام(١٩٩٧-٢٠٠٣).

تتحدد إشكالية الدراسة، في تحليل خصوصية التيار الإسلامي فــي الــيمن ممــثلا بدرجــة رئيسية بجماعة الإخوان المسلمين (حزب الإصلاح)، حيث ركزت الدراسة على الإجابــة عــن التساؤل التالي:- هل يختلف الإسلاميون اليمنيون عن الإسلامين الآخرين؟ واســتهل الباحــث الفرنسي مقدمة دراسته بالحديث عن إشكالية العقل الجمعي الغربي السياسي والإعلامــي لــدور الناشطين الإسلاميين،والتي قال عنها بأنها تتسم بتماثل مصطنع ،لا يسمح بالأخذ فــي الحــسبان أهمية تنوع هذا الدور ،وقابليته للتغيير،وأن هذه الرؤية ناتجة عــن الأدلجــة المفرطــة لقــراءة

التحركات السياسية لهؤلاء الإسلاميين والمبالغة في تحديد دوافعهم بما يضر بمحتوى التصرفات وبتطوراتها مختلفة الإشكال.

ويشير الباحث إلى أن الخبرة الأكاديمية له في اليمن جعلته يخرج بأن الأهمية الكمية للتيارات الإسلامية ومركزها في الطيف العقائدي للمعارضة العربية لم تناقش قط ،فقد فرضت المعارضة السياسية المنطلقة من أسس دينية (الإسلاميون) نفسها خلال عقدين من الزمن باعتبارها لغة الاحتجاج الاجتماعي والمعارضة للسلطة القائمة في أغلب العالم العربي الإسلامي. وتم تجاوز الحقبة التي أقتصر فيها التمركز الاجتماعي ل(الإسلام السياسي)على عدد قليل من الجماعات الصغيرة الواقعة على هامشه المتطرف، المحدد على نحو يكاد يكون تاما بالعوامل الاقتصادية(ضحايا التنمية)مع استبعاد العوامل السياسية (خشية مواجهة حكم صناديق الاقتراع). وهكذا لا معنى بعد ذلك لأن يتمسك أكثر من مراقب يحترم الوثائق برؤية أحادية تماما للظاهرة. فتسمية (إسلامي)تشمل اليوم مشاريع تختلف كثيرا فيما بينها ممن يعتمدون الشرعية الأكثر وضوحا للإطاحة بالسلطات القائمة، ولجوء البعض إلى المسجد والبعض الأخر إلى إقامة المدينة الإسلامية الفاضلة.هذا فضلا على أن الجدل الإسلامي المتخفي وراء الخطاب الديني ،يستطيع أن ينقل مطالب عديدة دنيوية تماما، اقتصادية أو اجتماعية ،بل ديمقراطية في أحيان كثيرة ،وقد بدأ الجيل الجديد من دارسي الحركة الإسلامية ،بأبعاده (النسبية)و(المتعددة)و(المتفاعلة)بالاعتراف بأن للظاهرة(تضاريسها)و(مرونتها)وأن للحركة التي تمتد من طالبان حتى أربكان تنوعها الكبير ولها في الوقت نفسه أهمية دفع الحركة الداخلية .ويوجد نزوع بطئ ولكنه لا يقاوم نحو تجاوز الحديث عن التناقض الخطير والتبسيطي بين الحركة الإسلامية والتحديث والحركة الإسلامية والديمقراطية، ذلك التناقض الذي طال أمد الأخذ به باعتباره مدخلا لأية محاولة للتفسير لهذه الحركات .

خرج الباحث بنتائج رئيسية تتركز حول خصوصية التيار الإسلامي في اليمن ،والذي أفرزته عوامل عدة منها البيئي والاجتماعي والسياسي والتي ميزته عن أقرانهم في بقية العالم العربي والتي يمكن أن نلخص هذه الخصوصية كالتالي:-

١-أن جنوب اليمن الذي خضع للاستعمار البريطاني، وعرف التثاقف الناتج عن الصراع مع الاستعمار، ثم حكم اليسار الذي حاول توحيد جميع المكونات التقليدية للمجتمع ، ولد رد فعل للإسلاميين تمثل في العودة إلى الثقافة الأصولية .

٢- تحالف تيار الإسلاميين مع القبيلة في الشمال والاستناد إلى القيم التقليدية القبيلة .أوجد قبولا كبيرا له في البيئية اليمنية .

٣-من خصوصيات الشمال اليمني وجود التراث الشيعي الزيدي الذي تختلف تعبيراته عن تعبيرات التنافس السني الشيعي في العديد من البلدان العربية .لأن المذهب الزيدي أقرب مذاهب الشيعة إلى السنة.

٤-أن الحركة الإسلامية اليمنية(الإخوان المسلمون) مندمجة مذ بداية ثورة ١٩٦٢ مع السلطة، وموجودة في المجتمع القبلي وفي المؤسسة العسكرية وفي المكونات الاجتماعية الأخرى، الأمر الذي يجعل من المستحيل الفصل بين الإسلاميين والمجتمع المحلي.إضافة إلى أن التيار الإسلامي لا يواجه في اليمن سوى مقاومة عقائديه قليلة وغير مباشرة ،فالتراث الشيعي الزيدي الموجود في اليمن له تعبيرات تختلف عن التعبيرات التنافسية للخطاب الشيعي السني في بقية البلدان العربية والإسلامية فالمذهب الزيدي أقرب مذاهب الشيعة إلى السنة ، هذا فضلا عن الانقسام العلماني الإسلامي الذي وجد لوقت طويل في الجنوب(الحكم الاشتراكي) وفي الشمال خلال الستينات والسبعينات في ظل المد القوي للموجه الناصرية والبعثية، لم يعد له تعبير سياسي علني في بلاد تفرض العقيدة على السلطة وعلى المعارضة اتخاذ مواقف أقرب إلى حد ما من معسكر الإسلاميين.

٥-أن التيار الإسلامي اليمني لا يعاني إلا القليل من الانقسامات الداخلية ، وأنه محافظ حتى اليوم على وجود جبهوي أكثر مما وجد في بلدان أخرى وشكل استناده بالاقتراب الطويل من السلطة تراجعا سياسيا مهما .لأن مصادره العقائدية لم تعد خاصة به، وليست بأي حال بعيدة عن متناول النظام الذي لم يفقد المنافع الرمزية للخطاب الإسلامي

***التعليق على الدراسات السابقة**

الملاحظ على الدراسات السابقة أنها تمحورت حول عدة مسائل تتعلق أو تقترب من موضوع الدراسة الحالية ،فهي إما دراسة حول طبيعه الجماعات الإسلامية نفسها ،وكيفية النظرة إليها ومدى خصوصيتها، مثل دراسة (بورجا فرانس)، وهذه الدراسة رغم موضوعيتها،لكنها لم تركز بالتحليل إلا على أشهر هذه الجماعات الممثلة بحزب الإصلاح فقط الجماعة الإسلامية الأكثر بروزا وتأثيرا في الساحة اليمنية ،وأغفلت التركيز عن وصف وتحليل جماعات أخرى كالسلفيين والشيعة الزيدين ،وقد يكون ذلك لاعتمادها عنصر الفاعلية والحجم الأكبر لجماعة الإخوان المسلمين ،هذا من جانب ومن جانب أخر اقتصرت على الخصائص العامة لهذه الجماعة وما تتسم به، ولم تدخل في طبيعة الممارسات العملية وطبيعة الأدوار التي

يمارسها الحزب على مستوى تشكيل وعي المواطن اليمني أو سياسية الدولة ،هذا فضلا عن عدم إشارتها الى موقف هذا الحزب من المرأة وأدوارها ومكانتها وهو ما ستهتم به هذه الدراسة .

وهناك دراسة تقترب من إشكالية دراستنا، وتقدم روى جادة من ناحية طرح قضايا المرأة ودورها في الفكر الإسلامي كما نجد ذلك في دراسة هبة عزت(المرأة والعمل السياسي :رؤية إسلامية) والتي استندت إلى مفاهيم نظرية تستند لرؤية إسلامية أشمل وأعمق في تناول قضايا المرأة والتي منها القضية السياسية (كمفهوم الاستخلاف ،والعمل ،والتوحيد)،مما جعلنا نستعين بها في تناول تحليل مسألة مكانة المرأة ودورها في الجماعات الإسلامية موضوع الدراسة،كإطار نقدي في حالة وجود مفاهيم تستند إليها الجماعات وتسعى من خلالها لتهميش أدوار المرأة أو تدعيم مكانتها . ورغم جدية هده الدراسة وكونها من الدراسات النوعية التي أضافت للمكتبة الإسلامية إسهاما هاما في تأصيل نموذج متقدم لطبيعة عمل المرأة السياسي وفق الرؤية الإسلامية.إلا أن هذه الدراسة تظل من الدراسات النظرية التي تفتقر إلى القياس الكمي لواقع الممارسة السياسية للمرأة خاصة عند الجماعات الإسلامية التي استندت أصلا لمنظورات إسلامية في دعمها للممارسة السياسية للمرأة أو عدم دعمها .فالقياس الواقعي هنا يكون مهما لمعرفة مدى اقتراب الجماعات أو ابتعادها من الرؤية الإسلامية التي تنظر للمرأة والرجل ضمن القاعدة الأساسية التي تعتمد المساواة في القيمة الإنسانية والمساواة في المسؤولية الاجتماعية والمساواة في الحساب والجزاء .وهو ما ستركز عليه هذه الدراسة .

وهناك دراسة تناولت دور المرأة في الحركات الإسلامية، خاصة من حيث طبيعة الموضوعات المثارة فيها كما في دراسة اميمة عبد اللطيف ومارينا أتأوي بعنوان(المرأة في الحركات الإسلامية)، وهي من الدراسات التي تناولت أدوار المرأة في الحركات الإسلامية بحيادية نسبية ،إلا أن الدراسة أشارت إلى اعتمادها الوحيد على المقابلات للناشطات أي أنها لم تركز على مقابلة القواعد لهذه الجماعات ،ورغم أنها خرجت بأن للمرأة دور كبير في تشكيل سياسات الجماعات الإسلامية ،إلا أننا لا نجد أي إشارة إلى طبيعة ذلك الدور ونوعيته وعلى ماذا يركز من مجالات ،وهذا ما ستركز علية هذه الدراسة من حيث الاستناد إلى أكثر من منهج وأداة لدراسة مكانة المرأة ودورها ،مع خضوع الدراسة لعينة من القيادات الرجالية والنسائية ،وعينة من القواعد الرجالية والنسائية لمعرفة مدى وجود تباين بين أراء الرجال والنساء من جهة وبين أراء القيادات والقواعد من جهة أخرى . هدا فضلا كون هده الدراسة ستركز على ادوار المرأة في الحركات الإسلامية اليمنية وبالتالي سيتيح دلك لنا معرفة التباين أو التشابه

الذي تفرضه طبيعة البيئة المجتمعية في ادوار المرأة داخل الأحزاب والحركات الإسلامية.وفي نوعية المطالب التي يطالبن بها من منطقه إلى أخرى ، خاصة في ظل ما خرجت به دراسة اميمة ومارينا من *أن* نساء الحركات الإسلامية في مصر ولبنان والمغرب قدمن نماذج فكرية وواقعية لنشاطات حقوقية خاصة بالمرأة ،فهل نستطيع أيضا القول أن المرأة في الجماعات الإسلامية اليمنية قدمت نماذج مماثله ،بمعنى أخر ما هي طبيعة أجندة الحقوق التي تطالب بها المرأة في الجماعات الإسلامية اليمنية .

وهناك دراسات ركزت على دور المرأة السياسي من منظور النوع الاجتماعي أو ركزت على العامل السياسي والدور الذي يمكن أن تمارسه الأحزاب لتسهيل العقبات التي يمكن أن تضعها الثقافة في المجتمع أمام المرأة ، كما في دراسة عبد القادر ألبنا (المشاركة السياسية للمرأة اليمنية بين المعوقات الثقافية وازدواجية المشروع الديمقراطي)،ودراسة فؤاد الصلاحي (الدور السياسي للمرأة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي ،وهاتين الدراستين برغم صبغتهما التحليلية،وتركيزهما على دور العامل السياسي في تقديم ادوار أكثر فاعلية بالنسبة للمرأة وخاصة في المجال السياسي والدور الذي يمكن أن تمارسه الأحزاب السياسية لتسهيل العقبات التي يمكن أن تضعها الثقافة التقليدية في المجتمع.

إلا إنهما لم تتناولا البعد الإيديولوجي الذي تنطلق منه الجماعات الإسلامية في عملية الممارسة السياسية بالتحليل والنقد ، والذي لا يشكل الدور السياسي فقط للمرأة بل يشكل جميع أدوارها داخل الحزب أو الجماعة ،والذي يجعله مختلفا كليا عن أي حزب أخر من حيث دوافعه،هذا من جانب ، ومن جانب أخر إن عينة هاتين الدراستين تناولت حزب الإصلاح فقط بالدراسة والتحليل كجزء من عينة ممثله لبعض الأحزاب اليمنية ،ولم تشيرا إلى الجماعات الإسلامية الأخرى والذي أيضا ليس هو مجال اهتمامهما .

وبشكل عام نستطيع القول ،إن الدراسات السابقة التي تناولت المرأة في الجماعات الإسلامية أو المرأة بشكل عام، كانت تركز بدرجة أساسية على الدور السياسي للمرأة ،ولم تتعدى ذلك لدراسة الدور الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي للمرأة في هذه الجماعات،وهو ما يدخل ضمن اهتمام الدراسة الحالية ، هذا من جانب، ومن جانب أخر نجد الدراسة الحالية، تركز على تناول مكانة المرأة ودورها في الجماعات الإسلامية في بعدها النظري والإمبريقي معا ،من خلال استخدام أكثر من منهج وطريقة لإستبار ذلك ،وهو ما افتقدت إليه الدراسات السابقة والتي كانت إما دراسات نظرية أو امبريقية ولكنها تعتمد أداة واحدة كالاقتصار على ألمقابله فقط ،أما هذه الدراسة فهي تميل إلى استخدام المنهج التاريخي ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة وأداة

المقابلة وأداة الاستبانه وتحليل المضمون والملاحظة المباشرة كآليات ووسائل مدعمة في دراسة الظاهرة.

كما أن اهتمام هذه الدراسة بالأحزاب والجماعـــات الإســـلامية التـــي لهـــا خـــصوصيتها الإيديولوجية، يتيح لنا الفرصة للتعرف على مدى مساهمة هذا النوع من الأحزاب والجماعـــات في تناول ادوار المرأة ومدى فاعليه ذلك الدور في إدماج المرأة في تنمية المجتمع .

هذا فضلا كون هذه الدراسة ستركز على ادوار المرأة في الأحزاب والجماعات الإسلامية اليمنية ،وبالتالي سيتيح ذلك لنا معرفة التباين أو التشابه الذي تفرضه طبيعة البيئة المجتمعية فـــي ادوار المرأة داخل الأحزاب والحركات الإسلامية.بالإضافة إلى تناول كل ما سبق ليس فقط من وجهة نظر الذكور، بل من ناحية معرفة تصورات النساء أنفسهن حول المكانة التـــي يحتللنهـــا والأدوار التي يقمن بها .خاصة في ظل وجود صيغة نقدية من بعض الدارسات التي تصف واقع المرأة في الأحزاب الإسلامية بأن فيه نوع من تزييف وعيهن تجاه قضاياهن الحقيقية، وبالتـــالي تصبح دراسة واقع المرأة من وجهة نظرها مسألة أكثر إلحاحا.

الفصل الثاني

مكانة المرأة ودورها وفق نظرية الدور.

٢ - مكانة المرأة ودورها وفق نظرية الدور

تعد نظرية الدور من النظريات المهمة في علم الاجتماع التي تهـتم بالـسلوك الإنـساني، وتحليل طبيعة التفاعل الاجتماعي داخل التنظيمات، والجماعات المحدودة النطاق، كونها تحدد لنا طبيعة التوقعات الاجتماعية المرتبطة بمكانات وأوضاع اجتماعية معينة للأفـراد مـن ناحيـة، وللتنظيمات والجماعات من ناحية أخرى (شتا،١٩٩٩: ٧)

يوجد اتجاهان مختلفان داخل نظرية الدور، هما اتجاه النظرية البنائية الوظيفيـة، واتجـاه التفاعلية الرمزية .(مارشال،٢٠٠٠ :٧٢٣)سوف نتناولهما بالعرض والتحليل من ناحيـة رؤيتهمـا لطبيعة الدور وعملية تشكله وعلاقته بالمكانة ،ثم تنزيل المفاهيم المستخدمة في إطارهمـا علـى تحليل مكانة المرأة ودورها بشكل عام،ومكانة المرأة ودورها في الأحزاب والجماعات الإسلامية بشكل خاص .

٢-١ منظور البنائية الوظيفية للدور:-

تطور هذا الاتجاه ضمن الدراسات الأنثربولوجية، خاصة لدى عالم الانثروبولوجيا (رالـف لنتون)الذي تناول البناء الاجتماعي باعتباره نسقا من الأدوار والمراكز، حيـث يمثـل المركـز مجموع الحقوق والواجبات الممنوحة للفرد، ويمثل الدور الجانب الديناميكي لمركز الفرد، فعندما يضع الفرد الحقوق والواجبات موضع الفاعلية يكون مؤديا للـدور، كمـا أن مجمـوع الأدوار المؤدية بترابطها مع بعضها تصنع ما نـسميه بالنـسق أو البنـاء الـذي يتفاعـل الأشـخاص بداخله.(**biddle,1969,: 50**)

فنظرية الدور هنا تتناول العالم الاجتماعي والتنظيمات والجماعات باعتبارهـا شـبكة مـن الأوضاع والمراكز المترابطة مع بعضها البعض، والتي يمارس الأفـراد مـن خلالهـا الأدوار بطبيعتها التوقعية المعيارية، فالفرد يتوقع بصورة منتظمة أن يكون تصرفه بطريقة معينـة، لأن لديه توقعات محددة تتعلق بسلوك الأشخاص الذين يتفاعل معهم، وهذه التوقعـات تعمـل علـى ترشيد السلوك وتوجيه التفاعل، وذلك لأن فشل الفرد في تحقيق التوقعات سوف يقابل بانـدهاش وغضب وجزاءات معينة، ولأن هذا الجانب المعياري للتوقعات ينبثق مـن حقيقـة أن التنـاغم والتطابق مع التوقعات السلوكية للآخرين، يستطيع أن يكسب الفرد مكافآت عالية. فالمعايير هنـا تتضمن مكافآت وخسائر هامة تتحدد بالمدى الذي يكون فيه الشخص متكاملا وظيفيا مـع بنـاء القيم لمجتمعه وجماعته الذي يرتبط بالسياق الثقافي والاجتماعي. فهناك توقعات حسب المضمون

الثقافي وتوقعات ترتبط بالآخرين في عملية التفاعل، وتوقعات الجمهور أو الجماعة.(**عثمان، ٢٠٠٨: ١٤٨**)

كما أن هناك علاقة بين المكانة الاجتماعية للأفراد ونوعية الأدوار التي يؤدونها، حيث تمثل المكانات التي تحدد من قبل المجتمع، أو الجماعات أساسا مرجعيا للأدوار، فعلى سبيل المثال هناك مراكز شائعة في معظم الثقافات مثل مراكز الطفل، الأم، الزوجة، والأب، فالمجتمع قد يتوقع لأدوار المرأة بعد الزواج أن تتركز كزوجة وأما، ولأدوار الرجل أن يكون المسئول عن إعالة الأسرة.(**Yardley,1997:149**)

كما أن الشخص يمكن أن يكون له عدد من المكانات كأن يكون أبا ومعلما ولاعب كرة قدم، ولكل مكانة دور خاص بها، ولكل دور مجموعة من التوقعات، ومستلزمات وواجبات لا بد من القيام بها والالتزام بممارستها، وذلك يتطلب جهدا فكريا وجسديا للقيام بها والتوفيق بين متطلباتها، ولأن قابلية الفرد الفكرية والجسمية محدودة، فإن هذا التعدد في الأدوار ربما سيؤدي إلى حدوث تصادم وتضارب بينها، فضلا عن ضيق الوقت الذي قد لا يساعد على ممارسة أكثر من دور في وقت واحد، مما قد يحدث بعض التوترات ،ويحدث ما يسمى بصراع الدور أو توترات الدور.(**عمر،١٩٨٢: ٢٤٩**)

- مفاهيم الدور

هناك العديد من المفاهيم التي ترتبط بشكل مباشر بمفهوم الدور[١] والتي منها :-

- **سلوك الدور**:- ما يقوم به الفرد الذي يشغل موقع معين بالفعل، يمثل سلوك الدور، أو ما يمكن أن نسميه بالدور الفعلي في مقابل الدور المتوقع، حيث يتم التركيز هنا على الفعل كما حدث لا كما يجب أن يكون.
- **توقعات الدور** :- ويقصد به ما يتوقعه شخص ما من سلوك معين لشخص أخر ، فالمجتمع يحدد لأعضائه مجموعة من الأدوار يتفق عليها ،حسب طبيعة النظام أو التنظيم الذي ينتمي إليه الفرد،فتوقعات الدور السياسي مثلا هي مجموعة القواعد التي تنظم الأفعال السياسية ، أي الأفعال التي تتضمن التأثير وصنع القرار والتوزيع السلطوي للقيم ،وتشير هذه التوقعات إلى مطالب المجتمع من الأفراد الذين يشغلون مناصب مشابهة ،وعلى الأفراد أن يقوموا بتنفيذها .كما أن للتوقعات الاجتماعية قوة إلزامية تجبر الأفراد على الإذعان والخضوع لها .

[1] راجع إبراهيم ناصر،٢٠٠٤،التنشئة الاجتماعية ،ص١٨٣،وحامد زهران ،علم النفس الاجتماعي،ص١٣٧.

- **تصورات الدور** :- وهي الصورة التي لدى الفرد عن دوره الذي يقوم به ، ومدى اتفاقها مع توقعات الدور ،بمعنى أخر هي الأفكار الخاصة بالفرد شاغل الدور كالسلوك الذي يجب أن يسلكه عندما يكون في وضع معين ،وتعكس هذه الأفكار القواعد التي يضعها المجتمع،وشخصية القائم بالدور ،وإدراكه لمطالب من حوله وتوقعاته .
- **غموض الدور** :- الذي يظهر من خلال غموض أو عدم وضوح توقعات و مواقف وسلوكيات الدور في نظر الفرد ،فتكون الصورة العامة للدور ضبابية ومشوشة بسبب حداثتها أو لأنها تمر من مرحلة تحولية لتغيير بعض أوجهها ،أو لأن الفرد يشعر بقلق واضطراب عند تقييمه لأحكام الآخرين عنه .
- **صراع الدور** :- يقع صراع الدور ،عندما يواجه الأفراد بتوقعات متناقضة نتيجة لشغل الفرد لدورين أو أكثر في وقت واحد، وتكمن العبرة في صراع الأدوار في اثر الصراع على السلوك الذي قد يؤدي إلى تزايد إحساس الفرد بالتوتر والإحباط،مما يؤدي بالفرد إلى القيام بسلوك متعارض ومتصارع في مواقف التفاعل المتعلقة بقضايا الأدوار التي يمارسها.مما قد يؤدي إلى إعاقة تحقيق الأهداف المرجوة من كل دور .

كما يأخذ الدور وفق اتجاه البنائية الوظيفية معنى الوظيفة، بمعنى وظيفة العلاقات الاجتماعية والنظم في أداء المجتمع لوظائفه أداءً مستقرا متناغما، وهذا المعنى يأتي متطابقا مع رؤية النظرية البنائية للمجتمع على أنه نسق يتكون من مجموعة من الأجزاء أو الأنساق، تتكامل فيما بينها لتحقيق توازن هذا النسق، بمعنى أن كل نسق يحقق احتياجاته من خلال الدور أو الوظيفة التي يقوم بتأديتها داخل النسق، وأن أي إخلال أو تقصير، في تأدية هذه الأدوار سوف يقود إلى الإخلال في توازن ذلك النسق، وربما تدهوره وانهياره.(جلبي،١٩٩٩: ١٧٦)

وهنا يصبح من الضروري توزيع الأدوار داخل المجتمع أو التنظيم أو الجماعات ضمن نظام من تقسيم العمل، من شأنه إشباع حاجات النسق وأعضائه. (عثمان،١٩٩٩ : ٢٨١)وقد قدم بعض الوظيفيين لذلك مجموعة من التبريرات مثل أن كل مجتمع يتطلب نوعا من تقسيم العمل، وأن بعض الأعمال والمهام أهم وظيفيا من غيرها، وأن بعض الناس أكثر قدرة من غيرهم، وأن المجتمع يعمل على جذب الأقدر لشغل الوظائف الأهم، وذلك بإيجاد حوافز تتمثل في مكافآت مادية ورمزية كالجاه والاعتبار.(عثمان، ١٩٩٩: ٢٨٢)

ووفقا لما تقدم يحاول المنظور الوظيفي أن يظهر الفروق بين الإناث والذكور بأنها تسهم في التضامن والتكامل الاجتماعيين، ويميل الوظيفيون الذين يؤيدون الفوارق الطبيعية بين

الجنسين إلى اعتماد التقسيم الاجتماعي للعمل القائم على أساس بيولوجي، فالنساء والرجال يقومون بالمهمات التي يصلحون لها بيولوجيا، كما يرى جورج ميردوك George Murdock الذي يعتقد أن من الأفضل والأكثر نفعا من الناحية العملية أن تركز النساء على العمل البيتي والمسؤوليات العائلية، بينما يتولى الرجال العمل خارج المنزل،(جدينز،٢٠٠٥ : ١٩٢) ونفس هذه الرؤية يساندها عالم الاجتماع بارسونز الذي يرى أن التقسيم الاجتماعي للعمل تحدده الخصائص البيولوجية، وأن التقسيم بهذا الشكل هو تقسيم طبيعي من شأنه أن يدعم نظام الأسرة في المجتمع ويحقق قدرا من التوازن داخل النسق الاجتماعي، ويعزز بعض الوظيفيين استناداتهم تلك بأن تقسيم العمل بين الجنسين موجود في جميع الثقافات، فهو ليس نتيجة للبرمجة البيولوجية، بقدر ما هو نتيجة منطقية لتنظيم المجتمع. (جيدينز،٢٠٠٥: ١٩٢)

كما يميل الوظيفيون إلى تبني نظريات التنشئة الاجتماعية ،إذ يرون أن الأولاد والبنات يتعلمون (الأدوار المتصلة بجنسهم وهوياتهم :ذكورا وإناثا) ،أي بالذكورة والأنوثة الملازمة لها.وتتحكم بهم في هذه الحالة أنماط الجزاء الايجابية والسلبية ،أي القوى والمؤثرات الاجتماعية التي تحبذ أو تنهي عن سلوك معين .فالتعزيزات الايجابية والسلبية تساعد الأولاد والبنات في تعلم أدوار الجنس المتوقعة وإتباعها .وبناء على ذلك يعتقد أنصار المدرسة الوظيفية أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية تسهم في الحفاظ على النظام الاجتماعي بالإشراف على التنشئة السلسة التي تقوم بها على الأجيال الجديدة.(جلبي، ١٩٩٩: ٢٠٢)

وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن لكل دور قيمة معينة حددتها ثقافة المجتمع وقيمه،خاصة وأن هذه القيم تعكسها عملية التطبيع الاجتماعي التي تخلق نمطين مختلفين للجنس، فقيام الأفراد بأعمال مختلفة ،وتقييم الناس لهذه الأعمال ،يمنح البعض امتيازات ،فإذا كان الرجل مسئول عن توفير رزق العائلة ،ولما لهذا الدور من أهمية لدى الجماعة ،فإنه يكتسب وضعا مميزا عما للمرأة ،وهكذا تضفي القيم على أدوار المرأة مكانة أقل من تلك التي يحتلها الرجل،فتعطي للرجل دورا قياديا مسيطرا ،بينما تعطي للمرأة دور التابع الذي يحتاج دوما إلى حماية ووصاية. (الناصر، ٢٠٠٤: ١٨٧)

فالوظيفيون يميزون بين دور خارجي للأب ودور داخلي للأم ،حيث يرأى بارسونز أن الرجل يختص بالأدوار الوسيلة وهي التي تربط الأسرة بالعالم الخارجي وتعمل على استمرارها كوحدة كائنة في البيئة المحيطة بها ،بمعنى أن عمل الأب ووظيفته هي التي تحدد الوضع الاجتماعي للأسرة بالمجتمع الخارجي، وهذا الأب تمت تنشئته لهذا الدور .(الخشاب ،١٩٨٢: ٤٣)

أما الدور الذي تلعبه الأم فإنه يعتمد على الوظائف البيولوجية للمرأة ،فالأم بحسب بارسونز تختص بالأدوار المعبرة وهذا التحديد راجع إلى العامل البيولوجي ،من حيث أن عملية الإنجـــاب والرضاعة هي عمليات خاصة ولصيقة بالمرأة ،ومن شأنها حسب باســونز أن تحقــق الثبـــات والاستقرار الداخلي للأسرة والعناية بالأطفال وتوفير النواحي العاطفية لزوجها(الخشاب،١٩٨٢: ٨٣) وإذا كنا نقر بوظائف الأم داخل الأسرة والقائمة على أساس بيولوجي ،فإن ما عدا ذلك فيه تجني واضح على المرأة ،من حيث أنه يقلل من قدراتها ويحرمها الكثير من حقوقها ،وذلــك لأن هــذا الاتجاه ينطلق من مفهوم الذكورة والأنوثة المرتبط بالجانب البيولوجي ،ووفقا لتحليلاته فــالمرأة تكون هنا هي العنصر الأضعف والتابع ،وهذا يتنافى مع أبسط مقومات الحياة المعاصرة التي لم تعد تقوم فيها العلاقات الاجتماعية على أساس القوة الجسدية ،فهناك الآن علاقات من نوع تبادل المنافع والخدمات ،والاحترام المتبادل،والشراكة ،كما أن توفير الاحتياجات الخارجية الأسرية لم تعد هي الأخرى تعتمد على الرجولة والقوة ،بل على الكفـــاءات والقــدرات ، بالإضـــافة إلـــى الأوضاع الاقتصادية ومتطلباتها التي أفرزت خروج العديد من النساء إلى سوق الإنتاج ،وإعالـــة الأسر،مما أحدث نوعا من التغيير في نظام تقسيم العمل داخل الأسرة ،ولم تعد حدود الدور ثابتة وجامدة .

وفيما يتعلق بالأدوار الداخلية للمرأة كتحقيق الثبات والاستقرار الداخلي والعنايـــة بالأطفـــال والتي تقع على المرأة بحسب بارسونز، ففيه نوع من التجني على الحقائق والواقــع وخـــصوصا في المجتمعات المعاصرة ،لأنه لا يمكن تصور وجود أسرة مستقرة في ظــل غيـــاب مـــشاركة فاعلة للأبوين معا في خلق هذا الاستقرار والتوازن الأسريين ،ومن ناحية أخرى نجد أن الأسرة المعاصرة دخلت عليها أيضا متغيرات جديدة ،من حيث أنها أصبحت تستعين بعناصر وأنـــساق خارجية أخرى لأداء الكثير من الوظائف والأدوار التي كانت من صلب مهام الأسرة كالمدرســـة ودور الحضانة.

وهو ما ذهب إليه روبرت ميرتون في إضافته إلى النظرية الوظيفية عندما حذر من الوثوق بأن الأدوار والنظم والأنشطة الاجتماعية تعتبر وظيفية بالنسبة للنسق الثقافي أو الاجتماعي فـــي جملته، وأستخدم ضمن ذلك مفهوم المعوقـــات الوظيفيـــة ليـــشير إلـــى النتـــائج التـــي يمكـــن ملاحظتها،وتعمل على عدم تكيف النسق أو توافقه ،فعدم المساواة بين الذكور والإناث مثلا فـــي التعليم والعمل والمشاركة بشكل عام، قد تكون معوقا وظيفيا في مجتمع يرفـــع شـــعار الحريـــة والمساواة والعدالة والحقوق(تيماشيف، ١٩٧٨: ٣٣٣)

فالمتغيرات الحديثة التي طرأت على أدوار كل من الرجل والمرأة في المجتمعات المعاصرة جعلت بعض الوظيفيين يطرحون مسألة التغيير في الوظائف والأدوار في إطار النسق ذاته،وأكدوا على ضرورة اضطلاع المرأة بدورها جنبا إلى جنب مع الرجل في مختلف مجالات الحياة وفي كل الأنساق الاجتماعية (جلبي ،١٩٩٩ :٢١١)

ويرى هذا الاتجاه الأكثر راديكالية في الاتجاهات البنائية الوظيفية أن أي تغييب لدور المرأة في مختلف مجالات الحياة سوف يؤدي إلى إحداث خلل في التوازن العام للمجتمع ،ولذلك يجب على المجتمع بأنساقه المختلفة أن يعمل على تنشئة المرأة تنشئة صحيحة ،بما في ذلك تعليمها وتدريبها ،وتهيئتها لكي تتمكن من القيام بمختلف المهام والأنشطة التي توكل إليها لكي يحافظ النسق على توازنه وضمان تطوره وتقدمه."أي أنه يمكن النظر إلى شخصية المرأة باعتبارها نسقا ،أو عنصرا من الأنساق المكونة لهذا المجتمع، وهو نسق مكون من أجزاء مختلفة مثل الاهتمامات والسلوك والحالة الانفعالية والعقلية، نسق له احتياجات أساسية لا بد من الوفاء بها مثل الحق في التعليم والتنشئة السليمة والحق في المشاركة في جميع نواحي المجتمع،ومن ثم فإن عدم تلبية احتياجاته يترتب عليه أن تصبح المرأة كما مهملا أي معوقا لعملية البناء في المجتمع ،ومن ثم يصبح عنصرا ضارا ومعوقا وظيفيا يقلل من توازن النسق العام وهو المجتمع. (JaeannJackson, 1998, :49-55)

وقد تعرض المنظور الوظيفي للدور لانتقادات شديدة، منها ما يرتبط بأنها جزء من الإطار المرجعي البنائي الوظيفي، الذي يتناول البناء كنسق يتسم بالثبات والأزلية مما أدى إلى اتهامها بأنها تنكر الإنسان من أجل تأكيد النسق، بحيث يعجز الإنسان عن التحكم في نشأته أو غايته،فهو كائن يحاول التكيف مع الواقع القائم(نعيم،١٩٨٥: ٢١٠) ،ويعد رايت ميلز من أبرز علماء الاجتماع الذين وجهوا نقدا إلى الاتجاه الوظيفي. ومن أهم انتقادات ميلز لبارسونز في مسألة تقسيم العمل والأدوار بين الرجل والمرأة، أن بارسونز بذلك حاول أن يشيد نموذجا يتحقق من خلاله التكامل الأسري والتكامل المهني .ولكي يتحقق التكامل في هذين النظاميين فلا بد من إحداث نوع من العزل في الأدوار ،أي أن تكون أدوار المرأة منحصرة داخل الأسرة ،بينما يترك للرجل عالم العمل والإنتاج ،حيث يرى ميلز أن هذا التصور من بارسونز يعكس الخلفية الأيديولوجية التي يستند إليها بارسونز وهي تحقيق التكامل والتوازن داخل النسق الاجتماعي للمجتمعات الرأسمالية والحفاظ على علاقات القوة السائدة فيها(ميلز ،١٩٩٧: ٥٤)

فهي بذلك تروج لأفكار محافظة عن العالم الاجتماعي ،من خلال تجاهلها للتجاذبات والتوترات الاجتماعية ، وإخفاقها في تعليل التطور والتقدم، لأن مرجعيتها هو الواقع وليس ما

يجب أن يكون ،من اعتبارها للتغيير أحيانا بأنه لون من عدم الاستقرار السياسي أو خلل في فهم الدور وأدائه (جدينز،٢٠٠٥: ١٩١) ، كما أن تركيز الاتجاه الوظيفي لأدوار الجنس المرتبط بالتنشئة الاجتماعية ،تتجاهل قدرة الأفراد على أن يرفضوا أو يعدلوا من التوقعات الاجتماعية المتصلة بأدوار الجنس، ففواعل التنشئة لا تترك أثارها بصورة آلية على الشخص الذي يوشك على البلوغ ،وكل ما تفعله هو أن تدعو الطفل إلى المشاركة في ممارسات اجتماعية بشروط محدودة ،وكثيرا ما ترتبط هذه الدعوة بمعنى الإرغام ،مع ممارسة ضغوط قوية عليه للقبول مع غياب أي خيار بديل، فالبشر ليسوا دائما كائنات سلبية تتقبل البرمجة بلا سؤال (عثمان ،١٩٩٩: ٢٨٢)

لذلك فإن أصحاب هذه النظرية يجعلون من عمليات التنشئة والضبط وضغوط التوقعات الاجتماعية وسائل من شأنها تعزيز امتثال الفرد لثقافة الجماعة والمجتمع، وبناء على ذلك تركز النظرية على تقبل الأعضاء للوضع القائم والدفاع عنه ،باعتباره ضروريا وطبيعيا ،ويبررون اللامساواة بالتفاوت في القدرات والجهود الفردية ،دون الأخذ بالاعتبار إن المشكلة قد يكون أساسها النظام القائم نفسه. (بيسوني ،١٩٩٥: ١٩٧)

أو أن ثقافة المجتمع قد تلعب بقيمها ومعانيها على تعزيز تقبل الوضع القائم والالتزام به وتبريره، حتى من قبل المتضررين منه ،وذلك بسبب ما تحتويه الثقافة من مصادر تزييف للوعي ، فالمؤسسات المجتمعية تعمل على إدخال هذه المعاني والقيم في صميم البناء الشخصي،لجعلها أساسا لأفعال الأفراد وأفكارهم وشعورهم ،وبالتالي يرى الواقع كأمر طبيعي،ومن ذلك توظيف الدين لتعزيز معاني تبرير الواقع ،كعزو عدم العدل بين الذكور والإناث في الواقع إلى إرادة الله أو القدر كالقول بأن المرأة خلقت للأعمال المنزلية (عثمان ،١٩٩٩: ٢٧٠)

كما أن ثنائية الدور /المكانة عرفت منذ عقود أزمة عميقة في علم الاجتماع، والتي ولدتهما أساليب الحياة الحديثة،فعلى سبيل المثال لم يعد العامل الأهم لتفضيل وظائف معينة هو مستوى الأجر أو طبيعة المهنة، إنما الصورة والأهمية المعطاة للمنفعة الاجتماعية للدور المرتبط بالمهنة..فمفهوم الدور كصيرورة تجري في منظومة فعل اجتماعي ، ليس بالضرورة صار متفقا مع المكانة .(بيوسوني،١٩٩٥ : ١٠٧-١٠٩)

كما أن ما طرحته نظرية الدور من ضرورة توافق الدور مع القيم الأساسية للفرد القائم به، نجد أن هذا الفرد قد يطلب إليه أحيانا القيام بدور يتعارض وتلك القيم وإلا تعرض للعقاب أو ترك الوظيفة. الأمر الذي يجعل من مسألة فهم سلوك الفرد من خلال توقعات الدور فيه صعوبة، وذلك لأن السلوك الإنساني غير ثابت ،ولا يمكن ضبطه آليا، فقيم الفرد ليست متغيرا تابعا

تغرسه الأبنية الاجتماعية دائما ،بل هي في أحيان كثيرة متغير مستقل يحدد موقف الفـــرد مـــن الأدوار والأبنية التي يمكن في لحظة معينة التمرد عليها بدرجات متفاوتة قد تـــصل إلـــى حـــد الثورة(Raymond,1975,: 346.)

٢-٢-منظور التفاعلية الرمزية للدور الاجتماعي.

يميل هذا الاتجاه في نزعته العامة إلى علم النفس الاجتماعي ،وهو يختلـــف عـــن الاتجـــاه السابق الذي يركز على وصف مكان الأدوار في البناء الاجتماعي ،وبدلا من ذلك يولي اهتمامـــا للعمليات والطرق التي من شأنها صناعة الدور للأفراد ،وكيف تتم عمليـــة التنبـــؤ لاســـتجابات الآخرين لأدوارهم بما يعرف(بالقولبة)وتوقع استجابات الغير .

تأثر هذا الاتجاه في رؤيته للدور وكيفية تشكله وصناعته بشكل غير مباشر بأفكـــار عـــالم الاجتماع ماكس فيبرعن الفعل الاجتماعي، وأهمية دور الفاعل والتفاعل بين أعضاء المجتمـــع، في تكوين البنى الاجتماعية ،كما تأثر بأعمال الفيلسوف الأمريكي جورج هربرت ميد ،الذي يعد من أبرز من مثل هذا الاتجاه، فضلا عن أعمال كل من رالف تيرنر،وجوفمان (**جدنز**،٢٠٠٥: ٧٦)

***تصورات الذات للدور**

يعد مفهوم الذات وتصورات الذات من المفاهيم الأساسية التي اعتمدها تحليل هـــذا الاتجـــاه للدور، فهو من المفاهيم التي تساعد في دراسة علاقة الفرد بالمجتمع وثقافتـــه.(زايـــد،٢٠٠٦: ٣٦) والذي يركز على أن بإمكان الإنسان أن يمر بالخبرة ويدرك أو يعي هذه الخبـــرة، وأن يخطـــط لسلوكه في ضوء توقعاته بالكيفية التي ستحدث بها الأمور ،كما يمكن لـــه أن يراجـــع توقعاتـــه وممارسته في المستقبل في ضوء ما تعلمه من خبرة ماضية(جلبي،١٩٩٩ :٢٣٨)

ووفقا لهذا المنظور، فإن كل منا له تفرد نسبي من جهة، كما له تماثل مـــع الآخـــرين فـــي الجماعة من جهة أخرى.

وقد اهتم جورج هربرت ميد بدراسة علاقة اللغة بالتنشئة الاجتماعية ،حيـــث توجـــد عنـــد الإنسان قدرة على الاتصال والتفاعل من خلال رموز تحمل معان متفق عليها اجتماعيـــا. فمـــن خلال تفاعل الطفل مع الآخرين وخاصة الأم يتعلم بعض القدرة على التأثير فـــي بيئتـــه، كمـــا يتعرف الطفل تدريجيا على القواعد التي تحكم تفاعله ،وينمو لديه وعي بأن هناك آخـــرين لهـــم حاجات ومصالح، وأن هناك نظاما يحكم علاقاته بهم(كريب،١٩٩٩: ١٣٣)

ويؤكد جورج هربرت ميد أن مفهوم الذات ينبثق من سياق تفاعل الفـــرد مـــع الآخـــرين، و أن التعرف على صورة الذات للفرد تحدث من خلال ما يأتي :(شتا ،١٩٩٩ :١٢٩)

١-تصور الآخرين له .

٢-تصوره لتصور الآخرين.

٣-شعور خاص بالفرد مثل الكبرياء.

فالفرد يميل لتكوين مفهوم الذات باختياره لهويات الأدوار التي تتسم خصائصها مع ذاته بصورة أكثر من الأدوار الأخرى، بمعنى أخر أن الأفراد يرون أنفسهم كموضوعات من منظور الآخرين، ودرجة الدعم الاجتماعي التي يستقبلها الشخص من الآخرين ،والذين بدورهم يساعدون في تحديد شهرة الدور أو المكانة التي يحتلها في مفهوم الذات، ويعتمد الوعي الذاتي هنا على مقدرة الكائن الإنساني أن يكون نفس الاتجاه عن نفسه كما يأخذ به الآخرين نحوه، فضلا عن تأثير الخصائص الشخصية للفرد ومهاراته الذاتية المرتبطة بشخصيته والتي بدورها تؤثر على ممارسة الدور.(عثمان ،٢٠٠٨: ١٤٦)

وفي ضوء ذلك يمكن النظر إلى مفهوم الذات بأنه ليس مجموعة سمات، ولكنه تنظيم للأدوار التي تربط الفرد بالمجتمع.

فالمرأة وفقا لذلك كذات تختار أدوارها من خلال ما يراه الآخرين متلائما ،وحسب ما يدعمونه اجتماعيا ،فإذا كان الدور السياسي مثلا من الأدوار المدعومة اجتماعيا للمرأة فسيكون هنالك تبني من المرأة لهذا الدور ،أما إذا كان هذا الدور غير مدعوم اجتماعيا للمرأة فسيكون هنالك إعراض من المرأة عن ممارسته لعدم وجود الدعم الاجتماعي له غالبا .وترتبط هذه المسألة أيضا بمدى الوعي الذاتي للمرأة في استدماج تلك التوقعات حول دورها السياسي، وعلاقة ذلك بمهارات المرأة وقدراتها الشخصية والتي تؤثر مجتمعة على قبول المرأة وممارستها للدور a

أما رالف ترنر فقد سعى لتوسيع مفهوم جورج هربرت ميد ،بتجاوزه للحتمية الثقافية للدور وإعطاء الفاعل قدرا من الحرية في تشكيل الدور وأدائه ،بأن عاد إلى عملية التفاعل كأساس في تشكيل التنظيمات الاجتماعية وتبدلها، فهو يعتبر قراءة الناس للإشارات والتلميحات لتحديد الدور تشكل الأساس العام للتفاعل، وهذا الجهد يشير إلى حقيقة أنه يمكن للأفراد أن يخلقوا أدوارهم،وأن عليهم أن يفرضوا على الآخرين الاعتراف بتلك الأدوار ،ومن ثم فإنه يجب عليهم أن ينشطوا في التعبير والتلميح بالدور الذي يحاولون لعبه في موقف التفاعل، وبذلك يكون الأفراد قادرون على صنع أدوارهم من خلال فهم الأطر الثقافية التي توجههم ومن خلال إصرارهم عبر التلميحات والإشارات المعبرة للآخرين لإعطائهم حق بالنسبة لدور معين (عثمان ،٢٠٠٨: ١٤٦)

كما طور تيرنر افتراضات حول الدور في علاقته بالفاعل والدور في الحالات التنظيمية أو في التنظيمات ثم الدور في الواقع الاجتماعي أو الحياة الاجتماعية عامة ،فالدور في علاقته

بالفاعل يتضمن أن الفاعلين يؤولون المواقف بافتراض معان مشتركة ،وأنهم يحددون معنى الدور من خلال خصائص وسلوك الآخرين والمواقف الاجتماعية ،وأنه متى تغير السلوك أو الموقف ،فان معنى الدور يتبدل، وحيث أن الناس يقيمون الأدوار ويرتبونها بما يرتبط بها من قوة واعتبار وجاه ،وما يرتبط بها من قيمة ورغبة اجتماعية .

أما في حالة التنظيمات ، فإن أهداف التنظيمات تكون هي المقياس لتقييم الأدوار وتوزيعها وتكاملها وشرعيتها والحكم عليها ،حيث يرتبط مفهوم الدور بالمكانة ضمن ما يرتبط بالتنظيم من تقاليد ومأسسة. أما على المستوى الاجتماعي العام فتتم عملية تنميط للسلوك في أدوار معينة حيث ينظر للأدوار المتشابهة بأنها نوع واحد ،فأدوار الأطباء تعني أن هناك دور مشترك تحكمه ثقافة وقيم ومعايير مجتمع (**شتا** ،١٩٩٩ :٧٧-٨٦)

ورغم تأكيد هذا الاتجاه على تصورات الذات وعملية التأويل من قبل الأشخاص لأدوارهم ،إلا أنه لا ينكر الأهمية الفعلية للبناء الاجتماعي وطبيعة المراكز والتوقعات المتصلة به في تأثيرها على الدور.(**كريب**،١٩٩٩ :١٣٨)

وفي سياق تحليل هذا الاتجاه للرابطة القائمة بين الفرد والمجتمع ،برزت ثلاث تصورات أساسية للدور الاجتماعي تمثلت بما يأتي(**شتا**،١٩٩٩ : ١٢٠-١٢٣):-

١-الأدوار المحدد سلفا .

٢-الأدوار المحددة ذاتيا.

٣-الأدوار الممارسة أو الفعلية.

فالأدوار المحددة سلفا تشير إلى ذلك النمط من الأداء لتلك الأدوار المحددة سلفا في سياق الثقافة،وبحكم مرور فترات زمنية عليها أصبحت بمقتضى هذه الفترة الزمنية واضحة نسبيا،وهنا تكون مجاراة الفرد لهذه الأدوار محكومة بمدى تشربه لتوقعات تلك المراكز والأدوار المرتبطة بها .كما تتحدد قدرة الشخص هنا على التفاعل في المواقف المرتبطة بتلك المراكز، بمدى استدماج تلك التوقعات والعمل بموجبها في مواقف التفاعل المختلفة وفي نطاق شبكة المراكز المرتبطة بها.

فالمرأة هنا قد تنشأ على أن لها مكانة أدنى من مكانة الرجل ،وأن أدوارها أقل أهمية من أدواره ويجب أن تقتصر على الشؤون الأسرية الخاصة فقط حسب ما هو متعارف عليه.وبالتالي يتمثل دورها بعملية تلقيها الصارم لتلك التوقعات.

أما الأدوار الذاتية فهي تلك التوقعات التي تكون موضوعا لتأويلات الأفراد في المراكز المختلفة ،تلك التأويلات تجعل التوقعات خاصة بالوسط الذي تمر من خلاله وهو الذات التي

تخضع التوقعات لتأويلاتها، والتوقعات والتقديرات الذاتية التي تتم بواسطة الأفراد تظهر في السلوك، عندما تكون هناك أفضلية تصورية للسلوك الظاهر، وهو ما يعرف بالدور الممارس. وهنا نستطيع القول أن المرأة قد تستدمج التوقعات المجتمعية والأسرية بشكل كلي حول مكانتها وأدوارها كما نرى في كثير من الأمهات اللواتي يعززن مفاهيم التميز بين الإناث والذكور لصالح الذكور كجزء من عملية الإستدماج لهذه المفاهيم،أو أنها تشعر بالتمييز الممارس ضدها فترفضه ،وعملية الإستدماج أو التأويل للتوقعات فيما يخص أدور المرأة تظهر في السلوك الفعلي للمرأة .

من هنا برزت أهمية تناول العلاقات المعقدة للعناصر الثلاثة للدور المتمثلة في (الدور المحدد ،والدور الذاتي ،والدور الممارس)عند تحليل طبيعة الدور، فإذا أردنا تحليل التفاعل الاجتماعي وفق منظور التفاعلية الرمزية للدور، سواء على مستوى المجتمع أو الجماعة ،فلا بد من تناول تأثير المعايير والآخرين ،والجماعات المرجعية على التأويلات الذاتية والتقويمات،وأيضا على السلوك الظاهر للدور، وبذلك تؤكد نظرية الدور على أهمية المتغيرات الثقافية والاجتماعية والشخصية في فهم التفاعل داخل التنظيمات والجماعات المحدودة.

ورغم أن منظور التفاعلية الرمزية للدور الاجتماعي ،من المنظورات التي امتازت في عرض مكونات النفس البشرية ،ومؤثراتها، وعملية التفاعل الاجتماعي ومؤثراته، إلا أنه أيضا شابهه العديد من الثغرات التنظيرية المؤثره على اكتمال صورة التفاعل الرمزي بين الأفراد .من ذلك أن هذا المنظور لم يذكر هل أن الفرد حرا أم مقيدا أم انتقائيا أم ملزما في اختيار نوع وعدد الآخرين الذين يتفاعل معهم ويتقبل تقييمهم، لأن الفرد يمكن أن يرفض تقييم الآخرين الذين لا يمثلون اعتباره الاجتماعي أو مستواه الفكري، أو الثقافي، فالشاب قد لا يتقبل تقييم أو ملاحظات الأطفال عليه ،ونوع الجنس قد يؤثر في تقييم الآراء، فهناك أراء وأحكام حول الرجل لا يقبلها الرجل الذي يعيش في مجتمع يمارس التمييز أو التفريق الجنسي، لأن مكانة ودور الرجل في هذه المجتمعات يفضل مكانة و دور المرأة ،وهذه حالات غابت عن تحليل فكر التفاعلية الرمزية.

ومن جهة أخرى لم يذكر التفاعليون هل الفرد دائما يقوم بتصوير أحكام وتقييم الآخرين عليه قبل أن يتصرف، خاصة أن هناك أفراد يتصرفون بحكم التعود أو التكرار، لأن بعض التصرفات تدرك لكونها مقبولة اجتماعيا، والمجتمع يطلبها في مواقف معينة، فتمارس بدون تفكير أو تصور مسبق أو تصور وتخيل تقييم الآخرين، كما أن هناك حالات أخرى يقوم الفرد فيها بتصرفاته تلبية فقط لرغباته الشخصية الذاتية ،وخاصة في الأماكن الخاصة، فلا يخضع

لأي نوع من أنواع تقييم الآخرين، كما أن هناك حالات يتصرف فيها الفرد نتيجة متطلبات دوره الاجتماعي أو مستلزمات مكانته الاجتماعية التي تخضع لتقييم الآخرين. وأنه لو افترضنا أن الفرد قام بتصور تقييم الآخرين حوله، فهل يأخذ بها دائما ؟ففي بعض الحالات لا يأخذ بها لأنها لا ترضيه ولأنها حادة أو لا تشبع حاجاته وأهدافه المبتغاة أو أنها تكلفه أموالا كثيرة لا يستطيع دفعها أو أن الوقت الزمني ضيق لا يساعده على انجازها أو قد تكون تقيماتهم ثقيلة عليه غير قادر على تنفيذها فينسحب من الموقف الاجتماعي الذي يواجهه.(عمر،١٩٨٢: ٢٠٩-٢١١)

وبتطبيق ما سبق على مكانة المرأة ودورها في كثير من مجتمعاتنا العربية بشكل عام،،نجد أن مكانة المرأة في المنظور الاجتماعي نستطيع تلمسه من خلال بعض الرموز والمعاني التي يضفيها المجتمع على المرأة ومدى ما تعطي تلك الرموز والمعاني من قيمة وأهمية واعتبار للمرأة في المجتمع ،فكلمة امرأة هناك من ينطقها في بعض المجتمعات بلهجة دارجة فيقول"مره"لتعبر عن معنى رمزي للشتيمة أو التحقير في بعض البلدان العربية والتي منها اليمن،(عتيق،٢٠٠٥: ٢٣)، فيقال في بعض المناطق اليمنية أثناء ذكر النساء (عزك الله مره)وكأنه حين تذكر المرأة يذكر حيوان أو شي قذر يجب أن تعز نفسك من ذكره .(اوكسفام،٢٠٠٢: ١٢)كما جسدت بعض الأمثال العربية موقف الثقافة السائدة من التشكيك في قدرة المرأة على اتخاذ القرارات والمشاركة في الرأي ،من بينها (مرة ابن مرة اللي يعطي سره لمرة)و(اللي يشاور المرة مرة)و(اسمع للمرة ولا تأخذ برأيها).(الربايعة،١٩٩٩: ٨٣)

ولأن الأسرة هي نواة التنظيم الاجتماعي ،وهي الوسيط بين الفرد والمجتمع ،وهي المؤسسة التي يكتسب من خلالها الفرد أدواره المتوقعة ،عبر عملية التنشئة الاجتماعية والتي تلعب دورا كبيرا في تشكيل هوية الفرد وشخصيته المستقبلية ، فهذه الأسرة تعمل على تلقين المرأة . بصورة تدريجية مجموعة من الرموز و المعايير والتوقعات التي تتطابق مع جنسها كأنثى والتي غالبا ما ترتبط بنوعها البيولوجي، فالمرأة غالبا تربى على أنه يجب أن تكون رقيقة ،وضعيفة ،وخاضعة ،ومطيعة ،وأن جمالها هو سر قوتها ،وأن عملها الأساس هو المنزل والاعتناء بالزوج والأولاد ،بينما الرجل هو القوي والحكيم ،والمسيطر ،والمعيل .

والأمر هنا قد لا يتعلق بخطأ هذا الخطاب اللغوي وحقيقة المعاني المضافة على كل من الرجل والمرأة ،ولكن الخطأ يتعلق بخطأ قيامه على التمييز الاجتماعي الذي يتجاوز الاختلاف البيولوجي إلى ترتيب جملة من الحقوق والواجبات تحدد الوظائف والأدوار المستقبلية ،لا بالاستناد إلى طبيعة الذكور والإناث كبشر متكافئ القدرات والفرص ،وإنما من منطلق التميز الاجتماعي المبني خطأ على الاختلاف البيولوجي (العودي٢٠٠٥،).

وإذا تناولنا متغير تقسيم العمل في المجتمعات العربية والذي يتمتع بدرجة عالية من الحـدة والثبات النسبي من جهة والمدى التاريخي المستمر من جهة أخرى نجد أنه تـم تحديـد أعمـال خاصة بالأولاد وأعمال خاصة بالإناث، وأعمال خاصة بالزوجات وأعمال خاصـة بـالأزواج، وهذا التقسيم الحاد أوجد نوعا من التداخل بين مفهوم الدور الاجتماعي للرجـال والنـساء مـع مفهوم الجنس البيولوجي(ذكر/أنثى)،وصار تقسيم العمل بين النساء والرجال شرط وجود الجـنس البيولوجي المتعلق بالذكورة والأنوثة ،فالمرأة تقوم بعمل المنزل وتربية الأطفال لا باعتبار ذلـك عملا ووظيفة أو دور اجتماعي لنوعها الاجتماعي كامرأة وأم مع إمكانية تبـادل هـذا العمـل كوظيفة ودور اجتماعي مع الرجل ،بل يطلب القيام منها بذلك باعتبار جنسها البيولوجي كـأنثى ،وكأن وجودها البيولوجي كأنثى شرط مسبق وحتمي للقيام بهذا العمل.(االعودي،٢٠٠٥)

كما أن الثقافة والايدولوجيا المصاحبة للتقسيم الاجتماعي للعمل ،ترى في كل ما تقـوم بـه النساء من أعمال مخصصة لهن بحكم جنسهن البيولوجي أعمالا وأدوار بسيطة وسـهلة وغيـر ذات قيمة ،بل ومحتقرة لا من قبل الرجال فحسب بل وكثير من النساء أنفسهن أيـضا ،فالرجـل الذي يساعد زوجته في أمور المنزل والرعاية بالأطفال هي من الأمور التي لا يحرص الرجـال على إفشاء سرها باعتبارها انتقاصا محققا من رجولتهم ،بل إن النساء يكن أكثر حرصـا علـى ذلك حتى لا يتعرض أزواجهن أو هن للإهانة والنقد ،ففي الغالب يشكل فشل الرجل فـي القيـام بمثل هذه الأدوار مصدر فخر له ولزوجته ،أما نجاحه في أدائها ومعرفة الناس بذلك فهو مصدر مهانة له ولزوجته أيضا ،وهنا يكمن جور الثقافة السلبية في تشكيل الأدواروما ترتب على هـذا التقسيم الاجتماعي للعمل من حرمان للمرأة من المشاركة في الحياة العامة والحيـاة الـسياسية وفق المسوغات الثقافية والإيديولوجية ،كالقول بأن المرأة بحكم جنسها البيولوجي كـأنثى غيـر مهيأة وغير قادرة على اتخاذ القرار والدور المترتب عليه فيمـا يتعلـق بالـسياسة والمـشاركة العامة.(**العودي،٢٠٠٥ :٢٥**)

كما تأتي المدرسة كعملية امتداد وتكميل لما أسسته الأسرة مـن مفـاهيم تربويـة للـذكور والإناث عن طريق مفردات التعليم كمنهج ومضمون ووسائل وآليات في عملية التركيـز علـى الوظائف والأدوار المتوقعة من كلا الطـرفين باعتبارهـا وظـائف وأدوار مرتبطـة بنـوعهم البيولوجي الثابت لا بنوعهم الاجتماعي المكتسب والمتغير كأن تركز المفردات التعليميـة علـى تصوير أعمال المرأة في المجال الخاص فقط (الأسرة وما يرتبط بها من شؤون)وأعمال الرجـل في المجال العام (العمل وجلب الرزق والمشاركة العامة).

والمشكلة في هذا التقسيم ليس هو التقسيم بحد ذاته الذي قد يكون وظيفيا في بعض الحالات،ولكن عملية ربط ذلك التقسيم بالجنس البيولوجي (ولد –بنت)بحيث يظهر صعوبة اكتساب أي منهما لوظيفة الأخر، كأن تعمل المرأة في المجال العام ويعمل الرجل في المجال الخاص، ويتم تصوير ذلك بأنه يستحيل اكتساب أي منهما للجنس البيولوجي للأخر ،وكأن الذكر يصبح أنثى إذا قام بأعمال البيت ،والأنثى تصبح ذكر إذا قامت بأعمال الرجال.(العودي،٢٠٠٥: ٢٥) ولا يقتصر دور المؤسسة التعليمية ممثلا بالمدرسة بتكريس عملية التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تربط بين وظائف الجنس البيولوجية الوراثية والثابتة ،وبين الوظائف والأدوار الاجتماعية المكتسبة والمتغيرة ،فنجد هنالك اختلاف في حجم مفردات الخطاب التعليمي لصالح الرجال وهو ما أكدته دراسات تحليل المناهج في كثير من بلدان الوطن العربي (شتيوي،١٩٩٩)

ولعل من المهم الإشارة إلى وسائل الاتصال الحديثة سواء كانت مكتوبة أو مسموعة ،مما تبثه الفضائيات وأجهزة الكمبيوتر والنت ،وكل ما يتصل بثورة المعلومات المعاصرة ،وما تمارسه من عملية للتنشئة الاجتماعية وأثرها على تنشئة الذكور والإناث ،فهي وإن تميزت بمظهرها الديمقراطي فيما يتعلق بالذكور والإناث،إلا أنها ما تزال مبطنة بكثير من مواقف التمييز ضد المرأة بالتعبير المباشر عن المفاهيم التقليدية الخاصة بالمرأة من تكريس لأدوارها في المجال الخاص على حساب العام ،وفي الطرف الأخر نجد تطرف أخر ضد المرأة باسم الحداثة وتحويل المرأة كجسد إلى آلية اتصال مباشر للترويج التجاري أو السياحي ،واستخدام المرأة كمجرد أداة مادية .(العودي،٢٠٠٥: ١)

أما إذا تناولنا ما يتعلق بصراع الأدوار الناتج عن التوقعات المتباينة التي يجدها الفرد الشاغل لأكثر من دور في وقت واحد.وبتطبيق ذلك على المرأة نجد أن المرأة وخاصة المعاصرة أكثر الفئات صراعا، من حيث أنها تواجه بتوقعات متباينة من زوجها ومن رؤسائها في العمل، ومن أولادها، كما أنها تقع في اختيار صعب بين دورها كامرأة وزوجة وعالمة. (الخشاب،١٩٨٢: ٤٩)

ففي المجتمعات التقليدية كان التغير الاجتماعي في أدنى حدوده ،وكان الجيل الأصغر يتقبل توقعات الجيل الأكبر دون مناقشة ،أما في المجتمع الحديث ،فإن كثيرا من الناس غير قادرين على العيش وفق متطلبات أدوارهم التي ورثوها ،فقد تغيرت مواقف الحياة بشكل يجعل كثيرا من أنماط الدور غير ملائمة .فقد كانت واجبات وحقوق المرأة في المجتمع التقليدي واضحة التحديد في الماضي ،أما اليوم فقد اعتراها كثير من الخلط ،مما يجعل الكثير من النساء اليوم غير متأكدات من أدوارهن الفعلية .(الخشاب،١٩٨٢: ٤٥)

فالمرأة الحديثة وخاصة في مجتمعاتنا العربية تواجه تعدد كبير في الخلط والفوضى فيما يتعلق بدورها، ويعود ذلك إلى أن دورها هو الذي تغير تغيرا جذريا إذا ما قورن بدور الرجل.فلم يعد للمرأة الحديثة كزوجة وأم ذلك الاستمرار المحدد في الدور، فإضافة إلى أدوارها التقليدية، أصبح يتوقع منها أن تكون صديقة لزوجها ومستشارة ومربية، وكاسبة. (عمر ،١٩٩٤: ١٨٣)

لذا فالمرأة الحديثة قد تواجه صراعا في الأدوار يمكن إرجاعه إلى ما يلي:- (الخشاب،١٩٨٢: ٤٨)

أ- **تعدد الأدوار** :- فأمام المرأة اليوم الكثير من الأدوار المتاحة وأكثرها متعارضة ،حيث تجد نفسها عاجزة عن اختيار دور واحد فقط وإتباعه ،ففي المجتمع التقليدي كان هناك أدوار أنثوية قليلة نسبيا ،أما اليوم فإن تعدد أدوار المرأة كرفيقة وشريكة وكاسبة وأم تؤدي إلى زيادة مشكلة التكيف لديها .

ب- **الخلط في تعريف الأدوار** :-ذلك أن التعريفات الجديدة لدور المرأة،وبخاصة كزوجة وأم،تتطلب تكيفا مصاحبا من الرجل ،وبخاصة الزوج والأب ،وقد تشكل هذه التعريفات تهديدا لأنا الرجل ،وخصوصا أن أنماط الدور التي بقيت قرونا طويلة ،كانت مبنية على قوة الذكر القانونية والاجتماعية والاقتصادية ،ولما أصبحت المرأة تمارس قوة أكبر من تلك التي كانت لها من قبل أضحى الكثير من النساء والرجال يجدون مشقة في تقبل الأدوار الجديدة بشكل تام،بسبب عدم التكيف مع الأدوار الجديدة الناتج عن عدم استدماجها كليا في ثقافة وقيم المجتمع .

ومن هنا كان من المهم تجاوز عدم التكيف في المجتمعات الحديثة، بغرس أيديولوجية جديدة في النظر إلى كل من الرجل والمرأة، ترتبط بقيم المساواة والعدالة وتقييم القدرات،وتضيق هوة القوة بين الرجل والمرأة في إطار من التسامح والحنان ،وبدلا من علاقات السيد بالمسود،والمسيطر بالمسيطر عليه ،تصبح العملية بتكامل الأدوار بينهما . (فرجاني ٢٠٠٥: ١٨٠)

بناء على المفاهيم التي تناولتها نظرية الدور، فإنه يصبح من المهم لكي نتعمق في معرفة مكانة المرأة ودورها في الأحزاب والجماعات الإسلامية ، فيجب أن يكون ذلك من خلال مستويات ثلاثة من التحليل ،المستوى الأول يبحث في مكانة المرأة في إطار النسق الفكري الثقافي الإسلامي الذي تستند إليه هذه الجماعات في اجتهاداتها فيما يخص مكانة المرأة وأدوراها و تحليل هذا الخطاب وعلاقته وتفاعله مع واقع البيئة الاجتماعية المختلفة زمانا ومكانا، وانعكاسات ذلك على فكر الأحزاب و الجماعات الإسلامية على مستوى الواقع.

والمستوى الثاني يبحث في مكانة المرأة في إطار النسق الاجتماعي والمنظومة الثقافية السائدة في المجتمع ككل والصورة المتشكلة اجتماعيا حول مكانة المرأة وتوقعات أدوارها في

المنظومة المجتمعية بشكل عام ،والمستوى الثالث يبحث في مكانة المرأة ضمن النسق التنظيمي الكلي لهذه الجماعات والأحزاب ومكونات هذا النسق وموقع المرأة ومركزها ضمن هذا النسق،و الذي يحدد مكانتها من خلال الرؤية الثقافية التي يتبناها. . ،فلا بد أن نتحدث عن الثقافة السائدة التي تحكم تلك الأحزاب والجماعات ،والقيم المعيارية الناتجة عنها فيما يخص نظرتها للمرأة،وتحديدها لطبيعة وصفات النشاط الذي ينبغي أن تمارسه المرأة ،وهل هي قيم تضفي امتيازات وشرف على مكانة المرأة وأدوارها ،أم تجعلها في مرتبة أدنى ،وهل مكانة المرأة وأدوارها المقررة تحقق لها نفوذا أو اعتبارات لها قيمتها في الواقع الاجتماعي .

وعلى ذلك ينبغي التساؤل حول منظومة الحقوق التي تعطى للمرأة في الأحزاب والجماعات؟ هل هي متعادلة مع مجموعة الواجبات التي تؤديها المرأة ؟ ومدى اقتراب هذه الحقوق والواجبات من التعامل مع المرأة كمواطنة لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات؟

وتستدعي المسائل السابقة البحث في نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة في الأحزاب أو الجماعات والتي تحكم علاقة المرأة بالرجل، وطبيعة الوعي الاجتماعي السائد حول مكانة المرأة وأدوارها ،هل هو خاضع لأبعاد بيولوجية ،أم أبعاد ثقافية ،أم سياسية ،أم اقتصادية ،أم دينية،وعلاقة ذلك بطبيعة الممارسات الواقعية للمرأة . وهل هناك تساوق بين المكانات التي تشغلها المرأة في المجتمع وبين ما تشغله في الحزب أو الجماعة؟ أم أن المرأة تشغل مكانات عالية في مواضع ،ودنيا في مواضع أخرى؟ وإلى أي حد تعكس مجموعة القواعد التي يضعها المجتمع أو الحزب ،أو الجماعة توجهات وتصورات المرأة لذاتها؟ أم أن تصوراتها الذاتية عن أدوراها راجع لطبيعة إدراكها وتفاعلها واختياراتها الشخصية؟ ؟ والى أي مدى يتأثر دور المرأة في الأحزاب والجماعات ، لعدم قدرتها على الجمع بين توقعات مجموعتين أو أكثر حول الدور نفسه بما يعرف (بصراع الدور)والذي غالبا ما تكون المرأة أكثر عرضه له فهي أشد فئات المجتمع وفق مفهوم الدور تعرضا لصراع الدور ،فهي ابنه وزوجة وأم وموظفة وعضوة حزبية وناخبة ،وأدوارا أخرى عديدة مما يثير لديها إشكالية الصراع الداخلي النفسي للتوفيق بين كل هذه الأدوار .

الفصل الثالث

المرأة في الأحزاب والجماعات الإسلامية في اليمن

٣- خارطة الأحزاب والجماعات الإسلامية في اليمن

يعد الإسلام الدين الذي يعتنقه جميع أفراد المجتمع اليمني [١]ويعتبر المذهب الزيدي- أحد مذاهب الشيعة- والمذهب الشافعي- أحد مذاهب السنة- المذهبان السائدان في اليمن ،كما يمثل التدين الفطري(التقليدي)السمة الطاغية على غالبية السكان اليمنيين .

تمثل جماعة الإخوان المسلمين سابقا،حزب التجمع اليمني للإصلاح لاحقا،أكبر التنظيمات الإسلامية السياسية ،كما توجد تنظيمات إسلامية حديثة أعلنت عن نفسها بعد قيام الوحدة اليمنية ١٩٩٠م ،كحزب الحق وحزب اتحاد القوى الشعبية ،وحزب النهضة الذي اندمج مع حزب التجمع اليمني للإصلاح ،وحزب التوحيد والعمل الإسلامي ،وحزب الثورة الإسلامية ،وحزب الله الذين تلاشوا ولم يعد لهم وجود فعلي على الساحة بعد مدة بسيطة من إعلانهم كأحزاب،بالإضافة إلى وجود حزب ناشئ حديثا يسمى بحزب التحرير الإسلامي .

كما توجد جماعات إسلامية سنية غير منظمة بشكل دقيق ، كجماعات السلفيين وجماعة الدعوة والتبليغ وجماعة الصوفيين التي تنتشر بشكل أكبر في المحافظات الجنوبية والشرقية.بالإضافة إلى جماعة الجهاد التي تمارس التغيير عبر خط العنف المسلح . وظهر في الآونة الأخيرة جماعة (الشباب المؤمن)أو ما يعرف شعبيا بجماعة الحوثين نسبة إلى مؤسسها حسين بدر الدين الحوثي [٢].

ينطلق الإسلاميون جميعا ،من أن الإسلام هو منهاج ينبغي أن يحكم الحياة ،ولكن الاختلاف يكمن في الطريقة التي ينظرون بها لمسألة حكم الإسلام للحياة ،فهناك من يرى أن الوسيلة الأصلح هي التربية الروحية وتزكية النفس والاقتصار على ذلك دون الدخول في السياسة (كجماعة الدعوة والتبليغ والجماعة المتصوفة)، وهناك من يرى أن الحاكمية لله ،عن طريق

---

[1] يوجد في اليمن نسبة بسيطة من اليهود لا يتعدون ٣٠٠ شخص يعيشون في منطقة ريدة وقرب صعدة ar.wikipedia.org

[2] جماعة الحوثين :حركة ثقافية تمثل المذهب الزيدي ،أصبحت عسكرية منذو عام ٢٠٠٤م بسبب الحرب التي خاضتها ضدها الدولة ،يتركز نشاطهم في شمال منطقة صعدة مركز تمردهم .يؤكد الحوثيون أن تمردهم هو للدفاع عن أنفسهم ضد التمييز والاضطهاد الذي تقوم به الحكومة ضدهم ،وفي المقابل تتهمهم الحكومة بأنهم مجموعة تريد الإطاحة بنظام الحكم وإقامة دولة زيديه تقوم على أساس نظام الإمامة كما كانت سابقا في حكم الإمام يحى واحمد.ar.wikipedia.org

الدعوة للتمسك بسنة النبي المحمدية ،وتنقية عقيدة التوحيد من شوائب الشرك والإقتداء بالسنة النبوية في العادات والمناسك والملبس والمأكل والمشرب ، كما في جماعة السلفيون،و جماعة الجهاد التي ترى أن تحقيق دين الإسلام لن يتاح إلا عبر الجهاد والعنف المسلح .وهناك أصحاب الإسلام السياسي ،وهم اللذين ارتضوا بقواعد اللعبة الديمقراطية السياسية عبر العمل الحزبي العلني، كحزب الحق وحزب التجمع اليمني للإصلاح .

وحتى نتعرف على واقع المرأة في الأحزاب والجماعات الإسلامية موضوع هذه الدراسة، يكون من المهم التعرف على نشأتها ،وما رافق هذه النشأة من ظروف وعوامل أثرت في منطلقاتها الفكرية ومواقفها بشكل عام ،وما يخص المرأة بشكل خاص .

سوف نتناول في هذه الدراسة حزبين إسلاميين هما حزب التجمع اليمني للإصلاح ، الممثل للمذهب السني،وحزب الحق الممثل للمذهب الزيدي، وهما الحزبين الوحيدين ذو المرجعية الإيديولوجية الدينية المتواجدين حاليا على الساحة اليمنية ومن الجماعات ستقتصر الدراسة على السلفيون العاملون من خلال الجمعيات الخيرية وما يطلق عليهم بالسلفية التنظيمية أو السلفيون الجدد .

٣-١:- حزب التجمع اليمني للإصلاح

يعد حزب التجمع اليمني للإصلاح ،أو ما يطلق عليه اختصارا بحزب الإصلاح، أو الإخوان المسلمين ، من الأحزاب التي تأسست في إطار نشأة التعددية السياسية والحزبية والتحولات الديمقراطية التي لحقت إعلان دولة الوحدة بين شطري اليمن السابقين في عام ١٩٩١م، فكانت نشأته في ١٣ سبتمبر ١٩٩٠.[1]

يمكن تقسيم مراحل تطور وفاعلية ونشأة حزب الإصلاح من خلال مرحلتين هامتين هما مرحلة العمل السري (مرحلة الجماعة)ومرحلة العمل العلني (مرحلة الحزب).

---

[1] راجع حول نشأة حزب الإصلاح كل من :- التجمع اليمني للإصلاح مسيرة عطاء ،١٩٩٧،صادر عن دائرة التوجيه والإرشاد بحزب الإصلاح ،ومحمد المقرمي ،١٩٩٨،التجمع اليمني للإصلاح :الرؤية والمسار:دراسة في النشأة والتطور ،دار المجد،صنعاء ..

أولا :- مرحلة العمل السري (مرحلة الجماعة)

تمثلت هذه المرحلة بنشأة أول خلية تنظيمية لجماعة الإخوان المسلمون ، في ستينيات القرن العشرين في شمال اليمن ،والتي تشكلت من مجموعة من الطلاب اليمنيين العائدون من جمهورية مصر العربية ،الذين تأثروا بالجماعة الأم في مصر.[١]

أما في جنوب اليمن فلم يؤسس الإخوان وجودا مستقلا، ، فقد عمل بعض المتأثرين بجماعة الإخوان في المركز الثقافي الإسلامي ثم اندمجوا في الجبهة القومية لمحاربة الانجليز، وبعد الاستقلال في ١٩٦٧م ونظرا للقضاء على الجبهة القومية وسيادة الحكم الشمولي الاشتراكي، ومحاربة التنظيمات الإسلامية ، هاجر الإخوان إلى شمال اليمن وعملوا في تنظيم الإخوان المسلمين هناك حتى قيام الوحدة اليمنية .[٢]

ونظرا للظروف السياسية التي سادت ستينيات القرن العشرين والتي تمثلت بدرجة أساسية بتحريم الحزبية ،عملت الجماعة في إطار من السرية لتشكيل هياكلها التنظيمية وفعاليتها الشعبية،والتي انصبت في تلك المرحلة على مجموعة من الأهداف تركزت في بناء الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم ،عن طريق مطالبة العضو في الجماعة بتطهير جسمه وعقله وروحه للجهاد الطويل للنفس وكيف يشيع هذه الروح في أسرته وبيئته وأصدقائه[٣].

[1] تباينت المراجع في تحديد التاريخ الدقيق لنشأة أول خلية تنظيمية، فهناك من يعيدها إلى عام ١٩٦٣م كما لدى عبد الفتاح الحكيمي ،٢٠٠٣،الإسلاميون والسياسة :الإخوان المسلمون نموذجا.أو إلى منتصف الستينيات كما هو لدى عبد الكريم قاسم ١٩٩٥،الإخوان المسلمون والحركة الأصولية في اليمن،أو إلى ١٩٥٩،كما هو لدى سعيد ثابت سعيد الذي يرى أن أور خلية تنظيمية كانت في جمهورية مصر المتشكلة من مجموعة من الطلاب اليمنيين الدراسيين في مصر كما في كتابة :قصة نشأة الأخوان المسلمين ،وترجح الباحثة قيام أول خلية تنظيمية على أرض اليمن في بداية الستينيات بعد قيام الثورة اليمنية ١٩٦٢م لأن هذا التاريخ هو بداية عودة الطلاب اليمنيين من جمهورية مصر كما هو لدى نصر طه مصطفى في دراساته الحركة الإسلامية :عشرون عاما من السلطة :في كتاب عزام التميمي : الإسلاميون والسلطة ،١٩٩٤،لندن .

[2] مقابلة مع محمد الشيباني احد قيادات الإخوان المسلمون في مدينة عدن وأحد الذين شهدوا تلك المرحلة بتاريخ ٢-٧-٢٠٠٨م

[3] مقابلة مع عبد الملك الشيباني أحد قيادات الإخوان المسلمين وعضو مجلس شورى حزب الإصلاح ، والذين شهدوا تلك المرحلة بتاريخ ١٢-٢-٢٠٠٩

تبلور فكر جماعة الإخوان في هذه المرحلة على الساحة الاجتماعية والسياسية اليمنية بصورة جلية في المواقف التالية: -

١-ركز الإخوان على العمل الدعوي الوعظي في نشر الدين والتدين والتمسك بالسنة ،فكان اهتمامهم منصب على الحديث عن الشرك والابتداع في الدين ،وانه لا بد من القيام بتصحيح عقيدة الناس ضد الخرافات والعادات ،وتركز خطابهم على الحديث عن الحكومات القائمة من حيث أنها لا تطبق شريعة الله ، وأنه واجب عليها تطبيق شريعة الله ،وأن الصراع بين الصليبية والإسلام هو صراع تاريخي ، فالسمة الخطابية والوعظية كانت الغالبة على طرح الإخوان، في ظل افتقار إلى التنظير ألبرامجي والدراسات الإستراتيجية ،حيث ركز الإخوان على إثارة العواطف مما أضعف جانب التفكير والعقل وحرف الأنظار عن فساد الأوضاع الاجتماعية واستبداد السلطات .

فجماعة الإخوان المسلمين كانت ترتبط بالجماهير من خلال المجالات الاجتماعية والخيرية المختلفة ،لكنها كانت بعيدة عن الانتصار لقضايا الناس العامة في ساحات المظالم والفساد الإداري .(السقاف ،١٩٩٧: ٢٢)

٢-كان للعملية التربوية اهتماما واسعا لدى الجماعة ،تمثل في إشرافها على المعاهد العلمية التي ظلت ردحا من الزمن تعد مجالا هاما لكثير من أنشطة وفعاليات الإخوان.،وبإشراف الإخوان على المعاهد العلمية، شكل ذلك منعطفا هاما في تاريخ الجماعة،وفي مسار تطورها التنظيمي بشكل خاص ، فاستطاعت الانتشار في أوساط الحركة الطلابية التي كانت في تلك الفترة محتكرة من قبل اليسار الاشتراكي والقومي ،وهو ما أهلها لتحتل مواقع جديدة في الخارطة الاجتماعية ، خاصة مع سيطرة الإخوان على الاتحاد العام لطلبة اليمن في مؤتمره الثالث في ١٩٨١، بالإضافة إلى تغلغلهم في العملية النقابية وبدرجة خاصة ما يخص نقابة المعلمين ونشاطهم من خلالها. (مصطفى،١٩٩: ١٥٥)،ويأتي اهتمام الجماعة بالعملية التربوية ضمن منهجها ألتغييري كجماعة إخوان ،والتي ترى في النظام التربوي أساس صلاح المجتمع المسلم .[١]

٣- تبنت جماعة الإخوان المسلمين في سبعينيات وثمانينات القرن العشرين حملة أيديولوجية على التيارات اليسارية والقومية التي انتشر فكرها آنذاك ، فقد وقف الإخوان ضد شعارات اليساريين الإيديولوجية (لا اله والحياة مادة)والدين أفيون الشعوب).كما وقفوا ضد بعض

---

[1] راجع في ذلك كتاب الدكتور يوسف القرضاوي،٢٠٠١ ،جماعة الاخوان المسلمين ٧٠عاما في الدعوة والتربية والجهاد،،مؤسسة السالة للنشر والتوزيع

القضايا الأخلاقية التي مورست في تلك الفترة كشرب الخمر وخروج النساء سافرات في الشوارع والجامعات وبشكل عام كان لهم رفض كلي لكل ما تقدمه التيارات اليسارية والقومية (الحكيمي،١٩٩٧).

وقد قامت هذه الحملة بدرجة أساسية على تجريم وتحريم العمل الحزبي باعتباره يتعارض مع الدين الإسلامي ،حيث شارك الإخوان في تضمين الدستور الدائم لعام ١٩٧٠ مادة تحرم التعددية الحزبية ،وهو الأمر الذي ضيع على الإخوان كما يرى عادل الشرجبي فرصة تقديم أنفسهم في أواخر الستينيات كمشروع سياسي وحضاري تنموي ثالث إلى جانب المشروع الاشتراكي الذي قدمته السلطة في الجنوب والمشروع شبه الرأسمالي الذي قدمته السلطة في الشمال ، في حالة لو كانت الجماعة عملت على الدعوة للحياة الديمقراطية وبدلا من تأييد تحريم الحزبية ،قامت بالاعتراف بالحزبية كمادة في الدستور الدائم ،وهو الأمر الذي كان سيكسبها ولاء الجماهير والشرائح الاجتماعية فالبرجوازية كانت ستجنح لمشروع الحركة الإسلامية ،لأنه يمثل النقيض لمشروع الحزب الاشتراكي في الجنوب الذي يقف بالضد من مصالحها الاقتصادية، بالإضافة إلى رغبتها في إصلاح النظام في الشمال من الفساد والرشوة والمحسوبية، إلا أن الإخوان مالوا إلى العمل من خلال مشروع السلطة في الشمال خلال فترة السبعينيات والثمانينيات ،وهو المشروع الذي فشل اقتصاديا مع مطلع السبعينيات .(الشرجبي،٢٠٠٢: ٣٨)

هذا من جانب ، ومن زاوية أخرى نستطيع أن نرجع لبعض العوامل والظروف التي مثلت مناخا ملائما للتقارب بين السلطة اليمنية وبين جماعة الإخوان المسلمون في فترة السبعينيات والثمانينيات ،فقد سعى كل من السلطة والإخوان إلى التحالف معا، لما يحققه التحالف من مساندة الإخوان للسلطة في صراعها ضد الحركة اليسارية والأحزاب القومية وضد السلطة في الجنوب ممثلة ب(الجبهة الإسلامية)عبر مشاركتهم النشيطة في مواجهة (الجبهة الوطنية)وما سيوفره ذلك للإخوان المسلمين من إمكانية استخدام مؤسسات الدولة في نشر إيديولوجيتها وأفكارها وممارسة العمل السياسي من خلالها(الشرجبي،٢٠٠٢: ٤٨)

فالإخوان المسلمون ظلوا جزءا من السلطة[1] التي حكمت شمال اليمن ،ومتمايزين عنها في الوقت نفسه ،من خلال دخولهم في الائتلاف الحكومي الكبير تحت مظلة المؤتمر الشعبي العام الذي أسسه الرئيس علي عبد الله صالح عام ١٩٨٢م وشارك الإخوان المسلمون في صياغة مرجعيته الرئيسية الممثلة بالميثاق الوطني ،كما استطاع الإخوان الاحتفاظ بموقعهم المتميز مع

[1] تتميز جماعة الإخوان المسلمون في اليمن بأنها لم تدخل في صراعات مع السلطة ،كما دخلت الجماعة في بلدان أخرى وتعرضت لعداء السلطات ومحاربتها .

حجمهم السياسي من خلال مشاركتهم في انتخابات اللجنة الدائمة للمــؤتمر ومجلــس الــشورى والمجالس المحلية التي كان نصيب الإخوان فيها يقترب مــن أغلبيــة المقاعــد،كما أن تحــالف الإخوان المسلمين مع مشائخ القبائل واستنادهم الى القيم التقليدية القبلية أوجد قبولا كبيرا لهم في البئية اليمنية..[١]

٤- تأثرت جماعة الإخوان بالتيار السلفي المتشدد المتأثر بالحركة الوهابية والمــذهب الحنبلــي السائد في السعودية ،وذلك بعودة بعض الدراسيين من جامعات المملكة العربية الــسعودية فــي الثمانينيات ،والتي كان يدرس فيها بعض قيادات الإخوان في اليمن [٢] وشكلوا بعد خروجهم مــن السعودية بعض علماء اليمن الذين صبغوا الجماعة بكثير من توجهاتهم السلفية ،وهو مــا يــراه هاشم السياني فشل للإخوان في تطبيق وتطوير رؤية فقهية وفكرية مــستقلة لبنــاء الشخــصية الإخوانية بعيدا عن المذاهب الإسلامية ،قادرة على إخراج قيادات من العلمــاء ، وفــق مــنهج متدرج جامع للعلوم الشرعية ،فنتج عن ذلك أن أصبح قادة الإخوان مجموعــة مــن المثقفــين الإسلاميين ،فساهم ذلك في عدم ترشيد مواقف حركة الإخوان تجاه الفكر الإسلامي والمــذاهب الأخرى خاصة وأنه شاع في تلك الفترة رفض للأخر من قبل الإخوان سواء الأخر المخــالف أو داخل الصف الإسلامي نفسه كالاختلاف مع الصوفية أو الزيدية أو الشافعية ،وكان هنــاك ميــل لاحتكار الحقيقة (السياني،٢٠٠٢: ٩٥)

وبشكل عام نستطيع القول أن مرحلة العمل السري(مرحلة الجماعة)كانــت مرحلــة بنــاء التنظيم والعمل الدعوي العام والفردي، ومساندة السلطة الحاكمة والعمل مــن خلالهــا . وهــي مرحلة يتسع فيها مجال الفكر الشمولي وعدم القبول بالأخر والميل إلى احتكار الحقائق ،وهو مــا لم يكن مقتصرا على الإخوان المسلمين كجماعة بل هي صفات اتسمت بهــا جميــع الأحــزاب السرية القومية واليسارية في مرحلة ما قبل الوحدة اليمنية ،خاصــة فــي ظــل غيــاب ســياق ديمقراطي للدولة آنذاك. [٣]

---

[1] للتوسع أكثر حول هذه المرحلة يمكن الرجوع إلى نصر طه مصطفى :الحركة الإسلامية اليمنية عشرون عاما من المشاركة السياسية في :عزام ،التميمي،١٩٩٤،مشاركة الإسلاميين في السلطة،منظمة ليبرتي،لندن،وعبد الكريم قاسم ،١٩٩٥،الإخوان المسلمون والحركة الأصولية في اليمن .مكتبة مدبولي ،القاهرة

[2] من أبرز القيادات الاخوانية التي درست في السعودية الشيخ عبد المجيد الزنداني ،عضو الهيئة العليا لحــزب الإصلاح ،ومرشد جماعة الإخوان في فترة السبعينيات

[3] للتوسع في معرفة واقع الأحزاب السياسية في مرحلة السرية قبل قيام الوحدة يمكن الرجوع إلى فؤاد الصلاحي ،سوسولوجيا الظاهرة الحزبية في اليمن ،٢٠٠٩،المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ،دمشق

ثانيا :- المرحلة العلنية (مرحلة الحزب)

بدأت هذه المرحلة مع إعلان دولة الوحدة بين شطري اليمن، وإقرار مبدأ التعددية السياسية والحزبية، والذي على أثره ظهر إلى السطح الاجتماعي العديد من الأحزاب التي كانت تعمل في السر قبل الوحدة، والتي منها جماعة الإخوان المسلمون، التي فضلت أن تظهر باسم (التجمع اليمني للإصلاح) الذي مثل تحالف الإخوان المسلمون مع الشيخ عبداللة بن حسين الأحمر ورموز قبلية وعلمائية وتجارية وفكرية وجماهير واسعة)[١].

يعرف حزب الإصلاح نفسه بأنه امتداد طبيعي للحركة الإصلاحية اليمنية [٢] وأنه يمثل الصيغة النهائية للحركة الإسلامية المعاصرة في اليمن ،وهو وإن كان قد انطلق من مدرسة الإخوان المسلمين ،إلا أنه يرى نفسه غير تابع لها ، فله اجتهاده الخاص وفق واقعه وتجاربه الخاصة .(قحطان،١٩٩٩: ٤٦)

وكما جاء في البرنامج السياسي لحزب الإصلاح، نجده يحدد منطلقاته الأساسية بأن الإسلام عقيدة وشريعة ينظم الحياة بمختلف مجالاتها ، وأن كتاب الله وسنة رسوله، أصل الشرعية والمشروعية، وأن الديمقراطية المنضبطة بأحكام الإسلام أسلوب لممارسة الحكم ورفض الاستبداد بكل أشكاله ،وتتمثل أبرز أهداف حزب الإصلاح في السعي للإصلاح في جميع جوانب الحياة على أساس مبادئ الإسلام وأحكامه، ويأخذ بكل الوسائل المشروعة لتحقيق أهدافه،وأنه يأخذ بمنهج اليسر ،ويدعو إلى التسامح وينأى عن مواطن الخلاف ،وأنه يجمع بين الأصالة والمعاصرة ويؤمن بالحوار الإيجابي البناء، كما يؤكد على التعددية الحزبية وعلى احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة ،وهو في برنامجه السياسي لا يختلف عن بقية الأحزاب اليمنية في مناقشة مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية [٣]

---

[1] يمكن الرجوع لمعرفة نشأة حزب التجمع اليمني للإصلاح وتكويناته الرئيسة بعد قيام الوحدة اليمنية إلى (الإسلاميون في السلطة والمعارضة)،مجلة شؤون العصر العدد الرابع ،١٩٩٩.

[2] الحركة الاصلاحية اليمنية :هي حركة تجديدية احيائية للفكر الاسلامي في اليمن تمتد عبر قرون طويلة على أيدي العديد من المصلحين كالعلامة ابن الوزير والعلامة ابن الأمير الصنعاني والعلامة الشوكاني ومن اقتفى أثرهم من الشخصيات المصلحة من أمثال الشهيد الحكيمي والعلامة البيحاني والشهيد محمد محمود الزبيري وزيد الموشكي وغيرهم.

[3] للتوسع أكثر حول أهداف ومنطلقات حزب الإصلاح ينظر في البرنامج السياسي للتجمع اليمني للإصلاح المقر في المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح في الفترة ١٥-١٩ ربيع الثني ١٤١٤ه الموافق ٢٠-٢٤-سبتمبر ١٩٩٤م

يتكون الهيكل التنظيمي لحزب التجمع اليمني للإصلاح من العناصر الرئيسة التالية[١] :-

١- المؤتمر العام الذي يشكل السلطة العليا للحزب

٢-مجلس الشورى الذي يمثل الجهة المسئولة عن بلورة أهداف الحزب وقرارات وتوصيات المؤتمر العام ومراقبة الأجهزة المختصة في تنفيذها

٣-الهيئة العليا التي تمثل القيادة السياسية العليا للحزب .

٤-الأمانة العامة التي تمثل الجهاز التنفيذي المباشر في حزب الإصلاح .

٥-الهيئة القضائية التي منوط بها الفصل في الخلافات داخل التنظيم .

كما تتواجد تنظيمات الإصلاح المحلية في كل اليمن بدءا من أمانة العاصمة صنعاء ومرورا بالمحافظات، ثم المدن، والمديريات، والمراكز، والعزل، والأحياء، وانتهاء بالقرى والحارات ،كما أن البناء التنظيمي يتدرج ليشمل الوحدات التنظيمية الفرعية الأدنى والمتمثلة بالفروع ثم الشعب ثم الحلقات ،التي تعد أصغر وحدة تنظيمية داخل الحزب . ويتميز البناء التنظيمي والمؤسسي لحزب الإصلاح بوجود اللوائح الخاصة بالأجهزة والأطر التنظيمية المركزية ونظيراتها المحلية ،فالحزب يمتلك أكثر من ثلاثين لائحة. (المقرمي ،١٩٩٨: ٦١-٨٤)

كما يعد حزب الإصلاح من أفضل الأحزاب في الساحة اليمنية انتظاما في عقد اجتماعات هيئاته القيادية ،ولقاءاته التنظيمية ،وحضوره الجماهيري على الساحة اليمنية (المتوكل ،١٩٩٩: ١٣٠)

يجمع حزب الإصلاح في عضويته كحزب بين مكونين رئيسيين :- الأول يتمثل بأعضاء من جماعة الإخوان المسلمين ومرجعيتها الإيديولوجية ودقة تنظيمها .،والمكون الثاني هو التيار القبلي ذا الثقل في الواقع العملي ، والمكون الأول –الإخوان المسلمون- هناك جزء منه متأثر بالتيار السلفي المتشدد دينيا تجاه القضايا الاجتماعية والسياسية ،وقسم آخر منه نجده منفتحا برؤى إسلامية تجديدية بالإضافة إلى انفتاحه الليبرالي تجاه المسائل السياسية والاجتماعية.

هذه التركيبة الحزبية من الأعضاء شكلت إرباك للتجمع اليمني للإصلاح في كثير من المواقف [٢]، إلا أن التحالف بين هذه المكونات، وشعور كل منهما بأنه سوف يخسر إذا ما

---

[1] راجع النظام الأساسي لحزب التجمع اليمني للإصلاح

[2] من مظاهر الارتباك التي سببتها البنية التنظيمية للإصلاح موقف الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر زعيم قبيلة حاشد وبكيل و رئيس الحزب من تأييده لترشيح الرئيس علي عبد الله صالح في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦ بينما حزبه رشح مرشح اللقاء المشترك فيصل بن شملان ،ومن مظاهر الارتباك الاختلاف حول مسائل المرأة كمسألة دخول المرأة مجلس الشورى للحزب أو تحويل مكتبها النسائي إلى دائرة والتي تلقى اختلاف بين التيار السلفي

تعرضت البنية الداخلية للحزب بالتصدع، هو ما جعل بنية الحزب أكثر صلابة ، وقد يكون ذلك راجعا إلى القدرة التنظيمية العالية التي يتمتع بها الحزب مقارنة ببقية الأحزاب اليمنية ، خاصة وأنه يتميز عن بقية الأحزاب بأن له طاقاته البشرية الأكثر التزاما من الناحية التنظيمية،وأقل كلفة ـ وأكثر استعدادا للعمل التطوعي ،هذا فضلا عن كون الإصلاح يعد من أكثر الأحزاب اليمنية قدرة على التعبئة والتأثير في الرأي العام.[1]

خاض حزب الإصلاح بعد إعلان دولة الوحدة صراعا أيديولوجيا وعقائديا مع الحزب الاشتراكي ،كما لعب دورا هاما في المشاركة السياسية والحشد للعملية الانتخابية في أول انتخابات ديمقراطية خاضها اليمن الموحد،والتي حقق فيها المرتبة الثانية بعد الحزب الحاكم،وهو الأمر الذي أهله للمشاركة في ائتلاف حكومي مع الحزب الحاكم والحزب الاشتراكي اليمني ، حيث عد بذلك أول حزب إسلامي على مستوى الوطن العربي يصل للحكم والسلطة عبر صناديق الاقتراع . ومع سيطرة الأزمة السياسية في عام ١٩٩٤م وإعلان الحرب والانفصال عن دولة الوحدة من قبل الحزب الاشتراكي ،لعب الإصلاح دورا مع الحزب الحاكم في الحرب ضد الاشتراكيين في جنوب اليمن ،والتي انتهت ببقاء الوحدة وإنهاء نظام الحزب الاشتراكي.وعلى إثر ذلك دخل حزب الإصلاح في حكومة ائتلافية ثنائية مع الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام)حتى انتخابات ١٩٩٧م التي خرج منها حزب الإصلاح بنتيجة أخرجته من السلطة إلى المعارضة [2]

إن المتناول لأدبيات حزب التجمع اليمني للإصلاح وخطابة الإعلامي قبل وبعد إنتخابات١٩٩٧م يستطيع القول أن الحزب قد شهد تحولات على مستوى ممارسته السياسية كحزب سياسي بعيدا عن الممارسات الأيديولوجية والخلافات الفقهية ،حيث صار العمل الحزبي هو الطاغي على العمل الدعوي والوعظي والإيديولوجي ،والذي نلمسه من خلال التحول في

الرافض لذلك والتيار الليبرالي داخل الحزب المؤيد لذلك ، ومن مظاهر الارتباك الموقف تجاه التعامل مع الغرب الذي ما يزال يعترض عليه من قبل التيار السلفي بينما القيادة السياسية ترحب به وتسعى له

[1] مما يدل على قدرات حزب الإصلاح في التعبئة والتأثير في الرأي العام حشده لمسيرة مليونية،من أجل رفض بعض بنود في دستور الوحدة اليمنية ،وإخراجه للمظاهرات والمسيرات الحاشدة ، في رفضه لقانون التعليم الذي كان فيه إلغاء للمعاهد العلمية التي كان يشرف عليها،فضلا عن الحشد الجماهيري أثناء الانتخابات .

[2] للتوسع حول مشاركة حزب الإصلاح في السلطة يمكن الرجوع إلى نصرطه مصطفى ،الحركة الإسلامية اليمنية :عشرون عاما من المشاركة السياسية ،في عزام التميمي،١٩٩٤م،مشاركة الإسلاميين في السلطة ، منظمة ليبرتي، لندن .ونشوان السميري ،٢٠٠١م،التعددية السياسية في اليمن ،الجيل الجديد ،صنعاء

خطاب الحزب من التركيز على قضية الديمقراطية وأهمية الحوار مع الغرب وتبني قضايا حرية التعبير والحريات العامة ومكافحة الفساد [١]

ويرجع ذلك إلى مشاركة حزب الإصلاح في السلطة وإدراكه لمتطلبات العمل السياسي إلى جانب اتساع دائرة المنتمين لحزب الإصلاح من الكوادر الأكاديمية والسياسية التي لا تولي الخلافات المذهبية أهمية كما كانت علية كوادر الإصلاح في الماضي ، بالإضافة إلى تراجع التحدي الفكري المناهض للدين الذي كان يتمثل بالحزب الاشتراكي ، فضلا عن زيادة وعي قيادات الإصلاح بخطورة التشدد في مرحلة يواجه فيها التيار الإسلامي هجمة شرسة من قبل أنظمة الحكم في العالم العربي، وبدفع مستمر من القوى الخارجية وعلى رأسها أمريكا وخاصة بعد أحداث ال ١١من سبتمبر .(المتوكل،١٩٩٩: ١٣٥)

وفي تطور نوعي للإصلاح، تم دخول الحزب في تحالف أحزاب المعارضة الذي عرف بإسم تكتل أحزاب (اللقاء المشترك)عام ٢٠٠٣ م ،والذي يضم كل من الحزب الاشتراكي اليمني وحزب الحق والتنظيم الوحدوي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي واتحاد القوى الشعبية ،والذي على إثره واجه الإصلاح اتهاما بالبرجماتية كونه كان يحارب الحزب الاشتراكي ثم تحول للتحالف معه ،وقد برر الحزب ذلك الاتهام بأن تلك المعارك كانت صدى للحرب الباردة، خاصة وأن جميع اليمنيين يخضعون للدستور اليمني ،الذي ينص على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر جميع التشريعات ومع قبول الأحزاب جميعها على تعديل قانون الأحزاب الذي ينص على انه لا يصرح لأي حزب من الأحزاب أن تشتمل أهدافه وأنشطته وبرامجه ولوائحه على ما يناقض الإسلام(قحطان،٢٠٠٥)

وبدخول حزب الإصلاح في أحزاب اللقاء المشترك يكون قد أظهر وجها معتدلا ل(إخوان اليمن)من خلال قدرتهم على القبول بالاخر و العمل مع اليسار والقوميين والتيارات الدينية الأخرى .

وبشكل عام نستطيع القول أن حزب التجمع اليمني للإصلاح منذ تأسيسه في عام ١٩٩٠خاض مراحل مختلفة عبرت عن تطوره وتفاعله داخل المجتمع ،فمن الحملات الإيديولوجية التي خاضها ضد الحزب الاشتراكي وضد معارضية بشكل عام ،ومن الجنوح للصفقات السياسية مع الحزب الحاكم ، كما هو قبل انتخابات ١٩٩٧، إلى انضمامه إلى

---

[1] لمقارنة التغيير في خطاب حزب الإصلاح قبل عام ١٩٩٧ وبعده يمكن الرجوع إلى أدبيات المؤتمرات الأربعة العامة للحزب حيث نجد تحولا في الخطاب وخاصة في المؤتمر الثالث والمؤتمر الرابع ،مقارنة بالخطاب في المؤتمر الأول

صفوف المعارضة ، وتحول خطابه من أجل التغيير السياسي باستخدام الوسائل السلمية واليات الديمقراطية والمطالبة بالحقوق والحريات [١] فضلا عن جنوح الحزب إلى إفساح المجال أمام تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية واللامركزية داخل صفوفه الداخلية [٢] ،إلا أنه على مستوى تغيير القيادات داخل الحزب مال كغيره من الأحزاب اليمنية إلى الإبقاء على قياداته دون تغيير سوى ما يتعلق ببعض قياداته على مستوى بعض المحافظات .

ومع ذلك لا تزال تعترض الحزب مجموعة من العقبات للمشاركة في الحياة السياسية ،في إطار وجود نظام السلطة الحاكم الحالي الممثل برئيس الدولة وحزبه اللذين يسيطران على مقاليد الحياة السياسية ،إذ ظلت البنية التنظيمية للحزب الممثلة بالتيار السلفي ورموزه الدينية وجماعة الإخوان والتيار القبلي عامل انقسام داخل الحزب ،لعبت دورا في عدم وضوح الرؤية البرامجية والإيديولوجية له ، فعلى سبيل المثال نجد أن النقاشات البرلمانية لأعضاء حزب الإصلاح حول قانون تحديد سن الزواج الذي تقدمت به الحكومة للبرلمان والذي كان ينص على تعديل برفع سن الزواج إلى ١٨ عاما ، كشفت مدى البون الشاسع بين مختلف نواب حزب الإصلاح حول كيفية تفسير برنامج الحزب الإسلامي وعلاقته بالتشريع الديني،حيث جنح بعض أعضاء التجمع للتصويت مع تعديلات الحكومة بينما البعض الآخر اعتبر ذلك مخالفا للشريعة، ونفس الانقسام حدث حول دعوة رئيس الدولة علماء اليمن لتشكيل (مجالس الفضيلة) لترقية الممارسات الأخلاقية وضمان الالتزام بتعاليم الإسلام والتي استغلتها السلطة من أجل توسعة الخلافات داخل الحزب ، فقد كان الشيخ الزنداني والشيخ حمود الذراحي من قيادات الإصلاح اللذين أسسوا لهذه المجالس ، ورغم أنه ظهر من أعضاء الإصلاح من يرفض تشكيل هذه المجالس ،فضلا عن النقد الشديد الذي وجه للإصلاح من شركائه في اللقاء المشترك ،إلا أن

---

[1] في عام ٢٠٠٨ اقترح نواب التجمع اليمني للإصلاح قانونا جديدا لضمان استقلال السلطة القضائية وتنفيذ الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، كما اقترحوا في نفس العام مشروع قانون منح وحماية حق الحصول الحر على المعلومات ،كما كرس نواب التجمع حيزا هاما لاهتمامهم للقضايا الاجتماعية والاقتصادية ،وفي البرنامج الانتخابي لعام ٢٠٠٣م انتقد حزب الإصلاح فشل الحكومة في تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين من خلال تطبيق سياسات اجتماعية واقتصادية عادلة ،وقدموا لفشل الحكومة أرقام تدل على واقع المواطن اليمني والتي منها أن ٤٥% من سكان اليمن يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.

[2] من ذلك تعديل المادة ١٢ من لائحته الداخلية التي كانت تنص على إعطاء الحق للمؤتمر العام انتقاء أعضاء المجالس المحلية للحزب من مندوبيه ،حيث عدلت هذه المادة إلى أن ينتخب أعضاء المجلس المحلية من مندوبي المؤتمرات المحلية مباشرة ،كما عدلت المادة ١٤وتم من خلالها نقل مسؤولية انتخاب أعضاء مجلس الشورى المركزي ،وهو ما يعد بمثابة البرلمان الداخلي للحزب من المؤتمر العام نفسه إلى المؤتمرات المحلية

الموقف الرسمي للإصلاح فضل عدم التماهي مع هذه المسألة وترك التعبير لأعضائه ما بين رافض لهذه المجالس وما بين مشجع لها دون أن يتخذ موقف سياسي واضح منها ، وخاصة أنه لا جدوى سياسية منها ،فأظهر حزب الإصلاح بذلك فصل عملي بين النشاط السياسي وبين أعضائه من الرموز الدينية .(حمزاوي،٢٠٠٩: ٢٣٠)

٣-١-١ المرأة في حزب التجمع اليمني للإصلاح

لا يوجد ضمن أدبيات التجمع اليمني للإصلاح ،أو من تحدثوا عن جماعة الإخوان في اليمن أي إشارة إلى بدايات العمل النسائي في جماعة الإخوان قبل الوحدة اليمنية ،مما أضطر الباحثة إلى أن تجري بعض المقابلات، مع بعض رموز الجماعة الرجالية والنسائية لاستكشاف ما يخص هذا الجانب الذي قد يفيدنا في معرفة مراحل التطور في فكر الجماعة والحزب فيما يخص مكانة المرأة وأدوارها والتحولات الرئيسية في حركتها .

يرى ياسين عبد العزيز القباطي [١]،أن انضمام المرأة إلى جماعة الإخوان المسلمين كان متزامنا مع الرجل مباشرة في شمال اليمن ،وأنه كما كانت تؤخذ البيعة للإخوان من الرجل كانت تؤخذ من المرأة أيضا [٢] واللواتي كن جميعا في البداية زوجات للأخوة الرجال، كزوجة الأستاذ ياسين عبد العزيز وزوجة الأستاذ محمد إسماعيل وزوجة علي المخلافي وزوجة أحمد عبد الواسع ،وهؤلاء النساء لم يكن مشهورات في العمل الدعوي العام ، سوى من بعض الدروس الدينية التي كانت تعقد في منازلهن مع بعضهن البعض أو مع القريبات ، كما أنهن لم يشتغلن في أي أعمال تنظيمية طوال فترة الستينيات ،وحتى نهاية السبعينيات ، خاصة وأن

---

[1] ياسين عبد العزيز القباطي هومرشد الإخوان المسلمون في اليمن بعد الشيخ الزنداني ،وعضو الهيئة العليا لحزب الإصلاح،وأحد قياداته التأسيسية .

[2]. نص بيعة الإخوان المسلمون هي(أبايعك بعهد الله وميثاقه على أن أكون جنديا مخلصا في جماعة الأخوان المسلمين ، وعلى أن أسمع وأطيع في العسر واليسر والمنشط والمكره الا في معصية الله، وعلى اثرة علىّ ، وعلى الا انازع الامر أهله، وعلى أن أبذل جهدي ومالى ودمي في سبيل الله ما استطعت الى ذلك سبيلا والله على ما اقول وكيل " فمن نكث مانما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه اجرا عظيما)
وقد قال هذه المعلومة للباحثة ياسين عبد العزيز القباطي عبر الهاتف ،ولأنه يرفض مقابلة الباحثين أحال الباحثة إلى اعبد الملك الشيباني حتى يكمل للباحثة تفاصيل النشأة

جماعة الإخوان في فترة السبعينيات كانت مشغولة أيديولوجيا بالرد على أطروحات اليساريين والقوميين،وانفتاحهم تجاه المرأة وسفورها[1]

وبدلا من أن يقدم الإخوان المسلمين آنذاك مشروعا لنموذج المرأة المسلمة المشاركة في المجال العام يقابل المشروع اليساري والقومي ،خاصة وأن المجتمع كان قد بدأ يتعود على خروج المرأة للعمل والتعليم والمشاركة العامة ، مال الإخوان إلى التأثر بالأعراف القبلية ورؤية أفراده من المتأثرين بالتيار السلفي القادم من السعودية ، فتشددوا في مسائل المرأة ومسائل حجابها ونقابها وعزلها عن الرجال ، وأصلوا لذلك دينيا ، مما أنعكس على الواقع الاجتماعي تجاه المرأة بطريقة سلبية .

ومع تزايد تيار الصحوة الإسلامية ، وحصول تداخل بين الحركات الإسلامية سواء خارج اليمن ،أو بسبب وفود جاءت من الأقطار العربية والإسلامية لليمن زائرة أو مقيمة ،لها علاقة بإخوان مصر وسوريا والسودان في نهاية السبعينيات من أمثال محمود عبد الحليم ويوسف العظم [2] والذين طرحوا لإخوان اليمن عن أهمية إشراك المرأة في العمل الدعوي وخاصة من خلال المساجد، وضرورة تقديم نموذج للمرأة الملتزمة مقابل نموذج المرأة الغربية أو النموذج الذي تدعو إليه الحركات اليسارية والقومية .

ويذكر عبد الملك الشيباني في هذا المقام كيف كان استغرابهم واستنكارهم من كلام يوسف العظم وهو يقول لهم أن زوجته تسوق سيارة وتنقله إلى عمله أحيانا ،وهو ما يعكس النظرة الدونية للمرأة ومكانتها آنذاك .

ووفقا لعبد الملك الشيباني ،كان لتأثير الوافد السوري والمصري من الإخوان دورا في اهتمام إخوان اليمن بالمرأة وتفعيلها في العمل الدعوي والتنظيمي ، فكانت البداية في مدينة تعز في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات مع نشأة معهد خديجة للبنات ، الذي أشرفت على تأسيسه أم أيمن إحدى أخوات سوريا ، وكان عن طريقها بداية تأهيل بعض النساء للعمل الدعوي العام من أمثال فتحية القرشي ونبيلة الحكيمي وبنات الشيخ عبد الملك داود وبنات الشيخ عبد الرحمن قحطان وحواء الأشبط . ثم تتالى العمل في بقية المحافظات مثل إب والحديدة وصنعاء مع تأسيس المعاهد العلمية الخاصة بالنساء، كمعهد الزهراء في صنعاء ١٩٨٥م ، ومعهد حراء في

---

[1] مقابلة مع عبد الملك الشيباني،عضو مجلس شورى حزب الإصلاح وأحد المعاصرين لبدايات العمل النسائي والمشرفين عليه انذاك بتاريخ ٢-٢-٢٠٠٩.

[2] محمود عبد الحليم هو أحد قيادات الإخوان في مصر ومؤلف كتاب (الإخوان المسلمون :أحداث صنعت التاريخ)ويوسف العظم هو من قيادات الإخوان السورية ويسمى بشاعر الحركة الإسلامية

الحديدة ، وكان من الناشطات في صنعاء هدى القباطي ،وأمة السلام علي ،وعناية أبو طالب وبنت الشرفي وفاطمة حيدر وأمينة مجاهد ،وفي الحديدة نجيبة القرشي وأسماء ألأديمي وغالية الجحدري .

وكان لتأثير الوافد المصري ممثلا بوفاء مشهور [١] في نهاية ١٩٨٦وبداية ١٩٨٧م دورا في تأهيل النساء في صنعاء على العمل المنظم وكيفية الدعوة العامة .

حيث كان هناك بعض الحلقات التنظيمية الخاصة لتدريس منهج الإخوان التربوي وكانت محدودة جدا آنذاك نظرا للسرية التي كان يعمل بها الإخوان ، خاصة وأنهم يرون أن العمل في صفوف النساء قد يؤدي إلى أن اكتشافهم من قبل الدولة،وهو ما يشكل الخوف على النساء من أي اعتداء أمني وإفشاء الأسرار التنظيمية ،حتى أن العديد من النساء اللواتي كن يحضرن بعض الحلقات التنظيمية لم يكن يعرفن أنهن ضمن برنامج الإخوان،ولم يكن قد أخذت منهن البيعة،وكان تفاعلهن مع الإخوان آنذاك راجعا لشعورهن بأنهن يعملن في مجال الدعوة إلى الله الذي كان برنامج الإخوان يخدمه آنذاك .[٢]

ومما ساعد على الاهتمام آنذاك بالعمل النسائي التنظيمي بشكل أكبر، هو زيادة تأثر الإخوان المسلمين ببعض الكتابات الوافدة من بعض مفكري الحركات الإسلامية خارج اليمن ككتابات حسن الترابي ومحمد الغزالي ، وعبد الحليم أبو شقة [٣] ، بالإضافة إلى دفع الإخوان بالنساء في العمل السياسي كناخبات في نهاية الثمانينيات في انتخابات المجالس البلدية ومجلس الشورى ،والذي أثبتن فيه قدرتهن على الحشد لمرشحي الإخوان والوصول بهم إلى الفوز،والذي وفقا لذلك عد الإخوان المسلمون من أوائل من دفعوا بالنساء كناخبات في شمال اليمن ،بالرغم من أنه كانت توجد معارضة داخل التنظيم لأهلية المرأة بأن تكون ناخبة ،إلا أن التنظيم حسمها بجواز مشاركتها آنذاك .

أما في جنوب اليمن ونظرا لخضوعه للاستعمار البريطاني ، ومحاربة التنظيمات الإسلامية، ونظرا للسرية التي كان يعمل بها إخوان الجنوب، فلم يكن هناك أي عمل منظم أو

---

[1] وفاء مشهور هي ابنه المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر آنذاك مصطفى مشهور ،وقد حضرت اليمن ضمن بعثة تعليمة هي وزوجها الذي كان يدرس في جامعة صنعاء .

[2] مقابلة مع نجيبة القرشي :قيادية في القطاع النسائي في التجمع اليمني للإصلاح بتاريخ ٦-١٢-٢٠٠٨

[3] من هذه الكتب كتاب حسن الترابي ،المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع ،وكتاب عبد الحليم أبو شقة ،تحرير المرأة في عصر الرسالة

عام للنساء ،فالواجهة التي كان يعمل من خلالها بعض الإخوان وهي المركز الثقافي الإسلامي لم يكن فيه أي امرأة ،وإنما كان هناك اهتمام بالتدين عند زوجات الإخوان المسلمين،ومحاولات بسيطة لنشر مفاهيم التدين بين الأهل والأصدقاء، خاصة مع محاربة الحكم الاشتراكي في الجنوب للإسلاميين ،وأي مظاهر للتدين كلبس الحجاب أو عمل حلقات دينية داخل المساجد أو الأماكن العامة،وقد استمر هذا الحال طوال فترة حكم الحزب الاشتراكي حتى قيام الوحدة اليمنية.[1]

يمكن تحديد مكانة المرأة وأدوارها في هذه المرحلة بشكل عام عن طريق رصد بعض المظاهر والمواقف التي تم التعامل بها مع المرأة داخل جماعة الإخوان المسلمين كالتالي[2]

١-كان التواصل مع النساء يتم عبر زوجات الرجال القياديين.

٢-التشديد في مسائل النقاب وتغطية المرأة لكافة جسدها بعيدا عن الخلافات الفقهية .

٣-التشديد في العزل بين أنشطة الرجال وأنشطة النساء،فلم يكن يقام أي أنشطة مشتركة حتى ولو كان العمل في نفس المجال .

٤-التركيز الشديد على خصوصية النساء وأن يعملن في المجالات النسائية فقط ،وفي مجالات محددة تقتضيها حاجة الدعوة وحاجة المرأة كتعليم المرأة أو تطبيبها .

٥-كانت المحاضرات الدينية والإيمانية تعقد للنساء عبر مشايخ يدخلون في صندوق مغلق حتى لا يشاهدوا النساء رغم أنهن منتقبات ،أو من وراء ستارة ،مع وجود استثناء لبعض المشايخ بدأ مع نهاية المرحلة .

كان التركيز الرئيسي في تعليم النساء مركز على الجوانب الأخلاقية والعبادية والتربوية من وجه نظر دينية كفقه المرأة والطهارة وتربية الأبناء ومسائل الحجاب وبعض الإيمانيات ، ولم يكن هناك اهتمام بالجوانب الفكرية والسياسية كما كان لدى الرجال .

---

[1] مقابلة مع محمد الشيباني بتاريخ ٢-٩-٢٠٠٨م أحد قيادات الإصلاح في جنوب اليمن وأحد المعاصرين لمرحلة ما قبل الوحدة في مدينة عدن.

[2] استخلصت الباحثة هذه المظاهر من مقابلات أجرتها مع بعض من شهدوا تلك المرحلة من أمثال :-شوقي القاضي،عضو مجلس النواب عن حزب الإصلاح بتاريخ ٣-٨-٢٠٠٨م ،ورشيدة القيلي،كاتبة صحفية ،عملت مع الإخوان في الثمانينيات حتى استقالت عن حزب الإصلاح في منتصف التسعينيات،اجريت المقابلة بتاريخ ٥-١٠-٢٠٠٨م.و نبيلة الحكيمي،عضوة في الحزب بتاريخ ٢-١٢-٢٠٠٨،ونجيبة القرشي،عضو مجلس شورى الحزب ،تاريخ ٦-١٢-٢٠٠٨م و أروى وابل عضوة في الحزب ،تاريخ ٤-٨-٢٠٠٨م

ترى رشيده القيلي [1] أن إخوان مصر وسوريا ركزوا في تربية إخوان اليمن على بناء فكر الإخوان لديهم في مجالات كثيرة ،إلا ما يخص المرأة فلم يكن بمستوى ما بدأه الإخوان مع المرأة في مصر من انفتاح إلى حد ما في مسائل الكلام مع النساء واللقاء بهن في أعمال مشتركة ،وترى أن ذلك قد يكون مراعاة منهم لخصوصية المجتمع اليمني التقليدي ،واعتبار مسائل الحديث مع النساء أو اللقاء بهن هو من باب التدرج في الوقت ومراعاة للواقع الاجتماعي كما هو في منهج الإخوان في التغيير بشكل عام، بينما يرى البعض الآخر أن الأخوة المصريين تأثروا بواقع التشدد الديني في اليمن وتبني بعض قيمه [2] وهو ما تراه الباحثة أقرب إلى الصحة ،وذلك لأن المجتمع اليمني كمجتمع تقليدي آنذاك وبحكم كونه مجتمعا زراعيا كانت المرأة وخاصة في المناطق الريفية تشارك إلى حد ما في المجال العام الإنتاجي من حيث قبول الثقافة اليمنية لأدوار محدودة للمرأة في المجال الاقتصادي الزراعي والرعوي وبعض الأعمال الحرفية ،ورغم أن الثقافة اليمنية لم تكن تقبل مشاركة المرأة في القرارات الاجتماعية الخاصة بالجماعة ،إلا أن بعض الدراسات تؤكد على أن النساء اليمنيات كن يتحدثن مع الرجال ولم يكن يلبسن النقاب في الريف ،و بالرغم من أن لهن عالما منفصلا عن الرجال ،إلا أنهن كن يملكن بعض القوة ،ويستطعن عبر آليات عديدة أن يؤثرن في عمليات اتخاذ القرار عبر الرجال أنفسهم(دورسكي،١٩٩٧: ١٠٣)

لذلك فإن منهج الإخوان في اليمن آنذاك جنح إلى التشدد في مسائل المرأة وخاصة في مسائل نقاب المرأة واختلاطها بالرجال ،والذي لعب فيه بعض عناصر الإخوان المتأثرة بالسلفية السعودية دورا مهما في تعزيز بعض القيم التقليدية والقبلية التي كانت تعزز التوجهات الذكورية في المجتمع.

وبشكل عام نستطيع القول أن الخطاب الاخواني تجاه المرأة في هذه المرحلة كان خطابا متشددا وتمييزيا ،ويكرس للتقسيم الحاد للعمل من تحمل المرأة لأدوار الحياة الخاصة

---

[1] رشيدة القيلي إعلاميةعملت مع جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة الجماعة وأشرفت على صفحة المرأة في صحيفة الصحوة الصادرة عن حزب الإصلاح من بداية صدورها في نهاية الثمانينيات إلى أن تركت رشيدة حزب الإصلاح في منتصف التسعينيات

[2] مقابلة مع الأخت هدى إحدى النساء المصريات المنتميات لجماعة الاخوان المسلمين في مصر وهي مقيمة في اليمن ومتزوجة من أحد قيادات الإخوان في اليمن ،تطرح انه عندما كان يعود الإخوان من اليمن إلى مصر كان مرشدهم يقول اعملوا غسيل مخ لكل العائدين من اليمن بسبب مفاهيم التشدد التي كانوا يرجعون بها من اليمن ،وتذكر أن الأخت المصرية لم تكن تلبس النقاب في مصر وعندما كانت تأتي اليمن مع زوجها كانت تلبسه في اليمن .

(الأسرة)والرجل لأدوار الحياة العامة من كسب وممارسة شؤون السياسة والمجال العام ،وأن ما ظهر من مشاركة للمرأة في المجال العام أو المجال السياسي هو الاستثناء الذي جاء من باب الضرورة والحاجة وليس من باب الحق ،كالحاجة إلى التدريس في المعاهد العلمية والدعوة وإبراز نموذج المرأة الملتزمة مقابل المرأة المتحررة العلمانية ،أو الدفع بها للتصويت في الانتخابات .

كما يمكن القول أن الخطاب الإخواني في هذه المرحلة لم يتبلور برؤية ذاتية وإستراتيجية مرسومة بفعل إرادي ، بقدر ما كان رد فعل على نموذج المرأة الذي قدمته الحركات اليسارية،والقومية ، وهي مسألة تنطبق على الخطاب الإسلامي بشكل عام تجاه المرأة الذي قدم في المجتمعات العربية كنوع من رد الفعل تجاه الحداثة الغربية أو نموذج المرأة الغربية في طريقها نحو التحرر[١] وهو خطاب يعبر عن ضعف روح التجديد والاجتهاد، وسيطرة عقلية الحذر والخوف من الآخر ، ومن هنا كان النشاط الدعوي الوعظي النسائي الممثل بإعادة نشر الوعي بالقيم والأخلاق الإسلامية بين النساء هو الدورالبارز الذي مارسته النساء في جماعة الإخوان في هذه المرحلة .

ومع إعلان دولة الوحدة والتعددية السياسية ،وانتقال الإخوان المسلمون من طور الجماعة إلى طور الحزب السياسي عام ١٩٩٠،التحقت العديد من النساء اللواتي كن يعملن في تنظيم الإخوان قبل الوحدة بحزب الإصلاح،وكان هناك عشرون امرأة ضمن القائمة المقدمة للجنة شؤون الأحزاب لتسجيل الحزب والتي تمثل ٢٥٠٠عضو [٢]،وبالرغم من أن العدد بسيط مقارنة بأعداد الرجال ، إلا أن المرأة داخل حزب الإصلاح استطاعت أن تشارك كناخبة بفاعلية في أول انتخابات برلمانية بعد قيام الوحدة ١٩٩٣م ،وكانت صناديق الاقتراع تشير إلى أن الفضل الأول لفوز مرشحي حزب الإصلاح في الكثير من الدوائر يعود لظاهرة تصويت النساء ، مما جعل بقية الأحزاب اليمنية تركز على المرأة و أهمية الدفع بالنساء في العمل السياسي (الأصبحي،٢٠٠٤).ومن جانب آخر فتحت هذه الظاهرة الباب لنقد الأحزاب الإسلامية ،وأنها

---

[1] حول الخطاب الإسلامي تجاه المرأة يمكن الرجوع إلى زكي الميلاد ،تجديد الخطاب الديني تجاه المرأة ،٢٠٠٤م.

[2] حصلت الباحثة على هذه الإحصائية من الأمانة العامة للتنظيم النسوي للتجمع اليمني للإصلاح

تستغل النساء كأصوات انتخابية ،وأن هناك تزييف لوعيها ،خاصة وأن هذه الأحزاب لم تحـاول الدفع بعدد من المرشحات لعضوية مجلس النواب (الشرجبي ،٢٠٠٦).

٣-١-٢ مكانة المرأة ودورها في أدبيات التجمع اليمني للإصلاح .

ينطلق حزب الإصلاح في برنامجه السياسي[١] من مفهوم المساواة بين النساء والرجال في أصل الخلقة والقيمة والكرامة الإنسانية والمساواة في المكانة والمنزلة الاجتماعية ، كما ينص البرنامج على العديد من المفاهيم الايجابية حول المرأة وأن ما وقع عليها من ظلم وحيف يرجع إلى تداعيات عصور الانحطاط وموروثاته وأن المجتمع لا يمكن أن ينهض إلا إذا حلق بجناحيه، الرجل والمرأة وأنه بناء على ذلك ينبغي أن تعزز مكانة المرأة في المجتمع وأن تمكن من كافة حقوقها التي كفلها الإسلام وأكدتها المواثيق الدولية.

كما أكد البرنامج السياسي بأنه سوف يسعى للتصدي لكل محاولات إفساد المرأة وسيسعى للنهوض بها وتخليصها من الوأد النفسي والاجتماعي الذي تعاني منه من خلال تحقيق بعض السياسات كتعليم المرأة وتأهيلها وتمكينها من ممارسة كافة حقوقها السياسية ،واستصدار التشريعات الكفيلة بحماية المرأة العاملة وضمان حقوقها في التدريب والترقي وإعطائها من الحقوق والميزات ما يساعدها على التوفيق بين عملها وواجباتها المنزلية، من تخفيض ساعات العمل وضمان إجازة حمل ووضع كافية، وتوفير حضانات في مرافق عملها وغير ذلك دون إخلال بحقها في الأجر المجزي .

ومن جانب أخر يشير البرنامج السياسي للحزب إلى بعض المفاهيم التي تحتمل أكثر من معنى وتسبب ضبابية في الرؤية من أمثال إشارته إلى (أن رعاية الأسرة هي أولى مهمات المرأة وللمجتمع في فائض وقتها وجهدها حق ونصيب)و(إتاحة الفرصة أمام المرأة للعمل في مختلف القطاعات ومواقع الإنتاج حسب طبيعتها واستعدادها، والارتقاء ببيئة العمل لتتلازم مع كرامة المرأة)وفي إشارته لطبيعة الفرو قات بين الرجل والمرأة (وأودع في كل منهما جملة من الاختلافات والفرو قات العضوية والنفسية كخصائص تتحدد بموجبها وطبقا لها أولويات وظائف وأدوار كل منهما في الأسرة والمجتمع بتكامل وتكافل)

---

[1] راجع البرنامج السياسي للتجمع اليمني للإصلاح ، المقر في المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح في الفترة ١٥-١٩ ربيع الثاني ١٤١٤ه الموافق ٢٠-٢٤-سبتمبر ١٩٩٤م.

فالمفاهيم السابقة تشكل ضبابية في الرؤية حول طبيعة أدوار المرأة ، وتتيح إمكانية للتأويل لأكثر من معنى فعلى سبيل المثال :-

إشارة البرنامج إلى أن أولى مهمات المرأة هي رعاية الأسرة وللمجتمع فائض وقتها وجهدها ، يعطي دلالة من ناحية أن رعاية الأسرة ليس من أولى مهمات الرجل أيضا ، وإن اختلف مفهوم الرعاية والياته بينهما، لأنه لا يمكن تصور وجود أسرة مستقرة في ظل غياب مشاركة فاعلة للأبوين معا في خلق هذا الاستقرار والتوازن الأسريين .،ومن ناحية أخرى فإن عبارة (وللمجتمع فائض وقتها وجهدها)يعطي دلاله وإيحاء أن المجال الخاص(الأسرة وشؤونها)هو الأساس الذي ينبغي أن تركز عليه المرأة بينما المجال العام (المجتمع وشؤونه)ينبغي أن يعطى له فائض الوقت وحسب قدرة المرأة وجهدها،وبهذا المعنى نجد فصلا بين المجال الخاص والمجال العام ،بينما من الناحية الفعلية والواقعية نجد أن قضايا المجال العام هي قضايا تخص الأسرة وتمسها بشكل مباشر أو غير مباشر ،وقضايا المجال الخاص هي جزء كبير من اهتمام المجال العام ،وبالتالي يصعب الفصل بينهما .

كما نجد أن إشارة البرنامج إلى إتاحة فرصة العمل للمرأة حسب طبيعتها واستعداداها ،مما يجعل إمكانية للتأويل بأن هناك أعمال تصلح للنساء وأعمال لا تصلح ،وهي إشكالية وقع بها غالبية الخطاب الإسلامي بشكل عام في محاولته تناول خصوصية المرأة ،من أمثال تحريم مشاركتها السياسية كمرشحة ،أو عملها كقاضية أو حتى سياقتها للسيارة كما هو لدى بعض البلدان ، وهو ما يستند كمبررات إلى طبيعة الفروقات العضوية والنفسية بين الرجل والمرأة،هذه الفرو قات التي أيضا أخذت مساحة كبيرة من التأويل والإسقاطات على الواقع اختلطت بعادات وتقاليد المجتمعات وبنمط التنشئة الاجتماعية السائد .

ومن ذلك أيضا ما نجده في إشارة البرنامج إلى ما يخص تعليم المرأة حيث ينص على (أن المرأة شقيقة الرجل ولها الحق في الحصول على التعليم الذي يتناسب مع طبيعتها ،ويلبي حاجاتها ،ويمكنها من المشاركة الايجابية والفاعلة في الحياة العملية حسب استعدادها وقدراتها)فالبرنامج هنا كأنه يرى أن هناك تعليم يصلح للمرأة وتعليم لا يصلح للمرأة ،وهي من الإشكاليات التي وقع فيها الخطاب الإسلامي أيضا وخطاب الجماعات الإسلامية بشكل خاص ، والذي كان يميل لتفضيل علوم بعينها للنساء كالعلوم الشرعية والطبية ،والاقتصاد المنزلي ،وكل ما يسمح للمرأة بأن تعمل في إطار النساء كالعمل في التدريس أو التطبيب،بينما كان هناك ميل لرفض العلوم الزراعية أو الهندسية أو مجال المحاماة والقضاء وغيرها من المجالات الأخرى

التي قدمت على أنها علوم رجالية [١].وهو ما يؤكده برنامج حزب الإصلاح السياسي في تقريره إسناد القضاء إلى الرجال الأكفاء .

إن عدم الدقة والوضوح في صياغة بعض مفاهيم البرنامج ، الذي رغم أنه ينص على أن المساواة هي الأصل بين الذكور والإناث ،وأن المرأة لها نفس المنزلة الاجتماعية التي للرجل إلا أن هذا البرنامج ليس واضحا في عقول الأعضاء بشكل متساو، حيث تحتمل قضايا المرأة تأويلات عدة ورؤى فقهية مختلفة ، منها ما فيه تشديد على المرأة وحدود مشاركتها العامة ومنها ما يسمح بفاعلية أكبر للمرأة في المجال العام ،ونجد ذلك من خلال بعض أدبيات بعض القيادات ومواقفها داخل الحزب ،فنجد الشيخ الزنداني في كتابة المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام يميل إلى عدم جواز مشاركة المرأة السياسية عبر الترشح للبرلمان ،أو لمجالس الشورى ويعد ذلك من الولايات العامة التي لا يجوز للمرأة أن تتقلدها والتي منها ولاية القضاء ، ،كما يؤيد هذه الرؤية قيادي آخر هو الدكتور عبد الرحمن الخميسي الذي يرى أولوية المرأة في بيتها وأسرتها وأنه لا يحق لها المشاركة السياسية عبر البرلمان والاحتكاك بالرجال ،وهو ما نجده أيضا في خطاب عضو مجلس النواب عن التجمع اليمني للإصلاح محمد الصادق المؤيد لحضور محدود للمرأة في المجالات العامة وتقديم رؤية متشددة لمفاهيم اختلاط الرجل بالمرأة [٢]وهو ما يضفي قيود أكبر على حركية المرأة وتفاعلها، خاصة في المجال السياسي والإعلامي.

وفي المقابل نجد أدبيات أخرى لبعض القياديين في الحزب تدعم موقف البرنامج السياسي من الظلم الاجتماعي الذي وقعت فيه المرأة ،وتحاول كشف العوائق التي تقف أمام حقوق المرأة في الإسلام .ومنها كتاب محمد سيف العديني (عشر عوائق أمام حقوق المرأة في الإسلام)،أحد القياديين في الحزب ،حيث أشار إلى أن كثير من الحقوق التي حرمت منها المرأة باسم الدين راجعة إلى العادات والتقاليد ،والفهم الخاطئ لمقاصد الشريعة الإسلامية ،وأشار في كتابة إلى كثير من الحقوق التي حرمت منها المرأة وهي جائزة من الناحية الشرعية ككشف وجهها،ومشاركتها السياسية وترشحها للولايات العامة ،وتعد كتابات العديني حول المرأة من

---

[1] راجع البهي الخولي أحد كتاب الإخوان المسلمين في مصر، في كتابه المرأة بين البيت والمجتمع ص١٠٣وهو من الكتب التي قررت دراستها على على المرأة في جماعة الإخوان في اليمن حيث يقول حول دخول المرأة كليات الزراعة والصيدلة (لم يجعلها تجني الا أنها خرجت من نطاق الرقة ومشاعر الأنوثة التي خصها بها الله إلى الاسترجال الخشن)

[2] راجع خطاب محمد الصادق وعبد الرحمن الخميسي في المؤتمر الرابع للتجمع اليمني للإصلاح حول إمكانية مشاركة المرأة في الإصلاح في مجلس النواب ،وحول امكانية تحويل المكتب النسائي الى دائرة للمرأة .

الكتابات الأكثر انفتاحا داخل الحزب حول مسائل المرأة وحقوقها ،ولكنها ما تزال تلاقي اعتراضا كبيرا من بعض القياديين من المشايخ داخل الحزب* ومن ذلك أيضا كتاب الدكتور غالب القرشي عضو جلس شورى الحزب ، حول ولاية المرأة ،الذي من خلاله حاول تفنيد الآراء التي تقف ضد ولاية المرأة والآراء التي تجيز ولاية المرأة ،حيث توصل إلى ترجيح جواز ولاية المرأة في البرلمانات ومجالس الشورى ،ولكنه مال الى تحريم الولاية العامة للمرأة ممثلة برئاسة الدولة .

وبشكل عام فمسائل المرأة ما تزال تشهد انقسامات كثيرة داخل حزب الإصلاح،ترجع إلى طبيعة البنية التكوينية للحزب المتشكلة من التيار القبلي والتيار السلفي وتيار الإخوان ، فالتيار السلفي يتفق مع التيار القبلي في نظرتهم المتشددة للمرأة ،بينما يقدم بعض قيادات تيار الإخوان رؤى أكثر انفتاحا في مسائل المرأة، إلا أنهم لا يسعون بقوة إلى فرض تلك الرؤى مراعاة للتيارالسلفي والخوف من إحداث انشقاقات في بنية الحزب ،وغالبا ما تترك مسائل المرأة للواقع السياسي ومتغيراته في جعل أفراد الحزب يميلون لتأييد رؤية معينة مقابل رؤية أخرى ،فالملاحظ داخل حزب الإصلاح أن مسائل المرأة لا تنطلق من رؤية فكرية واحدة واضحة، ،بل تترك هذه المسائل لما يجود به الواقع الاجتماعي من تأثيرات لإمكانية مناقشتها والقبول ببعض الاجتهادات الأكثر انفتاحا والتي تأخذ بها بعض الأحزاب الإسلامية في بلدان أخرى، .وذلك يدل على أن الإسلاميون لا يتعمقون في الأفكار الدينية المعاصرة حول المرأة ، إلا بمقدار ما يمكن توظيفها في العمل الحركي والسياسي.

ولعل أبرز ما يشير إلى ذلك هو تبني الأعضاء لرؤية أن تكون المرأة ناخبة في الانتخابات في بداية التسعينيات ،ولم يكن يطرح أن المرأة ممكن أن تكون منتخبة ،فالسائد كان هو تحريم هذه المسألة ،أما الآن فنجد أن هذه المسألة تشهد انقساما بين الأعضاء ما بين مؤيد لترشيح المرأة للبرلمان ،وما بين رافض لهذه المسألة ، رغم أن البرنامج السياسي للتجمع اليمني للإصلاح لا يوجد فيه ما يشير إلى منع المرأة من أن تكون مرشحة .

وبالاطلاع على البرامج الانتخابية لحزب الإصلاح للدورات الانتخابية النيابية لعام ١٩٩٣وعام ١٩٩٧م وعام ٢٠٠٣ ،والبرنامج الانتخابي للانتخابات المحلية لعام ٢٠٠١م ،نجد أن جميع البرامج الانتخابية ركزت على أهمية تعليم المرأة كبوابة لضمان حقوق المرأة الأخرى،وهي نقطة ايجابية خاصة وأن المجتمع اليمني ما يزال يعاني من نسبة أمية عالية بين النساء بالمجال الاجتماعي والتعاوني نجد تطورا في برنامج ١٩٩٧م في إفراد مجال خاص بالمرأة ضمن مجالات الاهتمام بالتنمية الاجتماعية ، ركز من خلاله على أهمية نهوض المجتمع

بالرجل والمرأة وأن التجمع اليمني للإصلاح سيسعى إلى تعزيز مكانة المرأة وتمكينها من ممارسة كافة حقوقها المشروعة وتصحيح النظرة إلى المرأة ودورها بعيدا عن الموروث المبتدع والوافد الفاسد .

أما برنامج ٢٠٠٣ للانتخابات البرلمانية فقد حدث فيه تراجع في الحديث عن تعزيز مكانة المرأة ودورها في المجتمع وتراجع في إفراد مجال خاص بالمرأة كما في برنامج ١٩٩٧م واكتفى بإشارة مقتضبة إلى تشجيع الفتاة للحصول على حقها في التعليم ، وتوفير الكادر النسائي المؤهل لتعليم الفتاة بالإضافة إلى إيلاء رعاية خاصة بالأمومة والطفولة .ونفس الأمر ينطبق على البرنامج الانتخابي للانتخابات المحلية لعام ٢٠٠١م الذي خلا هو أيضا من أي إشارة إلى أشكال اللامساواه الاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية بين الذكور والإناث كما لم تتضمن أهدافه المستقبلية أي برامج أو سياسات لتعزيز مكانة المرأة ودورها ضمن هذه المجالات و إجراءات التنمية المحلية ، واكتفى بالإشارة إلى أهمية تشجيع الجمعيات والمنظمات التي ترعى الأمومة والطفولة فقط .

وإذا تناولنا المناهج التربوية التي يدرسها أعضاء الإصلاح في حلقاتهم التنظيمية نجدها مناهج تركز على تزكية النفس وتقوية جوانب العقيدة ،وهي مناهج تعد المرأة كداعية داخل الإطار الإسلامي،لكنه لا يعدها كطرف إعلامي ولا كطرف اجتماعي ولا كطرف سياسي [١]

٣-١-٣ -مراحل تطور العمل النسائي داخل حزب الإصلاح

كان العمل النسائي خلال الثلاث السنوات الأولى من عمر الوحدة يشرف عليه الرجال أشرافا كليا من حيث التخطيط والإدارة والتوجيه والتأهيل ،وغالبا ما كانت تتم اللقاءات التنظيمية داخل المنازل، كأن يلتقي أحد المشرفين من الإخوان على العمل النسائي بالنساء في منزل أحد الأعضاء بحضور زوجته .[٢]وانتقل بعد ذلك العمل النسائي إلى مرحلة جديدة من التنظيم والتأهيل عبر مكتب نسائي تم إنشاؤه في عام ١٩٩٤م في العاصمة صنعاء،ويتبع الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح وتعيين الدكتورة أمة السلام علي رجا مسئولة عليه[٣]

---

[1] مقابلة مع محمد عقلان ،عضو مجلس شورى حزب الإصلاح ، ورئيس المكتب التنفيذي محافظة عدن سابقا

[2] مقابلة مع محمد عقلان ،عضو مجلس شورى حزب الإصلاح ، ورئيس المكتب التنفيذي محافظة عدن سابقا

[3] ما تزال الدكتورة أمة السلام هي مسئولة القطاع النسائي في التجمع اليمني للإصلاح حتى الآن ،بما يعكس عدم وجود حراك ديمقراطي على مستوى القيادة النسائية العليا داخل حزب الإصلاح.

وحسب ما جاء في لائحة التنظيم النسوي[1] يكون للتنظيم النسوي وحدات تنظيمية فرعية (فرع،شعبة ،حلقة)، ويتكون الهيكل التنظيمي لأمانة التنظيم النسوي من ١- مجلس أمانة التنظيم المكون من الممثلات في المؤتمر العام والممثلات في المؤتمر المحلي ٢- لجنة تنفيذية في إطار الوحدة التنظيمية المحلية تتكون من أمينة التنظيم النسوي المحلي ونائبة أمينة التنظيم النسوي المحلي ومسئولات اللجان المتخصصة كالتالي :-

أ- لجنة التنظيم والتأهيل .

ب- لجنة التعليم والثقافة

ت-لجنة النقابات والمنظمات

ث-لجنة الشؤون الاجتماعية

ج- لجنة الشؤون الاقتصادية

ح- لجنة الشؤون السياسية

خ- لجنة الشؤون المالية والإدارية.

كما هدف التنظيم النسوي إلى تحقيق واجب التكليف الإلهي للقيام بواجب الدعوة ونشر تعاليم الإسلام وترسيخ مبادئه في المجتمع النسوي واستيعاب المرأة المسلمة بالتربية والتوجيه والتأهيل لحسن الأداء لما هو مناط بها شرعا ،ومشاركة المرأة في كل المجالات التنظيمية حسب مقتضيات الشرع ،وتمكين المرأة اليمنية من القيام بالدور المناط بها في الواقع المعاصر بعيدا عن الموروث المبتدع والوافد الفاسد للوقوف في وجه الكيد ،وإسهام المرأة في بناء الحياة الإسلامية المعاصرة على أسس الإسلام ومبادئه وتشريعاته وتعزيز مكانتها في المجتمع وممارسه كافة حقوقها المشروعة .

ولأن أهداف التنظيمات تكون هي المقياس لتقييم الأدوار وتوزيعها وتكاملها وشرعيتها والحكم عليها ،نلاحظ أن أهداف التنظيم النسوي جاءت بشكل عام وغير محددة ،وتتيح الإمكانية لتقديم تفسيرات عديدة حول ما هي الحقوق المشروعة للمرأة في الإسلام.وماهي المجالات التي ستشارك بها حسب مقتضيات الشرع ،بما قد يشير بعدم وضوح أدوار المرأة في لائحة التنظيم النسوي ،والذي تدل صياغه مفرداته على التركيز على الدور الدعوي في الفئات النسائية.

---

[1] راجع لائحة التنظيم النسوي ،صادر عن الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح

تمارس المرأة في الإصلاح عبر لجانها المختلفة مجموعة من الأنشطة والفعاليات فيما يخص المرأة ، كالأعمال التنظيمية من متابعة للخطط والتقارير وعقد اللقاءات الأسبوعية للعضوات،وإقامة الدورات التأهيلية للعضوات ، والمشاركة في حضور المؤتمرات وورش العمل المتعلقة بالمرأة والمحاضرات والندوات ، والمهرجانات ،وبعض الفعاليات الاجتماعية والخيرية كإقامة المراكز الصيفية والمسابقات الثقافية والمجلات الحائطية والنشرات والمطويات ،والتوسع من خلال الحلقات القرآنية ومراكز تحفيظ القران .

كما يلاحظ أن حزب الإصلاح درج إلى إنشاء مكتب نسائي للمرأة يناظر من حيث العمل اللجان التنفيذية في الأمانة العامة للرجال ،ولكنه تابع للأمانة العامة من الناحية اللائحية ،فعدم إدراج حزب الإصلاح للنساء ضمن هياكله التنظيمية بشكل عام ، يأتي كنتيجة طبيعية للبدايات التكوينية للعمل النسائي في جماعة الإخوان والذي كان يتشكل بهوية خاصة به يعززه الفصل النوعي الذي فرض عليه لأبعاد دينية أهمها حرمة الاختلاط ،وقد استمرت هذه السياسة في ظل تكوينات الحزب ،فظل الرجال يشرفون على المكتب النسائي في بدايته إشرافا تاما من ناحية تأهيله وتدريبه وإدارة أنشطته ،إلى أن استطاع أن يستقل نسبيا في إدارة بعض القضايا التنظيمية الخاصة بالنساء أو إدارة بعض الأنشطة النسائية في المجال النسائي،خاصة بعد اكتساب النساء للعديد من المهارات التنظيمية.[1]

وقد أدت طبيعة المرحلة والانتقال إلى العمل الحزبي السياسي إلى فرض انفتاح نسبي لقبول بعض الاجتهادات المعاصرة ، في التعامل مع مسائل كالاختلاط واللقاءات المشتركة مع النساء ،وخاصة على مستوى القيادات وإن ظل الطابع العام بضرورة الفصل وعدم الاختلاط هو السائد في أغلب التعاملات .

إن مراحل تطور العمل داخل التنظيم النسائي، بقدر ما أهلت المرأة داخل الإصلاح بمجموعة من المهارات والخبرات ،وخاصة من خلال دفع التنظيم لعضواته بالالتحاق بمؤسسات المجتمع المدني، سواء كعضوات أو كمؤسسات ومديرات لهذه المنظمات ،إلا أن عزل المكتب النسائي في مجال الأنشطة النسائية، أدى إلى أن تنمو خبرات النساء العضوات بطريقة متأخرة عن خبرات الرجال الأعضاء ،بالرغم من أن النشاط النسائي داخل الإصلاح بدأ متوازيا مع

---

[1] أثناء قيام الباحثة بإجراءات هذه الدراسة خرج المؤتمر الرابع لحزب الإصلاح ٢٠٠٩،بالموافقة على تحويل المكتب النسائي الى دائرة خاصة بالمرأة ضمن دوائر الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح .، بما يعني إعطاء النساء الاستقلالية التامة في إدارة أنشطتهن .

النشاط الرجالي بعد الوحدة مباشرة، وهو أيضا ما بدأ في مرحلة الجماعة حيث لم يكــن بدايــة العمل النسائي التنظيمي زمنيا يبتعد عن العمل الرجالي كثيرا كما أشرنا سابقا .

إن هذا العزل يعمل وكأن تنظيما يتشكل داخل تنظيم أخر، وبنفس الوقــت يفــرض علــى التنظيم المتشكل(النسائي) أن يظل تابعا ومتخلفا سواء على مستوى تلقي المعلومــة أو مــستوى الأداء،مهما بلغ نشاط هذا التنظيم وفاعليته ،وهو ما لاحظته الباحثة من خــلال زيارتهــا لمقــر الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح ،ومقارنته بالنظير الموازي له في العمل النــسائي (أمانــة التنظيم النسوي) سواء على مستوى الإمكانات المتاحــة ،أو مــستوى التجهيــزات ،أو مــستوى التوظيف .

يعد المؤتمر العام الثاني لحزب ا لتجمع اليمني للإصلاح نقطة التحول الأولى فــي مكانــة المرأة وأدوارها داخل الحزب ، ،والذي تمت فيه مناقشة مدى أحقية المــرأة للترشــح لمجلــس شورى الحزب ،حيث كان السائد في المؤتمر الأول عدم تواجد أي حضور للمرأة فــي مجلــس الشورى ،وهو ما ارتبط بابتعاد الحزب عن طرح مسائل حقوق المرأة السياسية كمرشــحة فــي تلك الفترة .

إن النقد الذي وجه للإصلاح بعد مؤتمره الأول، وخلو مجلس شــوراه مــن أي مــشاركة نسائية، -كدليل على استغلال الأحزاب الإسلامية للمرأة كصوت انتخابي فقط دون تمكينها حتــى داخل أطرها التنظيمية- ، ساعد في تهيئة الجو لمناقشة هذه المسائل ،حيــث وصــل المــؤتمر الثاني للحزب إلى تقليد هام بعد النقاش الحاد الذي جرى داخله ما بــين المعارضــين لترشــح المرأة وما بين المؤيدين ،بأن تم عرض الاجتهادين على أعضاء المؤتمر ،وترك حــق اختيــار الاجتهاد المقنع للأعضاء عن طريق إما تصويتهم للمرشحات أو حجبه ،وقد نجحت التجربــة ، ووصلت سبع نساء إلى عضوية مجلس الشورى ،بما يدل على تزايد الاتجاه الليبرالــي المنفــتح داخل حزب الإصلاح [1]

لاحظت الباحثة أن التطور في طرح مسائل المرأة وحقوقها داخل الحزب، والتــي تــؤدي إلى إكسابها مكانة وأدوار أكثر فاعلية ، كان دائما بإيحاء من الرجال ،فهم من تبنــوا مــسألة وأهمية أن تكون ناخبة ،وهم من تبنوا دخولها لمجلس الشورى ،ولم يكن للمــرأة أي دور فــي

[1] يمكن الرجوع إلى أدبيات الاجتهادين المقدمين إلى المؤتمر العام لحزب الإصلاح حول دخول المرأة إلى مجلــس شورى الحزب .

الفتاوى التي كانت تقدم أو في إثارة الموضوع للنقاش في المؤتمر ،والشي نفسه بالنسبة لكل الاجتهادات التي كانت تحدث في مسائل المرأة .

وبشكل عام لا نستطيع القول أن التغيير في مسائل المرأة المختلف فيها داخل الحزب ،يتم عبر حراك نسوي ينطلق من وعي بقضايا المرأة ،يمثل ضغطا داخل الحزب ، فالرجال هم من يدفعون بالمرأة إلى صفوف التغيير ،ومناقشة قضايا المرأة المنقسم عليها داخل الحزب ،فمن خلال أدبيات المؤتمر الأول والثاني والثالث والنقاشات التي كانت تفتح للأعضاء لا نجد مشاركات مهمة وفاعلة للمرأة ،ويكاد صوت المرأة يغيب عن الحضور ،سوى من كلمة لرئيسة القطاع النسائي تتحدث فيه عن مفاهيم نظرية لحقوق المرأة في الإسلام ،وأهمية النهوض بواقع المرأة اليمنية ، بعيدا عن تلمس المشكلات الحقيقية التي تعاني منها المرأة اليمنية،أو تعاني منها المرأة داخل التنظيم .

كما نستطيع القول أن المؤتمر الرابع للتجمع اليمني للإصلاح الدورة الأولى يمثل نقطة التحول الثانية في مسيرة المرأة داخل الحزب ، حيث شهد أول اعتراض علني للمرأة الإصلاحية على بعض المشايخ الذين رفضوا مسألة ترشحهن لمجلس النواب ،حيث أعلنت إحدى المشاركات في المؤتمر[1] أنها سترشح نفسها في الانتخابات وستثبت قدرة المرأة في ذلك ،وهو ما يمثل نقلة نوعية في خطاب المرأة الإصلاحية التي كانت تنظر إلى كل ما يصدر من المشائخ بأنه مقدس، وكأنه لا يحق لها مناقشته والاعتراض عليه ،كما تطورت كلمة رئيسة القطاع النسائي من الخطاب العام ،إلى رصد بعض مشكلات المرأة اليمنية في الواقع والمطالبة بحق المرأة بالمشاركة السياسية كمرشحة [2] كما شهد المؤتمر الرابع وجود أول امرأة كاشفة لوجهها بلا نقاب وهي توكل كرمان التي ألقت كلمة المنظمات المدنية أمام المؤتمرين،وتعد أول امرأة إصلاحية تكشف وجهها وتستمر في الحزب وأطره التنظيمية[3] ،وبالرغم من وجود بعض

---

[1] تمثل باعتراض أروى وابل المسئولة السياسية بالقطاع النسائي فرع تعز خلال ردها على رفض الشيخ محمد الصادق ترشح المرأة لمجلس النواب.

[2] راجع كلمة الدكتورة أمة السلام علي رجا رئيسة القطاع النسائي في الدورة الثانية للمؤتمر الرابع للتجمع اليمني للإصلاح

[3] كان هناك أسبقية على الأخت توكل في كشف النقاب للأخت الكاتبة الصحفية رشيدة القيلي التي كشفت النقاب في وقت مبكر من التسعينيات ،ونظرا لأن حزب الإصلاح كان في تلك الفترة ما يزال أكثر تقليدية وخاصة في مسائل المرأة ،مما أدى إلى أن تلقى الأخت رشيدة انتقادا شديدا وجارحا من أعضاء الحزب من الرجال والنساء، والى جانب أسباب أخرى عانت منها الأخت رشيدة أدى ذلك إلى تركها للحزب وعدم البقاء في أطره التنظيمية .

الاعتراضات على كشفها للنقاب ،إلا أنها حصلت على تأييد واسع من أعضاء المؤتمر ،الذي انتخبها لعضوية مجلس شورى الحزب .

كما شهد المؤتمر الرابع بعض التطورات في مسائل المرأة كتخصيص ١٥%من عضوية المؤتمر العام للنساء ،وعضوية المؤتمرات المحلية ،وتم مناقشة مسألة تحويل المكتب النسائي إلى دائرة للمرأة تتدرج ضمن دوائر الأمانة العامة ،بدلا من كونه مكتب نسائي يخضع لإشراف الرجال ، وشهد هذا المؤتمر لأول مرة بروز رؤية اجتهادية من قبل امرأة هي رئيسة القطاع الدكتورة أمة السلام على رجا ، قدمت من خلالها رؤية حول جواز تعديل المكتب النسائي إلى دائرة للمرأة ،وأنه لا حرمة في اللقاء بين الرجال الأجانب والنساء الأجنبيات في الأمانة العامة والمكاتب التنفيذية كما هي حجة المعترضين ، ورغم ما لاقته هذه المسألة من انقسامات أخرى مؤيدة ومعارضة إلا أنها حسمت في الأخير لصالح المؤيدين لتحويل المكتب النسائي لدائرة للمرأة ،حيث صوتت القاعة بالأغلبية لصالح تعديل المادة ،وهو ما يعزز التوجهات الليبرالية لأعضاء الحزب ولمشاركة أوسع وأكثر فاعلية للمرأة .[١]

٣-١-٤حجم عضوية المرأة في حزب الإصلاح [٢]

بلغ حجم النساء في عضوية حزب الإصلاح ٢٠٠،٠٠٠ألف إمرأة ، بينما بلغ عضوية الرجال ١،٣٠٠،٠٠٠رجل ،أي ما يمثل تقريبا نسبة ١٣،٣%من أعضاء الحزب .حيث يعد حزب الإصلاح ثاني حزب بعد الحزب الحاكم في عضوية المرأة فيه.

***حجم عضوية المرأة في مجلس شورى الحزب**

حسب نتائج المؤتمر الرابع الأخير للتجمع اليمني للإصلاح فقد حصلت ١٣إمرأة على عضوية المجلس من ١٣٠ عضو، أي بنسبة ١٠% من أعضاء المجلس ، ،بينما كان عدد المشاركات في مجلس الشورى للمؤتمر الثالث هو ١١ امرأة بنسبة ٨%،أما المؤتمر الثاني فكانت عضوية المرأة تتمثل ب٧ عضوات فقط بما نسبته ٥% ، بينما لم توجد أي امرأة في عضوية مجلس الشورى للمؤتمر الأول ، وهو ما يعكس التطور في عضوية المرأة داخل مجلس الشورى .

---

[1] راجع أدبيات المؤتمر العام الرابع لحزب الإصلاح الدورة الثانية .

[2] حصلت الباحثة على هذه الأرقام من الأمانة العامة للتنظيم النسائي للتجمع اليمني للإصلاح.

٣-١-٥حجم عضوية المرأة في المؤتمر العام للحزب

حضر المؤتمر الأول من الإناث ١٧٢إمرأة ،بينما زاد العدد في المؤتمر الثاني إلى ٢٨٨مندوبة وفي المؤتمر الثالث ارتفع العدد إلى ٣٥٠ مندوبة ،أما المؤتمر الرابع فقد وصل عدد النساء إلى٥٠٠مندوبة .

كما بلغ عدد الإناث في الهيئات القيادية العليا للتنظيم النسائي (المستوى الأول) ٨ عضوات ، بينما الهيئات القيادية في المحافظات (المستوى الثاني)١٣٠ عضوه . كما يوجد قلة في قائمة النساء المسجلات في قائمة تسجيل الأحزاب المقدمة إلى وزارة الشؤون القانونية والتي تتضمن عدد ٢٥٠٠ اسم في كل قائمة لكل حزب سياسي .حيث بلغ عدد النساء المسجلات من عضوات حزب الإصلاح ٢٠ امرأة فقط ،وهذا الانخفاض لا ينحصر في حزب الإصلاح ،بل هو شامل لكل الأحزاب اليمنية ،حيث لم يتعدى تواجد المرأة في الهيئات التأسيسيةلأكبر خمسة أحزاب يمنية ٢% فقط . (الصلاحي ،٢٠٠٥).

٣-١-٦-حجم عضوية المرأة في مؤسسات المجتمع المدني

لم تستطع الباحثة أن تحصل على أرقام تحدد عدد الجمعيات والمنظمات التي تعمل من خلالها عضوات الإصلاح كناشطات في مؤسسات المجتمع المدني،وأيضا لم تستطع الحصول على عدد العضوات العاملات في هذه المنظمات فمثل هذه الأمور تعتبر من الأسرار التنظيمية التي لم يسمح للباحثة بالإطلاع عليها ، وهو ما يعكس ضعف الشفافية تجاه العمل المدني الذي ما يزال مسرحا للصراع بين الدولة والمعارضة .

ولكن من المعروف إن حزب الإصلاح ،ينشط اعضائة وعضواته في كثير من الجمعيات والمنظمات ،كجزء من استراتيجيه في الاهتمام بوسائل الهيمنة والسيطرة على المجتمع لنشر فكره ،حيث تنخرط عضواته في مختلف أنواع المؤسسات المدنية سواء على مستوى الجمعيات الخيرية من أمثال جمعية الإصلاح الخيرية وجمعية الوحدة الخيرية ،أو الجمعيات والاتحادات النسائية كإتحاد النساء الإسلامي العالمي ، وجمعية **يمنات** أو مراكز التدريب في التنمية البشرية التي أشتهر بها أعضاء الإصلاح من رجال ونساء مؤخرا،و التي أكسبت أعضائه العديد من المهارات التدريبية في مجال الإلقاء والتدريب من أمثال مركز بناء للتنمية ،أو منظمات حقوقية كمنظمة صحفيات بلا قيود ،وهذه الأخيرة لا توجد منها غير منظمة واحدة ولكنها تعد من المنظمات الحقوقية الفاعلة الموجودة على مستوى اليمن ،في مجال قضايا حقوق الإنسان والمجتمع المدني ومكافحة الفساد .

كذلك تتواجد المرأة الإصلاحية على مستوى النقابات المهنية ،وخاصة نقابة المعلميين ، ونقابة الأطباء والصيادلة .كما تتفاعل المرأة الإصلاحية في عضوية بعض المؤسسات الدولية المهتمة بقضية فلسطين كمؤسسة القدس الدولية .وجمعية الأقصى .

٣-٢-حزب الحق

يعد حزب الحق ثاني الأحزاب العقائدية في اليمن ،وهو يمثل الجماهير من أتباع المذهب الزيدي ، أحد مذاهب الشيعة.

فالزيدية كمذهب تنتسب إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ،أما دخول المذهب إلى اليمن فأرتبط باسم الإمام يحى بن الحسين بن القاسم المعروف بالهادي (٢٤٥-٢٩٨هجرية)الذي يعود نسبه إلى الإمام الحسن ابن علي ابن أبي طالب ،ويعد المذهب الزيدي أقرب مذاهب الشيعة إلى المذهب السني ،ويلتقوا في كثير من الفروع ،إلا أن ما يميز المذهب الزيدي هو تقديمه للعقل كمصدر من مصادر المعرفة ،وفتحه لباب الاجتهاد [١]

وقد تميزت اليمن بأن حكامها المنتسبين إلى آل البيت قبل الثورة اليمنية سنة ١٩٦٢م هم أيضا أعلام وفقهاء المذهب الزيدي، وقد استمروا في حكم اليمن أكثر من ١٠٠٠ سنة ،إلى أن قامت الثورة اليمنية عام ١٩٦٢م ضد الإمام أحمد ،وبقيام الثورة انتهى حكم الأئمة الزيدين في اليمن وقيام نظام جمهوري بدلا من نظام الإمامة .[٢]

توجد شحه في المراجع أو الدراسات التي تتناول حزب الحق ،سواء من قبل أعضاء الحزب نفسه أو من خارجه،وقد اعتمدت الباحثة في تناول الحزب على الأدبيات الرسمية التي استطاعت الحصول عليها من المسئول السياسي للحزب ،فضلا عن بعض المقابلات الشخصية،أو بعض التصريحات والمقابلات الواردة عبر الصحف وشبكة الانترنت ،وبعض ما ورد من إشارات حول الحزب في بعض المراجع .

ظهر حزب الحق إلى السطح الاجتماعي بعد قيام الوحدة اليمنية وإعلان التعددية الحزبية بتاريخ ١-٣-١٩٩١م ،بمرجعية من العلماء الدينين ،تمثل أبرزهم بعلماء المذهب الزيدي . [٣]

---

[1] لمزيد من التوسع حول الزيدية ،يمكن الرجوع إلى عبدالله بن محمد بن إسماعيل حميد الدين ،٢٠٠٦، الزيدية قراءة في المشروع وبحث في المكونات ،مركز الرائد للدراسات والبحوث ، صنعاء .و ناجي حسن ،١٩٨٦،الزيدية للصاحب بن عباد ،الدار العربية للموسوعات ، بيروت ،لبنان

[2] حول قيام الثورة اليمنية ضد حكم الإمام يمكن الرجوع إلى كتاب اليمن الجمهوري ، لعبد الله البردوني.

[3] راجع بيان أهداف حزب الحق الصادر عن الحزب ،١٩٩٠.

تمثلت العوامل الداعية لنشأة حزب الحق، بأنه بعد قيام الجمهورية اليمنية وإنهاء حكم الأئمة، كان هناك نقمة من الجمهوريين على المذهب الزيدي باعتباره المرجعية السابقة للحكام السابقيين، مما سمح باستهداف المذهب الزيدي وعلمائة وفكره ، ومما ساعد على ذلك توسع الجماعات السنية وخاصة جماعة الإخوان المسلمون التي سيطرت على التربية والتعليم ومكاتب الإرشاد ،التي عملت على نشر المذهب السني والتي كانت متأثرة بالسلفية الوهابية الحنبلية ،مما جعل إتباع المذهب الزيدي يشعرون بالخطر والإقصاء ،وما أن جاءت الوحدة اليمنية في ١٩٩٠ وإعلان قيام التعددية السياسية، حتى بادر علماء ومفكري المذهب الزيدي إلى تأسيس حزب الحق الممثل للفكر الفقهي الزيدي في مواجهة التيار السني ،كنوع من إحداث التوازن داخل المجتمع اليمني والاعتراف بالتعددية المذهبية كحقيقة إسلامية يجب احترامها والاستفادة منها (غليس،١٩٩٧: ١٧٢)

يهدف حزب الحق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حسب ما جاء في بيان مشروع أهدافه والتي منها تطبيق منهج الله على أرضه تطبيقا شاملا وإحياء مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،وتحقيق العدل والعمل على توحيد المسلمين وإيقاظ العقل الإسلامي من غفلته ،والاحتكام إلى العلماء العاملين باعتبارهم ورثة الأنبياء كما يدعو إلى التمسك بالنهج الديمقراطي الشوروى،وترسيخ وتثبيت مبدأ تداول السلطة

وبحسب ما جاء في النظام الداخلي للحزب فهو يتكون من عدة مستويات :-

- **المستوى التنظيمي الأعلى** ويتكون من قسمين

- **القسم الأول:- الهيئة العليا للحزب** التي تتكون من العلماء المؤسسين للحزب والأمين العام للحزب ورئيس مجلس الشورى وهؤلاء يعدون المرجعية للحزب فيما يختلف فيه من مسائل [1]

- **القسم الثاني اللجنة التنفيذية والتي تمثل القيادات الإدارية** ،وهذه مرجعيتها قاعدة الحزب العريضة وتحكمها الشورى ومرجعية الحزب من العلماء .

- **المستوى التنظيمي الوسيط** ويتكون من مجلس الشورى والذي يمثل السلطة الإشرافية والرقابية على جميع تكوينات الحزب،والمؤتمر العام الذي يعد أول المراتب القيادية للحزب والذي يتم فيه انتخاب مجلس الشورى ومناقشة البرنامج السياسي واللوائح الداخلية ويتكون من أعضاء الهيئة العليا وأعضاء مجلس الشورى ورؤساء فروع الحزب في المحافظات .

---

[1] مثل هذا القسم رئيس الحزب والقسم الأكبر من قياداته ورموزه وقواعده المتمركزه في صعده شمال العاصمة صنعاء ، وأبرز هؤلاء العلامة مجد االدين المؤيدي رئيس الحزب وبدر الدين الحوثي نائب رئيس الحزب .

المستوى القاعدي والذي يتكون من الجماهير المنظمة وهي القاعدة العريضة للحزب ممن التحقوا به ولديهم الاستعداد لمناصرة الحزب في كل مواقفه ودعمه في كل مشاريعه والدفاع عنه وعن مبادئه والتفاعل مع كل أنشطته ،إلا أنهم لا يستطيعون المشاركة في تكويناته التنظيمية نظرا لظروفهم الخاصة .ويتكون المستوى القاعدي من جماعة الأنصار التي هي أولى تكوينات الحزب القاعدية المهيأة للمشاركة في إدارة أنشطة الحزب و تلقي المنهج الثقافي المعد للجماعات ،يليها جماعة النقباء والتي تضم (الكوادر)القابلة لوراثة العلماء وقيادة الأمة والحزب ،كما يتكون الحزب من لجنة تنفيذية تتكون من مجموعة من الدوائر كدائرة السكرتارية والدائرة السياسية والدائرة الإعلامية والدائرة المالية ودائرة الثقافة والتوعية ودائرة شئون الأعضاء والمتابعة ودائرة العمل الخيري والنشاط الاجتماعي .

أدى تقسيم بنية الحزب السابقة إلى توجيه العديد من الانتقادات لحزب الحق، وأنه يعبر عن مشروع نخبوية العلماء الدينين، من خلال اعتباره للعلماء كمرجعية عليا للحزب يفصلون في القرارات دون الرجوع إلى الأعضاء ، بالإضافة إلى اختلاف القيادات الإدارية التنفيذية عن المرجعية الدينية في مدارس المذهب الزيدي المتعددة ،والمرجعية الفقهية (ابوأصبع ،٢٠٠٤: ٢٥٤) ومن هذه الخلافات قناعة نائب رئيس الحزب سابقا بدر الدين الحوثي في أحقية الإمامة لعلي بن أبي طالب ومن يأتي من نسله فقط، وهو ما يتعارض مع أهداف الحزب واختيار الحزب للديمقراطية والانتخابات وصندوق الاقتراع كوسيلة وحيدة لاختيار حاكم الأمة[١]

خاض حزب الحق بعد قيام الوحدة اليمنية ، مجموعة من المواقف والأحداث عبرت عن مواقفه السياسية والدينية وعكست حيوته وفاعليته في تلك المرحلة ،فعلى العكس من حزب الإصلاح الذي اتخذ موقفا إيديولوجيا من الحزب الاشتراكي بعد الوحدة، دخل حزب الحق في تحالف مع الاشتراكيين مقابل التحالف الذي قام به المؤتمر الشعبي العام مع حزب الإصلاح،وفيما رأى المؤتمر في حزب الإصلاح والإخوان حليفا له يمكن توظيف خطابه الديني وخبرته في مواجهة الاشتراكية فكريا وعسكريا وتنظيميا ،رأى الحزب الاشتراكي في أتباع المذهب الزيدي الذي جاء النظام الجمهوري ليلغي سلطتهم في حكم اليمن ،فضلا عن سيطرة ما يسميهم بأتباع المذهب الوهابي على التعليم في اليمن واكتساحهم الساحة ،حليفا ناقما على

---

[1] راجع بيان علماء الزيدية المعاصرين الصادر بتاريخ ١٢-١١-١٩٩٠ ، في عزان،محمد يحى سالم،١٩٩٤،العلامة الشامي أراء ومواقف ،مطابع شركة الموارد الصناعية الأردنية ،عمان ،الأردن.

الأوضاع ،فقد دخل حزب الحق في صراعات مع تيار الإخوان المسلمون الممثل بحزب الإصلاح من خلال معركة الدستور ومعركة التعليم(البتول،١٩٩: ١١٦)والتي قدم فيها حزب الحق فهما للإسلام يختلف عن فهم الإخوان في حزب الإصلاح ، تمثل بالموافقة على الدستور وقانون التعليم، الذي شن عليه قيادات حزب الاصلاح حملة واسعة من التحريض على رفضه .(عزان،١٩٩٤: ٧٩)

وما أن خاض اليمن أول انتخابات ديمقراطية بعد الوحدة ١٩٩٣م ،حتى أظهرت النتائج الضعف الجماهيري لحزب الحق، وأنه من الأحزاب النخبوية التي تعتمد على قياداتها في الانتشار وليس على جماهيرها، ،فقد حصل الحزب على (١٨,٦٥٩) صوتا أي (٠,٨%) من إجمالي الأصوات في انتخابات ١٩٩٣م، وفاز اثنان فقط من (٦٥ مرشحا للحزب) بعضوية مجلس النواب عن محافظة صعده فقط، التي تعتبر مركز المذهب الزيدي في اليمن .

أما في انتخابات ١٩٩٧م فقد تدنت حصيلة الأصوات التي حصل عليها مرشحو الحزب الـ(٢٦) حيث بلغت ٥,٥٨٧ صوتا أي ما نسبته (٠,٢١%)!! في حين لم يصل أي واحد منهم إلى قبة البرلمان! وفي ٢٠٠٣م رشح الحزب ١١ عضوا للانتخابات لم يفز منهم أحد.(الأحمدي ،٢٠٠٦). مر الحزب بمجموعة من العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي ساعدت في إضعاف فاعليته السياسية وبنيته التنظيمية ، والتي منها تنازع الصلاحيات وتضارب الرؤى الفكرية بين بعض القيادات المرجعية للحزب ممثلة بجناح مجد الدين المؤيدي رئيس الحزب وجناح نائبه بدر الدين الحوثي، حيث تمثلت أراء الحوثي في أن الحزب يتساهل في الحفاظ على المذهب الزيدي والقعود عن تبليغه ونشره ،وهي الخلافات التي أدت إلى استقالة حسين بدر الدين الحوثي من الحزب مع ٣٠٠٠ من الأعضاء والتحاقه بتنظيم الشباب المؤمن ،بينما التحق جزء آخر من الأعضاء بالحزب الحاكم .

هذه الاستقالة جاءت كنتيجة لمعرفة بعض أعضاء الحزب بحقيقة القوى السياسية الأخرى وحضورها شعبيا وفي البرلمان(حزب الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام)وخاصة بعد نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٣م التي لم يحصل فيها الحزب سوى على مقعدين ،مما يجعل من الاستمرار في المشروع السياسي عبر حزب الحق أشبه بالحرث في البحر ،لذلك خرج جزء كبير منهم وانضموا للحزب الحاكم ،فيما انظم البقية إلى تنظيم الشباب المؤمن،بإعتبارها حركة ثقافية لإعادة الاعتبار للمذهب الزيدي . (الأحمدي ، ٢٠٠٦)

كما أن استهداف الحكومة للحزب،واستغلالها للخلافات الداخلية،و اتهام الحزب بالإمامية ، (نسبة إلى الأئمة الزيديين الذين حكموا اليمن)هو ما ساعد في إحداث الانشقاقات وإضعاف بنية الحزب التنظيمية [١]

وهناك من ينظر إلى أن فاعلية الحزب ونشاطه بعد الوحدة ،كانت راجعة إلى وجود بعض القيادات التنفيذية الشابة، كمحمد المقالح الأمين العام المساعد للحزب سابقا، وعبد الكريم الخيواني، رئيس تحرير صحيفة الأمة سابقا، الناطقة باسم الحزب ،والذين قدموا إسهاما كبيرا في النشاط السياسي للحزب بعد الوحدة ،وأنه بخروج هذه القيادات الشابة من الحزب انتهت تلك الفاعلية [٢] فقد جاء خروجهم كرد فعل على خيبتهم الكبيرة من تدخل مرجعية العلماء في العمل السياسي ،وهو الأمر الذي راه محمد المقالح جثم على الحزب ودمره [٣]

ونظرا لوقوف حزب الحق مع الحزب الاشتراكي ، في خلافه ضد حزب المؤتمر الذي يرأسه الرئيس علي عبد الله صالح ،و بتحول هذا الخلاف إلى حرب الانفصال في صيف ١٩٩٤م،والذي أدى لتعرض الحزب الاشتراكي لهزيمة معنوية وسياسية ، فقد كان لتعاطف حزب الحق مع الحزب الاشتراكي ،وخاصة تعاطف بعض رموزه أثناء حرب الانفصال ، دورا في تركيز الحكومة على التضييق على الحزب .

و قبل ظهور ما يسمى بجماعة الحوثيين في مدينة صعده ،لم يكن السادة الهاشميين يعانوا من أي مشاكل كبيرة مع السلطة الحاكمة في اليمن ، بل كانوا في ظل رعايتها وحمايتها (حسن زيد،٢٠٠٧)وبالنسبة لحزب الحق أعطيت بعد انتخابات ١٩٩٧م للأمين العام للحزب أحمد محمد الشامي حقيبة وزارة الأوقاف التي فيها الإشراف على مساجد الدولة ،كسياسة من السلطة الحاكمة لدعم المذهب الزيدي الذي دخل ضمن اهتمام السلطة آنذاك من أجل إضعاف حزب الإصلاح الذي خرج إلى المعارضة بعد انتخابات ١٩٩٧م ،كما تبنى أبرز مراجعه وهو محمد أحمد المنصور،الدعوة لانتخابات الرئيس، بالرغم من أن حزبه (الحق)رشح مع أحزاب مجلس التنسيق الأعلى مرشحهم للرئاسة علي صالح عباد مقبل(الأحمدي ،٢٠٠٦)

---

[1] مقابلة مع حسن زيد الامين العام الحالي للحزب بتاريخ ١-١-٢٠٠٩

[2] مقابلة مع الدكتور محمد عبد الملك المتوكل الأمين العام المساعد لاتحاد القوى الشعبية بتاريخ ١٦-١١-٢٠٠٨

[3] راجع مقابلة مع محمد المقالح على موقع الاشتراكي نت

وقد مثلت العلاقات السابقة ازدواجية في العلاقة بين السلطة والمعارضة، خاصة وأن الكثير من مواقف الأمين العام السابق محمد احمد الشامي كانت متوافقه مع السلطة ،رغم كونه حزبا معارضا ،وهو ما دفع الأمين العام للتضييق على الناشطين الشباب في حزبه ودفعهم إلى التوقف عن العمل الحزبي كما أشرنا سابقا .

وبدخول الدولة في مواجهات عسكرية بما يسمى جماعة الحوثيين أو تنظيم الشباب المؤمن في عام ٢٠٠٤م ،واتهامهم من قبل السلطة بأنهم يمثلون الجناح العسكري لحزب الحق ،تم اعتقال العديد من أعضاء حزب الحق ،كما تم نهب مقر الحزب ونهب جميع أوراقه ووثائقه ،وإقفال بعض مراكز تعليم الزيدية،ولم تقتصر الأحداث كمواجهة للسلطة مع الجماعة المتمردة [١] ومما زاد في ضعف الحزب وتدهور بنيته التنظيمية ما تم إعلانه من قبل الأمين العام السابق للحزب أحمد محمد الشامي من بيان طلب حل حزب الحق الذي قدمه إلى لجنة شؤون الأحزاب موقعا من أبرز المرجعيات الدينية داخل الحزب ممثلة بمحمد المنصور وحمود المؤيد ،والذي تضمن أسباب طلب الحل، والمتمثلة بأن الحزب لم يعد له وجود جماهيري وأنه يعاني من شتات وفرقة داخلية ،ومغادرة كل كوادره ،وأن أعضاءه لم يلتزموا بنظامه الداخلي وبرنامجه السياسي الذي يقتضي الالتزام بوحدة وتماسك المجتمع ومكافحة العنصرية والطائفية [٢]

وعلى ضوء ذلك البيان الذي استغلته السلطة ،بأن قامت لجنة شؤون الأحزاب بإصدار قرار حل الحزب ،والذي يعد قرارا غير قانوني ،لأن الجهة المخولة بحل الحزب حسب النظام الأساسي واللائحة الداخلية للحزب هي المؤتمر العام ،وليس الأمين العام ،وعلى اثر ذلك تم اجتماع لأعضاء من المؤتمر العام للحزب ،وتشكيل قيادة جديدة للحزب ،وتعيين حسن زيد الأمين العام للحزب . العام للحزب وليس الأمين العام ،وتم على اثر ذلك اجتماع لتشكيل قيادة جديدة للحزب وتعيين حسن زيد الأمين العام للحزب .

وبشكل عام فالحزب يعاني من ضعف عام سواء على مستوى بنيته التنظيمية أو أداءه الحزبي،فهو لا يزال في نظر البعض حزبا غير شرعي كونه لم يعقد مؤتمره العام الأول منذ ما يقارب العشرين عاما ، كما أن وثائق الحزب الرئيسية كالبرنامج السياسي والنظام الداخلي واللائحة الداخلية عبارة عن مشاريع للحزب لم تقر بعد ، فضلا عن ضعف أنشطته السياسية والثقافية والاقتصادية التي تعكس ضعفه الجماهيري ،وتحصره كحزب نخبوي في بعض الأسر

---

[1] راجع مقابلة حسن زيد الأمين العام لحزب الحق على موقع حوار ،٢٥-٥-٢٠٠٧

[2] راجع مقابلة مع الامين العام السابق لحز ب الحق احمد محمد الشامي بتاريخ ١٧-٣-٢٠٠٧ على موقع مايو نيوز *www.mayonews.com*

الهاشمية، كما يحتاج الحزب إلى واجهة إعلامية خاصة بعد أن أغلقت صحيفة الأمـة التابعـة له،فضلا عن افتقار الحزب لمقرات خاصة به .

٣-٢-١ - المرأة في حزب الحق

يرى الدكتور المحطوري أنه لا فرق بين المذهب الزيدي وغيره من المذاهب في اليمن في نظرتهم المتخلفة للمرأة ،فبداعي الحشمة وبداعي العفة يبالغون بأن المرأة أليق لها إما القبر وإما الزوج ،ويوجد في الفقه الزيدي مثل الفقه السني اجتهادات تميز بين الرجل والمرأة، قاسوا عليها كافة الحقوق الشرعية ،فالقوامة للرجل تفسر بمعنى السلطة والحق للرجل في أن يزوجها أو لا يزوجها، ودية المرأة نصف دية الرجل ،وهناك إشكالية في أن تكون قاضية أو والية ،وهناك مقولات تنسب لعلي بن أبي طالب مثل (كونوا من خيارهن على حذر)و(أكثروا لهن من قول لا) تنتشر عند بعض أتباع المذهب الزيدي ، وما يزال كثير من الزيدين مثل غيرهم من السنة في اليمن ، لا يستطيعوا مناداة زوجاتهم وبناتهم بأسمائهن،كما لا يزال بعض الهاشميين يمنعون بناتهم من الزواج بغير هاشمي ،فالهاشمية لا تتزوج إلا من هاشمي ،وإن بدأت هذه الظاهرة تخف إلى حد ما [١]

وبشكل عام نستطيع القول أن المذهب الزيدي لم يختلف كثيرا عن المذهب السني في المسائل المثارة حول المرأة من تحريم لولاية المرأة ،ومسائل اختلاطها بالرجال ،ومدى أهليتها،وغيرها من المسائل [٢] ،سوى ما يتميز به المذهب الزيدي من فتح باب الاجتهاد ،فإذا أراد الزيدي أن يجتهد فلا يوجد حجر عليه كما ساد في المذهب السني من إقفال لباب الاجتهاد والاعتماد على المذاهب الأربعة ،ولكن أصحاب المذهب الزيدي تأثروا بالثقافة اليمنية السائدة حول المرأة والأعراف والتقاليد ،وقد يكون ذلك متأثرا بتوليهم لأمور الحكم لفترات طويلة.

وبشكل عام نستطيع القول أن علماء المذهب الزيدي بالرغم من أنهم استطاعوا أن يطوروا اجتهادا سياسيا فيما يخص اختيار ولي الأمر واجتهدوا في إلغاء شرط النسب إلى علي بن أبي طالب والاحتكام لصناديق الاقتراع في إفراز من يرأس الأمة، إلا أنهم في مسائل المرأة لم يقدموا اجتهادات معاصرة جديدة كما هو لدى المذهب الشيعي الاثنى عشري في إيران الذي

---

[1] مقابلة مع الدكتور المحطوري من علماء الزيدية ورئيس مركز بدر لتعليم المذهب الزيدي بتاريخ ٤-١٢-٢٠٠٨م

[2] راجع في هذه المسائل كتاب الأحكام في الحلال والحرام ،للإمام الهادي إلى الحق يحى بن الحسين ،الجزء الأول ،١٩٩٠)

كان له السبق في الاجتهاد حتى على المذهب السني في بعض مسائل المرأة من أمثال ولاية المرأة وديتها ومشاركتها السياسية وحقوقها الاجتماعية بشكل عام [1]

٣-٢-٢ -مكانة المرأة ودورها في أدبيات حزب الحق .

يقر البرنامج السياسي لحزب الحق بمبدأ المساواة بين الرجال والنساء من خلال قاعدة الولاية في الدين بين المؤمنين والمؤمنات (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر)وأن لهن مثل ما عليهن بالمعروف ،ويشير البرنامج إلى المكانة التي وضعها الإسلام للمرأة ،وأن ما وصلت إليه الأمة الإسلامية من انحطاط من أحد أسبابه الجوهرية عدم الاهتمام بالمرأة ورعايتها وتعليمها .

كما أن البرنامج يؤكد على حق المرأة في المشاركة السياسية ،ترشيحا وانتخابا،وهو في هذه المسألة أكثر وضوحا من برنامج حزب الإصلاح الذي اكتفى بالتأكيد على حقوق المرأة السياسية دون الإشارة إلى مسألة الترشح صراحة .كما أشار إلى أهمية توعية المجتمع بحقوق المرأة التي أوجبها الله وإزالة طغيان التقاليد والأفكار الدخيلة عليها .

وبشكل عام فالبرنامج لم يعطي المرأة مساحة كبيرة ،فقد أشار إليها في نصف صفحة فقط،وكما هو لدى حزب الإصلاح نجده يستخدم بعض العبارات التي قد تحتمل تأويلات كثيرة من أمثلة إشارته إلى حق المرأة في التحصيل العلمي مع مراعاة خصوصيتها وتوجيهها نحو التخصصات المناسبة ،وهو ما يعطي إيحاء بأن هناك مجالات علمية تصلح لها النساء ومجالات لا تصلح لها ،وهو ما درج عليه الفكر الإسلامي في خطابه تجاه المرأة وتفضيل وظائف معينة كالتدريس والتطبيب للمرأة ، بينما لا تفضل مجالات المحاماه والهندسة وغيرها[2]

وهو ما نجده أيضا من خلال تناول البرنامج الانتخابي لحزب الحق في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٣موالذي صاغ من خلالها رؤيته لأوضاع المرأة اليمنية بعبارات فضفاضة وتحتمل أكثر من معنى ،فبينما يؤكد البرنامج على حقوق المرأة الشرعية والقانونية

---

[1] للاطلاع على الاجتهادات المعاصرة في فقه المرأة لدى المذهب الشيعي الاثنى عشري يمكن الرجوع الى زكي الميلاد ،٢٠٠٧،المنحى الجديد في الفقهي الشيعي في مجال المرأة ،مجلة الكلمة ، العدد ٥٧

[2] راجع البرنامج السياسي لحزب الحق،١٩٩٠ (وهو مشروع ما زال لم يقر في المؤتمر العام للحزب حتى الان)ص١٢.

والسياسية،يدعو إلى مراعاة وضع المرأة الاجتماعي بما يتناسب مع طبيعتها وفطرتها والتي درج الفكر الإسلامي على تأويلها بأكثر من معنى في مختلف المسائل المتعلقة بالمرأة [١]

وإذا تناولنا النظام الداخلي للحزب[٢]،لا نجد أي إشارة إلى أي هيئة تخص المرأة ضمن الهيكلية التنظيمية للحزب ،وذلك قد يعد تقدما في الرؤية ،من ناحية عدم حصر المرأة في دوائر أو قطاعات خاصة بها تعزلها عن البنية التنظيمية للحزب ،ولكن هذه الرؤية كانت مثالية حسب ما عبر عنها الأمين العام للحزب ، عندما اصطدموا بالواقع الاجتماعي المحافظ تجاه المرأة ، خاصة بعد ما لاحظوا من نجاح تجربة حزب الإصلاح في إدراجهم للمرأة في قطاع خاص بها،وهو الأمر الذي جعلهم يفكروا بجدية في استحداث قطاع خاص بالمرأة مراعاة لخصوصية الواقع الاجتماعي اليمني [٣]

ومن الجدير بالذكر أن مسألة وجود القطاعات النسائية ليس سمه خاصة بحزب الإصلاح ، بل تكاد تعم الأحزاب اليمنية جميعا ،حتى أن الحزب الاشتراكي استحدث مؤخرا دائرة للمرأة ضمن أطره التنظيمية لم تكن موجودة سابقا ،وهو ما يعد تعذرا بالخصوصية الاجتماعية، خاصة وأن وظيفة الأحزاب هو تغيير الواقع الاجتماعي وليس تكريس الواقع الاجتماعي .

٣-٢-٤ -حجم عضوية المرأة ونشاطها في حزب الحق

انعكست البنية التنظيمية النخبوية في حزب الحق على حضور وتواجد المرأة في الحزب ، الذي اتسم بالضعف الشديد سواء على مستوى العدد الكمي أو الحضور الكيفي ،وبالرغم من أن الأمين العام للحزب رفض تقديم إحصاء دقيق لعضواته بسبب تعذره بأحداث الحرب مع الحوثين،التي يرى أنها انعكست سلبا على أعضائه بسبب الاعتقالات التي أجرتها الحكومة في صفوف الحزب كما أشرنا سابقا ، وهو ما يراه الأمين العام أدى إلى خروج العديد من الأعضاء وخوفهم من التعامل مع الحزب ، وهو ما تراه الباحثة تبريرا لإشكالية الحزب الرئيسية، والمتمثلة بضعف البناء التنظيمي ،خاصة وأننا اذا تتبعنا مسار الحزب بعد الوحدة وفي فترة نشاطه وفاعليته السياسية في بداية التسعينيات لم يكن حضور المرأة قويا داخل الحزب [٤] كما أنه لم تتواجد سوى امرأة واحدة ضمن قوائم الحزب المقدمة إلى لجنة شؤون الأحزاب والتي

---

[1] راجع البرنامج الانتخابي لحزب الحق في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٣م

[2] راجع النظام الداخلي لحزب الحق١٩٩٠ (وهو مشروع لم يقر أيضا في المؤتمر العام للحزب

[3] مقابلة الباحثة مع الأمين العام الحالي لحزب الحق حسن زيد ١-١-٢٠٠٩م

[4] مقابلة الباحثة مع المسئولة عن النشاط النسائي داخل حزب الحق إشراق الماخذي بتاريخ ٢-٢-٢٠٠٩

تمثل ٢٥٠٠شخص ،كما أن حجم عضوية الحزب الضعيفة سواء على مستوى الرجال أو النساء نستطيع أن نستدل بها من نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب في الانتخابات كما أشرنا سابقا.

وضعف تواجد المرأة في الحزب يشمل جميع البنية التنظيمية بمستوياتها القاعدية والقيادية،وذلك لأن معظم المؤسسين للحزب من أسر محافظة جدا ،وخاصة الوسط الذي انبثق منه حزب الحق (الهاشميين)والذي عملية الفصل بين الجنسين هي السائدة لديهم أكثر من غيرهم من اليمنيين [١]،فالأسر الهاشمية قد ترى في منصبها ومكانتها ما يجعلها تشدد على نسائها من ناحية كونها شريفه وهاشمية ولا يليق بها أن تخرج وتشارك في الأمور السياسية ،خاصة وأن خطأ الهاشمية محسوب عليها ،وأن الأصل فيها الترفع عن مواطن الزلل[٢]وهو ما خرجت به الباحثة من خلال لقاءها مع مجموعة من النساء ينتمين لبعض الأسر الهاشمية يدرسن في مركز الزهراء النسائي المتخصص بتدريس العلوم الشرعية وفقا للمذهب الزيدي ،عندما تم سؤالهن عن أسباب عدم التحاقهن بحزب الحق ، تمثلت الاجابه بأن أسرهن ستمنعهن من ذلك ،وأن هناك تشديد عليهن في مسألة الخروج من المنزل للمشاركة في أعمال عامة .

كما ترى إحدى المدرسات داخل مركز الزهراء [٣]أن الفكر التقليدي الممثل بمرجعية العلماء داخل حزب الحق لعب دورا في عدم فاعلية أنشطة المرأة داخل الحزب ،وذكرت أنها ذهبت مع مجموعة من النساء الزيديات إلى الأمين العام السابق للحزب احمد محمد الشامي ،وطرحن له أنهن يردن أن يكون لهن دور فاعل ،فكان رده عليهن (آخر ما يموت من المرأة لسانها) في إشارة رمزية منه تعبر عن استنكاره لطلبها والذي عده كنوع من ثرثرة النساء ، وهو ما يتناقض مع خطاب البرنامج السياسي للحزب المشجع لمشاركة المرأة.وهو ما أحدث نوع من فقدان الثقة بالمشاركة لدى بعض عضوات الحزب .

بينما ترى المسئولة عن العمل النسائي داخل أن هناك تشجيع من الحزب واسع للمرأة،ولا توجد أي عراقيل من القيادة ،وإنما يرجع عدم فاعلية المرأة في الحزب إلى وضع الحزب الأمني من ناحية والعراقيل المادية من ناحية أخرى [٤]

---

[1] مقابلة الباحثة مع الأمين العام لحزب الحق حسن زيد ،بتاريخ ١-١-٢٠٠٩.

[2] مقابلة الباحثة مع الدكتور المحطوري أحد علماء المذهب الزيدي بتاريخ ٤-١٢-٢٠٠٨

[3] مقابلة الباحثة مع بشرى مدرسه في مركز الزهراء النسائي لتعليم المذهب الزيدي بتاريخ ٥-٥-٢٠٠٩

[4] مقابلة الباحثة مع المسؤولة عن النشاط النسائي داخل حزب الحق إشراق الماخذي بتاريخ ٢-٢-٢٠٠٩

وقد يكون للحزب مؤيدات من النساء يتبعن أزواجهن أو إخوانهن ، خاصة وأن انتماء المرأة إلى حزب الحق هو انتماء اسري بدرجة أساسية ،كما لاحظت الباحثة ،إلا أن هؤلاء النساء ليس لهن أي فاعلية أو دور سوى ما يرتبط ببعض الأنشطة الموسمية إثناء الانتخابات فقط ،وهو ما تأكدت منه الباحثة من خلال مقابلتها لعدد عشر نساء من مدينة صنعاء وتعز تمت مقابلتهن من خلال اختيار قيادة الحزب لهن ، .كما أن النساء لا يوجد لهن مقر ينتظمن من خلاله ،ولا توجد لهن أي لقاءات تنظيمية إلا ما ندر وغالبا ما تكون وقت الانتخابات فقط .

٣-٣-:- جماعة السلفيين (أهل السنة والجماعة)

تمثل السلفية رؤية ومنهجا لفهم الدين ،أصبح لها تيارا واسعا في العالم العربي والإسلامي،،ولها مؤسساتها وجمعياتها ومدارسها وعلماؤها ، وهي لا تمثل تنظيما موحدا كما هو الحال لدى جماعة الإخوان المسلمين، بل تتفاوت اجتهاداتها من مجتمع إلى آخر، إلا أنها تتفق على سمات عامة أساسية منها على سبيل المثال :- التمسك بالكتاب والسنة والسير على نهج الصحابة والتابعين.

وهناك أنماط للتيارات السلفية (مقبول،٢٠٠٨: ١) من أمثال:-

١-**السلفية العلمية** :- ويقصد بها تبني خيار نشر العلم الشرعي ،ومحاربة البدع، ومن أهم من يمثل ذلك مدرسة الشيخ الألباني .

٢- **السلفية الدعوية** :- وهي إلى جانب ما تتصف به السلفية العلمية تتصف بأنها تتبنى منهج دعوي تغييري ،يسعى إلى إصلاح المجتمع ،وتستخدم لذلك وسائل وأساليب كالتربية والعمل الجماعي.

٣-**السلفية الجهادية** :-وهي السلفية التي اتخذت منهج الجهاد والعنف في الإصلاح والتغيير ..

وسنقتصر في هذه الدراسة على السلفية الدعوية والتي تنقسم في اليمن إلى قسمين هما **السلفية التقليدية** و**السلفية التنظيمية أو الجديدة أو الحركية كما يطلق عليها في الأوساط الإعلامية اليمنية** ،وقد اختارت الدراسة السلفية التنظيمة الحركية الممثلة بجمعية الحكمة وجمعية الإحسان ومؤسسة الفتاة اليمنية، كعينة لهذه الدراسة ،نظرا لوجود نساء في أطرها التنظيمية، تنشط في العمل العام الاجتماعي والخيري .

ونظرا لأن السلفية التنظيمية انشقت عن السلفية التقليدية بعد ما كانوا جماعة واحدة ،ترى الباحثة ضرورة التعرض إلى بدايات نشأة السلفية في اليمن بشكل عام والتي تتمثل بالسلفية التقليدية ،

وأهم ملامحها العامة وموقفها من مكانة المرأة وأدوارها ،ومقارنتها بعد ذلك بالسلفية التنظيمية،و التطور الذي طرأ على أدوار المرأة فيها .

٣-٣-١-:- السلفية التقليدية

تعود أصل نشأة السلفية بشكل عام في اليمن الحديث، إلى مطلع ثمانينات القرن العشرين بعد عودة مؤسسها الشيخ مقبل الوادعي من المملكة العربية السعودية إلى مدينة صعده في شمال اليمن ، والتي تأثر فيها بظاهرة الإحياء السلفي في الخليج والجزيرة العربية المتأثرة بالحركة الوهابية ،التي تتميز بالدعوة إلى إقامة دولة الإسلام، بتطبيق ما جاء في القران والسنة،والاكتفاء بالعبادات،ومحاربة البدع ، بعيدا عن أي مظاهر من مظاهر المشاركة الحزبية أو الدستورية أو الانتخابات ،فهذه كلها من مظاهر الغرب التي لا يجوز بل ويحرم التعامل بها [1]

قام الشيخ مقبل الوادعي بعد عودته من السعودية بتأسيس دار الحديث (مركز دماج) لتعليم السنة النبوية في مدينة صعده شمال صنعاء،وهي مدينة تعد مركز المذهب الزيدي(الهادوي) في اليمن ، ونظرا للحسابات السياسية للسلطة الحاكمة في اليمن آنذاك قامت الحكومة بتشجيع إقامة المراكز والمعاهد المناهضة لفكر المذهب الزيدي الهادوي وخاصة فيما يخص مسألة الإمامة التي ينص المذهب فيها على جواز الخروج على الحاكم الظالم، بينما كان الفكر السلفي يشجع طاعة ولي الأمر ما لم يصدر منه كفرا بواح (الحكيمي،٢٠٠٣: ١٨)

يجد القارئ لكتابات الشيخ مقبل الوادعي[2] أن المنهج الرئيسي الذي يبنى عليه تفكيره هو منهج ماضوي متطرف ،يعاني من غيبوبة حضارية ،ومناقشة حقيقية لكل مستجدات الواقع ،فهو يستدعي الماضي وخلافاته وقضاياه في زمن غير الزمن ومكان غير المكان ،يعتمد اعتمادا كليا على فهم السابقين للنصوص والمواقف ،وهو ما يختلف كليا عن طبيعة الظواهر والمستجدات الحديثة ،فنجدة لا يتواني في إصدار الفتاوى والكتب في تحريم الأكل بالملاعق وغيرها من الجزئيات التي تجعل المتلقي لهذا العلم يبتعد عن حقيقة الواقع الذي يعيش فيه ومتطلباته

---

[1] للتوسع حول نشأة السلفية في اليمن يمكن الرجوع إلى عبد السلام السالمي،٢٠٠٧،أشهر الجماعات الإسلامية في اليمن ،رسالة ماجستير،جامعة الأزهر ،القاهرة.

[2] راجع كتب الشيخ مقبل الوادعي التي تعبر عن الفكر الذي يتبناه ، كتاب المصارعة ،٢٠٠٤،مكتبة صنعاء الاثرية ،ط٣،صنعاء وكتاب المخرج من الفتنة،٢٠٠٣،مكتبة صنعاء الأثرية ،ط٣،صنعاء .وقمع المعاند وزجر الحاقد الحاسد ،١٩٩٣،دار الحرمين ،القاهرة

الحضارية ،كما عزل الدين عن الحياة السياسية ،فالأنظمة الحاكمة كلها لا تطبق شرع الله وأنهـا صنيعة الدول الكافرة ،والأحزاب الموجودة كلها علمانية ويجب محاربتهـا ، وبـرغم انتقـاده للحكومات إلا انه لم يرد عنه ما يعبر عن الخروج أو محاربة هذه الحكومات استنادا إلى فكرتـه حول عدم الخروج على ولي الأمر،ما لم يصدر منه كفرا بواحا ، وهو ما يحمل تناقضات تجمع بين نقده للحكومات ورفضه الخروج عنها .

ولم يكتفي بمحاربة الأحزاب العلمانية من وجه نظرة، بل تعدى ذلـك إلـى الجماعـات و الأحزاب الإسلامية، حيث نعتها بأنها مبتدعة وأنها تعمل على تفريق شمل المـسلمين ،فـأعتبر الإخوان المسلمين بأنهم الإخوان المفلسون بسبب مشاركتهم في الجمعيات والانتخابات .كما انتقد المذاهب الإسلامية السائدة في اليمن،وخاصة المذهب الزيدي المنتشر في مدينة صعدة في نقـد منه للشيعة والتشيع وجماعاتهم المختلفة ،والمـذهب الـصوفي،وخاصة زيـاراتهم للأوليـاء ويسميهم بالقبوريين .

كما انتقد بعض طلابه الذين خرجوا عنه وقاموا بتأسيس جمعيات خيرية وأتهمهم بالحزبيـة والتحزب، وحرم عملهم وهو ما أدى إلى تكوين السلفية التنظيمية الجديدة،التي سنتحدث عنهـا لاحقا .

وبعد وفاة الشيخ مقبل الوادعي في عام ٢٠٠١. انشق مجموعة من طلابه وأسسوا جماعات أخرى سلفية، تتبع كل جماعة أحد الطلاب الذين درسوا علـى يـد الـشيخ مقبـل ، وتمثلـت الانشقاقات بخلافات شخصية حول من ينوب الشيخ مقبل في مكانته ، وأخرى فقهية عقائديـة ، وصلت إلى حد تكفير وهجر بعضهم البعض كجماعات[١] وهي خلافات تدل على عقلية سـطحية في التعامل مع الخلاف،وتعبر عن روح التعصب والفردية ،والميل لاحتكار الحقيقة ،التـي هـي نتاج طبيعي للجمود والانغلاق الفكري الذي تعاملت به الجماعات السلفية التقليدية بعيـدا عـن معطيات العصر.

٣-٣-١-١موقف السلفية التقليدية من المرأة

لا يبتعد موقف السلفية التقليدية من مكانة المرأة وأدوارها ، عن المنهج الذي تتبناه بـشكل عام في النظر إلى قضايا الدين والحياة .

---

[1] من أمثلة هذه الخلافات خلاف جماعة أبو الحسن الماربي مع جماعة الحجوري وخلاف الشيخ عائض الحاشـد والشيخ محمد الإمام ويمكن الرجوع إلى المواقع الخاصة بكل جماعة منشقة مثل ،شبكة سحاب السلفية خاصـة بالحجوري وجماعته وشبكة الأثري السلفية لجماعة أبو الحسن الماربي للتوسع حول طبيعة الخلافات

فالمرأة مكانها الرئيسي هو البيت ،وإذا أرادت التعلم فلا تتعلم غير العلوم الشرعية ،ولا يأذن لها زوجها في الخروج لطلب العلم الشرعي إلا إذا أمن عليها من الفتنة، والأولى أن يحضر لها من يعلمها داخل بيتها ،وأن الدور الوحيد للمرأة هو تربيتها لأبنائها وطاعتها لزوجها.

أما مسائل أخرى من أمثال خروج المرأة للتعليم او مشاركتها في الحياة السياسية أو دخولها الانتخابات أو التحاقها بجمعيات فهي من القضايا التي يحيكها أعداء الإسلام من اليهود والنصارى .وتؤدي إلى انشغال المرأة عن وظيفتها الأساسية في الحياة ،كما تؤدي إلى تفشي الانحلال الأخلاقي ،لذلك يرجح الشيخ مقبل أفضيلة أن تترك المرأة تعليمها وأن الخير لها في زواجها المبكر وهي في الثانية عشرة أو الثالثة عشرة .خاصة وأن الطرق المؤدية إلى تعليم المرأة من وجهة نظره تؤدي إلى الاختلاط وهي شبهات غير جائزة ،(الوادعي،٢٠٠٤،ص١٥٠) .ويقدم الشيخ الحجوري تفسيرا لبعض الآيات والأحاديث يكرس من خلالها لأفضليه الرجل على المرأة،ونافيا بتفسيره أصل المساواة في الإسلام بين الذكور والإناث وأصل التكريم الإلهي في المنزلة والقيمة الإنسانية ،ويرى أن هناك كثير من الفوارق بين النساء والرجال والتي منها أن المرأة لا لحية لها،وأنها ناقصة عقل ودين وأن المرأة لا تفصح البيان عند الخصام ،وأن أكثر النساء فيهن سفه ولا يخرج عن هذا إلا النادر *(الحجوري،٢٠٠٣: ٧-٢٠)*

ويلاحظ من التفسيرات الدينية السابقة كيف يوظف الدين في تعزيز التمييز بين الذكور والإناث ،وما يحتويه ذلك من تزييف للوعي خاصة في ظل ما يتمتع به الدين من قداسة وإلزامية عند معتنقيه ،فمثل هذه التفسيرات تكون مقبوله ومبرره ما دام السند الذي تقوم عليه هو السند الديني حتى وإن كان في مثل هذه التفسيرات ما فيه ضررا على المرأة ، فالقيم والمعاني الدينية تعمل على تقبل الوضع والالتزام به وتبريره.وهو ما لاحظته الباحثة من خلال حضورها لبعض الأنشطة التي تقام للنساء في أحد مساجد العاصمة التي تتبع المنهج المقبلي في السلفية (جامع شرقيين) فالأنشطة كانت لا تتعدى حضور النساء لحفظ القران أو للسؤال عن بعض الفتاوى أو لسماع بعض المواعظ الأخلاقية والإيمانية التي غالبا ما يشار فيها إلى إن نموذج المرأة المسلمة هي المرأة التي تلتزم بيتها وتربية أولادها، ،وهؤلاء النساء غالبا لا يلتحقن بالمدارس النظامية التابعة للحكومة لأن مناهجها ليست ملتزمة تماما بالمنهج السلفي ،فهن يرين أنه لا حاجة لأن يتعلموا العلوم والفيزياء وبقية العلوم الطبيعية والإنسانية التي توجد في المدارس ،وأنه يكتفي بتلقي العلوم الشرعية عبر المراكز التابعة لهذه الجماعات مع معرفة بأوليات الحساب والقراءة ،فهذا هو ما ينفعهم في أمور دينهم ودنياهم.

كما لاحظت الباحثة وجود توجه من بعض النساء وإن كن قلة لإلباس بناتهن الصغيرات - اللواتي تقع أعمارهن بين سبع وعشر سنين - للنقاب الذي يغطى به كافة الوجه ،بعذر أن يتعودن على تغطية وجوههن قياسا بظاهرة انتشار الحجاب (تغطية الشعر دون الوجه) التي تنتشر تحت مبرر التعود عند الفتيات الصغيرات على أهمية الحجاب وضرورته للفتاة ،وهي مسألة تنم عن زيف في الوعي مبالغ فيه حول جسد المرأة العورة،والذي ينحاز إليه مقابل النظر في أولوية الفتاة الطفلة كإنسان وبراءة ليس بها أي مظاهر للأنوثة في تلك المرحلة العمرية .

وبشكل عام نستطيع القول أن مكانة المرأة وأدوارها في السلفية التقليدية تتساوق مع الرؤية الدينية التي يعتمدها أصحاب هذا التيار في حصر مكانة المرأة في بيتها كأم وزوجة،وفق رؤية تمييزية ترى أفضلية الرجل على المرأة ، وطالبة علوم شرعية إذا أذن لها ولي أمرها فقط، وبالتالي فالدور الذي تقوم به هو أدوار المجال الخاص وفق التقسيم التقليدي الحاد للعمل بين الذكور والإناث ،وهي رؤية تبتعد عن مفهوم الاستخلاف في الأرض الذي جاء به الدين الإسلامي للذكور والإناث معا .

٣-٣-٢ السلفية التنظيمية (أو الحركية)

نظرا للتشدد الذي انتهجه الشيخ مقبل الوادعي في تبليغ فكره ،سواء مع الآخر المخالف له في دعوته للكتاب والسنة، أو مع من يتفق معه من المنادين بتطبيق الكتاب والسنة ،فقد لجأ بعض طلابه إلى الخروج عن فتوى له تحرم إنشاء الجمعيات الخيرية [1]،بأن قاموا بإنشاء جمعية الحكمة اليمانية عام ١٩٩٠ للقيام ببعض الأنشطة الخيرية والدعوية، في رؤية منهم إلى أن الجمعيات الخيرية ستفتح لهم طريقا للتغيير والإصلاح وفق المنهج السلفي ،فقام الشيخ مقبل بنقدهم وتجريحهم وتحريم عملهم ،لأنه يرى العمل من خلال الجمعيات نوع من التحزب المغلق،وأن الجمعيات فيها انتخابات والانتخابات محرمة بنظر الشيخ ،وأنهم سيقومون بتصوير الأيتام والمحتاجين والتصوير في منهجه محرم وغيرها من الأسباب ،مما جعل طلابه يردون عليه بفتاوى أخرى كانوا قد تأثروا بها من الجماعة السلفية في الكويت التابعة لجمعية المحافظة

---

[1] راجع فتوى الشيخ مقبل في تحريم الجمعيات الخيرية وأسباب ذلك التحريم في كتابة نصائح وفضائح،٢٠٠٥،مكتبة صنعاء الاثرية،ص٥٨-٦٢، ومن أبرز الطلاب الذين خرجوا عن فتوى الشيخ وأسسوا لجمعية الحكمة الشيخ عبد العزيز الدبعي ،والشيخ محمد المهدي والشيخ عقيل المقطري

على التراث[1]،وبذلك تم تأسيس لتيار سلفية جديد من خلال العمل الخيري المنظم عبـــر جمعيـــة الحكمة اليمانية .

وبعد فترة وجيزة حدثت خلافات بين بعض مؤسسي جمعية الحكمة حول بعــض المــسائل الخاصة بالموقف من الحاكم ،حيث رأى بعضهم عدم التعامل مع الحاكم فـــي أي مـــسألة مـــن المسائل ،وكانوا يميلون لتكفير الحكومات بسبب تأثرهم بما يعرف بجماعـــة الـــسروريين نـــسبة لمحمد بن سرور أو القطبيين نسبة لسيد قطب [2]،فانشقوا عن جمعية الحكمة وأســـسوا جمعيـــة الإحسان في مدينة المكلا محافظة حضرموت ،بينما كان موقف أصحاب جمعية الحكمة هو عدم الوضوح الكافي في مسألة التعامل مع الحاكم والتي كانت في بدايتها غير واضحة وتتراوح مـــا بين قبول التعامل وعدم قبوله إلى أن حسم هذا الأمر بإعلان مساندهم لولي الأمر وأولوية عـــدم الخروج عنه(الحاشدي،٢٠٠٩: ٢٢)

والسلفية التنظيمية أو ما يطلق عليها بالسلفية الجديدة، بشكل عام لم تشغل نفسها بقضايا العلوم الشرعية فقط، كما هو لدى السلفية التقليدية ،بل لهم مواقفهم السياسية والاجتماعية من خلال كتاباتهم في الصحف والمجلات،ومن خلال محاضراتهم وخطب الجمعة،والتي من خلالها يعملون على تشكيل الرأي العام في أوساط قواعدهم ومناصريهم ،وهم وإن لم يعلنوا أنفسهم كحزب سياسي ، إلا أنهم في الواقع يمثلون ثقلا سياسيا مهما ويمارسون العمل الحزبي من حيث الأداء والحركة العملية [3]. وهناك من يرى أن الجماعة السلفية التنظيمية بدأت تسعى إلى محاكاة وتقليد كل الأعمال الدعوية والتعليمية التي تقوم بها جماعة الإخوان المسلمين في اليمن والممثلة بحزب

[1] للاطلاع على الردود حول فتوى الشيخ يمكن الرجوع إلى كتاب الشيخ محمد المهدي ،٢٠٠٣،معالم في الجرح والتعديل عند المحدثين ،مكتبة الجيل ومؤسسة الرسالة ،صنعاء ص٢٩٩-٣٠٠

[2] محمد بن سرور هو عضو سابق في تنظيم الإخوان المسلمين انشق عن الإخوان بسبب مشاركتهم في العمليـــة الديمقراطية وكون تيارا جديد يجمع ما بين حركية الإخوان وثورية سيد قطب الجهادية وســـلفية ابـــن تيميـــة المتشددة .أما سيد قطب فهو أحد رموز جماعة الإخوان المسلمون الذي تحدث عن جاهلية المجتمـــع المعاصـــر ومسألة الحاكمية لله ،والتي اجتهدت بعض الجماعات الإسلامية وفقا لرؤيته في شرعية الجهاد ضد الحكومـــات القائمة.

[3] يمكن الرجوع إلى مجلة المنتدى الصادرة عن جمعية الحكمة لمعرفة المواقف السياسية والاجتماعية من أمثال الموقف من الوحدة وجماعة الحوثيين وأحزاب المعارضة والموقف من الحاكم كالأعداد رقـــم ٥٦،٦٦،وغيرهـــا من المواقف التي انعكست بشكل جلي في الملتقى السلفي العام الأول الذي دعـــت إليـــه جمعيـــة الحكمـــة فـــي ٢٠٠٩،وتم فيه مناقشة الأوضاع المستجدة على الساحة اليمنية

الإصلاح من ناحية الاهتمام بالجامعات ومراكز الدراسات والمساكن الطلابية كمعاقل لاستقطاب الأنصار ونشر فكرتها،وهو ما جعل البعض يطلق عليهم بالسلفية الاخوانية أو السلفية الحركية،مما سهل لهم الانتشار وكسب الأنصار بصورة أقرب إلى الواقع وأبعد عن الصورة المتحجرة التي اعتمدتها السلفية التقليدية ، .(البكيري،٢٠٠٧)

كما يوجد تنسيق وحوار وتعاون بين السلفية التنظيمية ،وبعض قيادة حزب الإصلاح الممثل للجناح السلفي كالشيخ عبد المجيد الزنداني والشيخ محمد الصادق ، ويرون أن حزب الإصلاح صعد إلى قياداته الليبراليون والعقلانيون ،لذلك برزت لديهم كثير من المخالفات الشرعية في الجوانب السياسية ،والتي ما يزال السلفيون لديهم نوع من التشدد تجاهها من أمثال رفضهم لتحالف حزب الإصلاح مع الحزب الاشتراكي والناصري والبعثي، والتي تعد أحزاب علمانية في الرؤية السلفية ،كما ينتقدون حزب الإصلاح في مواقفه الداعمة للمرأة سياسيا،وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية ،والقبول بالآخر، وحرية الصحافة [١]

وسوف نتناول هنا نبذة عن أبرز جمعيتين تمثلان السلفية الجديدة التنظيمية ،هما جمعية الحكمة اليمانية وجمعية الإحسان، وأهم أنشطتها والتحولات في مسار فكرها السلفي وموقع المرأة وأدوارها ضمن هيكلها التنظيمي.

٣-٣-٢-١ :- جمعية الحكمة اليمانية

تأسست جمعية الحكمة اليمانية في عام ٢١-٨-١٩٩٠-في مدينة تعز جنوب العاصمة صنعاء ،من قبل مجموعة من طلاب الشيخ مقبل الوادعي كالشيخ عبد العزيز الدبعي والشيخ محمد المهدي والشيخ عقيل المقطري [٢]

تمتلك جمعية الحكمة فروع متعددة في كل من محافظة صنعاء وإب وعدن والحديدة وحضرموت وتعز ،ويشير النظام الأساسي لتكوين الجمعية بأنها تهدف إلى :-

- الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة بكافة الوسائل المشروعة ووفق منهج أهل السنة والجماعة
- التعريف بالعقيدة الصحيحة للسلف الصالح رضي الله عنهم ،والتحذير من البدع والخرافات .
- إنشاء المشاريع الخيرية المختلفة ذات النفع العام ،كالمساجد والمعاهد والمدارس والمستوصفات.

---

[1] راجع العدد ٦٦عام ٢٠٠٠ من مجلة المنتدى الصادرة عن جمعية الحكمة اليمانية .

[2] *كتاب دليل الخير الإعلامي الصادر عن جمعية الحكمة اليمانية .

- تقديم المساعدات المختلفة ذات النفع الخاص للمحتاجين
- المساهمة في إبراز التراث الإسلامي ،تحقيقا ونشرا ،والتعاون والتنسيق مع الهيئات المحلية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة .

تمتلك الجمعية عدد من المعاهد العلمية لتدريس العلوم الشرعية ، إضافة إلى المناهج الدراسية الحكومية ،مثل معهد الفرقان في مدينة تعز ومعهد البيحاني في مدينة اب ومعهد ابن الأمير الصنعاني في صنعاء .ويلحق كل معهد سكن داخلي لطلاب العلوم الشرعية،تستطيع من خلاله تنظيم الطلبة وتأطيرهم في صفوفها (السالمي،٢٠٠٧،ص١٨٢)

كما تمتلك الجمعية مراكز علمية للدراسات والأبحاث وفق المنهج السلفي من أمثال : مؤسسة الشوكاني للدراسات والبحوث ومركز الكلمة الطيبة للدراسات والبحوث العلمية ،والذي تصدر عنه مجلة المنتدى الناطقة باسم الجمعية .

يتكون الهيكل التنظيمي للجمعية حسب ما جاء في النظام الأساسي للجمعية من الأجهزة الإدارية التالية :-

١- **الجمعية العمومية**،والتي تمثل أعلى سلطة في الجمعية وتتكون من الأعضاء المؤسسين للجمعية والأعضاء المنتسبين .

٢- **الهيئة الإدارية**:وهي التي تتولى إدارة الجمعية وتعتبر السلطة التنفيذية ،وينتخبوا من قبل أعضاء الجمعية العمومية وينتخبوا بالاقتراع السري المباشر أو بالتزكية .

٣-**لجنة الرقابة والتفتيش** :والتي تتكون من ٧ أعضاء ينتخبوا من الجمعية العمومية وتكون مهمتهم مراقبة أعمال الهيئة الإدارية للتأكد من مدى التزامها بقوانين الجمعية.

كما تنشط الجمعية في نوعيين من النشاط هما النشاط الاجتماعي الخيري والنشاط الدعوي التربوي من أمثال كسوة العيد وتوزيع الحقيبة المدرسية وإفطار الصائم وبناء مدارس تحفيظ القران،وبناء المساجد والمراكز الشرعية ، وكفالة الدعاة ،وتوزيع الكتاب والشريط الإسلامي،وإنشاء المكتبات المسجدية ، وإقامة الدورات والمراكز الصيفية والمسابقات القرآنية وحلقات تحفيظ القران وتوزيع الزكاة والتبرعات وكفالة الأيتام والأسر الفقيرة وغيرها من الأنشطة التي تعد من آليات التوسع في المجتمع ونشر منهج أهل السنة والجماعة الذي تتبناه الجمعية وخاصة من خلال برنامجها لكفالة الدعاة والذي يفرغ فيه طالب العلم الشرعي للعمل الدعوي ونشر المنهج براتب شهري من قبل الجمعية واللذين وصل عددهم إلى ٢٤٠ داعية مكفول عبر المحافظات .

وتمارس الأنشطة السابقة من خلال مجموعة من الإدارات التنفيذية مثل ١- إدارة المساجد والمشاريع الإنشائية ٢- إدارة مدارس تحفيظ القران.٣- الإدارة العلمية.٤- الإدارة الاجتماعية.٥- إدارة القطاع النسائي.

يرصد القارئ لتطور المسار الفكري للتيار السلفي الممثل بجمعية الحكمة اليمانية أن هذا التيار بدأ مسيرته الفكرية مقلدا لكثير من المواقف الفكرية والسياسية التي أشرنا إليها سابقا في السلفية التقليدية ،حيث ظل متأثرا بالموقف الرافض للآخر المخالف له سواء كان من نفس المدرسة التي ينتمي إليها أو من أصحاب المذاهب الأخرى[١]،ومن الرفض للديمقراطية والأحزاب والانتخابات[٢]،وأنه مؤخرا بدأت تظهر ملامح من المراجعة في الفكر والموقف السياسي لتيار جمعية الحكمة ، فعلى المستوى الفكري هناك تراجع نسبي على مستوى الاعتراف بالآخر من المذهب الآخر كالمذهب الزيدي، وأنه يجمعهم آصرة الأخوة الإسلامية بغض النظر عن الاختلافات،و يميزون بين المذهب الزيدي الذي يعدونه أقرب مذاهب الشيعة إلى السنة ،وبين المذهب الاثنى عشري الذي تتبناه الجماعة الحوثية من وجهة نظرهم والذي يرونه مذهبا شاذا ومخالفا لمنهج أهل السنة ،كما أنهم صاروا يعترفون بالآخر المنتمي معهم إلى نفس المذهب السني كالإخوان المسلمين ، والحزب الحاكم، وأنهم يدخلون في دائرة أهل السنة ما دام لم يظهر منهم أي دلائل على العلمانية ،أما من ناحية المراجعة السياسية فبعد أن كان متذبذبا في بدايته والذي كان يظهر فيه أقرب إلى معارضة الحاكم من تأييده ،ظهر مؤخرا كمؤيد للحاكم ومناصرا لسياساته وفق مبدأ عدم الخروج على ولي الأمر .هذا التقارب الذي ينظر إليه بأنه مسوغا لاتفاق الحكومة والسلفيين(الدغشي،٢٠٠٩) .

كما أن الحدية في التعامل مع مسألة الديمقراطية ،وما يترتب عليها من انتخابات نيابية، قد خفت إلى حد ما ،وتحولت إلى مسألة اجتهادية مع وجود التحفظ على مصطلح ديمقراطية،وينظرون إلى ذلك بأنه يدخل ضمن الوسائل التي تختلط فيها المصالح والمفاسد،فمسائل كالولايات في ظل الحكومات المعاصرة والانتساب إلى الاتحادات والدخول إلى المجالس النيابية والنقابات العمالية تظل محل اجتهاد يقدره العلماء في كل زمان ومكان بحسبه [٣].

---

[1] راجع العدد ٥٦والعدد ٦٧ من مجلة المنتدى الصادرة عن جمعية الحكمة اليمانية

[2] في انتخابات ١٩٩٣كان لتيار جمعية الحكمة موقفا سلبيا من الانتخابات ،عمل على التأثير السلبي على المشاركة السياسية بدافع حرمة المشاركة.

[3] راجع أحمد المعلم،٢٠٠٥ ،المختصر في معالم الدعوة السلفية ،مركز الكلمة الطيبة،صنعاء

وهو ما يدل على أن أي قبول بالديمقراطية أو آلياتها مستقبلا من قبل هذا التيار لن تكون سوى تكتيكا تقدره المصلحة وفق متغيرات الزمان وليس القناعة بالديمقراطية والياتها كأفضل نظام وصلت إليه الإنسانية لإدارة الحكم.،وهو ما قد يدل على استغلال الديمقراطية كوسيلة وليس غاية بحد ذاتها .

ويرى الدغشي أن هذه التحولات في الموقف السياسي لتيار جمعية الحكمة ،قد تؤدي في المستقبل القريب إلى أن يعلن عن نفسه كحزب سياسي سلفي في اليمن، ويرجع ذلك إلى تبعية جمعية الحكمة في جملة اجتهاداتها إلى جمعية إحياء التراث في الكويت المعبرة عن الجماعة السلفية في الكويت والتي أعلنت عن نفسها كحزب سياسي بعد دعوة مؤسس الجمعية الأول الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق الإسلاميين السلفيين إلى المشاركة في العمل السياسي بكل مجالاته وشؤونه (الدغشي ،٢٠٠٩: ٣)

إلا أن هناك من قيادة جمعية الحكمة من يرى أن سلفيو اليمن يحتاجوا إلى عقود من الزمن حتى تتبلور لديهم قضية تشكيل حزب سياسي ،لأنهم يرون أن هناك قيودا في قانون الأحزاب اليمني تمنعهم من ذلك ،لأن القانون لا يسمح بإنشاء أي حزب سياسي إلا بعد التوقيع على ما يسمى بميثاق الشرف الذي يلزم الاعتراف ببقية الأحزاب وأن لا يكفر بعضهم البعض ،مما يعني لديهم الاعتراف بالأحزاب الاشتراكية والناصرية والبعثية والتي تعد مناهجها وفقا للسلفيين مخالفة للإسلام [1]

وهو ما يعد تشددا في الرؤية من الآخر وحرية تعبيره عن نفسه ،خاصة وأن الدستور اليمني ينص على أن الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع كما في المادة رقم (٣) ،بالإضافة إلى موافقة جميع الأحزاب اليمنية على تعديل قانون الأحزاب اليمنية على أن لا يصرح لأي حزب تكون برامجه أو أهدافه أو أنشطته تتضمن أي مخالفة للشريعة الإسلامية [٢]

٣-٣-٢-١-١ المرأة في تيار جمعية الحكمة اليمانية

نظرا لأن السلفية التنظيمية خارجة من عباءة السلفية التقليدية ،لذا فإن رؤيتها لمكانة المرأة ودورها لا تختلف عن رؤية السلفية التقليدية المتشددة،فتيار الحكمة ما يزال يرى أولوية مكانة المرأة في بيتها وطاعة زوجها ، حيث يقدم بعض أعضاء تيار الحكمة تفسيرا دينيا يرى أن لا

---

[1] مقابلة مع الشيخ عقيل المقطري ، أحد قيادات ومؤسسي جمعية الحكمة في مجلة الأسرة والتنمية ،٢٠٠٩،العدد ٦٢.

[2] راجع الدستور اليمني ،مادة (٣)١٩٩٠،وقانون الأحزاب والتنظيمات اليمنية رقم ٦٦ ،١٩٩١،مادة رقم (٨)

مساواة مطلقة بين الذكور والإناث وأن هناك تفضيلا للذكور على الإناث في الإسلام ،ويبررون أوجه ذلك التفضيل في أن ترتيب الأنثى(حواء) في الخلق جاء لاحقا للذكر(ادم)ويستندون في ذلك إلى الآية القرآنية (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا أليها وجعل بينكم مودة ورحمة)الروم ايه٢١)ويرون أن قوله (خلق لكم)دل على تبعية المرأة للرجل وأنها في معرض الإنعام عليه ،وتلبية لاحتياجه البشري ،وأن هناك خصائص للرجل ميزه بها القران عن المرأة مثل تأهيله للقيادة في شؤون الدين والدنيا ،من حيث أن الرجل أقدر عزما وأكمل عقلا وأن الله أعطى القوامة للرجل على المرأة لأنه أشد بأسا وأكثر صبرا وأتم عقلا .(الريامي،٢٠٠٧: ٩-١٠) لذلك يرى تيار الحكمة أن الحاجة إلى أن تخرج المرأة من بيتها وأن تعمل في بعض المجالات التي يرون أن المرأة تحسنها كتعليم النساء أو المشاركة الاقتصادية أو الاجتماعية دون اختلاط بالرجال ، من الأمور التي جاءت كاحتياج لإبراز نموذج المرأة الملتزمة مقابل حركات التحرر التي تنادي بتحرير المرأة وابتعادها عن دينها . (القدسي،٢٠٠٧: ٦٢-٦٥)

نلاحظ على التفسيرات الدينية السابقة أنها تضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل ، وهذا يختلف عن كثير من التفسيرات الدينية التي تعتمد مفهوم الاستخلاف في الإسلام الذي يشمل الرجال والنساء معا وفق مقياس العمل والتقوى كأساس للتفاضل(إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وليس وفق معيار الذكورة أو الأنوثة .[1]

كانت البداية في التعامل مع المرأة واستقطابها إلى منهج الجمعية ، يتم عبر إنشاء الجمعية لمراكز نسائية لتعليم المرأة العلوم الشرعية وتحفيظ القران ،ونظرا لأن الجمعية قامت أساسا على تنفيذ الأعمال والمشاريع الخيرية ،مما لفت الانتباه إلى الحاجة للمرأة كمنفذة لأهداف الجمعية في الفئات النسوية ،وبدأ التواصل مع المرأة من خلال زوجات أو قريبات مشايخ الجمعية حتى تسهل عملية الإدارة للأعمال النسائية من قبل الرجال،بعيدا عن الاختلاط بالنساء،ونلاحظ هنا وجود تشابه كبير بين السلفية التنظيمية وجماعة الإخوان المسلمين في بداية استقطابها للمرأة في السبعينيات والثمانينات [2] ،من اعتبار الزوج أو القريب بوابة المرأة

---

[1] يمكن الرجوع إلى الرؤية المعرفية لمفهوم الاستخلاف في الإسلام التي اعتمدتها الدكتورة هبة عزت،١٩٩٥م،في دراستها حول المرأة والعمل السياسي رؤية إسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،ولاية فرجينيا

[2] قد يكون ذلك راجعا إلى تأثر بعض قادة الجمعية بمنهج الإخوان الحركي خاصة وأن بعض قياداته كان قد درسه في فترة سابقة كما هو لدى رئيس الجمعية الشيخ عبد العزيز الدبعي الذي كان منخرطا في تيار الإخوان في جنوب اليمن قبل الوحدة .

للتواصل مع المجال العام ، وإذا احتاج العمل إلى اللقاء بالنساء فيكون عبر ستارة أو أي حاجز،وهو الذي ما يزال سائدا في منهج جمعية الحكمة في التعامل مع النساء العاملات ضمن إطارها ،مع ميل للتخلي عن هذه الطريقة في بعض فروع الجمعية ، مع بقاء النمط العام من التشديد من مسألة الاختلاط واللقاء بالرجال إلا في الضرورات[١]، وهو ما يؤكد غياب المشروع الواضح تجاه التعامل مع المرأة ، والذي يخضع للظروف والمتغيرات الاجتماعية.

كما أن المرأة لا تتواجد في عضوية الهيئة الإدارية لجمعية الحكمة ،فهي تبتعد تماما عن مجالات اتخاذ القرار والتخطيط الاستراتيجي لمشاريع الجمعية بشكل عام، ولا تحضر اجتماعات الجمعية العمومية رغم أن ذلك حق من حقوقها كعضوه حسب النظام الأساسي للجمعية ، فمثل هذا الحضور قد يؤدي إلى اختلاط النساء بالرجال، كما لا يتصور أعضاء الجمعية أنه سيأتي يوم وتترأس المرأة الجمعية [٢]

فالجمعية ما تزال تتخذ موقف متشدد من مسألة ولاية المرأة وترى بأن ذلك لا يتفق مع فطرتها،وأنه يتنافى مع مفهوم القوامة ، فالمرأة لا تتواجد داخل .الجمعية إلا ضمن الاهتمامات التنفيذية لمشاريع الجمعية في الفئات النسوية، كتحفيظ القران وتعليم بعض العلوم الشرعية ، الأمر الذي تطور بعد ذلك إلى إنشاء قطاع نسائي بمبنى منفصل تدير أنشطته النساء وبإشراف كامل من الرجال ،تدار من خلاله بعض الأنشطة النسائية ،والتي توسعت من الاقتصار على تحفيظ القران وتعليم العلوم الشرعية وفق المنهج السلفي لتشمل بعض الاهتمامات كالخياطة وتعليم الكمبيوتر والكوافير وإقامة بعض الدورات الشرعية القائمة على منهج أهل السنة،وتوزيع أشرطة المسجل المحتوية على محاضرات دينية أغلبهم لمشائخ من علماء السعودية ، والكتيبات والمطويات الإسلامية والمظاريف الدعوية الأسرية،بالإضافة إلى توزيع الحجاب الإسلامي(النقاب) .

ووجدت الباحثة أن بعض هذه الأشرطة تجسد لبعض التفسيرات الدينية التي تعزز وضع المرأة في مكانة ومرتبة أقل من الرجل، والجانب الأخطر في هذه الوسيلة أنها تركز على فتنه

---

[1] مقابلة مع سعاد أحمد مسئولة مركز الرميصاء لتعليم العلوم الشرعية التابع لجمعية الحكمة في عدن بتاريخ ٤-٩-٢٠٠٨.

[2] مقابلة مع الشيخ عارف رئيس فرع جمعية الحكمة في مدينة عدن .

المرأة وأزمة الأخلاق وتعتبرها سبب الأزمات التي تمر بها الأمة وليس غياب الديمقراطية وانتقاص حقوق الإنسان ومصادرة السلطة والثروة .

كما وجدت الباحثة على مستوى النشاطات أن المرأة لا تمارس نفس الأنشطة التي يمارسها الرجال حتى وان كان بين النساء ، فلا يوجد برامج كفالة داعيات كما هو موجود لدى الرجال ، ولا تستطيع المرأة أن تسافر لتبحث عن مصادر للدعم وتنسج علاقات عامة في هذا المجال ،كما هو لدى الرجال .

فهناك حصر لأنشطة المرأة في مجالات معينة تعد وفق منهجهم خاصة بالنساء ، فالنساء في جمعية الحكمة لا تشارك بالشأن العام على مستوى المجتمع ، حتى على المستوى الخيري الذي يعملن من خلاله، فهن لا يحضرن على مستوى الملتقيات التي تعقد لمناقشة العمل الخيري،والعمل المدني بشكل عام ،ولا توجد منهن رائدات وفاعلات في هذا المجال ، كما أنهن لا يحضرن على مستوى الندوات وورش العمل والفعاليات التي تناقش قضايا المجتمع ،وليس لديهن موقف واضح ولا رؤية معبر عنها، ،بينما نجد ذلك من قيادة الجمعية التي تظهر متحدثة عن المسائل الاجتماعية والسياسية وحتى مسائل المرأة وحقوقها ونوعية الأنشطة التي يجب أن تعمل من خلالها ،وما يجوز ولا يجوز أن تعمله . كما أن النساء في جمعية الحكمة لا يحضرن الفعاليات العامة التي تقيمها الجمعية ،فهي ما تزال فعاليات ذكورية وإن ظهرت تصريحات مؤخرا تشير لإمكانية ظهور المرأة السلفية في الفعاليات العامة القادمة للجمعية[1] .

وبالنسبة لعضوية المرأة ضمن تيار جمعية الحكمة،فالمرأة تتواجد بنسبة٣٠%من عضوية جمعية الحكمة في فرع صنعاء ، حسب رئيس فرع العاصمة صنعاء، ،أما في عدن والمكلا وتعز فلم تستطيع الباحثة الحصول على أي إعداد تخص المرأة و أعضاء الجمعية، سوى من وجود خمس موظفات في القطاع النسائي لفرع الجمعية في تعز ويرجع ذلك حسب رئيس فرع عدن إلى الإشكالية التي كانت تعاني منها الجمعية وهي التخوف من مسألة التحزب الذي اتهمتها بها السلفية التقليدية ،لذلك لم يكونوا يعطون اهتمام لمسائل قطع بطائق العضوية والإجراءات الإحصائية ،وأنهم بصدد الترتيب لهذه المسألة .

[1] في الملتقى السلفي العام الأول الذي عقد في ٢٠٠٩ لم تحضر النساء السلفيات فيه ، وعند استنكار وسائل الإعلام لعدم حضور المرأة صرح رئيس الجمعية أنها ستحضر في المرات القادمة ،وهو ما أعترض عليه قيادات سلفية أخرى واعتبروه رأي شخصي لرئيس جمعية الحكمة راجع موقع **www.islammessage.c/**

٣-٣-٢-٢- جمعية الإحسان الخيرية

تأسست جمعية الإحسان الخيرية في مدينة المكلا محافظة حضرموت في عام ١٩٩٣م[1]على إثر الخلاف الذي حدث داخل قيادات جمعية الحكمة اليمانية حول بعض المسائل والمواقف الفقهية من أمثال الموقف من التعامل مع الحاكم والذي رأى بعض المشايخ بأنه يجب أن يكون معارضا للحاكم بشكل واضح ، فأنشق وفقا لهذا الموقف كلا من الشيخ عبدالله اليزيدي والشيخ عبد المجيد الريمي، وقاما بتأسيس جمعية الإحسان، والتي يطلق عليها اسم التيار السروري أو التيار القطبي [2]، نظرا لتأثرهم بالفكر الذي ساد حول المفاهيم النظرية حول الجهاد وأن المجتمع يعيش في جاهلية وأن الحاكمية يجب أن تكون لله ،وإن كان أعضاء هذا التيار لم يتبنوا مفهوم الجهاد بشكل عملي على مستوى الواقع (البكيري ،٢٠٠٧)،وترى الباحثة أن ذلك قد يكون راجعا إلى أساس منهجهم الرئيسي وفق المدرسة السلفية التقليدية التي لا ترى الخروج على ولي الأمر وإحداث فتنة في البلاد .

لا يوجد خلاف كبير بين أهداف جمعية الحكمة وأهداف جمعية الإحسان من تجسيد معاني البر والإحسان والتكافل عبر الأعمال الخيرية والاجتماعية من تقديم الدعم والرعاية للأيتام والأرامل والفقراء والمساهمة في إنشاء المستشفيات والمستوصفان الخيرية ،فضلا عن نشر التراث الإسلامي ومنهج أهل السنة والجماعة، عن طريق إقامة الندوات والدورات.

يوجد للجمعية مجموعة من الفروع والمكاتب تتوزع على المحافظات اليمنية تصل إلى ٢٦ فرعا ومكتبا . ويتبع جمعية الإحسان مجموعة من المراكز العلمية التي أسسوا من خلالها قاعدتهم التربوية والدعوية والتي من أهمها : مركز الدعوة العلمي في صنعاء، ويعد من أكبر المراكز السلفية التابعة للجمعية ومركز ذي الفقار العلمي بمدينة عدن ،ومركز تعز العلمي في مدينة تعز،وجميع هذه المراكز تمتلك مساكن للطلاب الدارسين فيها ،كما أن الجمعية تمتلك مراكز علمية للدراسات والأبحاث وفق المنهج السلفي الذي يتبنونه، والتي منها مركز الدراسات الشرعية في مدينة إب ،ومركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث في صنعاء الذي يقدم دراسات مختلفة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .كما أن للجمعية اهتمام بمجال التعليم ،فأنشأت جامعة الأندلس للعلوم والتقنية .

تعد المراجع المتحدثة عن تيار جمعية الإحسان شحيحة جدا ،سوى من رصد لبعض المواقف المعلنة لقيادات الجمعية عبر الصحف ،أو مواقف عملية تشير إلى ثبات موقفها السياسي

---

[1] راجع موقع جمعية الإحسان على شبكة الانترنت www.iehsan.net

[2] ترفض قيادة جمعية الإحسان تسميتهم بالسروريين أو القطبيين، ويطلقون على أنفسهم أهل السنة والجماعة .

من التعامل مع الحاكم ،والذي اختلف عن موقف جمعية الحكمة التي صارت أكثر تأييد واقترابا من السلطة الحاكمة ،وأكثر مرونة في الموقف من الانتخابات والعمل الحزبي .

فتيار جمعية الإحسان ، ونظرا لتأثره بكتابات سيد قطب حول الحاكمية،وأن المجتمع الذي يتحاكم إلى الديمقراطية مجتمع جاهلي ما يزال يتخذ نفس مواقفه السابقة التي أعلنها عند التأسيس في عام ١٩٩٢م،حيث لا يزال الموقف من السلطة بعيدا عن أي اقتراب ،ونفس الأمر تجاه موقفهم من الانتخابات والتعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة ،مع وجود تفاوت مؤخرا في تقديرات الرفض[1] بين الإطلاق والنسبية عند بعض قيادات الجمعية (الدغشي،٢٠٠٩)

وترجع أصول هذا التيار إلى تأثرهم الفكري بالشيخ بمحمد بن سرور ،الذي انفصل عن جماعة الإخوان المسلمين في سوريا في خلافه معهم حول الانخراط في العمل الديمقراطي والمشاركة السياسية ،وتأسيسه لتيار يجمع ما بين سلفية ابن تيمية في تركيزه على التوحيد ومحاربة البدع وموقفه الصارم من المذاهب المخالفة لمذهب أهل السنة وبين ثورية سيد قطب وموقفه من الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة التي جعلت المجتمع أشبه بمجتمع العصر الجاهلي ،وأن التحاكم إلى الديمقراطية يؤدي إلى إشراك غير الله في الحاكمية (البكيري،٢٠٠٩).

وتعد المملكة العربية السعودية المحضن الأول للتيار السروري والتي انتقل إليها الشيخ محمد بن سرور بعد مغادرته لسوريا في سبعينيات القرن العشرين ،ليؤسس لأتباعه هناك ،وبعد ذلك غادر الشيخ محمد بن سرور إلى بريطانيا ليؤسس فيها المنتدى الإسلامي والذي تدار من خلاله العديد من الأنشطة والبرامج الفكرية والدعوية ،والإعلامية ،والتي تعد مجلة البيان اللندنية من اصدراته ،كما أنشأ الشيخ في بريطانيا مركز دراسات السنة النبوية كواجهة بحثية ودعوية ، أصدر من خلالها مجلة السنة في تسعينيات القرن العشرين كناطق سياسي وفكري للتيار أثناء أزمة الخليج ،وموقفه المعارض للاستعانة بأي تدخل أجنبي لتحرير الكويت وحماية السعودية من تهديدات الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين ،كما سهلت الأمكانات المادية التي يمتلكها رموز هذا التيار إلى توسعهم في بلدان عديدة كاليمن والكويت ومصر والجزائر وغيرها من البلدان ، من خلال دعم إنشاء الجمعيات والمراكز الشرعية التي تنشر منهج أهل السنة والجماعة كما يحبون أن يطلق عليهم.(البكيري ،٢٠٠٩)

---

[1] من تقديرات الرفض النسبية ما يراة الشيخ عبد المجيد الريمي رئيس الجمعية (لو دخل شخص البرلمان بقصد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وارشاد الناس حين تقع مخالفة للشريعة ،فهذا الامر قد يكون محل اجتهاد أو نظر بين العلماء)راجع مقابلة الشيخ في موقع مأرب برسwww.marebpress.net

٣-٣-٢-٢-١موقع المرأة في تيار جمعية الإحسان

لا يختلف مركز ودور المرأة في تيار جمعية الإحسان عن نظيرتها في تيار جمعية الحكمة ،حيث يرى رئيس فرع الجمعية في محافظة اب الدكتور(حسن شبالة) أنه من المعلوم من دين الإسلام بالضرورة أن جنس الرجل أفضل من جنس المرأة ،كما يؤيد تفسيرات لبعض الآيات الكريمة تعزز لعدم المساواة في الخلقة والقيمة الإنسانية لبني البشر ذكورا وإناثا كقوله تعالى (الكم الذكر وله الأنثى،تلك إذا قسمة ضيزى)(النجم٢١-٢٢)،فهذه القسمة غير عادلة لأن الأنثى أنقص من الذكر خلقة وطبيعة ،فجعلوا هذا النصيب الناقص لله وجعلوا الكامل لأنفسهم كما في قوله (ويجعلون لله ما يكرهون)أي البنات كما في قوله (وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم)فهذه الآيات حسب رأيه تدل على أن الأنثى ناقصة بمقتضى الخلقة والطبيعة وأن الذكر أفضل وأكمل منها ،و بناء عليها حصر الدكتور حسن شبالة وظيفة المرأة ودورها في تدبير شؤون المنزل ورعاية الزوج والولد وقضاء حاجاتهم المتنوعة (شبالة ،٢٠٠٧: ٢٨)

نلاحظ أن التفسير السابق لا يعبر عن المعنى الحقيقي للآيات والذي جاء في سياق وصف واقع المرأة في المجتمع الجاهلي ونظرتهم الجاهلية للمرأة من أنها مخلوق ناقص وغير كامل مثل الرجل، الذي كان يمثل للعرب في الجاهلية مصدر الفخر والعزة ،لذلك كان استنكار الآيات كيف ينسبون الناقص من وجهة نظرهم إلى الله (ويجعلون لله ما يكرهون) بينما لا تحتمل الآيات النتيجة التي خرج بها الدكتور من أن الآيات تدل على أن المرأة ناقصة بمقتضى الخلقة،وإنما هي ناقصة بمقتضى ما كان سائد في المجتمع الجاهلي من أن المرأة ناقصة ولا يعنى هذا أن الله يقبل منطقهم وعقليتهم .

ووضع المرأة في جمعية الإحسان كان في بدايته أكثر تشددا في خروج المرأة وخاصة في المناطق الجنوبية ،ورغم أن جمعية الإحسان تأسست في محافظة حضرموت منذ عام ١٩٩٢م،إلا أنها حتى الآن لا تمتلك قطاع نسائي يتبع الجمعية ،سوى من بعض المراكز الشرعية الخاصة بالنساء التي تتبع الجمعية ،وقد تأسس أول قطاع نسائي للجمعية في العاصمة صنعاء عام ٢٠٠٦م،يعمل على إدارة بعض الأنشطة الدعوية والاجتماعية في الفئات النسائية ، والتي لا تختلف عن أنشطة جمعية الحكمة من تحفيظ القران وتعليم الخياطة وإقامة الدروس

الشرعية ،وعمل بعض النشرات الإعلامية التوعوية بالمنهج السلفي في رؤيته للمرأة ، وتوزيع الشريط الإسلامي للمشايخ الذين يمثلون منهج الجمعية [١].

كما لم تستطيع الباحثة الحصول على إحصائيات حول عضوية المرأة في جمعية الإحسان،لنفس الأسباب التي تعذر بها بعض قيادات جمعية الحكمة ،والمتمثلة بأنهم لا يتعاملوا على أساس قطع بطاقات عضوية للملتحقين بالجمعية ،بسبب الإشكالية التي دارت في أوساط السلفيين حول أن العمل من خلال الجمعيات وقطع بطاقات للعضوية وإجراء للانتخابات يوقعهم في شرك التحزب والتنظيم ،وهو الجدل الذي ظل مؤثرا على قيادة الجمعية .[٢]

والإحصائية الوحيدة التي حصلت عليها الباحثة كانت من فرع الجمعية في صنعاء،والذي يملك قطاع نسائي انشأ حديثا ،حيث أشارت مسئولة القطاع ،إلى وجود ٩ نساء عاملات بأجر داخل القطاع ويعملن على إدارة الأنشطة النسائية بإشراف كلي من قبل الرجال.

كما أن المرأة في جمعية الإحسان لا تحضر اجتماعات الجمعية العمومية ،ولا تشارك في الانتخاب او الترشيح لعضوية الهيئة الادراية ،حتى أن كلمة القطاع النسائي التي تلقى في اجتماعات الجمعية العمومية أو احتفالات الجمعية العامة ،يلقيها أحد الرجال نيابة عن المرأة [٣]

وبينما وجدنا تصريح من أحد قيادات تيار الحكمة، حول إمكانية أن تشارك المرأة في الملتقيات السلفية العامة القادمة، بعد أن غابت عن حضور الملتقى السلفي الأول ، وهو ما يدل على أن هناك مرونة اكبر لدى تيار جمعية الحكمة مقارنة بتيار جمعية الإحسان ، في فهم مسألة الاختلاط بعيدا عن إقصاء المرأة وحقها في المشاركة ، وذلك عندما اعترض رئيس جمعية الإحسان في محافظة إب على هذا التصريح، وقال أنها لا تمثل سوى تيار الحكمة .

وقد ثار جدلا فكريا بين قيادات جمعية الإحسان حول أهمية تطوير العمل النسائي والنهوض به ، والذي كان يجد له معارضة داخل التيار في داخل الجمعية ،مما جعل بعض قيادة جمعية الإحسان في فرع صنعاء ، المتأثرين بنشاط المرأة في بعض المؤسسات النسائية السعودية ، يتفقون على تأسيس مؤسسة الفتاة اليمنية الخيرية ، كواجهة للعمل النسائي وفق منهج أهل السنة والكتاب والتي قدموا من خلالها رؤية أكثر انفتاحا وأكثر نشاطا في العمل النسائي من خلال هذه المؤسسة .

---

[1] من هذه الأشرطة التي حصلت عليها الباحثة كنشاط من أنشطة الجمعية شريط للشيخ محمد صالح المنجد أحد مشائخ السعودية بعنوان (وليس الذكر كالانثى)

[2] مقابلة مع نائب رئيس جمعية الإحسان في المكلا ،بتاريخ ٩-٨-٢٠٠٨م

[3] مقابلة مع مسئولة القطاع النسائي لجمعية الإحسان فرع صنعاء بتاريخ ١-٢-٢٠٠٩.

٣-٣-٢-٣- مؤسسة الفتاة اليمنية الخيرية

تأسست مؤسسة الفتاة عام ٢٠٠١م ،من قبل بعض من قيادات جمعية الإحسان في فرع صنعاء[1] والتي رأت أنه لا بد من الاهتمام بإبراز نموذج المرأة الملتزمة ،مقابل حركات التحرر التي تريد إفساد المرأة اليمنية من وجهة نظرها ، ومن خلال هذه المؤسسة ابرز بعض قيادات تيار جمعية الإحسان أو ما يطلق عليهم بالسروريين، رؤية أكثر انفتاحا ضمن التيارات السلفية لنشاط المرأة في المجتمع،والذي وإن كان ما يزال يدور في الفئات النسائية فقط ،إلا أنه يمثل تطورا داخل الإطار السلفي نفسه من ناحية نوعية الأنشطة ،ونوعية الآليات المستخدمة والتي سنتناولها لاحقا

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة من:-

١- **المؤسسون**: وهم السلطة العليا في المؤسسة ويكون لهم إقرار السياسيات العامة للمؤسسة وإقرار الخطط السنوية وإقرار اللوائح الداخلية ٢- **مجلس الأمناء** :وهم الذين يعملون على إدارة أنشطة المؤسسة وتصريف شؤونها ومتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤسسين ،وإصدار القرارات والضوابط المنظمة لسير عمل المؤسسة ٣- **الهيئة التنفيذية** :- وهي التي تقوم بتنفيذ السياسات العامة والأنشطة، بموجب قرارات مجلس الأمناء والمساهمة في وضع الخطط السنوية وتنفيذها والمساهمة في إعداد اللوائح والنظم التنفيذية .

والمرأة لا توجد ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة إلا في الهيئة التنفيذية ،حيث سعى القائمون على المؤسسة من الرجال إلى توظيف نساء عاملات للقيام بتنفيذ أهداف المؤسسة والتي تركزت حول مجموعة من الأهداف التي تتميز بأنها تشمل العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والدعوية والثقافية ، ولا يستثنى من نشاطها سوى الأعمال السياسية .

وتسعى المؤسسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل ب:- [2]

١-بناء الشخصية المتميزة للفتاة اليمنية ،وتأهيلها فكريا ودعويا وإداريا ،بما يضمن حسن مشاركتها في بناء المجتمع مع المحافظة على هويتها الإسلامية .

٢-رفع مستوى التدين وتقوية الإيمان لدى الفتاة المسلمة .

٣-الارتقاء بالوضع الاقتصادي للفتاة من خلال تدريبها على إتقان المهارات الحرفية .

٤-توزيع الكتب والكتيبات التي تخدم المرأة وتوزيعها على النساء ،وإنشاء المكتبات المرئية والمسموعة بما فيه مصلحة المرأة .

---

[1] من هذه القيادات محمد خديف ،وأحمد أهيف

[2] راجع النظام الأساسي لمؤسسة الفتاة اليمنية ٢٠٠٢/

٥-الاهتمام بحقوق المرأة وتعريف المجتمع بهذه الحقوق والدفاع عنها .

٣-٣-٢-٣-١ المرأة في مؤسسة الفتاة اليمنية

يعمل داخل المؤسسة بأجر ٢٠ امرأة ،هن من يقمن بتنفيذ سياسات المؤسسة التي يضعها أعضاء مجلس الأمناء والمؤسسون من الرجال ،كما يوجد مدير تنفيذي للمؤسسة من الرجال ، يشرف بشكل مباشر على العمل النسائي داخل المؤسسة ، والذي يتكون من مجموعة من الأقسام المتخصصة من أبرزها قسم العلاقات العامة الذي يهتم بالتعريف بأنشطة المؤسسة في المؤسسات الحكومية المختلفة،وقسم النشاط الجامعي وقسم النشاط المدرسي ، الذي يستهدف طالبات الجامعة والمداس، بالتدريب في بعض المجالات كاللغات وعلوم الكمبيوتر ،ودورات في التنمية البشرية ،فضلا عن توفير بعض الخدمات للطالبة كتأسيس مقهى انترنت نسائي أو توفير الكتاب الجامعي ، بالإضافة إلى قسم نشاط المراكز والأحياء والذي تهتم المؤسسة فيه بتدريب بعض المراكز النسائية المنتشرة في الإحياء حسب احتياجاتها التدريبية ، ومركز تعليم القران الكريم، والمركز الثقافي الذي يهتم ببعض الأنشطة الثقافية كإقامة الندوات والمحاضرات والمهرجانات والمخيمات الصيفية للفتيات والمسابقات الدينية والعلمية ، ومركز الإتقان للتدريب الذي يعمل على تقديم مجالات التأهيل والتدريب .

لاحظت الباحثة أن أنشطة المؤسسة تحظى بدعم مادي ،سؤاء من خلال المبنى الضخم المخصص لعمل المؤسسة والذي يحتوي على إمكانات عديدة كقاعات التدريب والمكتبة ،ونوعية الهدايا الموزعة للمشاركات في أنشطة المؤسسة من مسابقات دينية ثقافية والتي تصل إلى توزيع أطقم الذهب ،وقد يكون هذا راجعا لطبيعة علاقات القائمين على المؤسسة من الرجال، ببعض الداعمين من التجار في المملكة العربية السعودية والخليج العربي، خاصة وأن التيار السروري، يتميز بأنه يمتلك إمكانات مادية مدعومة من المؤمنين بأفكاره، بالإضافة إلى ارتباط اسم المؤسسة بالعمل الخيري بدرجة أساسية،والذي غالبا ما يجد له الدعم الكافي .

وقد يسر هذا الدعم سرعة انتشار أنشطة المؤسسة بين النساء ،خاصة مع وجود بعض المحفزات المجانية ،كتوفير مقاعد مجانية للتدريب ،وبعض الفعاليات والأنشطة المجانية أو المدعومة ،مثل توزيع الشريط الإسلامي أو النشرات الإعلامية ،أو الكتيبات القادمة من السعودية،والتي غالبا ما تقدم رؤية سلفية المنهج للحياة بشكل عام وللمرأة بشكل خاص.[١]

---

[1] توزع المؤسسة أشرطة وسيديهات مجانية لمشائخ السعودية والسلفيين كالشيخ العريفي، ومحمد حسان، والدويش والذين يقدمون رؤى متشددة تجاه المرأة ومكانتها ،والتي تعزز لعملية الفصل بين الذكور والإناث في

لاحظت الباحثة أن أنشطة مؤسسة الفتاة تقترب بشكل كبير من الأنشطة التي تقوم بها عضوات حزب الإصلاح في المجتمع ،ما عدا الأنشطة السياسية التي تمارسها عضوات حزب الإصلاح كحزب سياسي ،وهو ما يؤكد الصبغة الحركية التي تعمل من خلالها السلفية الجديدة التنظيمية لكسب تأييد أكبر لها .

ومن جانب آخر لوحظ وجود تعاون كبير بين مؤسسة الفتاة وبين قسم الطالبات في جامعة الإيمان التي يترأسها الشيخ عبد المجيد الزنداني أبرز ممثلي الجناح السلفي داخل حزب الإصلاح.وهذا التعاون تراه الباحثة نوع من التقارب في الرؤى والمنهج المشترك وخاصة ما يخص مسائل المرأة.كتحريم المشاركة السياسية ،والتشديد في مسائل نقاب المرأة وفتنتها،وإذا احتاج المجتمع للمرأة فيمكن الاستفادة منها في أطر خاصة بهن بعيدا عن الرجال ،وكأن هناك مجتمع خاص بالرجال ومجتمع خاص بالنساء .

كما وجدت الدراسة أن العمل النسائي بدأ داخل المؤسسة برؤية سلفية متشددة للفصل بين النساء العاملات وبين أعضاء الهيئة التنفيذية من الرجال ،من حيث أن الاجتماعات كانت تتم من خلال ستارة تفصل الرجال عن النساء ،وإذا احتاجت النساء إلى مدربين يتم التدريب من خلال حاجز ،ويتم إجراء المعاملات الادراية من تحت البوابة المقفلة ،التي تفصل مبنى النساء عن مبنى الرجال.

ومع توسع النساء في الأنشطة داخل المجتمع وإكسابهن خبرات متعددة ،وخاصة ما يخص مجال التدريب الذي نشطت فيه النساء ،وشعرن بأنه يصعب فصل المدرب عن المتدربين بواسطة حاجز ،وهو ما أحدث جدل داخل المؤسسة بين النساء المنفذات للأنشطة النسائية وبين القائمين على المؤسسة من الرجال ،ويبدو أن هناك تيارين داخل المؤسسة من المؤسسين ،يرى أحدهما ببعض الأفكار المنفتحة تجاه المرأة من أمثال حصول النساء على التدريب بدون حاجز يفصلهن عن المدربين، و يرى الآخر في التشديد على النساء ،وقد حسمت هذه المسألة في قبول بعض قيادات الجمعية من الرجال بأن تكون اللقاءات أثناء التدريب وأثناء بعض الاجتماعات بلا حاجز . وهو ما يدل على أن التغيير الذي يحدث إنما يتم بتأثير الاحتكاك بالواقع وما يفرضه من احتياج ،وليس عبارة عن استراتيجيات واضحة من الموقف تجاه المرأة .وهو ما يتشابه مع بعض مواقف حزب الإصلاح.

المجال العام، كما في (قصة فتاة)العريفي، و(وقفات مع النساء) للشيخ محمد حسان،و(بحر الحب) و(الفتاة الـم وأمل)للشيخ الدويش،وليس الذكر كالأنثى والمرأة العاملة لمحمد صالح المنجد.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية :

الطريقة والإجراءات

٤ - ١ منهج الدراسة: -

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل مكانة المرأة ودورها داخل الجماعات والأحزاب الإسلامية في اليمن،ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة، لعينة من النساء والرجال الأعضاء في هذه الجماعات والأحزاب لاستقصاء الآراء حول مكانة المرأة ودورها ، ومعرفة مدى التباين بين أراءهم .كما تم استخدام المنهج التاريخي في رصد بدايات العمل النسائي داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية ،ومدى التطور في مكانة المرأة وأدوارها ، بالإضافة إلى استخدام تحليل المضمون لتحليل الأدبيات والوثائق الصادرة عن هذه الجماعات .

٤ - ٢ مجالات الدراسة : -

يتحدد مجال الدراسة في تحديد إطارها الزماني والمكاني والبشري، ويعد مجال الدراسة، ضرورة منهجية تستوجبها مرحلة التعميم واستنباط النتائج، وتأسيسا على ذلك حددت مجالات هذه الدراسة كالتالي: -

١- **المجال الزمني للدراسة** :- تناولت الدراسة مكانة المرأة وأدوارها منذ بداية العمل النسائي داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية وتوقفت الدراسة نهاية ٢٠٠٩ م.

وقد استغرق العمل في الدراسة الميدانية الفترة الواقعة ما بين ١-٦-٢٠٠٨ وحتى ١-٨-٢٠٠٩م.

٢- **المجال المكاني للدراسة** :-

تم اختيار كل من مدينة صنعاء ومدينة تعز ومدينة عدن ومدينة المكلا لتكون مجتمع الدراسة الميداني ،و في هذا التمثيل تم مراعاة بعض الاعتبارات ،حيث جاء اختيار مدينة صنعاء على اعتبار أن العاصمة تتواجد فيها مقرات الأحزاب والفعاليات السياسية ،وغالبا ما تتركز فيها معظم النشاطات الحيوية ،أما اختيار مدينة تعز فيرجع إلى أنها موطن إقامة الباحثة مما سهل مسألة التكلفة المادية وإتمام الدراسة الميدانية ،فضلا عن أن تعز تعد من أوائل المدن في شمال اليمن سابقا التي شهدت نشأة العمل النسائي داخل جماعة الإخوان المسلمين .
أما اختيار مدينة عدن والمكلا فيرجع لأنهما تمثلان المناطق الجنوبية من اليمن ولهما خصوصية في خضوعهما للأيديولوجية الاشتراكية قبل إقامة الوحدة اليمنية، بالإضافة إلى نشاط الجماعات السلفية فيهما بعد الوحدة.

٣- **المجال البشري**:- شملت الدراسة النساء والرجال الأعضاء في كل من حزب التجمع اليمني للإصلاح وحزب الحق وجماعة السلفيين الممثلة بكل من جمعية الحكمة اليمانية وجمعية الإحسان ومؤسسة الفتاة اليمنية.

٤-٣ عينة الدراسة:-

من المعروف أن هناك عدة أنواع من العينات س، وأنه يتم اللجوء إليها عندما يتعذر على الباحث دراسة كامل وحدات المجتمع الأصلي، والتي تهدف إلى محاولة تمثيل المجتمع الأصل الذي اختيرت منه.

تم اختيار الأحزاب والجماعات عينة الدراسة وفقا لتوفر المعطيات التاليه :-

١-الفاعلية والنشاط

٢-التمثيل المذهبي

٣-وجود اطر تنظيمية يرصد من خلالها النشاط.

وبناء على ذلك تم اختيار حزب الإصلاح باعتباره ابرز الأحزاب الدينية الفاعلة والناشطة من خلال اطره التنظيمية في اليمن ،كما تم اختيار حزب الحق لاعتبار التمثيل المذهبي كونه ممثل للمذهب الزيدي أحد مذاهب الشيعة في اليمن .وتم اختيار جماعة السلفيين الناشطة من خلال الجمعيات الخيرية لوضوح أطرها التنظيمية من خلال أنشطتها الخيرية والدعوية .

كما تمثلت عينة الدراسة الميدانية بعينة إحصائية عمديه ، من الأعضاء المنتميين لهذه الجماعات والأحزاب من الذكور والإناث مع محاولة تمثيل الإناث بشكل أكبر ، وقد تم اعتماد هذا النوع من العينات لعدم امتلاك الأحزاب والجماعات لسجلات خاصة بأسماء الأعضاء ، مما اضطر الباحثة إلى اعتماد كل من وفرته هذه الأحزاب والجمعيات من أعضاء كعينة أو من استطاعت الباحثة الوصول إليهم من خلال مقراتهم أو الأماكن التي ينشطون من خلالها .كما تم استثناء حزب الحق من الدراسة الميدانية عبر استبيان الدراسة نظرا لعدم وجود أي نشاط يدل على وجود مكانة أو دور للمرأة داخل هذا الحزب حسب ما خرجت به الدراسه من خلال المقابلات التي تم اجراؤها مع بعض القيادات، وعدد عشر نساء ممن ينتمين للحزب ،فضلا عن الضعف التنظيمي والجماهيري العام لحزب الحق ،مما جعل الدراسه تكتفي بتحليل وضع المرأة داخل الحزب في الإطار النظري للدراسة من خلال المقابلات.

بلغت عينة الدراسة الميدانية الممثلة عبر الاستبيان ٢٥٠ مبحوثا ومبحوثة ، تتوزع ما بين ٢٠٠ مبحوث لحزب الإصلاح و ٥٠ مبحوث لجماعة السلفيين، وهو تمثيل يعكس حجم العضوية لكل من حزب الإصلاح وجماعة السلفيين.

٤ - ٤ وحدة التحليل:

هي المرأة العضوة في الأحزاب والجماعات الإسلامية والقطاعات النسائية التابعة لهذه الجماعات والأحزاب.

٤ - ٥ **أدوات جمع البيانات:**

تتعدد وسائل جمع البيانات في مجال الدراسات الاجتماعية بتعدد الموضوعات وأهداف الدراسة ،وتبعا لمصادر البيانات واختلاف طبيعة عينة الدراسة عينة الدراسة وخصائصها ، ووفقا لذلك اعتمدت هذه الدراسة على جملة من الوسائل أو الأدوات للحصول على المعلومات اللازمة للتعرف على مكانة المرأة ودورها داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية في اليمن ،ومن هذه الوسائل :-

١- **الاستبانه** :تم إعداد مجموعة من الأسئلة بما يضمن الإجابة على تساؤلات الدراسة ، وتم التحقق من مصداقية الاستبيان عبر تمريرها على مجموعة من المحكمين من أساتذة قسم علم الاجتماع بالجامعة الأردنية ،وجامعة صنعاء وجامعة تعز ، واحتوت الاستمارة على (٢٢) سؤالا من النوع المغلق والمفتوح .

تنقسم الاستمارة إلى أربعة محاور رئيسية ، يبحث المحور الأول في الخصائص العامة لأفراد العينة من (الحالة التعليمية والعمرية والمهنية ومستوى الدخل ومحل الإقامة ونوع الجنس)

أما المحور الثاني: فأحتوى على أسئلة توضح مكانة المرأة ودورها في الأحزاب والجماعات عينة الدراسة.

أما المحور الثالث: فركز على تصورات المرأة حول ذاتها وعلاقة ذلك بمكانتها وأدوارها.

أما المحور الرابع: فركز على معوقات تطوير مكانة المرأة وأدوارها وأبرز الحلول المقدمة لتطوير ذلك.

٢- **المقابلات الشخصية** :- تمت مع بعض القياديين والقيادات داخل هذه الأحزاب والجماعات،أو من لهم اطلاع وخبرة بمهامها من السياسين والمثقفين ،أو من الأعضاء السابقين في هذه الأحزاب والجماعات .

٣- **الملاحظة البسيطة** :-وهو ما لاحظته الباحثة أثناء النزول الميداني والمقابلات ،أو من حضور الباحثة لبعض الفعاليات والأنشطة التي كانت تقيمها النساء داخل الجماعات الإسلامية.خلال فترة الدراسة .

٤- **الوثائق والأدبيات** :- التي تخص الأحزاب والجماعات الإسلامية والتي منها البرامج السياسية والأنظمة واللوائح والبرامج الانتخابية والتقارير الرسمية .

٤-٦ التحليل الإحصائي

- تمت معالجة بيانات الاستبيان إحصائيا بواسطة الحاسوب من ترميز وتفريغ واستخراج لمختلف المؤشرات الإحصائية وفقا لبرنامج spss،وتم استخدام الإحصاء الوصفي للتكرارات والنسب المئوية في عملية رصد مؤشرات مكانة المرأة وأدوارها، بينما تم التعبير عن علاقة بعض المتغيرات الاسمية بمكانة المرأة وأدوارها من خلال استخدام معامل كرومر ومعامل التوافق المعدل ،أما المتغيرات الرقمية فتم معالجتها باستخراج بعض المعاملات الإحصائية كالوسط والوسيط.

الفصل الخامس

عرض البيانات ومناقشتها

الدراسة الميدانية

٥ - ١ -خصائص أفراد العينة

٥ - ١ - ١ -توزيع أفراد العينة حسب اسم الحزب أو الجماعة

من خلال الجدول رقم (١)نجد أن عينة الدراسة شملت كل من حزب الإصلاح وجماعة السلفية التنظيمية بما يساوي ٢٥٠ مبحوثا ومبحوثة ،حصل حزب الإصلاح على ٨٠% ،بينما حصل جماعة السلفية التنظيمية على ٢٠% .

جدول رقم (١)

أفراد العينة حسب اسم الحزب أو الجماعة

اسم الحزب	العدد	%
حزب الإصلاح	٢٠٠	٨٠
السلفية التنظيمية	٥٠	٢٠
المجموع	٢٥٠	١٠٠

وهذه النسب تعد انعكاسا طبيعيا لحجم كل منهما ،حيث يعد حزب الإصلاح من الأحزاب الجماهيرية ذات العضوية الواسعة، مما سهل للباحثة الحصول على عينة مناسبة من أعضائه سواء على مستوى الذكور أم الإناث ،بينما السلفية التنظيمية تعمل من خلال جمعياتها الخيرية فقط ،وتتسم بحداثة النشأة لقطاعاتها النسائية . ،وكما موضح في الجدول رقم (٢) الخاص بتوزيع العينة من السلفية التنظيمية حسب اسم الجمعية التي يعملون فيها .

جدول رقم (٢)

أفراد العينة من السلفية التنظيمية حسب الجمعية التي يعملون فيها

اسم الجمعية	العدد	%
جمعية الحكمة	٢٩	٥٨
جمعية الإحسان	١٦	٣٢
مؤسسة الفتاة اليمنية	٥	١٠
المجموع	٥٠	١٠٠

فقد تركز أغلب أعضاء السلفية التنظيمية في جمعية الحكمة اليمانية التي حصلت على أعلى تمثيل بنسبة ٥٨%، يليها جمعية الإحسان بنسبة ٣٢%،ثم مؤسسة الفتاة اليمنية التي حصلت على أقل تمثيل بما نسبته ١٠%،ويرجع التباين في حجم العينة داخل الجمعيات والمؤسسات التي تعمل من خلالها جماعة السلفية التنظيمية ، إلى مدى وجود تمثيل للنساء في فروع الجمعيات في المدن التي شملتها الدراسة ،لذلك نالت جمعية الحكمة أعلى نسبة من حجم العينة ،بينما لم يكن هناك تمثيل للنساء في بعض فروع جمعية الإحسان كما هو الحال في مدينتي عدن والمكلا ،أمامؤسسة الفتاة فهي عبارة عن مؤسسة واحدة توجد فقط في العاصمة صنعاء ولا تمتلك أي فروع لها في المدن التي خضعت للدراسة .كما قد يكون لتمثيل جمعية الحكمة اليمنية لأعلى نسبة في العينة ، مبرر موضوعي كونها أول جمعية تنشأ في اليمن وتمثل الإطار التنظيمي للجماعة السلفية .

٥-١-٢ توزيع أفراد العينة حسب الجنس

يفسر الجدول رقم (٣)توزيع الجنس من ناحية نسبة الذكورة والأنوثة، حيث نالت الإناث أعلى تمثيل بما يساوي (٥٩%)، بينما بلغ تمثيل الذكور (٤١.).

جدول رقم (٣)

أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	%
إناث	١٤٧	٥٩
ذكور	١٠٣	٤١
المجموع	٢٥٠	١٠٠

وهي نتيجة طبيعية ومقصودة من الدراسة من ناحية جعل تمثيل الإناث أعلى من تمثيل الذكور،بما تتطلبه أغراض الدراسة التي هي خاصة ببحث مكانة المرأة وأدوارها .

٥-١-٣ خصائص أفراد العينة حسب العمر

يعد متوسط العمر للسكان ،مؤشر من خلاله يستدل على حالة المجتمع ونوعه ،إن كان فتيا أو هرما ،فعلى مستوى اليمن تشير نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٩م أن متوسط العمر

للسكان بلغ (٢١،٢٠)سنة ،يدل ذلك أن المجتمع اليمني مجتمع فتي تميل غالبية أعمار سكانه إلى الأعمار الصغيرة ،فتتركز في الأعمار ٢١سنة أو قريبا منه ،ويبلغ متوسط عمر النساء في اليمن (٢١،٦)سنة ،أما الرجال فيبلغ (٢٠،٧) سنة مما يظهر التقارب بين المتوسطين لكــلا الجنــسين (وزارة التخطيط،٢٠٠٢: ٢٨)

جدول رقم (٤)

أفراد العينة حسب العمر

الفئات العمرية	العدد	%
من ١٧-٢٦	٧٧	٣١
من ٢٧-٣٦	١١١	٤٤
من٣٧-٤٦	٥٣	٢١
من٤٧-٥٦	٩	٤
المجموع	٢٥٠	١٠٠

بلغ الوسط الحسابي لأعمار أفراد العينة(٣٦،٧٦) سنة ، في حين بلغ الوســيط حــوالي (٣٦) سنة، وبلغ الانحراف المعياري ٨ سنوات ، وبالنظر إلى الجــدول رقــم (٤)الموضــح لتوزيع العينة حسب العمر،نلاحظ أن غالبية أفراد العينة هم من فئة الأعمار الشابة الذين تقــع أعمارهم ما بين١٧ سنة إلى ٣٦ سنة، بمــا نــسبته (٧٥%) لكــلا فئــات العمــر مــن (١٧-٢٦)ومن(٢٧-٣٦)وبما نسبته على التوالي لكل فئة (٣١%)و(٤٤%)، ،كما بلغ الوسط الحسابي للإناث (٣٠،٨٢)بما يعني أننا نستطيع القول أن النساء في الأحزاب والجماعات الإسلامية هن في الغالب من الفئات الشابة عمريا .وهذا العمر في الغالب هو سن النشاط والحيوية والانفعال الذي قد يتناسب مع طبيعة الأنشطة التي تمارسها بعض الأحزاب الإسلامية ،خاصة ما يخــص الأنشطة الجماهيرية من مهرجانات وحشد للانتخابات ،وتجميع للأنصار،أو لإقامــة الاعتــصام والخروج في المظاهرات ،وغيرة من الأنشطة التي تحتاج لمستوى عالي من النشاط.

وبالعودة إلى الجدول رقم(٤) نجد أن كل من الفئتين العمريتين مــن (٣٦-٤٦)و(٤٧-٥٦) قد حصلتا على ٢٥% بما يعني وجود نسبة ٢٥% من ذوي الأعمار المتوسطة ،وذلك قد يكــون له علاقة بطبيعة العمل الحزبي والعمل داخل الجمعيات الخيرية الذي يتطلب عملا تراكميا مــن الخبرة في هذا المجال .

٥-١-٤ توزيع العينة حسب المهنة

تعد المهنة ونوعها من مؤشرات قياس المكانة للأفراد في المجتمع ،والتي تـــرتبط بدرجـــة أساسية بثقافة المجتمع، وما يضفيه على المهن من مكانة وشرف ،ويظهر اهتمام ابـــن خلـــدون بدراسة المكانة الاجتماعية ،في تناوله للهيبة المهنية ومما يقرره في ذلك، أن مكانـــة الـــشخص وشرفة لا يكون إلا بالقدر الذي يكون عليه عمله فيقول "إنه على قدر عمل الفرد وشـــرفه بـــين الأعمال وحاجة الناس إليه يكون قدره وقيمته(ابن خلدون ،١٩٩٢: ٣٠٩)

يشير الجدول رقم (٥) إلى أن هناك اختلافا في التوزيع على المهن، ما بين حزب الإصلاح وجماعة السلفيين ،وبالنسبة لحزب الإصلاح نلاحظ أن المهن التعليمية قد حصلت علـــى أعلـــى نسبة بما يمثل (٣٠،٥%)،يليها في الترتيب وظائف القطاع العام بنسبة (١٥،٥%) يلي ذلك فـــي الترتيب الثالث حصول المهنة (طالب)على(١٤%)بينما وصلت نسبة من لا يعملـــون حـــوالي (١٠،٥%)أما المهن (خطيب مسجد وعامل في جمعية خيرية أو اجتماعية) فقد حـــصلت علـــى الترتيب الخامس بنسب متساوية لكل منهما تمثل (٧%)أما العاملون بأجر داخل الحـــزب فقـــد حصلوا على الترتيب السادس بنسبة (٦،٥%) ، ووصلت نسبة ربات البيوت حوالي(٥،٥%) في المرتبة السابعة ،بينما لم تصل نسبة العاملون في القطاع الخاص أكثر من(٢،٢%)وتـــأتي فـــي الترتيب الثامن ،ووصلت نسبة من يعملون لحسابهم الخاص حوالي(١%).

ومن خلال بيانات الدراسة الميدانية حول المهنة يمكن القول أن أعضاء حـــزب الإصـــلاح هم ممن يعملون غالبا في المهن التعليمية ،ووظائف القطاع العام ،وقد يكون لذلك علاقة بطبيعة اهتمام حزب الإصلاح بالعملية التعليمية والتربوية،التي تأتي ضمن منهجية عمل جماعة الإخوان المسلمين في التغيير الاجتماعي كما أشرنا في الفصل الثالث للدراسة ، خاصة وأنه في مرحلـــة عمله باسم جماعة الإخوان كان له إسهام كبير في إدارة المعاهد العلمية ،التي عمل فيها الكثيـــر من كوادره ،والذين التحقوا بعد قانون توحيد التعليم بوزارة التربية والتعليم ،ومن جهة أخرى قد يكون لحصول مهن القطاع العام علاقة باهتمام حزب الإصلاح بتواجده من خلال أعضائه فـــي جميع مؤسسات الدولة العامة كنوع من فرض الهيمنة والتواجد .

جدول رقم (٥)

أفراد العينة من حزب الإصلاح وجماعة السلفية التنظيمية حسب المهنة

المهنة	حزب الإصلاح		السلفية التنظيمية		مجموع	%
	العدد	%	العدد	%		
مهن تعليمية	٦١	٣٠،٥	٦	١٢	٦٧	٢٦،٨
خطيب مسجد	١٤	٧،٠	٠	٠	١٤	٥،٦
موظف قطاع عام	٣١	١٢،٤	٠	٠	٣١	١٢،٤
موظف قطاع خاص	٥	٢،٥	٠	٠	٥	٢
يعمل بأجر في الحزب	١٣	٦،٥	٠	٠	١٣	٥،٢
يعمل بأجر في جمعية خيرية أو اجتماعية	١٤	٧،٠	٣١	٦٢	٤٥	١٨
يعمل بلا أجر في جمعية خيرية	٠	٠	١٣	٢٦	١٣	٥،٢
ربة بيت	١١	٥،٥	٠	٠	١١	٤،٤
طالب	٢٨	١٤	٠	٠	٢٨	١١،٢
لا يعمل	٢١	١٠،٥	٠	٠	٢١	٨،٤
يعمل لحسابه الخاص	٢	١،٠	٠	٠	٢	٠،٨
المجموع	٢٠٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

إن تنوع المهن الموجودة في عينة الدراسة يعكس طبيعة الأعمال التي يهتم فيها حزب الإصلاح في مجالات نشاطه العام ،فمهنة خطيب مسجد ،هي من المهن التي يهتم بها الأعضاء خاصة وأنها تتناسب مع النشاط الدعوي الذي يمارسه حزب الإصلاح كحزب ديني ،ومهنة عامل في جمعية خيرية يدخل ضمن الانخراط الواسع لأعضائه في تشكيل الجمعيات الخيرية والمنظمات المدنية كجزء من عوامل فرض النفوذ داخل المجتمع ، أما العاملون بأجر في

الحزب فيأتي كإفراز طبيعي لطبيعة البنية التنظيمية التي يعمل من خلالها ، والتي تتطلب تفرغا من بعض الأفراد من أجل إدارة العمل التنظيمي .

وبالرغم من أن نسبة قليلة من عينة الدراسة ممن يعملون لحسابهم الخاص، أو يعملون في القطاع الخاص ،إلا أن ذلك قد يختلف بالنسبة لحزب الإصلاح الذي ينخرط ضمن بنيته التنظيمية من الأفراد من ذوي الأعمال الخاصة ومن كبار التجار الذين يمثلون دعما ماديا هاما للحزب ،ومن الذين يديرون بعض القطاعات الخاصة كالمدارس الخاصة والمستشفيات الخاصة وغيرها من الاستثمارات التي ينخرط بها غالبا البعض من أعضاء الحزب ، وبالتالي فإن هذه الفئة من الأعضاء رغم قلة عددهم إلا أن فاعليتهم تبرز من خلال النوع وليس العدد بما يقدمونه من دعم مادي كبير للحزب.

أما وجود ١٤% من أفراد العينة من الطلاب فقد يكون ذلك راجعا لوجود نسبة كبيرة من عينة الدراسة في الفئة العمرية من(١٧-٢٦)وبنسبة٧٧% وهم في الغالب من طلاب الثانوية والجامعة.

أما الذين لا يعملون فقد بلغت نسبتهم حوالي ١٠،٥ %من أفراد العينة، وهو أمر ليس بالغريب في مجتمع ترتفع فيه معدلات البطالة والتي تتراوح بين ٢٩% و ٣٤% في عام ٢٠٠٨م (وزارة التخطيط،٢٠٠٨) ، وبالنسبة لوجود ٥،٥%من ربات البيوت فهو من ناحية قد يكون مؤشر على قلة نسبة النساء غير العاملات داخل حزب الإصلاح، ومن ناحية أخرى قد يكون مرتبط بطبيعة المستوى التعليمي (ابتدائي)الذي مثل نسبة ٥،٦%،كما هو في الجدول رقم (١٠) وهو مستوى يقلل من فرص الحصول على العمل.

كما يشير الجدول رقم (٥) إلى أن توزيع العينة من السلفية التنظيمية حسب المهنة،يختلف نسبيا عما هو حاصل لدى حزب الإصلاح ،فالأعضاء من جماعة السلفيين هم في الغالب إما من العاملين بأجر داخل جمعياتهم، وقد كانت نسبتهم تساوي(٦٢%) أومن العاملين بغير أجر أي بشكل تطوعي واحتلوا الترتيب الثاني بنسبة (٢٦%)،بينما احتل القطاع التعليمي الترتيب الأخير بنسبة (١٢%).

وتعكس عينة الدراسة نوعية المهن التي يعمل فيها أغلب أعضاء جماعة السلفية التنظيمية من خلال أطرها الخاصة الممثلة فقط بجمعياتهم ومؤسساتهم الخيرية أو قطاعاتهم التعليمية التابعة لمشاريع الجمعيات والمؤسسات.

٥-١-٥ توزيع العينة حسب الدخل

يقع الدخل ضمن المعايير المحددة للمكانة الاجتماعية للأفراد في المجتمع ،والذي يرتبط بدرجة أساسية بالمهنة ،كما يعد الدخل مقياسا من مقاييس الحراك الاجتماعي والاقتصادي الذي يمكن أن يزيد في مكانة الفرد أو يقلل منها حسب مستويات الارتفاع والانخفاض للدخل(ناصر،٢٠٠٦: ١٧٦)

ومن خلال الدراسة الميدانية فقد بلغ الوسط الحسابي لدخل أفراد العينة حوالي (٤٥٣١٢) ريال يمني ،أما الوسيط الحسابي فقد بلغ (٥٠٠٠٠) ريال يمني أي ما يعادل تقريبا ٢٢٠ دولار،كما بلغ الانحراف المعياري للدخل(١٨٥٩٤) ريال يمني .وهو ما يدل على انخفاض معدل الدخل لأفراد العينة وهذا ما يؤكده الجدول رقم(٦) الذي يشير إلى أن من يحصلون على دخل لا يزيد عن خمسين ألف ريال تصل نسبتهم حوالي ٥٧% ويمثلون غالبية أفراد العينة، يليها في الترتيب الثاني فئة الدخل أقل من ٢٥٠٠٠ ريال بنسبة ٣٣%،وفي الترتيب الثالث جاءت فئة الدخل أقل من ٧٥٠٠٠ ريال بنسبة ٧%،أما الترتيب الرابع فقد حصلت عليه الفئة أقل من ١٠٠٠٠ ريال بنسبة ٢%،بينما حصلت الفئة أقل من ١٥٠٠٠٠ ريال على الترتيب الأخير بنسبة ،١%.

إن انخفاض دخل العينة ،قد يقلل من فرص الحراك الاجتماعي والاقتصادي للمرأة،والذي قد يؤثر سلبا على مكانة المرأة ودورها .

جدول رقم(٦)

أفراد العينة حسب الدخل

توزيع فئات الدخل(بالريال)	العدد	%
أقل من ٢٥٠٠٠	٥٨	٣٣
٢٥٠٠٠-٤٩٠٠٠	١٠٠	٥٧
٥٠٠٠٠-٧٤٠٠٠	١٣	٧
٧٥٠٠٠-٩٩٠٠٠	٤	٢
١٠٠٠٠٠-١٥٠٠٠٠	١	١
المجموع	١٧٦	١٠٠

٥ - ١ - ٦ توزيع العينة حسب منطقة السكن .

يشير الجدول رقم (٧) إلى أن العاصمة صنعاء نالت أعلى نسبة في العينة وتساوي(٣٥،٦%) ويليها في المرتبة الثانية مدينة تعز بنسبة(٢٧،٢%)،وتأتي في المرتبة الثالثة مدينة عدن ونسبة

جدول رقم (٧)

أفراد العينة حسب منطقة السكن

المنطقة	العدد	%
صنعاء	٨٩	٣٥،٦
عدن	٦٢	٢٤،٨
تعز	٦٨	٢٧،٢
المكلا	٣١	١٢،٤
المجموع	٢٥٠	١٠٠

تساوي(٢٤،٨%)،أما مدينة المكلا فقد حصلت على المرتبة الأخيرة بنسبة تساوي١٢،٤%.

ويعود التباين في نسبة كل مدينة بالعينة إلى عدد من العوامل منها سهولة أو صعوبة الوصول إلى مفردات العينة المدروسة، وقبول أو رفض أفراد العينة الإجابة على الاستبيان، حيث واجهت الباحثة عدم استجابة بعض المبحوثات على الاستبيان في بعض المدن مثل المكلا وعدن، فضلا عن محدودية مشاركة المرأة في هذه المدن مقارنة بالعاصمة صنعاء وتعز،الذي انعكس سلبا على مكانة المرأة وأدوارها في هذه المناطق .ويرجع تدني مشاركة المرأة في مدينتي عدن والمكلا الى انتشار الفكر السلفي المتشدد في هاتين المدينتين بعد قيام الوحدة اليمنية ،والذي جاء كرد فعل للمنظومة الاشتراكية السائدة في جنوب اليمن سابقا ،التي حاربت مظاهر التدين ورموزه من العلماء.وهذه النتيجه تتفق مع ما توصلت اليه دراسه فرانس بورجا،التي توصلت أن حكم اليسار في جنوب اليمن ومحاولته توحيد جميع المكونات التقليدية للمجتمع ،ولد رد فعل للإسلامييس تمثل في العودة إلى الثقافه الأصولية .

٥ - ١ - ٧ خصائص أفراد العينة حسب الحالة الزواجية .

يقصد بالحالة الزواجية(الحالة الشخصية للفرد ،بالنسبة إلى قوانين الزواج أو الأعراف السائدة في القطر)(الهيتي،١٩٩٥: ٦١)

وتستخدم الحالة الزواجية للمرأة غالبا كمؤشرات في دراسة بعض القضايا الخاصة بالنساء، فالمرأة المتزوجة غالبا ما يكون العبء عليها أكثر من العازبة، بسبب تعدد أدوارها وواجباتها المنزلية والعملية، بخاصة إذا كانت عاملة، وذلك ما تأخذه الدراسات والبحوث السوسيولوجية بعين الاعتبار عند تحليلها للحالة الزواجية..

جدول رقم(٨)

أفراد العينة حسب الحالة الزوجية والجنس

الحالة الزوجية	إناث		ذكور		مجموع	%
	العدد	%	العدد	%		
عازب	٥٠	٢٠	٢٠	٨	٧٠	٢٨
متزوج	٨٩	٣٥،٦	٨٣	٣٣،٢	١٧٢	٦٨،٨
مطلق	٧	٢،٨	٠	٠	٧	٢،٨
أرمل	١	٠،٤	٠	٠	١	٠،٤
المجموع	١٤٧	٥٨،٨	١٠٣	٤١،٢	٢٥٠	١٠٠

يشير الجدول رقم (٨)إلى أن المتزوجين يشكلوا أعلى نسبة من المبحوثين بنسبة (٦٨،٨ %)،يلي ذلك العزاب بنسبة تساوي ٢٨%،بينما حصل المطلقون على نسبة ٢،٨%،أما الأرامل فلم تتعدى نسبتهم ٠،٤% .

وتوضح النسب السابقة أن المتزوجون هم الحالة الغالبة على عينة الدراسة،بما يعني أن الزواج بالنسبة للمرأة قد لا يعد عائقا في سبيل التحاقها بالأحزاب والجماعات الإسلامية،خاصة وأن نسبة الإناث المتزوجات بلغت ٣٥،٦ % ،وهو ما تراه الباحثة يرجع لطبيعة الأعمال الدعوية التي تمارس داخل هذه الأحزاب والجماعات والتي غالبا ما يدفع الزوج بزوجته للالتحاق بها لأجل نيل الأجر والثواب[1].كما أن وجود نسبة (٢٠%) من العازبات قد يعطي للمرأة مساحة أكبر من الحرية في النشاط والفاعلية الحزبية مقارنة بالمتزوجة التي تتحمل أعباء

[1] توصلت لهذا الباحثة من خلال المقابلات التي أجرتها الباحثة مع أعضاء من الأحزاب والجماعات الإسلامية

أسرية أكبر،.كما أن تدني نسبة المطلقات والأرامل التي لا تتعدى معا ٣،٢%من الإناث،قد تشير إلى قلة المشكلات الناتجة عن الطلاق والترمل وتأثيرها على نشاط وتفاعل المرأة.

٥-١-٨ خصائص العينة حسب المستوى الدراسي

يمثل التعليم أحد المعايير الرئيسية لتحديد المكانة الاجتماعية للأفراد في المجتمعات الحديثة،لما يتيحه من فرص الحراك الاجتماعي والاقتصادي،ومن ناحية أخرى يعمل التعليم على رفع مستوى الوعي بالحقوق والواجبات التي تنعكس على مستوى الأداء والمشاركة بشكل عام.يشير الجدول رقم (٩) أن غالبية أفراد العينة هم من ذوي المستوى الدراسي جامعي وذلك بنسبة ٥٣،٦% ، يليه المستوى (ثانوي) بنسبة ٢٥،٦% ،ثم في المرتبة الثالثة يأتي المستوى الدراسي(دبلوم متوسط)بنسبة ٨%، يليه في المرتبة الرابعة المستوى الدراسي (دراسات عليا) بما نسبته ٦،٨ %، أما المستوى الدراسي ابتدائي فقد حصل على أقل نسبة بما يساوي ٦%.

جدول رقم (٩)

أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	العدد	%
ابتدائي	١٥	٦،٠
ثانوي	٦٤	٢٥،٦
دبلوم متوسط	٢٠	٨
جامعي	١٣٤	٥٣،٦
دراسات عليا	١٧	٦،٨
المجموع	٢٥٠	١٠٠

النسب السابقة تدلنا على أن غالبية الأعضاء من عينة دراسة الأحزاب والجماعات الإسلامية،هم من ذوي الدراسة الجامعية، وهو ما قد يعكس مستوى عال من الوعي لدى أفراد العينة، وبالتالي قد ينعكس على معرفتهم بحقوقهم وواجباتهم بشكل أكبر داخل أحزابهم وجماعاتهم،مما قد يؤدي إلى حصولهم على مكانة أعلى وأدوار أكثر فاعلية ،كما أن وجود نسبة ٢٥،٦%هم من الحاصلين على المستوى الدراسي ثانوي قد يكون ذلك راجعا إلى وجود نسبة عالية من الفئات العمرية الواقعة بين ١٧-٢١ كما في الجدول رقم (٤)وهوما يعني أنهم ما يزالون ضمن المرحلة التعليمية الجامعية.كما أن وجود ٦،٨% هم من حملة الشهادات العليا

وهي نسبة لا بأس بها قد تنعكس على مكانة أفضل وأدوار أكثر فاعلية للمرأة ، في حين لا تزيد نسبة الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية عن ٦% ،وتدني نسبة هذه الفئة أيضا قد ينعكس ايجابيا على مكانة المرأة ودورها داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية .

٥ - ٢ -مكانة المرأة ودورها في الأحزاب والجماعات الإسلامية

٥-٢-١- مدى تأهيل المرأة في الأحزاب والجماعات الإسلامية

يعد التأهيل عامل مهم من عوامل رفع قدرات الأعضاء، مما يؤدي إلى زيادة في فاعلية وكفاءة الأنشطة والأدوار الممارسة سواء على مستوى الأحزاب أو الجماعات.

ومن خلال النظر في مستوى تأهيل عينة الدراسة من قبل أحزابهم وجماعاتهم ،نلاحظ أن هناك مستوى من التأهيل قد حصل عليه المبحوثين وإن كان يختلف حجمه ونوعه النسبي حسب الحزب أو الجماعة ، فمن خلال بيانات الجدول رقم(١٠) نجد أن حزب الإصلاح حصل على نسبة ٩٤،٥% من عدد المبحوثين من عينة الحزب ، الذين أجابوا بحصولهم على دورات تأهيلية،بينما أجاب منهم ٥،٥% فقط بأنهم لم يتلقوا أي دورات تدريبية ،بينما السلفية التنظيمية كانت إجاباتهم تتوزع حول ٧٨% للإجابة (نعم) و٢٢% للإجابة (لا) من عينة الجماعة .أما من العينة الإجمالية لكل من حزب الإصلاح وجماعة السلفيين فقد تمثلت إجابة من يؤيدون وجود تأهيل ٩١%،بينما الذين لم يحصلوا على تأهيل بلغوا ٩%،وهذا يؤشر إلى أن هناك اهتمام بشكل عام بمسألة التأهيل للأعضاء داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية .

وقد بلغت قيمة معامل التوافق المعدل(Adjasted coutingency coefficient)حوالي (٠،٢٢)وهي قيمة دالة احصائيا عند معنوية (٠،٠٥)وذلك يشير الى وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين الحزب أو الجماعة وبين تأهيل الأعضاء ،كما بلغت قيمة معامل كرامر(cramers)حوالي (٠،٢٣)بدلالة احصائية عند معنوية (٠،٠٥)بما يشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين،وكل ما تقدم يشير إلى أن اختلاف الحزب أو الجماعة يلعب دورا بمدى وجود تأهيل للأعضاء ،وأن هناك ارتباطا وإن كان ضعيفا بين الحزب والجماعة وبين الدورات التي تقدمها هذه الأحزاب والجماعات لأعضائها، حيث نجد أن هناك بعض الأحزاب أو الجماعات تهتم بالتأهيل بشكل أكبر مما تفعله غيرها.

جدول رقم (١٠)

أفراد العينة من حزب الإصلاح والسلفية التنظيمية حسب مدى وجود تأهيل للأعضاء

اسم الحزب	مدى وجود تأهيل لأفراد العينة				المجموع	%
	نعم		لا			
	العدد	%	العدد	%		
حزب الإصلاح	١٨٩	٩٤،٥	١١	٥،٥	٢٠٠	١٠٠
السلفية التنظيمية	٣٩	٧٨	١١	٢٢	٥٠	١٠٠
المجموع	٢٢٨	٩١	٢٢	٩	٢٥٠	١٠٠

وبالعودة الى النسب المئوية في الجدول رقم (١٠)نجد النتائج تعكس لنا وجود غالبية في التأهيل لصالح حزب الإصلاح ،وهي نتيجة منطقية قد تكون راجعة للفترة الطويلة لتواجد الحزب على الساحة اليمنية والممتد من فترة العمل في جماعة الإخوان قبل الوحدة إلى مرحلة تشكل الحزب بعد الوحدة كما أشرنا في الفصل الثالث للدراسة،إضافة إلى امتلاك الحزب إلى وحدات للتأهيل والتدريب داخل هياكله التنظيمية في مختلف المحافظات.

وبالنسبة للسلفية التنظيمية والتي جاءت بالمرتبة الثانية في مجال تأهيل الأعضاء،فقد يكون راجعا لطبيعة النشأة المتأخرة للجماعة وللعمل النسائي ضمن إطار الجمعيات التي يعملون من خلالها ،بالإضافة إلى حداثة افتتاح القطاعات النسائية التابعة للجمعيات السلفية والتي أشرنا إليها بشكل مفصل في الفصل الثالث للدراسة .

٥-٢-٢ نوعية التأهيل المقدم للأعضاء في الأحزاب والجماعات الإسلامية

لأن نوعية التأهيل تأتي بحسب الاحتياجات التي تفرضها طبيعة الأنشطة الممارسة،أو التي تحددها الأهداف المنظمة لعمل الحزب أو الجماعة ،نلاحظ في الجدول رقم(١١)نوعية التأهيل المركز عليه داخل حزب الإصلاح، وجماعة السلفيين .

ففي حزب الإصلاح نجد أن (الدورات الشرعية) والدورات الخاصة(بالتنمية البشرية) نالت أعلى اهتمام في مجال التأهيل من إجابة المبحوثين بتمثيل متساو لكل منهما يساوي (٧٧%) للإجابة(نعم)وتمثيل (٢٣%) للإجابة(لا) ، وهذا قد يعكس لنا من ناحية مدى الاهتمام بالجانب الديني ومسائل الأمور الشرعية التي تمثل المرجعية الرئيسية للحزب كحزب

أيديولوجي ،بما يعني غلبة التأهيل الديني داخل الحزب ،وهو ما قد يتعارض مع عمل الحزب كحزب سياسي والذي يحتاج أعضاءه إلى تأهيل سياسي بدرجة أولى ،ومن ناحية أخرى كون الديني غالبا ما يتسم بالثبات ،والسياسي غالبا ما يتسم بالتغيير حسب متطلبات الواقع ،وهو ما قد ينعكس سلبا على قرارات الأعضاء وخياراتهم .

كما أن حصول دورات في مجال (التنمية البشرية) على نفس نسبة الدورات الشرعية قد يكون له علاقة بطبيعة الاهتمام الذي طرأ على أعضاء الإصلاح في السنوات الأخيرة ، من خلال المراكز التي يديرونها بمجال التنمية البشرية وما يخص هذا المجال من دورات كفن التواصل واتخاذ القرار وفن الإلقاء وهي من المجالات التي تساعد الأعضاء في القيام بالأنشطة الدعوية والاجتماعية والسياسية التي يهتم بها حزب الإصلاح ضمن أنشطته المختلفة .

كما نالت الدورات الخاصة بكسب الأنصار(المرتبة الثانية)بنسبة ٦٦ % والدورات الإدارية(المرتبة الثالثة)بنسبة ٦٢% .وهو ما قد يؤشر إلى أهمية عمليات استقطاب الأعضاء ضمن أنشطة الحزب ،وهو ما يعد من الأنشطة الحيوية لأي حزب يتسم بالفاعلية ،والأمر نفسه ينعكس على مجال الاهتمام بالدورات الإدارية كتأهيل للأعضاء وخاصة في مجال كتابة الخطط والتقارير، خاصة وأن الحزب يمتلك العديد من المقرات التنظيمية وله فروع بمقراتها الخاصة بالرجال والنساء في جميع محافظات الجمهورية بما يتطلب طبيعة التأهيل الإداري.

ويأتي في المرتبة الرابعة دورات (الحشد في الانتخابات) بنسبة ٦٠%،والدورات السياسية في المرتبة الخامسة بنسبة ٥٦% والدورات الإعلامية في المرتبة السادسة بنسبة ٤٦%، ،ولعل النشاط والقدرة التنظيمية في مجال الحشد للانتخابات وتجميع الأصوات التي يمتاز بها أعضاء الإصلاح رجالا ونساء في أيام الانتخابات وطبيعة الحملات الدعائية لمرشحيهم ، يخدمه هذا النوع من التأهيل .

وبالرجوع إلى الجدول رقم (١١) نجد أن التأهيل في مجال الكمبيوتر احتل المرتبة الأخيرة من نوعية التأهيل المقدم داخل الحزب ،بما يعكس ضعف الاهتمام بالتكنولوجيا من جانب ،ومن جانب آخر ربما لأن هذا النوع من التأهيل يختص بالعاملين بأجر داخل الحزب وهم حسب الجدول رقم (٥)الموضح لتوزيع المهنة ،عددهم قليل فهم لا يتجاوزوا(٦،٥%) .

أما إذا تناولنا نوعية التأهيل في السلفية التنظيمية ، نجد أنه لا يختلف عن حزب الإصلاح في نيل التأهيل الشرعي للترتيب الأول ،والتأهيل في مجال كسب الأنصار للترتيب الثاني وإن كان نسبة التأهيل الشرعي أكبر في جماعة السلفيين حيث حصل على ٩٢% من إجابة المبحوثين من الجماعة ،وهي نتيجة منطقية ترتبط بطبيعة الأهداف التي تنطلق منها الجماعة

السلفية المنظمة عبر الجمعيات وهي نشر منهج أهل السنة والجماعة ، بينما قلت نسبة دورات كسب الأنصار عن حزب الإصلاح حيث بلغت ٥٤%وهي وإن كانت مقارنه بحزب الإصلاح أقل إلا أنها تؤشر من ناحية أخرى إلى وجود ميل من الجماعات السلفية المنظمة عبر الجمعيات إلى الأساليب التنظيمية في التعامل مع الأعضاء وإن كانوا لا يعلنوا عنها بسبب الإشكاليات التي ما زالت تثار بين أعضائهم ،وفي الجماعة السلفية بشكل عام من أن العمل عبر الجمعيات الخيرية للجماعة السلفية قد يوقعهم في شرك التحزب والتنظيم ،وهو ما أشرنا اليه بشكل أكثر تفصيلا في الفصل الثالث للدراسة

كما نجد أن السلفية التنظيمية ، تهتم بمجال التنمية البشرية بنسبة ٥١%،حيث نلاحظ تراجع هذا النوع من التأهيل إلى المرتبة الثالثة مقارنة بحزب الإصلاح الذي اخذ المرتبة الأولى مع الدورات الشرعية وهذا قد يعطينا مؤشر على وجود مجالات تشابه في الاهتمامات ، بين حزب الإصلاح والجماعة السلفية المنظمة ،فالاهتمام بمجال التنمية البشرية غالبا ما يوظف ضمن الوسائل المعاصرة في العمل الدعوي الذي تهتم به بعض الجماعات الإسلامية من أجل زيادة التأثير وإحداث القناعات .

ومن خلال بيانات الجدول رقم (١١)نلاحظ أن التأهيل في مجال الكمبيوتر قد حصل على المرتبة الرابعة بنسبة ٤٦% مقارنة بحزب الإصلاح الذي اخذ المرتبة الأخيرة ،وهي نتيجة قد ترتبط بدرجة أساسية بأن غالبية عينة الدراسة من الجماعة السلفية هم من العاملين بأجر أو بغير أجر داخل الجمعيات كما هو في الجدول رقم (٥) مما يتطلب تأهيلهم بمجال التكنولوجيا الحديثة بشكل أكبر ،كما نلاحظ وجود انخفاض كبير في التأهيل الإداري التي حصل على ١٨% مقارنة بحزب الإصلاح الذي احتل التأهيل الإداري فيه ٦٢%وهو ما يعزز مجالات الخبرة لدى حزب الإصلاح مقارنة بالجماعة السلفية .كما نجد أن التأهيل الإعلامي نال نسبة ٢٦%،وهي أيضا نسبة منخفضة بالمقارنة بحزب الإصلاح الذي وصل التأهيل الإعلامي إلى نسبة ٤٦%،كما نجد غياب مطلق لأي تأهيل سياسي أو حشد في الانتخابات للجماعة السلفية ،وهو ما يرتبط بطبيعة نشاطهم المحرم للعمل السياسي حتى الآن .

وبالنظر إلى الجدول رقم(١٢) المبين لدرجة استفادة المبحوثين من الدورات التأهيلة، نلاحظ أن إجابة المبحوثين تركزت في حصولهم على درجة استفادة عالية من التأهيل المقدم بنسبة ٥٣% ،و٤٣% لدرجة الاستفادة المتوسطة ،و٤% لدرجة الاستفادة ضعيفة .

ترى الباحثة أنه بالرغم من إجابة المبحوثين الغالبة بأنهم استفادوا استفادة عالية من التأهيل المقدم لهم ،إلا أن حزب كالتجمع اليمني للإصلاح والذي يتسم بمجال أعلى في الخبرة النسائية

التاريخية وفي التأهيل أيضا ،إلا أن هذا التأهيل لم يستطيع أن يعمل على تقديم شخصيات نسائية عامة كقيادات إعلامية وسياسية تتحدث باسم الحزب في المجتمع ، وهو ما ينبغي أن يركز عليه الحزب بدرجة أساسية كحزب سياسي ،فمن خلال مقابلة الباحثة مع بعض العاملات في المجال الإعلامي والسياسي في المكتب النسائي للتجمع اليمني للإصلاح، وجدت أنهن يشكين من ضعف التأهيل في هذا المجال من ناحية نوعية التأهيل المقدم ، وأنهن يشعرن بخبرتهن المتأخرة كثيرا عن الرجال، لأن المعلومة تصل لهن متأخرة ،ويشعرن بالتبعية تجاه ذلك .كما يجدن أن التأهيل الحقيقي غالبا ما يكون للرجال ،ومن خلال مقابلة الباحثة مع مسئول الدائرة الإعلامية للإصلاح، كانت الدورات المنفذة في مجال التأهيل الإعلامي خلال عام ٢٠٠٨ هو ١٠ دورات نفذت منها دورتين للنساء فقط و٨ دورات نفذت للرجال ،ويرجع ذلك لأن مجال التأهيل للنساء يتم بشكل منفصل عن الرجال،وهو ما يؤخر مجالات الخبرة المشتركة ،خاصة وأنه يصعب الفصل بين خبرة الرجال وخبرة النساء في المجال السياسي والإعلامي ،لذلك غالبا ما يسبب هذا الفصل تخلفا في خبرة المرأة عن الرجل داخل الإصلاح ، وهو أمر يخضع لعوامل عديدة منها مدى استيعاب المسئولة عن النساء لأهمية ونوعية التأهيل المطلوب، ،حيث أن غالبية المسئولات هن ممن لا يعملن في المجال الإعلامي والسياسي أساسا ولا يمتلكن وعيا كاملا بطبيعة هذه المجالات وغالبا ما يكون تقيمهن لمثل هذه الأعمال من منظور دعوي ضيق لا يتعدى بعض الأنشطة التي تكون غالبا أقرب للجانب الوعظي الديني منه للجانب الإعلامي أو السياسي .

جدول رقم (١١)

توزيع العينة من المبحوثين الحاصلين على دورات تأهلية حسب نوعية التأهيل

نوعية التأهيل	حزب الإصلاح				مج	%	السلفية التنظيمية				مجموع	%	المجموع الكلي	%
	نعم		لا				نعم		لا					
	العدد	%	العدد	%			العدد	%	العدد	%				
دورات سياسية	١٠٦	٥٦	٨٣	٤٤	١٨٩	١٠٠	٠	٠	٣٩	١٠٠	٣٩	١٠٠	٢٢٨	١٠٠
دورات في الحشد للانتخابات	١١٣	٦٠	٧٦	٤٠	١٨٩	١٠٠	٠	٠	٣٩	١٠٠	٣٩	١٠٠	٢٢٨	١٠٠
دورات في الكمبيوتر	٤١	٢٢	١٤٧	٧٨	١٨٩	١٠٠	١٨	٤٦	٢١	٥٤	٣٩	١٠٠	٢٢٨	١٠٠
دورات في التنمية البشرية	١٤٥	٧٧	٤٤	٢٣	١٨٩	١٠٠	٢٠	٥١	١٩	٤٩	٣٩	١٠٠	٢٢٨	١٠٠
دورات شرعية	١٤٦	٧٧	٤٣	٢٣	١٨٩	١٠٠	٣٦	٩٢	٣	٨	٣٩	١٠٠	٢٢٨	١٠٠
دورات في كسب الأنصار	١٢٥	٦٦	٦٤	٣٤	١٨٩	١٠٠	٢١	٥٤	١٨	٤٦	٣٩	١٠٠	٢٢٨	١٠٠
دورات إدارية	١١٧	٦٢	٧٢	٣٨	١٨٩	١٠٠	٧	١٨	٣٢	٨٢	٣٩	١٠٠	٢٢٨	١٠٠
دورات إعلامية	٨٦	٤٦	١٠٣	٥٤	١٨٩	١٠٠	١٠	٢٦	٢٩	٧٤	٣٩	١٠٠	٢٢٨	١٠٠
المجموع	٨٧٩	٤٦٦	٦٣٢	٣٣٤	١٥١٢	٨٠٠	١١٢	٢٨٧	٢٠٠	٥١٣	٣١٢	٨٠٠	١٨٢٤	٨٠٠

جدول رقم (١٢)

عينة الدراسة الذين تلقوا تأهيل حسب درجة الاستفادة

درجة الاستفادة	العدد	%
عالية	١٢٠	٥٣
متوسطة	٩٨	٤٣
محدودة	١٠	٤
المجموع	٢٢٨	١٠٠

٥-٢-٣-دوافع الالتحاق بالأحزاب والجماعات الإسلامية

تختلف الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى انضمام الأفراد إلى حزب دون أخر والى جماعة دون أخرى ،وهي تعبر عن طبيعة التصورات لدى الأفراد تجاه الأهداف التي سوف يحققونها

جدول رقم (١٣)

أفراد العينة من حزب الإصلاح حسب دوافع الالتحاق بالحزب

دوافع الالتحاق	نعم		لا		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١-حقي كمواطن في المشاركة العامة	٨٨	٤٤	١١٢	٥٦	٢٠٠	١٠٠
٢-جانب ديني	١٦٢	٨١	٣٨	١٩	٢٠٠	١٠٠
٣-تغيير المجتمع بإقامة المشروع الحضاري الإسلامي	١٥٩	٧٩،٥	٤١	٢٠،٥	٢٠٠	١٠٠
٤-لأن حزبي يعمل على الارتقاء بأخلاق المجتمع	١٢٩	٦٤،٥	٧١	٣٥،٥	٢٠٠	١٠٠
٥-لأن حزبي يدافع عن المرأة	٨٣	٤١،٥	١١٧	٥٨،٥	٢٠٠	١٠٠
٦-جانب أسري أو قبلي	٢٣	١١،٥	١٧٧	٨٨،٥	٢٠٠	١٠٠
المجموع	٦٤٤	٣٢٢	٥٥٦	٢٧٨	١٢٠٠	٦٠٠

من ذلك الالتحاق ،وبالنظر في الجدول رقم (١٣) والجدول رقم(١٤) الموضحان لدوافع أفراد العينة من الالتحاق بحزب الإصلاح وجماعة السلفية التنظيمية ،نلاحظ في حزب الإصلاح أن الدافع الديني ودافع تغيير المجتمع بإقامة المشروع الحضاري الإسلامي ودافع الارتقاء بأخلاق المجتمع قد حصلا على أعلى تأييد من إجابات العينة بما يساوي على التوالي ٨١%و٧٩،٥%و٦٤،٥%،كما توضح لنا نتائج الجدول أن هناك فقط نسبة ٤٤%هم من يشعروا بأن ذلك هو حق من حقوقهم في المشاركة العامة ،وهي نسبة تبين لنا مدى تفوق الشعور الديني لدى الأعضاء مقابل الشعور بحقوق المواطنة.

كما يوجد نسبة ٤١،١%هم من يرون دافعهم للالتحاق هو الدفاع عن حقوق المرأة بينما رفض ذلك ما نسبته ٥٨،٥%،وترى الباحثة أن وجود نسبة ٤١،١% يؤيدون دافع الالتحاق بالحزب للدفاع عن حقوق المرأة لا يعني تبني الحزب للقضايا الحقوقية التي تتبناها الحركة النسوية والمنظمات الحقوقية ،بل تعبر عن رؤية الحزب الإسلامية لحقوق المرأة.

وبالرغم من أن القبيلة تمثل جزءا هاما من البنية التنظيمية لحزب الإصلاح ،إلا أن عينة الدراسة كشفت عن نسبة ضعيفة لدوافع الالتحاق بالحزب كجانب اسري أو قبلي فهي لا تتعدى ١١،٥%.

جدول رقم (١٤)

توزيع العينة من جماعة السلفية التنظيمية حسب دوافع الالتحاق بالجمعيات السلفية

دوافع الالتحاق	نعم		لا		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١ -حتى أنشر منهج أهل السنة والجماعة	٤٤	٨٨	٦	١٢	٥٠	١٠٠
٢ -رغبتي في الاشتغال بالدعوة	٤٥	٩٠	٥	١٠	٥٠	١٠٠
٣ -من أجل تقديم المساعدات الخيرية	٣٣	٦٦	١٧	٣٤	٥٠	١٠٠
٤ -حتى أتعلم العلوم الشرعية	٢٨	٥٦	٢٢	٤٤	٥٠	١٠٠
٥ -لأن جمعيتي أفضل مكان امن لعمل المرأة التطوعي	٢٥	٥٠	٢٥	٥٠	٥٠	١٠٠
٦ -حتى أشارك في عملية التنمية في المجتمع	١٦	٣٢	٣٤	٦٨	٥٠	١٠٠
المجموع	٢٤٢	٤٨٤	١٥٨	٣١٦	٤٠٠	٨٠٠

وبالنظر إلى الجدول رقم ١٤ الخاص بتوزيع الدوافع حسب جماعة السلفية التنظيمية،نلاحظ أن هناك توافق بين أهداف الجمعيات السلفية التي أشرنا إليها في الفصل الثالث من الدراسة، في تطبيق منهج أهل السنة والجماعة والاشتغال بالجانب الدعوي وتقديم

المساعدات الخيرية ومحاربة البدع المنتشرة في المجتمع وبين دوافع الالتحاق من أفراد العينة التي حصلت على أعلى نسبة لدافع العمل الدعوي ٩٠% ، و٨٨%لنشر منهج السنة والجماعة،وتقديم المساعدات الخيرية بنسبة ٦٦%، ولتعلم العلوم الشرعية بنسبة ٥٦%،بينما وجد ما نسبته ٥٠% يرون أن العمل داخل هذه الجمعيات هو أفضل مكان امن لعمل المرأة التطوعي،كما نلاحظ على الجدول أن جماعة السلفية التنظيمية لا يلتحقون بالجمعيات الخيرية السلفية كجانب تنموي تقوم به في المجتمع ،فقد حصل دافع (حتى أشارك في عملية التنمية داخل المجتمع)على أقل نسبة تأييد تساوي ٣٢% مقارنة بالدوافع الأخرى .

٥ - ٢ - ٣المكانة المفضلة للمرأة في حزب الإصلاح والسلفية التنظيمية

تعد مكانة الفرد هي المحدد لقدراته ،وتثبت حدوده وتميز أنواع السلوك التي يمكن الاعتماد عليها ،وحسب لينتون فإن المكانة تعبر عن مجموعة الحقوق والواجبات الممنوحة للفرد والناجمة عن النماذج المعيارية التي تتكون منها البنية (جيوفاني بوسيتو،مرجع سابق،ص٩٥)

وبالنظر في الجدول رقم و(١٥)والجدول رقم(١٦) الموضحان لتوزيع العينة من حزب الإصلاح وجماعة السلفية التنظيمية حسب الجنس والمكانة المفضلة للمرأة داخل الحزب أو الجمعيات السلفية ،والذي من خلاله رصدت الباحثة مجموعة من المواقع والمراكز التي تدخل ضمن اهتمام الحزب أو الجمعيات وتعبر عن مكانة يمكن أن يصل إليها الأعضاء ، سواء على المستوى السياسي أو الإداري أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي ،ويمكن تناول تفضيل المبحوثين على مستويات عدة كالتالي:-

*** المكانة السياسية**

من خلال النظر في الجدول رقم (١٥)، نجد أن المبحوثين من حزب الإصلاح يميلون لتفضيل مواقع ومراكز للمرأة عن غيرها ،ويقتربون أحيانا من عملية الرفض لبعض المواقع بتعبير عن قبول متدني، ،فعلى المستوى السياسي مال المبحوثين إلى تفضيل عبارة (أن تكون المرأة نشيطة في جمع الأصوات في الانتخابات)بنسبة ٧٩،٣%للإناث و٨٤،٥%للذكور ،بينما تراجع تفضيل موقع المرأة (كرئيسة للحزب) إلى نسبة ١٦،٤% للإناث و١٧،٩% للذكور ،وبينما قبل ٦٩،٨% من الإناث و٨٩،٣% من الذكور أن تكون المرأة عضوه مجلس شورى الحزب ،تراجع تأييد أن تكون المرأة رئيس مجلس شورى الحزب إلى ٢٠،٧%للإناث و٢٣،٨% للذكور ،كما مثل قبول المبحوثين لأن تكون المرأة أحد أعضاء الأمانة العامة نسبة

٥٠%للإناث و٧٠،٢% للذكور ،حدث تراجع لصالح أن تكون الأمين العام للحزب بما يمثل ١٨،١%للإناث و٢١،٤% للذكور .

أما ما يخص ترشيح المرأة لمجلس النواب فقد أيد ذلك ما يمثل ٤٤%من الإناث و٥٨،٣% من الذكور .

وبالعودة إلى الجدول رقم (١٥) ،يلاحظ أن هناك نسبة زيادة في تأييد الذكور لأن تكون المرأة عضوه مجلس شورى أو عضوه أمانة عامة أو مرشحة لمجلس النواب عن تأييد الإناث النسب السابقة تشير إلى أن الأعضاء في حزب الإصلاح لا يمتلكون رؤية موحدة حول مكانة المرأة السياسية،حيث ما تزال المكانة المفضلة للمرأة في الجانب السياسي تتركز في كونها ناخبة وحاشدة للأصوات أكثر منها صانعة قرار، وهو ما يعكسه طبيعة التباين الفقهي في النسق الفكري الثقافي لأعضاء حزب الإصلاح، الذي ما يزال ينقسم بين الفتاوى الفقهية المؤيدة لحقوق المرأة السياسية والفتاوى الفقهية المعارضة ، كما عكست النتائج قلة وعي المرأة بحقوقها السياسية داخل الحزب،ووفقا لجورج هربرت ميد فإن ذلك راجعا لأن المرأة تختار أدوارها من خلال ما يراه الآخرون ملائما وحسب ما يدعمونه اجتماعيا وثقافيا(كريب،١٣٣،١٩٩٩) .،ولأن مسألة دور المرأة السياسي – ما عدا أن تكون ناخبة - ما تزال غير مدعومة بشكل كبير داخل الحزب، لذلك لا يوجد تبني كبير من المرأة له ،ومن جانب آخر يرى رالف تيرنر أن الأفراد يكونون قادرين على صنع أدوارهم من خلال فهمهم للأطر الثقافية التي توجههم ومن خلال إصرارهم عبر التلميحات والإشارات المعبرة للآخرين لإعطائهم حق بالنسبة لدور معين (عثمان ،١٤٦،٢٠٠٨)،وهذا قد يعكس لنا قلة وعي المرأة بحقوقها السياسية والتي لعبت أهداف الحزب فيما يخص المرأة وما يرتبط به من تقاليد ومأسسة ، على إدراج النساء في قطاعات خاصة منفصلة عن الأطر التنظيمية للحزب ككل ،وهو الأمر الذي عمل على تأخر وعي النساء السياسي ،بما يعني غياب مفهوم مواطنة المرأة المتساوية في المجال العام السياسي داخل الإصلاح ، خاصة وأن الشأن السياسي هو شأن عام لا يمكن للفرد أن يكون فاعلا أو مؤثرا فيه ما لم يعترف بدوره في الحياة العامة وبحقه في ممارسه هذا الدور دون قيود ذات طابع تمييزي ،وهذه المسألة ليست مشكلة تخص حزب الإصلاح لوحدة بل هي مشكلة جميع الأحزاب في اليمن التي ما زالت تتسم مشاركة المرأة السياسية فيها بالضعف والتبعية والتي ترتبط بعدة متغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية (الصلاحي،٢٠٠٥).

وبالنسبة لجماعة السلفية التنظيمية والمجال السياسي فلها موقف واضح ورافض لأي مشاركة للمرأة أو حتى للرجل في المجال السياسي انطلاقا من موقفهم الرافض والمحرم

للديمقراطية والتحزب بشكل عام ،لذلك لا توجد أي مكانة سياسية مفضلة للمرأة لدى السلفية التنظيمية .

*** - المكانة الاجتماعية**

يعد المجال الاجتماعي والخيري من أكثر المجالات التي لاقت قبولا لمشاركة المرأة في الأحزاب والجماعات الإسلامية،حيث نلاحظ على الجدول رقم (١٥) الخاص بحزب الإصلاح وللعبارات رقم(٢١،١٢،٩)، وجود ميل كبير من قبل أفراد العينة ذكورا وإناثا لأن تكون المرأة عضوه أو رئيسة في جمعيات خيرية أو اجتماعية بنسبة ٩٤،٨% للإناث كعضوه، وكرئيسة لجمعية خيرية بنسبة ٨٨،٨%، وبالنسبة للذكور فقد أيد ذلك نسبة ٨٦،٩% كعضوه ،و ٨٨،١%، كرئيسة لجمعية خيرية أو اجتماعية ، بينما حدث تراجع في أن تكون المرأة رئيسة لمنظمة حقوقية بنسبة و٦٤،٧% للإناث ونسبة ٦٣،١% للذكور ، وغالبا ما يكون التفضيل لأن تعمل المرأة في أطر نسائية، خاصة بها بعيدا عن أنشطة الرجال،حيث نلاحظ في الفقرة رقم (٦) أن هناك ميل من قبل النساء لأن تكون المرأة مسئولة عن الأعمال الخاصة بالنساء فقط بنسبة ٦٣،٨ %ورفض ذلك فقط نسبة ٣٦،٢% بينما رفض ذلك من الذكور نسبة ٥٩،٥% وقبل ذلك ٤٠،٥%،بما يؤشر إلى أن المرأة في حزب الإصلاح تميل للعمل من خلال الأطر النسائية بعيدا عن مجالات الاختلاط بالرجال وهو ما يؤكده رفضهن للعبارة رقم (١٧)التي تنص على تفضيل أن تترأس المرأة جمعيات أو منظمات مختلطة مع الرجال ،حيث رفض ذلك ما نسبته ٥٠%ولكننا نجد قبولا للعبارة يمثل ٥٠ %أيضا ، بما يعكس لنا مستويات الوعي المختلفة داخل. الإصلاح من قبل النساء والتي ما زال يحكمها المرجعية الفقهية من جواز وعدم جواز،ومع هذا ترى الباحثة أن وجود ٥٠ %من النساء لا يرين مانع في أن تشارك المرأة أو تترأس جمعيات مختلطة مع الرجال مؤشر ايجابي للتغيرات التي طرأت مؤخرا على حزب الإصلاح فيما يخص المرأة والتعامل مع قضاياها واعتماد بعض الفتاوى التي تتناسب مع الواقع الاجتماعي ومتطلباته.

أما ما يخص جماعة السلفية التنظيمية ،فالمرأة حتى الآن لا يحق لها أن تلتحق بعضوية الهيئة الإدارية للجمعيات نظرا لموقف الجماعة الذي ما زال متشدد جدا من مسائل الاختلاط وولاية المرأة وهو الأمر الذي نجده محل خلاف عند أعضاء الإصلاح وقياداتهم .

جدول رقم (١٥)

العينة من حزب الإصلاح حسب الجنس و المكانة المفضلة للمرأة داخل الحزب

	إناث						ذكور							
	نعم		لا				نعم		لا					
	ع[1]	%	ع	%	مج[2]	%	ع	%	ع	%	مج	%	مج كلي[3]	%
١- أن تكون أحد أعضاء مجلس شورى حزبي.	٨١	٦٩،٨	٣٥	٣٠،٢	١١٦	١٠٠	٧٥	٨٩،٣	٩	١٠،٧	٨٤	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
٢-أن تكون رئيس مجلس شورى حزبي.	٢٤	٢٠،٧	٩٢	٧٩،٣	١١٦	١٠٠	٢٠	٢٣،٨	٦٤	٧٦،٢	٤٨	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
٣-أن تكون أحد أعضاء الأمانة العامة لحزبي.	٥٨	٥٠	٥٨	٥٠	١١٦	١٠٠	٥٩	٧٠،٢	٢٥	٢٩،٨	٤٨	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
٤-أن تكون الأمين العام لحزبي.	٢١	١٨،١	٩٥	٨١،٩	١١٦	١٠٠	١٨	٢١،٤	٦٦	٧٨،٦	٤٨	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
٥-أن تكون رئيسة حزبي.حزبي	١٩	١٦،٤	٩٧	٨٣،٦	١١٦	١٠٠	١٥	١٧،٩	٦٩	١،٨٢	٤٨	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
٦- أن تكون مسئولة عن الأعمال الخاصة بالنساء فقط.	٧٤	٦٣،٨	٤٢	٣٦،٢	١١٦	١٠٠	٣٤	٤٠،٥	٥٠	٥٩،٥	٤٨	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
٧- أن تكون مرشحة عن حزبي في مجلس النواب .	٥١	٤٤	٦٥	٥٦	١١٦	١٠٠	٤٩	٥٨،٣	٣٥	٤١،٧	٤٨	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
٩-- أن تكون أكثر نشاطا في جمع الأصوات في الانتخابات.	٩٢	٧٩،٣	٢٤	٧’٢٠	١١٦	١٠٠	٧١	٨٤،٥	١٣	١٥،٥	٤٨	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
١٠- أن تكون عضوه في جمعيات اجتماعية أو خيرية تدعم أفكار حزبي.	١١٠	٩٤،٨	٦	٥،٢	١١٦	١٠٠	٧٣	٨٦،٩	١١	١٣،١	٤٨	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
١٢- أن تترأس جمعيات نسائية اجتماعية أو خيرية .	١٠٣	٨٨،٨	١٣	١١،٢	١١٦	١٠٠	٧٤	٨٨،١	١٠	١١،٩	٤٨	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
١٣- أن تكون داعية .	١١٢	٩٦،٦	٤	٤،٤	١١٦	١٠٠	٧٤	٨٨،١	١٠	١١،٩	٤٨	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
١٤- أن تدير مشاريع استثمارية .	٩١	٧٨،٤	٢٥	٢١،٦	١١٦	١٠٠	٥١	٧،٦٠	٣٣	٣٩،٣	٤٨	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
١٧-أن تدير أو ترأس منظمات أو جمعيات مختلطة مع الرجال..	٥٨	٥٠	٥٨	٥٠	١١٦	١٠٠	٣٧	٤٤	٤٧	٥٦	٤٨	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
١٩-أن ترأس الصحيفة أو المجلة الصادرة باسم حزبي.	٧٩	٦٨،١	٣٧	٣١،٩	١١٦	١٠٠	٤٨	٥٧،١	٣٦	٤٢،٩	٤٨	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
٢٠-أن تكون كاتبة في المطبوعات الصادرة عن حزبي.	٩٣	٨٠،٢	٢٣	١٩،٨	١١٦	١٠٠	٦٨	٨١	١٦	١٩	٤٨	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
٢١- أن تدير أو ترأس منظمات حقوقية	٧٥	٦٤،٧	٤١	٣٥،٣	١١٦	١٠٠	٥٣	٦٣،١	٣١	٣٦،٩	٤٨	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

[1] ع:- تمثل العدد
[2] مج:-المجموع
[3] مج كلي:المجموع الكلي

وبالنظر إلى الجدول رقم (١٦) نجد أن الأعضاء من الجمعيات السلفية مالوا إلى أن تكـون المرأة مشرفة على الأعمال النسائية فقط بنسبة ٩٠،٣%للنساء و٨٩،٥%للرجال وهي نسبة أكبر من ميل حزب الإصلاح لأن تعمل المرأة في المجال النسائي فقط .

كما وجد رفض لأن تكون المرأة عضوه هيئة إدارية أو رئيسة الجمعية سواء على مستوى الإناث أو مستوى الذكور، فقد حصلت الإناث على نسبة رفض ٨٨،١% بالتساوي لأن تكـون عضوه ورئيسة ،وبنسبة رفض ١٠٠%من قبل الذكور لأن تكـون رئيـسة للجمعيـة ،ونـسبة ٦٨،٤% لأن تكون عضوه هيئة إدارية ، والبيانات السابقة تدلنا على أن مـسألة تـولي المـرأة لرئاسة الجمعيات السلفية أمر محسوم بالرفض التام من قبل الذكور ،بينما عند الإنـاث هنـاك نسبة ١٢،٩% تقبل بذلك ،وترى الباحثة أن هذا التأييد لا يشمل جميع الجمعيات السلفية ، وهو ما أظهرته النتائج لصالح مؤسسة الفتاة التي أيدت ذلك بنسبة ١٢،٩%،وقد يأتي تأييد النساء مـن مؤسسة الفتاة لذلك،مما استشفته الباحثة أثناء التقاءها بالنساء العاملات داخل المؤسسة ، من أنهن يتمتعن بفاعلية أكبر في إدارة أنشطتهن والتي هي كافة أنشطة المؤسسة بعكس جمعيـة الحكمـة وجمعية الإحسان التي تختلف فيها بعض الأنشطة النسائية عن الأنشطة الرجالية ،لذلك تـرى النساء في مؤسسة الفتاة بأن لهن الأولوية في أن يكن أعضاء في مجلـس أمنـاء المؤسـسة أو رئاسة المؤسسة من ناحية أن أنشطة المؤسسة هي أصلا خاصة بالنساء فقط .وعلى العكس مـن جمعية الحكمة وجمعية الإحسان التي تمارس أعمالا وأنشطة أخرى يرى أعضاءها أن بعضها لا يصلح للنساء مثل الإشراف على بناء مساجد وحفر آبار وغيرها من الأعمال التي تحتـاج مـن وجهة نظرهم إلى متابعة رجالية ،فمناقشة جميع القرارات الصادرة من الجمعيات السلفية كمـا في العبارة رقم (٣)من الجدول (١٦) لم يؤيده سوى نسبة ٤٥،٢%من الإناث،بينمـا أيـده فقـط ٣١،٦%من الذكور فقط بما يعكس طبيعة التباين في تفضيل المكانة الاجتماعيـة للنـساء عـن المكانة الاجتماعية للرجال.

جدول رقم (١٦)

أفراد العينة من جماعة السلفية التنظيمية حسب الجنس ومدى المكانة المفضلة لأعضائهم.

مدى المكانة المفضلة للمرأة	إناث						ذكور							
	نعم		لا				نعم		لا					
	ع	%	ع	%	مج	%	ع	%	ع	%	مج	%	مج كلي	%
١- أن تكون أحد أعضاء الهيئة الإدارية أومجلس الأمناء.	٤	١٢،٩	٢٧	٨٧،١	٣١	١٠٠	٦	٣١،٦	١٣	٦٨،٤	١٩	١٠٠	٥٠	١٠٠
٢-أن تكون رئيسة الهيئة الإدارية أو رئيسة الجمعية أو المؤسسة.	٤	١٢،٩	٢٧	٨٧،١	٣١	١٠٠	٠	٠	١٩	١٠٠	١٩	١٠٠	٥٠	١٠٠
٣-أن تناقش جميع القرارات و الأنشطة.	١٤	٢،٤٥	١٧	٥٤،٨	٣١	١٠٠	٦	٣١،٦	١٣	٦٨،٤	١٩	١٠٠	٥٠	١٠٠
٤-أن تكون مسئولة عن الأعمال الخاصة بالنساء فقط.	٢٨	٩٠،٣	٣	٩،٧	٣١	١٠٠	١٧	٨٩،٥	٢	١٠،٥	١٩	١٠٠	٥٠	١٠٠
٧- أن تدير مشاريع استثمارية .	١٩	٦١،٣	١٢	٣٨،٧	٣١	١٠٠	٨	٤٢،١	١١	٥٧،٩	١٩	١٠٠	٥٠	١٠٠
٩ –أن تكون داعية .	٣١	١٠٠	٠	٠	٣١	١٠٠	١٩	١٠٠	٠	٠	١٩	١٠٠	٥٠	١٠٠
١١ – أن ترأس المجلة الصادرة باسم جمعيتي.	١١	٣٥،٥	٢٠	٦٤،٥	٣١	١٠٠	٣	١٥،٨	١٦	٨٤،٢	١٩	١٠٠	٥٠	١٠٠
١٢- أن تكون كاتبة في الصحف أو المجلات التي تدعمها جمعيتي.	٢٠	٦٤،٥	١١	٣٥،٥	٣١	١٠٠	١٥	٧٨،٩	٤	٢١،١	١٩	١٠٠	٥٠	١٠٠

*** - المكانة الثقافية والدعوية**

يعد تفضيل أن تكون المرأة داعية، الموقع الثقافي الذي لاقى أكبر تأييد من النساء والرجال سواء على مستوى حزب الإصلاح أو جماعة السلفية التنظيمية ، فمن خلال الجدولين رقم (١٥ ، ١٦)

نلاحظ تفضيل أن تكون المرأة داعية بنسبة تأييد تساوي ٩٦،٦%للإناث من حزب الإصلاح و ١٠٠%للإناث من جماعة السلفيين ،بينما كان تفضيل الذكور من حزب الإصلاح يساوي ٨٨،١% أما جماعة السلفية التنظيمية ، فبلغ تأييد الذكور ١٠٠%، يلي ذلك تفضيل أن تكون المرأة حاصلة على شهادات أكاديمية متخصصة ،حيث أيد ذلك من حزب الإصلاح ٨٢،٨%من الإناث ،و ٨٩،٣% من الذكور ،أما جماعة السلفية التنظيمية فقد أيدت النساء ذلك بنسبة ٨٧،١% ،بينما بلغ تأييد الذكور نسبة ٨٤،٢%،وأما تفضيل أن تكون المرأة كاتبة في الصحف او المجلات التابعة للحزب او الجماعة فقد نال المرتبة الثالثة من التأييد حيث أيد ذلك من الإناث في حزب الإصلاح بنسبة ٨٠،٢% ،والذكور بنسبة ٨١%،أما بالنسبة لجماعة السلفية فقد انخفض تأييد النساء لأن تكون المرأة كاتبة في الصحف الى نسبة ٦٤،٥% وللذكور بنسبة ٧٨،٩%، كما نجد انخفاض في نسبة تأييد أن تكون المرأة رئيسة للصحف أو المجلات الصادرة

عن الحزب أو الجماعة بنسبة ٦٨،١%للإناث من حزب الإصلاح ،ونسبة ٣٥،٥%للإناث من الجماعة السلفية ،بينما أيد ذلك من الذكور في حزب الإصلاح ٥٧،١% أما من الجماعة السلفية فلم يؤيد من الذكور إلا ما نسبته١٥،٨%، ونلاحظ من ذلك انه كلما كان هناك ميل لأن تكون المرأة معرضة للاختلاط بالرجال كلما كانت نسب الرفض ترتفع أكثر لأي مشاركة ثقافية ، وإن كان هناك فروق في ارتفاع نسبة الرفض أو التأييد بين حزب الإصلاح وجماعة السلفيين لصالح حزب الإصلاح في قبول أكبر لأن تتواجد المرأة في المواقع التي فيها اختلاط بالرجال .

.

***المكانة الاقتصادية**

كثيرا ما يردد الإسلاميون أن الإسلام كفل للمرأة حقوقها الاقتصادية ومنحها الأهلية المالية في إدارة ممتلكاتها أو التصرف بمالها ،وغالبا ما يشيرون إلى أن الإسلام لم يحرم على المرأة الخروج للعمل ،لكنهم في نفس الوقت يقيدون ذلك الحق بموافقة الزوج ،وأن تعمل المرأة في أعمال معينة دون أخرى ،فقد مال الإسلاميون إلى أعمال الطب والتمريض والتعليم بشكل كبير للمرأة ،مع مراعاة أن تكون أماكن العمل بعيدة عن الاختلاط .ويرجع التشديد في مسائل عمل المرأة لأنهم ينظرون إلى ذلك من ناحية أن الإسلام أوجب النفقة للمرأة على الرجل ،لذلك اعتبروا خروج المرأة للعمل هو من الضرورات التي فرضها واقع الحاجة الى تواجد نساء في أعمال معينة ،من أجل أن تقدم خدماتها لأختها المرأة ،بدلا أن يقدمها الرجل ،مما يخفف من اختلاط النساء بالرجال ،فالإسلاميون غالبا لا ينظرون لعمل المرأة كضرورة من ضرورات تنمية المجتمع والمشاركة في الدخل القومي ،بقدر ما هو حاجة فرضتها طبيعة المجتمعات المعاصرة .

وبالنسبة لحزب الإصلاح نجد أن أدبيات الحزب لا تشجع ولا ترفض في نفس الوقت عمل المرأة ،فهو ينظر إليها كمسألة شخصية حسب الحاجة والضرورة وتقدر بقدرها ،وهناك العديد من عضوات الإصلاح متواجدات في الكثير من مرافق الدولة وإن كان التفضيل لقطاع التعليم وقطاع الطب بشكل أكبر ، أما بالنسبة لجماعة السلفية التنظيمية ، فهي ما زالت أكثر تشددا في مسائل عمل المرأة بسبب موقفها الأكثر تشددا من مسألة الاختلاط ،ونجد أن أغلب النساء العاملات بأجر من جماعة السلفية التنظيمية ، لا يعملن إلا داخل الجمعيات السلفية أو مشاريع الجمعيات السلفية من مراكز أو مدارس تعليمية خاصة بالنساء . .

ومن خلال النظر في الجدول رقم (١٦)نجد أن ٧٨،٤%من الإناث من حزب الإصلاح هن من المؤيدات لأن تدير المرأة مشاريع استثمارية ،بينما لم يؤيد ذلك من الذكور سوى

٦٠،٧%،وهو ما يدل على أن الرجال أكثر معارضة لأن يكــون للمــرأة مــشاريع اقتــصادية استثمارية ،أما في جماعة السلفيين فقد أيد إدارة المرأة للمــشاريع الاســتثمارية ٦١،٨%مــن الإناث،بينما قل تأييد الذكور الى ٤١،١% فقط .

وباستخراج معامل التوافق المعدل فاي(Adjasted coutingency coefficient) بــين الجنس وتفضيل إدارة المرأة للمشاريع الاستثمارية بالنسبة لحزب الإصلاح وجماعــة الــسلفية التنظيمية، بلغت قيمة معامل فاي (٠،١٩٣) بالنسبة لحزب الاصلاح ،وبلغــت (١٨٧.)بالنــسبة للسلفية التنظيمية ،وهي قيمم معنوية عند درجة (٠،٠٥)بما يعني وجود علاقــة ضــعيفة بــين الجنس وتفضيل إدارة المرأة للمشاريع الاستثمارية وهو ما تدل عليه النسب السابقة لصالح تأييــد أكبر من قبل الإناث .

وباستعراض المكانة المفضلة للمرأة نكون بذلك قد أجبنا على الجزء الأول من التــساؤل الثاني للدراسة .

٥-٢-٤ دور المرأة في الأحزاب والجماعات الإسلامية.

يمثل الدور مجموعة الأنشطة والأفعال التي تؤديها المرأة في الأحزاب والجماعات الإسلامية كواجبات نتجت عن مجموعة الحقوق والمكانة التي أعطيت لها،وســنتناوله هنــا مــن خــلال استعراض الأنشطة التي تمارسها المرأة كتعبير عن مدى مشاركتها داخل الأحزاب والجماعــات الإسلامية ،فالمشاركة حسب تعريف معجم العلوم الاجتماعية هي **(تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا في موقف الجماعة بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة والمشاركة فــي تحمل المسئولية)** (بدوي،١٩٨٢:٣٠٥)وبشكل عام فالمشاركة كما أشرنا فــي الإطــار النظــري للدراسة تعني حق المواطنين في أداء دور معين حسب نوعية النشاط الذي يتم ممارسته ســواء كان نشاط اقتصادي أو اجتماعي ،أو ثقافي ،بمعنى أخر حق المواطنين في عملية صنع القــرار السياسي من خلال حق التصويت أو الترشيح في الانتخابات أو الانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني(أحزاب وجمعيات ومنظمات ونقابات) كأعضاء وقيادات ،والالتحــاق بوظــائف الدولــة بمختلف مستوياتها والمشاركة في العملية الإنتاجية في المجتمع بشكل عام من إنتــاج ثقــافي أو اقتصادي ،وإقامة الفعاليات المختلفة وتنظيمها والتأثر أو التأثير فيها . (سعد،١٩٨١: ٨٧)

وبناء على ما سبق نستطيع القول أن مشاركة المرأة أو دورها داخل الجماعات والأحــزاب الإسلامية تعني مدى شعور المرأة بالمسؤولية تجاه التنظيم الذي تنتمي إلية ،ومدى تفاعلها العقلي والانفعالي تجاه المواقف والقضايا التي تتبناها الجماعات والأحزاب الإسلامية ،بما يحقق أهداف الحزب أوالجماعة ،وإلى أي مدى يعطى للمرأة الحق كمواطنة بالمشاركة فــي صــنع القــرار

بأشكاله المختلفة داخل هذه التنظيمات من تصويت أو ترشيح أو إدارة ،والى أي مـدى نـستطيع القول أن المناخ الاجتماعي والسياسي والاجتماعي والثقافي والقانوني الذي تعمل في إطاره هـذه الأحزاب والجماعات ،يعزز من مشاركة المرأة أو يعيقها ،وهل المرأة داخـل هـذه التنظيمـات تمتلك وعيا سياسيا وقانونيا واجتماعيا يؤهلها للمشاركة الحقيقية المتكاملة في كافة الجوانب بعيدا عن المشاركة المظللة أو الزائفة التي تتمثل فقط في مجرد المظهر الخارجي للمـشاركة .وبنـاء على ذلك نستطيع تناول بعض أوجه المشاركة للمرأة في الأحزاب والجماعات الإسـلامية مـن خلال استعراض مجالات المشاركة التنظيمية ،الـسياسية، الاجتماعيـة ،الدعويـة والثقافيـة ، الاقتصادية المعبرة عن أدوار المرأة داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية ،والتـي وفقـا لهـا نكون قد أجبنا على تساؤل الدراسة رقم ٢،٣،٧ كالتالي

٥-٢-٤-١- الدور التنظيمي للمرأة داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية

***الدور التنظيمي للمرأة داخل حزب الإصلاح**

بالنظر إلى الجدول رقم (١٧) الموضح لمدى الدور التنظيمي الذي تمارسه المرأة داخـل حزب الإصلاح ، نلاحظ أن هناك مستويات من المشاركة تخدم أهداف الحزب ،والتي تتـدرج ضمن الإطار التنظيمي للحزب المكون من أدنى وحدة تنظيمه وهي الحلقة وحتى أعلـى وحـدة تنظيمه وهي المؤتمر العام ،كما نلاحظ أن هناك نوع من الالتـزام تجـاه الالتحـاق بعـضوية الحلقات التي تعد أدنى وحدة تنظيمية داخل حزب الإصلاح و تعقد بشكل أسبوعي ،ويدرس مـن خلالها البرنامج التربوي لأعضاء الحزب ،فقد حـصلت العبـارات (**أنـا عـضوه فـي حلقـة تنظيمية**)و(**حضور اللقاءات الأسبوعية**)و(**أدرس المنهج التربوي والفكري لحزبي**)على أعلـى نسبة مثلت ٨٤% بالتساوي لكل عبارة ،وهو ما يدل على مستوى الالتزام العالي من قبل الإناث في حزب الإصلاح، في حضور اللقاءات التنظيمية الأسبوعية ،مما يسهل عملية التواصل بـين الأعضاء ،والتي تعد أحد عوامل فاعلية الحزب السياسي، فالقدرة على التواصل مـع الأعـضاء تمثل معيارا للتفاعل الاجتماعي بين أفـراد التنظـيم بمـا يـسهل تحقيـق أهـداف الحـزب بسهولة.وهو ما يتميز به حزب الإصلاح ليس على مستوى اللقاءات الأسبوعية فقط، بل هنـاك أيضا اللقاءات التنظيمية الشهرية اللقاءات التنظيمية السنوية التي حـصلت علـى تأييـد مـن المبحوثات بنسبة ٧٧%ونسبة ٦٧% على التوالي ،كما أن هناك نسبة ٦١%من العضوات هـن من اللواتي يشرفن على إدارة الحلقات التنظيمية .

ولأن عملية كسب الأنصار للحزب من أهم العمليات التنظيمية للحزب السياسي ،فقد أجابت نسبة ٧٥%من الإناث بأنهن يعملن على كسب أعضاء وأنصار لحزبهن ،وهي نسبة تدل على مدى الالتزام التنظيمي لعضوات الإصلاح ،وهو ما يعكس مدى حرص المبحوثات على دفع الاشتراكات المالية أو جمع التبرعات للحزب كما في العبارة رقم (٨)والتي حصلت على نسبة ٧٩%.

ولأن عملية رفع التقارير الخاصة بأنشطة الحزب هي من العمليات الحيوية الدالة على حجم النشاط فقد أجابت ما نسبته ٦٤%بأنهن يقمن برفع التقارير وهي نسبة تتناسب مع وجود ما يمثل ٦١%من العينة، هن مسئولات عن حلقات تنظيمية، بما يتطلب كتابة التقارير عن أعمال الحلقات .ولأن العملية التنظيمية بشكل عام تحتاج إلى صياغة الخطط والبرامج ،فقد أجابت ما يمثل ٤٠ % من العينة أنهن يقمن بذلك .وترى الباحثة أن عملية صياغة الخطط والبرامج هنا مقتصرة على العمل النسائي فقط ولا يتعدى ذلك إلى صياغة الخطط والبرامج على مستوى الحزب ككل بسبب الفصل بين أعمال النساء وأعمال الرجال داخل الحزب ،هذا فضلا عن إشراف الرجال على مراجعة الخطط والبرامج النسائية وهو ما أوضحناه أكثر في الفصل الثالث للدراسة .

جدول رقم (١٧)

عينة الإناث من حزب الإصلاح حسب مستوى الدور التنظيمي الذي يقمن به

الدور التنظيمي	نعم		لا		مج	%
	ت	%	ت	%		
١-حضور اللقاءات التنظيمية الأسبوعية.	١٠٦	٨٤	١٠	٨	١١٦	١٠٠
٢- حضور اللقاءات التنظيمية الشهرية.	٩٨	٧٧	١٨	١٤	١١٦	١٠٠
٣- حضور اللقاءات السنوية.	٨٥	٦٧	٣١	٢٥	١١٦	١٠٠
٤- أدير حلقات تنظيمية أو وحدات حزبية.	٧٧	٦١	٣٩	٣١	١١٦	١٠٠
٥- أنا عضوة في حلقة تنظيمية .	١٠٦	٨٤	١٠	٨	١١٦	١٠٠
٦--أعمل على كسب أعضاء أو أنصار لحزبي.	٩٥	٧٥	٢١	١٧	١١٦	١٠٠
٧-- أدرس المنهج التربوي والفكري لحزبي.	١٠٦	٨٤	١٠	٨	١١٦	١٠٠
٨-أدفع الاشتراكات أوأجمع التبرعات لحزبي.	٩٩	٧٩	١٧	١٣	١١٦	١٠٠
٩- أشارك في صياغة الخطط والبرامج داخل حزبي.	٥١	٤٠	٦٥	٥٢	١١٦	١٠٠
١٠- أشارك برفع التقارير الخاصة بأنشطة حزبي.	٨٠	٦٤	٣٦	٢٨	١١٦	١٠٠

- **الدور التنظيمي للمرأة داخل جماعة السلفية التنظيمية**

يلاحظ على الجدول رقم (١٨)المبين لتوزيع العينة من الإناث من الجماعة السلفية حسب مدى المشاركة التنظيمية داخل الجمعيات السلفية أن ٦٠% من الإناث يلتزمن بحضور الدوام الرسمي للجمعية ،وقد يعود ذلك إلى أن بعض المدن من عينة الدراسة لم يكن للجمعيات السلفية أي فروع نسائية بمقرات ودوام رسمي مثل عدن والمكلا .

وتشير البيانات الموجودة في الجدول رقم (١٨)إلى انعدام أي مشاركة للمرأة في التصويت لانتخابات الهيئة الإدارية للجمعية ،أو المشاركة في الهيئة الإدارية بنسبة ٠% بما يدل على انعدام المشاركة الديمقراطية للمرأة كعضوه في الجمعيات،والذي يعد حق من حقوق العضوية في النظام الأساسي،فالجمعيات السلفية الخيرية كما أشرنا في الفصل الثالث تحرم المرأة من حضور اجتماعات الجمعية العمومية التي من خلالها يتم ترشيح أعضاء الهيئة الإدارية تحت مبرر عدم اختلاط النساء بالرجال، وهو مبرر لا يتعامل مع المرأة كعضوه لها نفس الحقوق والواجبات،وهو ما ينم عن رؤية تميزية لصالح الذكور في الجمعية .

جدول رقم (١٨)

توزيع العينة من الإناث من السلفية التنظيمية حسب الدور التنظيمي داخل الجمعيات السلفية

الدور التنظيمي	نعم		لا			
	العدد	%	**العدد**	%	**مج كلي**[1]	%
حضور الدوام الرسمي لجمعيتي..	١٨	٦٠	١٢	٤٠	٣٠	١٠٠
أشارك بالتصويت في الانتخابات الداخلية لجمعيتي.	٠	٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠
أشارك كمرشحة في الانتخابات الداخلية لجمعيتي .	٠	٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠
أشارك في صياغة الخطط والبرامج .	١٤	٤٧	١٦	٥٣	٣٠	١٠٠
توطيد العلاقات مع أعضاء وممثلي الجمعيات الاسلامية الأخرى .	٩	٣٠	٢١	٧٠	٣٠	١٠٠
رفع التقارير الخاصة بأنشطة جمعيتي.	١٩	٦٣	١١	٣٧	٣٠	١٠٠
البحث عن مصادر تمويل لجمعيتي.	٩	٣٠	٢١	٧٠	٣٠	١٠٠

[1] مج كلي :- المجموع الكلي

كما تشير بيانات الجدول إلى وجود نسبة ٦٣%من الإناث يقمن برفع التقارير الخاصة بأنشطة الجمعيات السلفية و٤٧% يقمن بصياغة الخطط والبرامج الخاصة بأنشطة القطاع النسائي و٣٠%يقمن بالبحث عن مصادر تمويل للجمعية أو لتوطيد العلاقات مع عضوات وممثلات من الجمعيات الإسلامية الأخرى، ومن خلال مقابلة الباحثة مع بعض العاملات في الفروع النسائية فعملية توطيد العلاقات مع أعضاء وممثلي الجمعيات الأخرى لا يكون إلا من نفس الخط الإيديولوجي الذي تنطلق منه الجمعيات السلفية،أو تكون قريبة منه ،كما أن البحث عن مصادر تمويل للجمعية لا يكون إلا داخليا ومن خلال خط النساء ،فغير مسموح للمرأة أن تسافر لدول الخليج كما يسافر مسئولي الجمعيات السلفية للبحث عن مصادر تمويل ، رغم وجود نساء لديهن القدرة على السفر والبحث عن مصادر تمويل ،ولكن لا تشجع النساء بسبب النظرة السلفية لمفهوم الاختلاط والمحرم والحدود التي توضع حول حركة المرأة ،وهو ما وضحناه أكثر في الفصل الثالث من الدراسة .

٥-٢-٤-٢الدور السياسي للمرأة داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية

- **مستوى المشاركة السياسة للمرأة داخل حزب الإصلاح حسب إجابة المبحوثين**

تناولنا في إطار الفصل الثالث للدراسة بعض المؤشرات الكمية لمشاركة المرأة السياسية داخل حزب الإصلاح، من حجم العضوية ونسبة القيادات ،والتواجد في مواقع القرار ،وسنتناول هنا بعض المؤشرات الكيفية النوعية التي تدل على وجود مشاركة ودور سياسي للمرأة داخل حزب الإصلاح من خلال إجابات النساء أنفسهن .

فمن خلال النظر في الجدول رقم (١٩) المبين لمستوى المشاركة السياسية للإناث داخل الحزب،نلاحظ وجود مشاركة للنساء في العمليات الانتخابية الخاصة داخل الحزب بنسبة ٦٩%، وأجابت ٥٩% بأنهن يحضرن المؤتمرات العامة التي يقيمها الحزب، فهناك العديد من العمليات الانتخابية التي تجرى داخل الحزب كالترشح لحضور المؤتمر العام والترشح لعضوية مجلس الشورى وهو ما يدل على تفاعل المرأة في الإصلاح مع العمليات الديمقراطية الداخلية في الحزب .

جدول رقم (١٩)

العينة من الإناث من حزب الإصلاح حسب نوع المشاركة السياسية داخل الحزب

نوع المشاركة السياسية داخل الحزب	حزب الإصلاح					
	نعم		لا			
	العدد	%	ت	%	مج كلي	%
١ - توطيد العلاقات مع أعضاء وممثلي الأحزاب الأخرى.	٣١	٢٥	٨٥	٦٧	١١٦	١٠٠
٢ - أشارك كناخبة في العمليات الانتخابية الخاصة داخل حزبي.	٨٨	٦٩	٢٨	٢٢	١١٦	١٠٠
٣ -أشارك كناخبة في انتخابات البرلمان والمجالس المحلية لصالح مرشح حزبي.	٨٦	٦٨	٣٠	٢٤	١١٦	١٠٠
٤ -أشارك في حضور المؤتمرات العامة التي يقيمها حزبي.	٧٥	٥٩	٤١	٣٢	١١٦	١٠٠

كما أجابت ما نسبته ٦٨% من الإناث بأنهن يشاركن كناخبات في انتخابات البرلمان والمجالس المحلية لصالح مرشح الحزب، وهو ما يدل أيضا على تفاعل المرأة في حزب الإصلاح مع القضايا التي يتبناها الحزب بما يعكس فاعلية المشاركة أثناء الانتخابات كمرشحة أما ما يخص توطيد العلاقات مع أعضاء وممثلي الأحزاب الأخرى لم تجب سوى ٢٥% من النساء بأنهن يعملن على ذلك ،وهي نسبة بسيطة تدل على أن غالبية أنشطة المرأة في الإصلاح ما تزال أنشطة داخلية إما في إطار الإصلاح أو المواليات للإصلاح ، فما زالت بعض العضوات في الحزب وخاصة في المناطق الجنوبية (كعدن والمكلا)يرفضن التعامل مع النساء في الحزب الاشتراكي لنظرا لحساسيتهن من تعامل الحزب قبل الوحدة مع مسائل التدين ومسائل المرأة، ،وإن خفت هذه المسألة بعد الدخول في اللقاء المشترك ،إلا أن التواصل ضل خاصا ببعض النساء من القيادات في الإصلاح وليس مفتوحا لجميع العضوات.[1]

***فاعلية دور المرأة السياسي داخل حزب الإصلاح .**

نلاحظ على الجدول رقم (٢٠) المبين لتوزيع العينة من حزب الإصلاح حسب مدى فاعلية الدور السياسي الذي تقوم به المرأة،نجد أن إجابة المبحوثين تركزت في تأييد للعبارة التي تقول(**أن المرأة أقل وعيا من الرجال في الأمور السياسية**)بما يمثل ٦٤،٥%للإجابة(نعم)،كما

[1] مقابلة الباحثة مع محمد عقلان عضو مجلس شورى حزب الإصلاح ،ورئيس المكتب التنفيذي في مدينة عدن سابقا

أيد المبحوثين العبارة(**أن الرجال غالبا ما ينفردون بالقرارات المهمة داخل الحزب**) بنسبة ٦٠،٥%للإجابة(نعم)،بما يدل على تابعية وضع المرأة السياسي داخل الحزب.

وقد يكون هناك تناقضا في إجابة المبحوثين سعلى بعض العبارات ، فبينما هم يؤيدون أن المرأة أقل وعيا من الرجال في الأمور السياسية بنسبة ٦٤،٥% ،نجدهم يؤيدون في نفس الوقت العبارة التي تقول أن(**المرأة في حزبي تعي أدوارها السياسية**) بتأييد يمثل ٥٣%.

ورغم تأكيد المبحوثين على أن الرجال غالبا ما ينفردون بالقرارات المهمة ،بالإضافة إلى قلة وعي المرأة بالأمور السياسية ،إلا أن الذين أيدوا أ ن ذلك يرجع لوجود تهميش لدور المرأة السياسي داخل الحزب يمثلون ٣٢،٥% للإجابة(نعم)،بينما رفض وجود التهميش ما نسبته ٦٧،٥%، وهذا قد يعني وجود أسباب أخرى من وجهة نظر المبحوثين أدت إلى قلة وعي المرأة بالأمور السياسية وانفراد الرجال بالقرارات المهمة داخل الحزب،وهو ما يتوافق مع الدراسة السابقة لأميمة عبد اللطيف ومارينا أوتاوا من أن النساء في الحركات الإسلامية غالبا لا يوجهن انتقادات لقياداتهن في الحزب .

جدول رقم (٢٠)

أفراد العينة من حزب الإصلاح حسب مدى فاعلية الدور السياسي للمرأة

مدى فاعلية الدور السياسي للمرأة داخل حزب الإصلاح	نعم		لا		مج	%
	ت	%	ت	%		
١- تؤثر المرأة على عملية صنع القرار السياسي في حزبي.	١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠	٢٠٠	١٠٠
٢- المرأة في حزبي تعي أدوارها السياسية.	١٠٦	٥٣	٩٤	٤٧	٢٠٠	١٠٠
٣-المرأة في حزبي أقل وعيا من الرجال في الأمور السياسية.	١٢٩	٦٤،٥	٧١	٣٥،٥	٢٠٠	١٠٠
٤-يوجد تهميش لدور المرأة السياسي داخل حزبي.	٦٥	٣٢،٥	١٣٥	٦٧،٥	٢٠٠	١٠٠
٥-المرأة في حزبي تنشط في الانتخابات فقط.	٧٤	٣٧	١٢٦	٦٣	٢٠٠	١٠٠
٦-غالبا ما ينفرد الرجال بالقرارات المهمة داخل حزبي.	١٢١	٦٠،٥	٧٩	٣٩،٥	٢٠٠	١٠٠

وهناك من المبحوثين من يؤيدون أن نشاط المرأة في الإصلاح يكون أثناء الانتخابات فقط بما يمثل ٣٧% ،وهي نسبة أقل مقارنة بمن رفضوا ذلك والتي بلغت نسبتهم ٦٣% ،وقد يكون ذلك راجعا لطبيعة أنشطة القطاع النسائي للحزب التي يهتم بها في غير وقت الانتخابات كالأنشطة التعليمية والخيرية والاجتماعية .

كما يلاحظ أن المبحوثين،انقسموا بالتساوي ما بين الموافقة والرفض حول وجود تأثير للمرأة في عملية صنع القرار السياسي داخل الحزب كما في العبارة (تؤثر المرأة على عملية صنع القرار السياسي داخل حزبي) بنسبة ٥٠% للإجابة نعم و٥٠% للإجابة لا ، وعند سؤال المبحوثين هل المرأة تمنح فرصة حقيقية للتأثير على القرارات المهمة داخل الحزب كما في الجدول رقم (٢١)انخفضت نسبة المؤيدين إلى ٤٨% ٧٠،٥% بينما ارتفعت نسبة المعترضين على وجود فرص حقيقية إلى ٥٢%.

جدول رقم (٢١)

توزيع العينة من حزب الإصلاح حسب مدى وجود فرصة حقيقية للمرأة في التأثير على القرارات المهمة داخل الحزب

مدى وجود فرص	العدد	%
نعم	٩٥،٥	٤٨
لا	١٠٤،٥	٥٢
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند سؤال المبحوثين، الذين أجابوا بوجود هذه الفرص، عن كيفية منح المرأة الفرص الحقيقية للتأثير على القرارات المهمة داخل الحزب كما في الجدول رقم (٢٢) نجد أن إجابة المبحوثين تركزت حول بعض الإجابات من أمثال أنه يؤخذ رأي النساء في الكثير من قرارات الحزب بنسبة ٤١،١% ولاشتراكها في صناعة القرارات الخاصة بالقطاع النسائي بنسبة ٢٦،٢% ،ولاشتراكها في صياغة الخطط والبرامج بنسبة١١،٤%،ولوجودها في مواقع اتخاذ القرار بنسبة ٢١،٣%.

جدول رقم (٢٢)

توزيع العينة من حزب الإصلاح بحسب طريقة منح المرأة فرصة حقيقية في التأثير على القرارات المهمة داخل الحزب

طرق منح الفرص	العدد	%
١ - وجودها في مواقع القرار	٣٠	٢١،٣
٢ -اشتراكها في صياغة الخطط والبرامج	١٦	١١،٤
٢ -اشتراكها في صناعة القرارات الخاصة بالقطاع النسائي	٣٧	٢٦،٢
٣ -لأنه يؤخذ رأي النساء في الكثير من القرارات الخاصة بالحزب	٥٨	٤١،١
المجموع	١٤١	١٠٠

نلاحظ على الإجابات السابقة أنها لا تعبر عن وجود فرص حقيقية للمرأة للتأثير على القرارات المهمة داخل الحزب ما عدا الإجابة التي دلت على وجودها في مواقع القرار، كإشارة إلى وجود المرأة في المؤتمر العام ومجلس شورى الحزب ، فمسألة أنه يؤخذ رأي النساء لا يعبر عن تأثيرهن في القرارات فهي مسألة أقرب إلى الاستشارة منها إلى اتخاذ القرار وغير ملزمة لا لائحيا ولا تنظيميا ،أما مسألة اشتراك النساء في صناعة القرارات الخاصة بالقطاع النسائي فهي مسألة تخص فئة معينة من الحزب ولا تخص الحزب بشكل عام ،هذا فضلا عن إشراف الرجال على القطاع النسائي فهو من الناحية اللائحية ما يزال يتبع الأمانة العامة وليس له استقلالية تامة ،وأما اشتراك المرأة في صياغة الخطط والبرامج الخاصة بالقطاع أيضا لا يدل ذلك على التأثير في القرارات الهامة داخل الحزب لأن ذلك عبارة عن إجراءات تنفيذية،وحتى في حالة تواجدها في مواقع القرار فهي لا تمثل سوى ١٥% من عضوية المؤتمر العام و ١٠% من عضوية مجلس الشورى بما يدل على أن حجمها في مواقع القرار لا يسمح لها بأن تكون قوى مؤثرة في القرارات المهمة داخل الحزب ، هذا فضلا عن عدم فاعلية النساء المرشحات لمجلس شورى الحزب في طرح القضايا ومناقشتها والتفاعل معها[1]وهذا المعنى نجد له تأييد لدى عينة الدراسة التي رفضت وجود فرص حقيقية للمرأة في التأثير على القرارات المهمة داخل الحزب والتي مثلت ٥٢% ،وعند سؤالهم حول لماذا لا تمنح المرأة هذه الفرصة تركزت إجابتهم كما في الجدول رقم (٢٣) حول مجموعة من الأسباب مثل عدم وجودها الفاعل

[1] مقابلة الباحثة مع عضو مجلس شورى حزب الإصلاح عبدالله محمد سالم،الذي ذكر للباحثة عدم فاعلية عضوات مجلس شورى حزب الإصلاح في القضايا التي تطرح في المجلس.

في مواقع القرار بنسبة ٢٥،٤% ،وقيود تنظيمية ولائحية بنسبة ١٧% ،ولانخفاض وعي المـرأة السياسي بنسبة ٢٢%و لعدم الثقة بالمرأة بنسبة ٢٠،٣%، ولتقليديـة قيـادات الحـزب بنـسبة ١٥،٣%.

جدول رقم (٢٣)

توزيع العينة من حزب الإصلاح بحسب أسباب عدم منح المرأة فرصة حقيقية في التأثير على القرارات المهمة داخل الحزب

	العدد	%
عدم وجود المرأة الفاعل في مواقع القرار	١٥	٢٥،٤
قيود تنظيمية ولائحية	١٠	١٧
لانخفاض الوعي السياسي للمرأة	١٣	٢٢
لعدم الثقة بالمرأة	١٢	٢٠،٣
تقليدية قيادات الحزب	٩	١٥،٣
المجموع	٥٩	١٠٠

ترى الباحثة أن الأسباب المذكورة أكثر موضوعية من إجابات الذين أيدوا وجود فرص حقيقية للمرأة في اتخاذ القرار ،وذلك لأن المرأة في الإصلاح ليس لها وجود فاعل في مواقع اتخاذ القرار للأسباب التي ذكرناها سابقا ،هذا فضلا عن القيود التنظيمية التي تحصر نشاطها وأدوارها في قطاع نسائي ،أما مسألة انخفاض وعيها السياسي فهو ما أيده أيضا جزء كبير من العينة سابقا ،ويعكس عدم الثقة بالمرأة قلة تواجدها في مواقع القرار حيث لا توجد سوى ١٣ امرأة في عضوية مجلس شورى الحزب ،أما ما يخص تقليدية قيادات الحزب ،فقد يكون ذلك راجعا إلى القيود التي تضعها بعض القيادات النسائية والرجالية التقليدية والتي لا تزال تنظر لبعض أنشطة المرأة السياسية والإعلامية بأنه لا داعي أو ضرورة لها وخاصة إذا كان فيها اختلاط أكبر بالرجال ، وغالبا ما تشكل مثل هذه النظرة أحدى معوقات تفعيل دور ومكانة المرأة في الأحزاب الإسلامية

*** أسباب غياب المرأة في الأحزاب الإسلامية عن البرلمان وعن عضوية الهيئات الإدارية فـي الجماعات الإسلامية .**

- أسباب غياب المرأة في حزب الإصلاح عن البرلمان .

تعد مسألة ترشيح الأحزاب الإسلامية للمرأة إلى عضوية البرلمانات من المـسائل التـي قبلت بها العديد من الحركات الإسلامية في بعض البلدان العربية والإسـلامية مـؤخرا ،ففـي مصر توجد امرأة من جماعة الإخوان المسلمون في البرلمان المصري ،وفي المغرب العربـي

توجد ٦ نساء فزن عن حزب العدالة والتنمية ، وعن حزب العمل الإسلامي الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمون في الأردن توجد امرأة وعن حزب الوسط الإسلامي توجد امرأة (تقرير التنمية البشرية،٢٠٠٥).

ويلاحظ أن هذه الأحزاب قد استطاعت أن تخرج من الإشكالية الشرعية التي كانت تحرم على المرأة الترشح ،كما استطاعت أن تحسم الفتوى لصالح أهلية المرأة للمشاركة كمرشحة،هذه الأهلية التي ما زالت بعض الحركات الإسلامية في بعض البلدان العربية غير قادرة على إعطائها للمرأة والتعامل معها كمواطنة لها نفس الحقوق والواجبات ،ومن هذه الحركات الحركة الإسلامية في اليمن الممثلة بحزب الإصلاح ،الذي يملك قاعدة جماهيرية يستطيع من خلالها إيصال أي امرأة إلى البرلمان ،ولكنه حتى الآن لم يرشح أي امرأة ضمن قوائمه الانتخابية،وبالرغم من أن أدبياته الرسمية لا يوجد بها ما يمنع المرأة من أن تكون مرشحة لعضوية مجلس النواب ،إلا أن المشكلة تظل على مستوى تنزيل تلك النصوص إلى أرض الواقع.

ومن خلال لقاء الباحثة مع بعض القيادات من الرجال والنساء[١] حول هذه المسألة ،تمثلت إجابتهم حول العامل الفقهي وأن مسألة ترشح المرأة ما تزال مسألة خلافية من الناحية الشرعية داخل الأطر التنظيمية للحزب،وأنها لم تحسم حتى الآن،وكان مما راه القياديين في هذه المسألة أنه حتى لو حسمت هذه المسألة من الناحية الشرعية داخل الأطر المؤسسية للحزب ،يضل قانون الانتخابات القائم على النظام الفردي في الترشح لا يساعد أيضا على الإقبال على ترشيح النساء في المجتمع اليمني ، بعكس نظام القائمة النسبية، الذي يتيح فرص أكبر للمرأة في الفوز للترشح وهو ما تراه الباحثة نوع من التبرير السياسي ،وعدم الجدية تجاه الاعتراف بالمرأة كمرشحة،خاصة وأن حزب الإصلاح قد خاض مواقف سابقة أثارت جدلا في أوساطه وأدت إلى فقدانه للعديد من أعضائه مثل دخوله في التحالف مع الحزب الاشتراكي ،وترشيحه للمهندس فيصل بن شملان كمرشح للرئاسة ٢٠٠٦،وهي مواقف تعد متقدمة بالنسبة لحزب الإصلاح،ولكنه في مسائل المرأة يسير بخطوات بطيئة وردود الفعل السياسية ،فضلا عن خوفه من فقدان مقاعد برلمانية في حالة ترشح المرأة التي ما زال الدعم الاجتماعي لترشحها غير فاعل وهو ما يدل على برجماتية الحزب في التعامل مع المرأة من حيث استغلالها كصوت انتخابي وحاشدة للجماهير ،دون تمكينها من أن تكون مرشحة .

[1] مقابلة الباحثة مع أحمد القميري عضو الهيئة العليا لحزب الإصلاح ، ود أمة السلام علي رجا رئيسة القطاع النسائي لحزب الإصلاح

وبمقارنة أراء القياديين بعينة المبحوثين من الأعضاء كما هو في الجدول رقم (٢٤) نجد أن الإناث والذكور من حزب الإصلاح يميلون لتأييد أن الواقع الاجتماعي غير مهيأ لترشح المرأة للبرلمان بنسبة ٣٢،٥%للإناث و٢٨%للذكور وهم بذلك يؤيدون العائق الاجتماعي في النظرة للمرأة بأنها لا تصلح للترشح وأن أعمال البرلمان هي أعمال تتناسب مع وظائف الرجل وهو الأمر الذي أيده ٢٥،٥%من الإناث في حزب الإصلاح ،و١٤،٥%من الذكور ،كما أيد ما نسبته ٢٦،٥من الإناث و٢٧%من الذكور أن هذه المسألة من المسائل التي لم تحسم فقهيا داخل الحزب،والذي قد يكون راجعا لعدم وجود ضغوط من قبل النساء أنفسهن تجاه حسم هذه المسألة وهو ما أيده ٢٦،٥%من الإناث و٢١،٥%من الذكور،أو راجعا لرفض المرأة نفسها مسألة الترشح للبرلمان وهو ما أيده ١٨،٥%من الاناث ،و١١،٥%من الذكور ،أو قد يكون راجعا لأن المرأة غير مؤهلة لخوض هذه التجربة بتأييد مثل ١٥% للإناث و٨،٥%للذكور .

كما نلاحظ أن المبحوثين لا يميلون بشكل كبير إلى اعتماد عدم جدية الحزب في دعم هذه المسألة ،حيث لم يؤيد ذلك سوى ١١% من الإناث و ١٠%من الذكور .

جدول رقم (٢٤)

أفراد العينة من حزب الإصلاح حسب الجنس وأسباب غياب المرأة في حزب الإصلاح عن البرلمان

أسباب غياب المرأة عن البرلمان	أنثى				ذكر					
	نعم		لا		نعم		لا			
	ع	%	ع	%	ع	%	ت	%	مج كلي	%
لأن هذه المسألة لم تحسم فقهيا داخل حزبي	٥٣	٢٦،٥	٦٣	٣١،٥	٥٤	٢٧	٣٠	١٥	٢٠٠	١٠٠
لأن العمل في البرلمان يتناسب مع الرجل أكثر من المرأة	٥١	٢٥،٥	٦٥	٣٢،٥	٢٩	١٤،٥	٥٥	٢٧،٥	٢٠٠	١٠٠
لأن الواقع الاجتماعي غير مهيأ لترشح المرأة للبرلمان	٦٥	٣٢،٥	٥١	٢٥،٥	٥٦	٢٨	٢٨	١٤	٢٠٠	١٠٠
لأن حزبي لا يدعم هذه المسألة بشكل جاد	٢٢	١١	٩٤	٤٧	٢٠	١٠	٦٤	٣٢	٢٠٠	١٠٠
لأنه لا يوجد ضغوط من قبل النساء حول هذه المسألة	٥٣	٢٦،٥	٦٣	٣١،٥	٤٣	٢١،٥	٤١	٢٠،٥	٢٠٠	١٠٠
لأن المرأة غير مؤهلة لخوض هذه التجربة	٣٠	١٥	٨٦	٤٣	١٧	٨،٥	٦٧	٣٣،٥	٢٠٠	١٠٠
لأن المرأة في حزبي غير قابلة خوض هذه التجربة	٣٧	١٨،٥	٧٩	٣٩،٥	٢٣	١١،٥	٦١	٣٠،٥	٢٠٠	١٠٠

وباستخراج معامل التوافق المعدل (Adjasted coutingency coefficient) بين الجنس وأسباب غياب المرأة في الإصلاح عن البرلمان ،لم تظهر النتيجة أي قيمة معنوية لكل الأسباب الموجودة في الجدول ،بما يعني أن الجنس لا يلعب دورا كبيرا في أسباب غياب المرأة عن البرلمان .

***:- أسباب غياب المرأة في الجمعيات السلفية عن عضوية الهيئة الإدارية من وجهة نظر المبحوثين .**

تعد مسألة الترشح لعضوية الهيئة الإدارية حق من حقوق العضوية التي تكفلها الأنظمة الأساسية للجمعيات ،وهي تعبير عن مشاركة العضو وتفاعله في الأنشطة الإدارية لهذه الجمعيات والمنظمات .ومن عينة الجمعيات السلفية ،نلاحظ غياب تام لعضوية المرأة في هيئاتها الإدارية، وهو الأمر الذي يفقد المرأة حق من حقوق العضوية .ورغم أن النظام الأساسي للجمعيات السلفية لا يوجد فيه أي نصوص تمنع التحاق المرأة بعضوية الهيئة الإدارية كما أشرنا في الفصل الثالث للدراسة ،إلا أنه على مستوى الواقع يوجد منع للمرأة للترشح إلى عضوية الهيئة الإدارية .

ويرجع القيادات من الرجال أسباب ذلك الغياب إلى الأسباب الشرعية الممثلة بمسألة ولاية المرأة،فهم لا يتصورون أن يأتي يوم وتترأس المرأة رئاسة الجمعية ،ويرون أن المرأة يجب أن يكون لها هيئتها الإدارية الخاصة بها بما يجنبها مسألة الاختلاط بالرجال ،وبمقارنة أراء القيادات في الجمعيات السلفية بآراء الأعضاء عينة الدراسة كما في الجدول رقم (٢٥) نجد أن الأعضاء مالوا إلى التوافق مع قياداتهم في أن وجود المرأة في الهيئة الإدارية سيؤدي لاختلاطها بالرجال بنسبة ٥٢%للإناث و٢٨%للذكور ،لذلك فهم يرون أن أعمال الهيئة الإدارية هي أعمال ذكورية لا تتناسب مع المرأة وهو ما أيده ٢٤%من الإناث و٢٠%من الذكور .

يلاحظ على إجابات المبحوثين أن مسألة الاختلاط ما تزال تمثل مسألة محورية في المرجعية السلفية ،وهذه المسألة فيها الكثير من التزييف لوعي النساء بحقوقهن بعضوية الهيئات الإدارية ،خاصة وأن إدراج النساء في هيئات إدارية خاصة لا ينطبق عليه الحقوق والواجبات المنصوص عليها في قانون الجمعيات والمنظمات المدنية ،فالهيئات النسائية الإدارية تعمل كهيئات تنفيذية ضمن البناء الهيكلي للجمعيات الخيرية وليس لها أي تأثير في مسائل القرارات الإستراتيجية داخل الجمعيات السلفية ،وهو ما أيده نسبة ٦٤%من المبحوثين من الجمعيات السلفية من أن المرأة في الجمعيات السلفية لا تمنح فرصة حقيقية في التأثير على القرارات المهمة داخل الجمعيات كما في الجدول رقم (٢٦)بينما رأي ما نسبته ٣٦%من الأعضاء أن

المرأة تمنح فرصة حقيقة للتأثير على القرارات المهمة داخل الجمعيات ،وبسؤال المبحوثين عن كيفية منحها تلك الفرصة كما في الجدول رقم (٢٧)،تمثلت الإجابة لأن ذلك يرجع لصياغة المرأة للخطط والمشاريع بنسبة ٣٩ %ولأشراف المرأة على الأعمال النسائية بنسبة ٦١ %،وهي إجابات تعكس عن وعي متدني بطبيعة أعمال الهيئة الإدارية في صياغة القرارات المهمة داخل الجمعيات ،أما مسائل من أمثال صياغة الخطط والمشاريع فهي من الأعمال التنفيذية ،كذلك إشراف المرأة على أعمال النساء يأتي ضمن الهيئات التنفيذية داخل الجمعيات ،وهو ما مثل وعي أكبر لدى من أجابوا بعدم تأثير المرأة في القرارات المهمة داخل الجمعيات حيث أرجعوا السبب في ذلك كما في الجدول رقم (٢٨)بأن ذلك عائد لعدم وجودها في الهيئة الإدارية بنسبة ٦٨،٧% ولعدم وجود عاملات في الجمعية أصلا بنسبة ٣١،٣ %

جدول رقم (٢٥)

أفراد العينة من جماعة السلفيين حسب الجنس و سبب غياب المرأة عن عضوية الهيئات الإدارية للجمعيات السلفية

أسباب غياب المرأة عن عضوية الهيئة الادارية	أنثى				ذكر					
	نعم		لا		نعم		لا			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	مج	%
١ -لأن أعمال أعضاء الهيئة الإدارية لا تتناسب مع المرأة	١٢	٢٤	١٩	٣٨	١٠	٢٠	٩	١٨	٥٠	١٠٠
٢ -لأن وجود المرأة في الهيئة الإدارية فيه اختلاط بالرجال	٢٦	٥٢	٥	٣٢،٢	١٤	٢٨	٥	١٠	٥٠	١٠٠

جدول رقم (٢٦)

العينة من جماعة السلفيين حول مدى منح المرأة فرصة حقيقية في التأثير على القرارات المهمة داخل الجمعية

	التكرار	النسبة
نعم	١٨	٣٦
لا	٣٢	٦٤
المجموع	٥٠	١٠٠

جدول رقم (٢٧)

العينة من السلفية التنظيمية حسب كيفية منح المرأة اتخاذ القرارات المهمة

	التكرارات	النسبة
من خلال صياغة الخطط والمشاريع	٧	٣٩
من خلال إدارتها لأنشطة النساء	١١	٦١
المجموع	١٨	١٠٠

جدول (٢٨)

العينة من السلفية التنظيمية بحسب أسباب عدم منح المرأة فرصه اتخاذ القرار

	التكرارات	النسبة
لأنها غير موجودة في الهيئة الإدارية	٢٢	٦٨،٧
لأنه لا توجد عاملات في الجمعية أصلا	١٠	٣١،٣
المجموع	٣٢	١٠٠

٥-٢-٤-٣-- الدور الاجتماعي والخيري للمرأة في حزب الإصلاح والسلفية التنظيمية .

جدول رقم (٢٩)

العينة من حزب الإصلاح والسلفية التنظيمية حسب مدى وجود دور للمرأة اجتماعي او خيري أو ثقافي

مدى وجود دور للمرأة	حزب الإصلاح						جماعة السلفيين					
	نعم		لا				نعم		لا			
	ع	%	ع	%	مج	%	ع	%	ع	%	مج كلي	%
١--لا تهتم المرأة في حزبي أو جمعيتي كثيرا بالتأليف والكتابة والفكر.	١٢٨	٦٤	٧٢	٣٦	٢٠٠	١٠٠	٣٤	٦٨	١٦	٣٢	٥٠	١٠٠
٢--تولي المرأة داخل حزبي أو جمعيتي النشاط الاجتماعي والخيري أهمية أكبر.	١٨٥	٩٢،٥	١٥	٧،٥	٢٠٠	١٠٠	٤٣	٨٦	٧	١٤١٤٤	٥٠	١٠٠
٣- النشاط الدعوي الإسلامي من الاهتمامات الرئيسية للمرأة داخل حزبي أو جمعيتي.	١٨٣	٩١،٥	١٧	٨،٥	٢٠٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٠	٠	٥٠	١٠٠

جدول رقم (٣٠)

عينة الإناث من حزب الإصلاح والسلفية التنظيمية حسب مستوى مشاركتهن الاجتماعية والخيرية والثقافية

مستوى المشاركة	حزب الاصلاح						جماعة السلفيين					
	نعم		لا				نعم		لا			
	ت	%	ت	%	مج	%	ت	%	ت	%	مج	%
١- -أنا عضوه في جمعيات أو منظمات أو مؤسسات خارج إطار حزبي أو جمعيتي.	٥٢	٤١	٦٤	٥١	١١٦	١٠٠	٠	٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠
٢-أشارك في إقامة الفعاليات الخيرية أو الاجتماعية التي يدعمها حزبي أو جمعيتي.	٩٨	٧٨	١٨	١٤	١١٦	١٠٠	٢٠	٦٦،٧	١٠	٣٣،٣	٣٠	١٠٠
٣-أتابع الصحف أ والمجلات .	٤٨	٣٨	٦٨	٥٤	١١٦	١٠٠	١٠	٣٣،٣	٢٠	٦٦،٧	٣٠	١٠٠
٤-٥-٤ -أدير جمعيات أو مؤسسات أو منظمات تخدم أفكار حزبي أو جمعيتي .	١٨	١٤	٩٨	٧٨	١١٦	١٠٠	٠	٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠
٦-أشارك بإلقاء المحاضرات والندوات الدينية.	٧٩	٦٣	٣٧	٢٩	١١٦	١٠٠	٢٠	٦٦،٧	١٠	٣٣،٣	٣٠	١٠٠

بالنظر في الجدول رقم (٢٩) الموضح لمدى وجود دور اجتماعي أو خيري للمرأة داخل حزب الإصلاح وجماعة السلفيين ،نجد أن أفراد العينة يؤيدون بشكل كلي العبارة رقم (٢)التي تدل على الاهتمام الأكبر للمرأة بالنشاط الاجتماعي والخيري ،حيث أيد ذلك من حزب الإصلاح نسبة ٩٢،٥%للإجابة(نعم) ولم يعترض على ذلك سوى ٧،٥%،بينما أيد ذلك من جماعة السلفيين نسبة ٨٦ % للإجابة نعم ولم يعترض على العبارة سوى١٤% ، وهو ما يدل على أن المجال الاجتماعي والخيري يتصدر أنشطة المرأة في حزب الإصلاح وجماعة السلفيين ،وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (٣٠)الموضح لمستوى مشاركة المرأة في المجال الاجتماعي الخيري ، نجد أن ٧٨%من أفراد العينة من الإناث في حزب الإصلاح ، وكما هو موضح في العبارة رقم (٢)هن من اللواتي يشاركن في إقامة الفعاليات الاجتماعية والخيرية داخل الحزب،بينما أيدت ذلك من جماعة السلفيين ٦٦،٧% ،كما يوجد ٤١% من الإناث في حزب الإصلاح هن عضوات في جمعيات خيرية واجتماعية خارج إطار الحزب كما هو في العبارة رقم (١)، بينما لم يوجد من جماعة السلفيين أي إناث ينتمين إلى جمعيات خيرية أو اجتماعية خارج إطار الجمعية بنسبة ٠%،وهو ما يعكس محدودية نشاط المرأة في الجماعة السلفية مقارنة بنشاط المرأة في حزب الإصلاح ،والتي يتعدى نشاطها مجرد العضوية إلى ترأس وإدارة الجمعيات

والمنظمات كما في العبارة رقم (٥) والذي أيدته ١٤% من الإناث في حزب الإصلاح بينما لم تؤيده أي امرأة من جماعة السلفيين ، فعضوات الإصلاح يتميزن بأنهن ينفردن بدور بارز في الالتحاق أو التأسيس للجمعيات الخيرية والاجتماعية النسائية ،والالتحاق بعضوية النقابات والاتحادات ،وهو دور يعد متقدما مقارنة بالمرأة في الأحزاب الأخرى ،ولكن ما يزال هذا الدور يتمثل القيم الدعوية الإصلاحية ،والتركيز على قضايا الأمومة والطفولة ،ولا نستطيع القول أنه يدخل ضمن الإطار العام للمجتمع اليمني ككل، أي أن يكون له أثر مستقل عن إطار الجمعيات المحسوبة على الإصلاح ،فهذا الدور ما يزال يحتاج أن يتبع بالعلاقات الاجتماعية الموجودة داخل المجتمع ككل والتنسيق من خلال الأحزاب والمنظمات الأخرى وحتى على مستوى النقابات فكل ما تقدمه عضوه الإصلاح لا يتعدى تقديم بعض الخدمات المقتصرة على الجانب النسائي،أو الخروج في بعض الإضرابات الخاصة بالعمل النقابي ولا يوجد نشاط نقابي فاعل للمرأة تبرز فيه من خلال القضايا العامة النقابية في المجتمع .

ونكاد لا نجد في الإصلاح سوى منظمة واحدة نسائية تشكل الرأي العام المجتمعي وتهتم بالقضايا الحقوقية وقضايا الفساد في المجتمع ،وهي منظمة صحفيات بلا قيود الذي تترأسها إحدى عضوات مجلس شورى حزب الإصلاح ،ونظرا لأنها المنظمة النسائية الوحيدة التي تعمل في هذا الإطار فلا نستطيع القول أنه توجه عام داخل الحزب بقدر ما يظل اهتماما شخصيا.

٥-٢-٤-٤- الدور الثقافي والدعوي للمرأة في حزب الإصلاح والسلفية التنظيمية

بإعادة النظر في الجدول رقم (٢٩)نلاحظ أن أفراد العينة من حزب الإصلاح وجماعة السلفيين يؤيدون بغالبية عظمى ، أن النشاط الدعوي من الاهتمامات الأساسية داخل الحزب أو الجماعة للمرأة حيث أيد ذلك من حزب الإصلاح ٩١،٥%للإجابة نعم ،بينما لم يعترض على ذلك سوى ٨،٥%من العينة،أما جماعة السلفية التنظيمية فقد أيدت هذا النشاط للمرأة بنسبة ١٠٠% ،وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (٣٠) نجد أن نسبة ٦٣%من الإناث من عينة حزب الاصلاح هن ممن يشاركن في إلقاء المحاضرات والندوات الدينية كما في العبارة رقم (٦)،بينما أيدت ذلك من جماعة السلفيين ٦٦،٨%. وبالعودة الى الجدول رقم(٢٩) نجد أن المبحوثين من حزب الإصلاح أيدوا العبارة رقم ١(--**لا تهتم المرأة في حزبي أو جمعيتي كثيرا بالتأليف والكتابة والفكر)**. بنسبة ٦٤% لحزب الإصلاح ،و٦٨% من جماعة السلفية التنظيمية ،وبالنظر في الجدول رقم(٣٠)نلاحظ على العبارة رقم (٣)التي تدل على مدى متابعة المرأة للصحف والمجلات التابعة للحزب أو الجماعة لم نجد سوى ٣٨% من الإناث من حزب

الإصلاح و٣٣،٣%من الإناث في جماعة السلفية،وهي نسبة بسيطة تعكس عدم الاهتمام بالأمور الثقافية من قبل المرأة فالنساء في حزب الإصلاح وجماعة السلفية التنظيمية غالبا لا يقرأن،ولا يوجد لديهن اهتمام بالمسائل الفكرية[١].

وبشكل عام نستطيع القول أن النساء في حزب الإصلاح والسلفية التنظيمية، ينشطن في مجال إلقاء المحاضرات الدعوية في المنازل والمساجد وبعض الأماكن العامة نشاطا واسعا، وهو ما لاحظته الباحثة أيضا من خلال حضورها لبعض المحاضرات والفعاليات التي تنشط من خلالها العضوات ،كما لاحظت الباحثة أن النساء في حزب الإصلاح وجماعة السلفية التنظيمية يتميزن بقدرة على الخطابة والتحدث باللغة العربية الفصحى ،كما ينشطن في توزيع النشرات الإعلامية التي تعبر عن توجهاتهن الفكرية الدعوية والتي في الغالب لا تخرج عن الخطاب الوعظي الأخلاقي ،كما تمارس العضوات في الإصلاح بعض الأنشطة الثقافية كالإنشاد في أوساط النساء وإقامة المهرجانات حسب المناسبات كمهرجانات عن فلسطين، أو بعض المناسبات الدينية .وجميع هذه الأنشطة تظل محصورة في الأوساط النسائية ،ولا تخرج للإطار العام المجتمعي .

كما تفتقد السلفية التنظيمية وحزب الإصلاح لأي مرجعيات ثقافية نسائية عامة أو كاتبات معروفات،حيث لا توجد سوى بعض الكتابات الضئيلة التي تتركز في الصحف أو المجلات الداخلية التابعة للحزب أو الجماعة .ومن خلال مقابلة الباحثة مع بعض القيادات النسائية قلن انه توجد لديهن شاعرات وكاتبات وقاصات ولكنهن لا يعبرن عن أنفسهن في الأطر المجتمعية العامة ،وترجع الباحثة ذلك إلى المنظومة الفكرية التي سادت في حزب الإصلاح والجماعة السلفية ، وعزلت العمل النسائي في أطره الخاصة مما قلل من مجالات الخبرة للمرأة في هذا المجال ،خاصة وأن المجال الإعلامي والثقافي والسياسي هو من المجالات التي لا تثرى وتتطور إلا بالخبرات المشتركة في المجال العام الاجتماعي .

ومن خلال مقابلة الباحثة مع بعض العضوات السابقات في حزب الإصلاح ،واللواتي كان لهن اهتمام ثقافي وكتابات داخل الإصلاح من أمثال الكاتبات الصحفيات س رشيدة القيلي ونجلاء العمري ومسك الجنيد،وجدت الباحثة إن المرأة المثقفة غالبا ما تجد معاناه من عدم استيعاب أدوارها ،فالحزب غالبا ما يقيد عنصر الإبداع بكثرة ضوابطه ،كما أنهن وجدن عدم تقدير من القطاع النسائي،حيث لم يكن يولي اهتمام لأدوارهن أو ينظر إليه كدور مهم ،فدور

---

[1] مقابلة الباحثة مع سوزان الحروي إحدى القيادات النسائية في حزب الإصلاح وعضو مجلس شورى الحزب في أمانة العاصمة .وأسماء القرشي ،عضو مجلس شورى الحزب في أمانة العاصمة .

الداعية والواعظة من وجهة نظرهن كان يجد تقدير أعلى من دورهن الثقافي ،وهو ما دفعهن إلى ترك الحزب بالإضافة إلى عوامل أخرى،وبذلك نستطيع القول أن الدور الدعوي والإرشادي هو الذي يطغى على دور المرأة الثقافي داخل حزب الإصلاح والجماعة السلفية .

٥ - ٢ - ٤ - ٥الدور الاقتصادي للمرأة في حزب الإصلاح والسلفية التنظيمية

أشرنا في الفصل الثالث للدراسة إلى أن القطاع النسائي في حزب الإصلاح يعمل بشكل مواز لدوائر الأمانة العامة للحزب بشكل عام، من خلال تقسيم أنشطة القطاع النسائي إلى لجان تواز عمل دوائر الأمانة ،وقد وجدت الباحثة أن اللجان النسائية تمثل جميع دوائر الأمانة العامة ما عدا اللجنة الاقتصادية واللجنة القانونية فلا يوجد لها أي فاعلية أو نشاط ،كما لا يوجد لها تمثيل من قبل النساء ،والذي يبرر من قيادات القطاع بأنه راجع لعدم وجود كفاءات من النساء تشرف على هذه اللجان ، ،ونفس الأمر نجده في السلفية التنظيمية التي خلت قطاعاتها النسائية من أي أقسام تهتم بالجوانب الاقتصادية بشكل خاص، بما يدل على انعدام أي دور اقتصادي للمرأة .

جدول رقم (٣١)

أفراد العينة من حزب الإصلاح والسلفية التنظيمية حسب الدعم لعمل المرأة الاقتصادي

	حزب الإصلاح						السلفية التنظيمية					
	نعم		لا				نعم		لا			
	ت	%	ت	%	مج	%	ت	%	ت	%	مج	%
١ - يدعم حزبي أو جمعيتي حق المرأة في ا العمل	١٤٧	٧٣،٥	٥٣	٢٦،٥	٢٠٠	١٠٠	١٠	٢٠	٤٠	٨٠	٥٠	١٠٠
٢ -عمل المرأة الاقتصادي لا يلقى اهتمام كاف داخل حزبي أو جمعيتي .	١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠	٨٠	١٠	٢٠	٥٠	١٠٠

وبالنظر في الجدول رقم (٣١)الموضح لمدى وجود دعم لعمل المرأة الاقتصادي،نجد أن المبحوثين من حزب الإصلاح أيدوا العبارة رقم (١)(يدعم حزبي أو جمعيتي حق المرأة بالعمل)بنسبة ٧٣،٥% للاجابه نعم و٢٦،٥%للإجابة لا ،بينما لم يؤيد ذلك من السلفية التنظيمية سوى ٢٠%للإجابة نعم ،بينما رفضها ٨٠%من المبحوثين .

وبالعودة إلى بيانات الجدول (٣١)نلاحظ أن ٥٠% من المبحوثين أيدوا أن عمل المرأة الاقتصادي لا يلقى الاهتمام الكافي كما في العبارة رقم (٢)بينما رفض ذلك ٥٠% ،أما بالنسبة للسلفية التنظيمية فقد أيد عدم الاهتمام ٨٠% من المبحوثين وأعترض عليه ٢٠% فقط .

نلاحظ أن إجابات المبحوثين من السلفية التنظيمية كان فيها نوع من التوافق مع النظرة السلفية التي ما زالت متشددة في مسائل عمل المرأة الاقتصادي، والتي لا تسمح به إلا في أطر محدودة جدا كالعمل من خلال المراكز والمشاريع النسائية التي تديرها الجمعيات السلفية وتوفر من خلالها بيئة تعزل فيها النساء من الاختلاط بالرجال ،بينما نلاحظ على إجابات المبحوثين من حزب الإصلاح أن فيها تحيزا للإجابة على العبارة رقم (١)التي نالت تأييد ٧٣،٥% ، فالبرغم من إشارة البرنامج السياسي لحزب الإصلاح إلى أهمية الاهتمام بالمرأة العاملة،واستصدار التشريعات المناسبة لضمان حقوقها ، إلا أن مسائل عمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية لا تلقى أي اهتمام في المؤتمرات العامة للحزب ولا في مجلس شورى الحزب ،وأن موقف الحزب يكاد لا يخرج عن إطار عدم الرفض لعمل المرأة ،وتركه حسب الخيارات الشخصية للمرأة[١]أو المساهمة في الدفع بالنساء الى إنشاء المشاريع الصغيرة عبر برامج القروض الميسرة التي توفرها الجمعيات التي يعمل من خلالها أعضاء الإصلاح.

٥-٢-٦- مدى وعي المرأة بمكانتها وأدوارها داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية

- **مدى وعي المرأة بمكانتها وأدوارها في حزب الإصلاح**

يعد الوعي الذاتي للمرأة، مهما من حيث أنه يسهل لها إدراك أمورها وتحديد متطلباتها وحقوقها وواجباتها ،وهذا الوعي لا يتم تكوينه سوى بفعل التربية والتعليم والتكوين السلوكي الاجتماعي ، وذلك عبر طرق التوعية التي تستخدمها الأحزاب والجماعات و التي تعزز للفرد وعيه وإدراكه تجاه الأمور ،وخاصة تلك المتصلة بالقوانين واللوائح التي تنظم العمل وتحفظ الحقوق . فمن خلال مقابلة الباحثة مع بعض الأعضاء في حزب الإصلاح من النساء والرجال لاحظت الباحثة أن الرجال كانوا أكثر وعيا وتحدثا باسم اللوائح والعمل المؤسسي داخل الحزب،بينما كانت غالبية النساء يتحدثن عن نشاطهن داخل الحزب ضمن الإطار الدعوي ، ومن خلال النظر في الجدول رقم (٣٢)الموضح للعينة من الإناث من حزب الإصلاح حسب مدى وعي المرأة بمكانتها وأدوارها ،نلاحظ أن العبارة رقم (٢)**(تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي تعطى للرجل في حزبي)**قد حصلت على نسبة تأييد تساوي ٣٨% من الإناث، بينما رفض ذلك ما نسبته ٦٢%من الإناث ،بما يعني أن غالبية المبحوثات يرين أن المرأة لا تتمتع بنفس الحقوق التي تعطى للرجل داخل الحزب ،ولعل في ذلك إشارة إلى عدم حسم الحزب لبعض

---

١ مقابلة مع سيناء عوض عضو مجلس شورى حزب الإصلاح في أمانة العاصمة .

المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة كمرشحة في البرلمان ،أو من عدم تواجدها في الهيئة العليا للحزب ،ولعل في نظرة بعض الأعضاء للمرأة من أن أدوارها لا يمكن أن ترقى إلى أدوار الرجل السبب في ذلك، خاصة وأن ٦٢%من الإناث يؤيدن أن هناك من أعضاء الحزب من ينظرون للمرأة بأنها أقل منهم كما في العبارة رقم (٥).(**يوجد من أعضاء حزبي من ينظرون للمرأة بأنها أقل منهم**).

كما نلاحظ على الجدول أنه بالرغم من وعي المرأة بأنها لا تتمتع بنفس الحقوق التي تعطى للرجل ،وأن هناك من أعضاء الحزب من يرون أن المرأة أقل منهم ،إلا أن ذلك لا يدفع المـــرأة داخل حزب الإصلاح للمطالبة بحقوق أكثر لتغيير وضعها، كما هو لدى إجابة المبحوثات علـــى العبارة رقم (٣)(دائما ما تطالب المرأة في حزبي بحقوق أكثر لتغيير وضعها) حيث أيد ذلك من المبحوثين ٢٩% فقط ،بينما رفض ذلك ٧١%

وقد يكون ذلك راجعا لضعف في وعي الحقوق التنظيمية للمرأة داخل الحزب ،خاصة وأن في النظام الأساسي واللوائح الداخلية للحزب ، ما يشير من الناحية النظرية إلى حقوق متساوية للرجل والمرأة ،وبالنظر في العبارة رقم (١)(**المرأة في حزبي تعي حقوقها التنظيمية**)رفض تأييد ذلك ٦٢%من المبحوثات،وأقتصر تأييد ذلك على ٣٨%من الإناث ،ومن خلال لقاءات الباحثة مع بعض العضوات عينة الدراسة وجدت أن كثير من عينة الدراسة من النساء داخل حزب الإصلاح لم يقرأن البرنامج السياسي للحزب أو النظام الداخلي ،كما أنهن لا يعرفن شي عن اللوائح المنظمة للعمل داخل الحزب ،وعند سؤال الباحثة للعضوات من النساء عن ذلك تركزت إجاباتهن في أن عملهن ينصب بدرجة رئيسية بالدعوة إلى الله ولا يهمهن مسألة اللوائح والبرامج ،فضلا عن ثقتهن العالية بقياداتهن،وهو ما يدل على نوعية الثقافة المتعلمة والمشكلة لوعي المرأة داخل الحزب والتي هي أقرب للثقافة الدعوية منها للعمل المؤسسي الحزبي،وفي الغالب يسهل على هذا النوع من الثقافة التعبئة للأعضاء والحشد لهم تجاه مواقف سياسية دون أن يكون لديهم الوعي والإدراك الكامل لمضامينها .

فالمرأة وفق هذا الوعي غالبا ما تكون منفعلة بما يطرح من قضايا وأراء بمـــا يـــدل علـــى ضعف المرأة في حزب الإصلاح بذاتها كفاعلة سياسيا .وهو ما نجده أيـــضا حـــسب إجابـــة المبحوثات في قلة وعي المرأة في الإصلاح بحقوقها القانونية في المجتمع كما في العبارة رقـــم (٤)حيث أجابت ٢٢%من الإناث داخل الحزب بأن المرأة تعي حقوقها القانونية في المجتمع بينما رفضت تأييد ذلك ٧٨%.

جدول رقم (٣٢)

عينة الإناث في حزب الإصلاح حسب مدى وعي المرأة بمكانتها وأدوارها.

مدى وعي المرأة بمكانتها وأدوارها	نعم		لا			
	ت	%	ت	%	ت	%
١ - المرأة تعي حقوقها التنظيمية داخل حزبي.	٤٤	٣٨	٧٢	٦٢	١١٦	١٠٠
٢ - تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي تعطى للرجل في حزبي .	٤٤	٣٨	٧٢	٦٢	١١٦	١٠٠
٢- دائما ما تطالب المرأة في حزبي بحقوق أكثـــر للمرأة لتغيير ٣- وضعها.	٣٤	٢٩	٨٢	٧١	١١٦	١٠٠
٤ - المرأة في حزبي تعي حقوقها القانونية فـــي المجتمع.	٢٥	٢٢	٩١	٧٨	١١٦	١٠٠
٥ - هناك من أعضاء حزبي من ينظرون للمرأة بأنها أقل منهم.	٧٢	٦٢	٤٤	٣٨	١١٦	١٠٠

*** مدى وعي المرأة بمكانتها وأدوارها في السلفية التنظيمية**

لا يختلف وعي المرأة بمكانتها ودورها في السلفية التنظيمية عن وعي المرأة في حزب الإصلاح ،والذي لا يتشكل وفق وعي وإدراك ذاتي ،بقدر ما هو تلقين للثقافة السائدة والمتعلمة داخل الحزب أو الجماعة ،والتي لا تنظر إلى المرأة كمواطنة لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات ،ففي السلفية التنظيمية ما تزال المرأة غير واعية لأهمية أن تتواجد في الهيئات الإدارية للجمعيات السلفية كما في الجدول رقم (٣٣) والعبارة رقم ١،حيث أيد ذلك من الإناث ٨٠،٦%،ورفضته ١٩،٤% فقط ،بما يعكس عدم وعيها بذاتها كفاعلة في اتخاذ القرارات وتطوير العمل الذي هو من حقوق العضوية التي نص عليها النظام الأساسي للجمعيات ،ونلاحظ ذلك من خلال الإجابة على العبارة رقم (٢)التي أكدت رفض وعي المرأة بأهمية وجودها في الهيئة الإدارية بنسبة ٧٧،٤%،بينما لو تؤيد ذلك سوى ٢٣،٦%.وبينما تشعر المبحوثات بأن المرأة أقل وعيا بإدارة الجمعيات من الرجال بنسبة تأييد ٧٤،٢% بما يدل على قلة خبرة المرأة وتدريبها في هذا المجال مقارنة بالرجال ،إلا أن المبحوثات يؤيدن عدم مطالبة المرأة بحقوق أكثر داخل الجمعية كما في العبارة رقم ٦ بنسبة ٨٠%،كما أن ما يقترب من نصف العينة يؤيدن أن المرأة تتمتع بنفس حقوق الرجل داخل الجمعية كما في العبارة رقم ٥ التي أيدتها ٤٨،٤%،وهو ما يعبر عن تزييف في وعي المرأة لحقوقها ،التي ما زالت لا يحق لها كعضوه

حضور اجتماعات الجمعية العمومية أو الترشح للهيئة الإدارية ،رغم عدم وجود ما يمنع ذلك وفقا للنظام الأساسي للجمعيات

وهو ما لاحظته الباحثة من خلال مقابلتها لبعض النساء العاملات داخل الجمعيات السلفية من عدم الإلمام بالأنظمة واللوائح داخل الجمعية ، وأن ما يصل لهن من قيادة الجمعيات هو ما يعتمد كوعي،خاصة وأن المرأة في السلفية التنظيمية لا تؤيد كثيرا أن هناك من أعضاء الجمعية من ينظرون للمرأة بأنها أقل منهم ،فلم تؤيد ذلك سوى ٢٥،٨%، وهو ما يتنافى مع الخطاب المقدم من بعض مشائخ السلفية التنظيمية من أن الرجال أفضل مكانة ومنزلة من المرأة حسب التفسيرات المعتمدة للنصوص الدينية كما هو في الفصل الثالث للدراسة ،وترى الباحثة أن عدم وعي المرأة بذلك يعود إلى الصيغة التبريرية الدينية التي يقدم بها التمايز بين المرأة والرجل،والتي تحمل بطبيعتها كمسائل دينية نوع من القداسة ،تجعل المرأة تسلم بها وتدافع عنها حتى وإن كانت ضد مصالحها وحقوقها .كما نلاحظ من خلال الجدولين (٣٣،٣٢) أن هناك تشابه بين حزب الإصلاح وجماعة السلفيين من حيث ان النساء العضوات لا يطالبن غالبا بحقوق أكثر لتغيير وضعهن بالرغم من عدم تمتعهن بحقوق متساوية مع الرجال ،بالإضافة إلى قلة الوعي غالبا بالحقوق التنظيمية الداخلية و الحقوق القانونية الخاصة بالمرأة في المجتمع

وبمعرفة مستوى وعي المرأة بمكانتها ودورها داخل حزب الإصلاح وجماعة السلفيين نكون بذلك قد أجبنا على التساؤل السادس للدراسة .

جدول رقم (٣٣)

عينة الإناث من جماعة السلفيين حسب مدى وعي المرأة بمكانتها ودورها داخل الجمعيات السلفية

مدى وعي المرأة بمكانتها ودورها	نعم		لا			
	ت	%	ت	%	مج	%
١ -لا توجد أهمية لأن تكون المرأة في عضوية الهيئة الإدارية.	٢٥	٨٠،٦	٦	١٩،٤	٣١	١٠٠
٢ -المرأة تعي أهمية وجودها ودورها في الهيئة الإدارية لجمعيتي	٧	٢٢،٦	٢٤	٧٧،٤	٣١	١٠٠
٣ -المرأة أقل وعيا من الرجال بأمور إدارة الجمعيات وطبيعة عملها.	٢٣	٧٤،٢	٨	٢٥،٨	٣١	١٠٠
٤ -المرأة في جمعيتي تعي حقوقها المنصوص عليها داخل النظام الداخلي للجمعية.	٧	٢٢،٦	٢٤	٧٧،٤	٣١	١٠٠
٥ -تتمتع المرأة بنفس حقوق الرجل داخل جمعيتي.	١٥	٤٨،٤	١٦	٥١،٦	٣١	١٠٠
٦ - دائما ما تطالب المرأة داخل جمعيتي بحقوق أكثر لها لتغيير وضعها.	٩	٢٩	٧١	٨٠	٣١	١٠٠
٧ - المرأة في جمعيتي تعي حقوقها القانونية في المجتمع.	٨	٢٥،٨	٢٣	٧٤،٢	٣١	١٠٠
٨ - هناك من أعضاء جمعيتي من ينظرون للمرأة بأنها أقل منهم .	٨	٢٥،٨	٢٣	٧٤،٢	٣١	١٠٠

٥-٢-٧ نوعية القضايا التي ينبغي أن تركز عليها المرأة داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية.

من خلال النظر في الجدول رقم (٣٤)الموضح لنوعية القضايا التي ينبغي أن تركز عليها المرأة داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية حسب وجهة نظر المبحوثين من الأعضاء، نلاحظ أن قضية الدعوة إلى الله احتلت أعلى نسبة تأييد من قبل المبحوثين سواء على مستوى حزب الإصلاح أو جماعة السلفيين بما نسبته ٧٨،٥% لحزب الإصلاح و ٩٦% من جماعة السلفيين،بما يدل على أولوية الجانب الديني في الذهنية الفكرية لأعضاء الأحزاب والجماعات الإسلامية، وهو ما يؤيده ميل المبحوثين لمناقشة قضايا الانحلال الأخلاقي في المجتمع والتي

حصلت على تأييد نسبته ٧٧،٥% من حزب الإصلاح ،و ٨٤% من جماعة السلفيون ،ويدعم ذلك أيضا الميل إلى دعم القضية الفلسطينية بنسبة تأييد تساوي ٦٩،٥% من حزب الإصلاح ،ونسبة ٦٦% من جماعة السلفيين .

وبإعادة النظر في بيانات الجدول رقم (٣٤)نجد أن المبحوثين من حزب الإصلاح يؤيدون قضية مناقشة الفساد والحريات في المجتمع بنسبة تأييد ٧٧،٥% بينما لم يؤيد ذلك من جماعة السلفيين سوى ٢٠% فقط ،وهو ما قد يرجع إلى طبيعة اهتمامات حزب الإصلاح خاصة بعد خروجه إلى المعارضة و دخوله في اللقاء المشترك من مناقشة مسائل الفساد والحريات في المجتمع، وهي من المسائل التي تعكس تطورا في فكر الحزب وتناوله للقضايا الملحة على الواقع اليمني ،بينما نجد أن جماعة السلفيين ما زالت تبتعد عن مناقشة قضايا الفساد والحريات العامة لانهماكها بشكل كلي في المسائل الخيرية والأخلاقية والدعوية بمجالها ألعبادي.

ونلاحظ من الجدول أن هناك أيضا ميل إلى تأييد إنشاء جمعيات تدافع عن حقوق المرأة لدى حزب الإصلاح بنسبة ٥٥،٥% وهو ما قد يعكس زيادة في الوعي لدى أعضاء الإصلاح بحقوق المرأة ،بينما نجد ميل لرفض إنشاء جمعيات تدافع عن حقوق المرأة لدى جماعة السلفيين بنسبة تساوي ٩٢% للإجابة (لا) بما يدل على إهمال جماعة السلفيين للجانب الحقوقي الخاص بالمرأة ، كما نلاحظ على الجدول أن قضية المطالبة بأهمية زيادة فرص المرأة في العمل لم تحصل في حزب الإصلاح على تأييد سوى ٤٧%بينما رفض تأييد ذلك ٥٣%. ،وبمقارنة ذلك بعينة جماعة السلفيين نجد هناك تشددا في الرفض حيث لم يؤيد المطالبة بزيادة فرص المرأة في العمل سوى ١٦%،بينما رفض ذلك ٨٤%،ومن النتائج السابقة نستطيع القول أن الأعضاء من حزب الإصلاح هم أكثر تأييدا لحق المرأة في العمل مقارنة بجماعة السلفيين ، وبإعادة النظر في بيانات الجدول نلاحظ أن قضية المطالبة بأهمية مشاركة المرأة في البرلمان لم تأخذ حيزا كبيرا ضمن القضايا التي ينبغي أن توليها المرأة الاهتمام داخل حزب الإصلاح حيث لم يؤيد ذلك سوى ٣٢،٥%،بينما مثل الرفض ٦٧،٥% ومن خلال مقابلة الباحثة مع بعض القياديات داخل حزب الإصلاح لاحظت الباحثة أنه بالرغم من وجود خلافات فقهية واعتراضات داخل الحزب على مسألة ترشح المرأة لمجلس النواب ،إلا أن المرأة داخل الحزب لا تمثل قوى ضاغطة تجاه حسم هذا الأمر لصالح مشاركة المرأة ،وغالبا ما تكتفي المرأة بانتظار النتيجة التي سيحسم بها هذا الأمر من قبل الرجال ،على الرغم من وجود العديد من عضوات الإصلاح المتخصصات في العلوم الشرعية واللواتي يمتلكن رؤية فقهية تؤيد مسألة المشاركة ،ولكنهن لا

يطرحن هذه المسألة بقوة وإلحاح ،ولعل في طرح بعض الرجال لمسألة مشاركة المرأة في البرلمان من أعضاء الحزب صدى أوسع وأقوى من موقف المرأة الإصلاحية .

أما ما يخص السلفيين ونظرا لموقفهم الرافض من مسألة السياسة بشكل عام ومشاركة المرأة السياسية بشكل خاص ، فقد كان الميل لرفض هذه القضية بنسبة ٩٦% بينما قبلها منهم نسبة ٤% فقط ،وبالرغم من أن القبول لا يمثل سوى ٤% إلا أنه قد يعطينا مؤشر لما يطرح مؤخرا في أوساط السلفية المنظمة وخاصة سلفية جمعية الحكمة ، من إمكانية التحول إلى حزب سياسي كنوع من التأثر بالسلفية الكويتية التي حسمت مسالة العمل السياسي لصالح المشاركة .

وبالعودة إلى نتائج الجدول(٣٤) مرة أخرى نلاحظ أيضا أن قضية (المطالبة بتغيير القوانين اليمنية التي تميز ضد المرأة)وجدت تأييد من قبل الأعضاء في حزب الإصلاح بنسبة ٣٤% بينما رفض ذلك ٦٦%، بينما نجد تشديدا أكبر في الرفض من قبل جماعة السلفيين حيث رفض ذلك ما نسبته ٩٦% ،بينما لم يقبل ذلك سوى ٤%.

النتائج السابقة تعكس ضعف الاهتمام بالمسائل القانونية الخاصة بالمرأة .،رغم أن حزب الإصلاح تندرك العديد من عضواته في العديد من منظمات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات، والتي منها ما يختص بتنمية المرأة ،لكنها في الغالب لا تتناول المشكلات الواقعية للمرأة في المجتمع اليمني ،ولا تحاول إيجاد حلول لها أو الخروج بتصورات عنها ،أو تبني المسائل المختلف فيها من الناحية الفقهية كولاية المرأة وديتها وغيرها من المسائل التي ما تزال تثير الانقسامات الفكرية داخل الحزب ،بل لا يوجد أي تبني لدور فاعل من قبل القطاع النسائي داخل الحزب لإثارة الوعي بهذه المسائل والسعي للخروج برؤية خاصة تجاهها ،بما يعني أن المرأة داخل حزب الإصلاح وجماعة السلفيين لا تشارك إلا كمتلقية للخطاب المنتج حول المرأة ولا تحاول أن يكون لها دور في صياغة هذا الخطاب وتقريره،وترى الباحثة أنه سيكون لعضوات الإصلاح أكثر فاعلية إذا قمن بتبني قضايا المرأة وحقوقها ،خاصة وأنهن يمتلكن قدرة كبيرة على الوصول إلى الشرائح المختلفة في المجتمع ،مما يميزهن عن بقية النساء في الأحزاب الأخرى أو النساء المطالبات بحقوق المرأة واللواتي يظل خطابهن محصور في النخب المثقفة فقط ولا يصل إلى المرأة المرأة في الفئات الاجتماعية المتعددة .وهو ما يتفق مع الدراسة السابقة لكل من أميمة عبد اللطيف ومارينا اتاوا ،والتي أكدت على أنه لو أصبحت النساء في الحركات الإسلامية أكثر سلاسة ومرونة في مسائل حقوق المرأة ،فإنه من الممكن أن تكون الحركات الإسلامية أدوات مهمة في توسيع حقوق المرأة في المجتمعات العربية .

جدول رقم (٣٤)

العينة من حزب الإصلاح والسلفية التنظيمية حسب نوعية القضايا التي ينبغي أن تركز عليها المرأة

نوعية القضايا	حزب الإصلاح						جماعة السلفيين					
	نعم		لا				نعم		لا			
	ت	%	ت	%	مج	%	ت	%	ت	%	مج	%
أ- المطالبة بتغيير القوانين اليمنية التي تميز ضد المرأة.	٦٨	٣٤	١٣٢	٦٦	٢٠٠	١٠٠	٢	٤	٤٨	٩٦	٥٠	١٠٠
ب-المطالبة بأهمية مشاركة المرأة في البرلمان والحياة السياسية	٦٥	٣٢،٥	١٣٥	٦٧،٥	٢٠٠	١٠٠	٢	٤	٤٨	٩٦	٥٠	١٠٠
ج-المطالبة بأهمية زيادة فرص المرأة في العمل.	٩٤	٤٧	١٠٦	٥٣	٢٠٠	١٠٠	٨	١٦	٤٢	٨٤	٥٠	١٠٠
د- مناقشة قضايا الفساد والحريات في المجتمع.	١٥٥	٧٧،٥	٤٥	٢٢،٥	٢٠٠	١٠٠	١٠	٢٠	٤٠	٨٠	٥٠	١٠٠
ت- المطالبة بإنشاء جمعيات أو منظمات نسويه تركز على حقوق المرأة.	١١١	٥٥،٥	٨٩	٤٤،٥	٢٠٠	١٠٠	٤	٨	٤٦	٩٢	٥٠	١٠٠
ق- مناصرة القضية الفلسطينية.	١٣٩	٦٩،٥	٦١	٣٠،٥	٢٠٠	١٠٠	٣٣	٦٦	١٧	٣٤	٥٠	١٠٠
ه-مناقشة الانحلال الأخلاقي في المجتمع.	١٥٧	٧٨،٥	٤٣	٢١،٥	٢٠٠	١٠٠	٤٢	٨٤	٨	١٦	٥٠	١٠٠
ه- التركيز على الدعوة إلى الله.	١٥٧	٧٨،٥	٤٣	٢١،٥	٢٠٠	١٠٠	٤٨	٩٦	٢	٤	٥٠	١٠٠

٥-٢-٨ تصورات المرأة حول ذاتها في الأحزاب والجماعات الإسلامية في اليمن

أشرنا في الإطار النظري للدراسة إلى أن مفهوم الذات أو تصورات الذات من المفاهيم الأساسية التي اعتمدها اتجاه التفاعلية الرمزية داخل نظرية الدور ،فهو من المفاهيم التي تساعد في تحليل علاقة الفرد بالمجتمع وثقافته أو بالتنظيمات والثقافة المساندة لها ،وحسب ما يشير جورج هربرت ميد فإن مفهوم الذات ينبثق من سياق تفاعل الفرد مع الآخرين ، فالأفراد في الغالب يرون أنفسهم كموضوعات من منظور الآخرين ودرجة الدعم الاجتماعي التي يستقبلها الشخص من الآخرين والذين بدورهم يساعدون في تحديد شهرة الدور أو المكانة التي يحتلها في مفهوم الذات ، ويعتمد الوعي الذاتي هنا على مقدرة الكائن الإنساني أن يكون نفس الاتجاه عن

نفسه كما يأخذ به الآخرين نحوه ، فضلا عن تأثير الخصائص الشخصية للفرد ومهاراته الذاتية المرتبطة بشخصه والتي بدورها تؤثر على ممارسة الدور .وفي ضوء ذلك يصبح مفهوم الذات ليس مجموعة سمات بقدر ما هو تنظيم للأدوار التي تربط الفرد بالمجتمع أو الجماعة،(شتا،١٩٩٩) ومن خلال النظر في الجدول رقم (٣٥)المبين لتوزيع العينة من الإناث من حزب الإصلاح وجماعة السلفيين حسب تصوراتهن حول ذواتهن، من خلال رؤيتهن لبعض المسائل المرتبطة بالمرأة .

من خلال النظر في العبارة رقم (١) نلاحظ أن المبحوثات من حزب الإصلاح أيدن أن للمرأة نفس القدرات الذهنية التي للرجل بنسبة ٧٢%،بينما اعترض على ذلك ما نسبته ٢٨% ورغم أن الغالبية هن ممن يرين أن القدرات الذهنية هي واحدة عند الرجل والمرأة ، وهو ما قد يعكس مستوى من الوعي لدى المرأة في الإصلاح تجاه ذاتها كإنسان خلقه الله وكرمه بالعقل ، إلا أن وجود نسبة ٢٨% من الإناث يعترضن على ذلك قد يدل على تأثرهن ببعض التفسيرات الخاطئة للدين من أن عقل المرأة أقل من عقل الرجل والذي يتبناه بعض المشايخ داخل الحزب،وهو ما تدعمه الثقافة المجتمعية التي تضع النساء في مرتبة تابعة للرجل أو أقل منه،وبمقارنة ذلك بالمرأة في جماعة السلفيون نلاحظ أن المرأة ترفض فكرة المساواة في القدرات الذهنية بين النساء والرجال بنسبة ٨٧% بينما لم يقبل بها سوى١٣%وهو ما يدل على تدني مستوى وعي المرأة السلفية بذاتها كإنسان كرمه الله بالعقل ،والذي يأتي كنتاج طبيعي للمنظومة الثقافية التي يدعمها الفكر السلفي في خطابه للمرأة والمتأثرة بالثقافة المجتمعية السائدة حول المرأة والتي تضع المرأة في مكانة أقل من مكانة الرجل .

ومن خلال النظر في العبارة رقم (٢)نلاحظ أن هناك نسبة ٤٢%من المبحوثات في حزب الإصلاح يؤيدن أن الرجال أكثر حكمة من النساء ،ورغم أن اللواتي رفضن ذلك مثلن ٥٨%،إلا أن المؤيدات يقتربن من نصف عينة الإناث من الحزب وهي نسبة تدل على عدم وعي المرأة بأن الحكمة هي صفة بشرية ممكن أن تكون في الرجل وممكن أن تكون في المرأة،وأن الذي يتحكم بها ليس نوعية الجنس ، بقدر ما يتحكم بها خبرة الإنسان وعلمه وفهمه ، وبمقارنة ذلك برؤية المرأة في جماعة السلفيون نلاحظ أن نسبة التأييد لأكثرية حكمة الذكور عن الإناث تزداد بنسبة ٥٨%، بينما رفض ذلك ما نسبته ٤٢%، وهذا الرفض تراه الباحثة مؤشر على وجود تناقض وإزدواجية لدى المرأة في جماعة السلفيين ،فبينما تؤيد إن لها نفس القدرات الذهنية التي للرجل بنسبة ١٣% فقط نجدها ترفض أن الذكور أكثر حكمة من الإناث بنسبة ٤٢%، ونفس الأمر نجد ذلك التذبذب عند المرأة في حزب الإصلاح فبينما نجد أن

٢٨%من الإناث كن يرفضن أن للمرأة نفس القدرات الذهنية التي للرجل ، نجد ارتفاع نسبة تأييد أن الذكور أكثر حكمة من الإناث إلى ٤٢%.

وبما أن الأسرة عبارة عن مؤسسة تقوم على التشاور بين أفرادها لضمان نجاح هذه المؤسسة وتحقيق الإشباع والتوازن لدى أعضائها من الزوج والزوجة والأولاد ،نلاحظ من خلال النظر في العبارة رقم (٣) أن ٧٣% من المبحوثات في حزب الإصلاح كن مع تأييد أنه ينبغي أن يستشير الزوج زوجته في جميع القرارات الأسرية ،بينما لم يؤيد ذلك من جماعة السلفيين سوى ٣٩% فقط وهو ما يدل على أن وعي المرأة في حزب الإصلاح بذاتها كشريكة في الحياة الزوجية هو أكبر من وعي المرأة السلفية التي ترفض استشارة الزوج لزوجته بنسبة ٦١%.ويرجع ضعف وعي المرأة السلفية بذاتها كشريكة في القرارات الأسرية بالإضافة إلى وجود ٢٧% من الإناث في حزب الإصلاح من الرافضات لاستشارة الزوج زوجته في جميع القرارات الأسرية إلى طبيعة المؤثرات الدينية المغلوطة التي تقدم حول قوامة الرجل على المرأة داخل الأسرة والتي تقدم صورة القوامة كسلطة أكثر منها إدارة ،بالإضافة إلى بعض الفتاوى التي تميل إلى وصف الحياة الزوجية كأنها علاقة السيد بالمسود ،وهو ماينعكس في الكثير من الأمثال الشعبية المتداولة (اللي يشاور المره مره)و(اسمع للمره ولا تأخذ برأيها).(عتيق،٢٠٠٥،٢٣)

وبالنظر إلى العبارة رقم (٤)نجد أن النساء في حزب الإصلاح أكثر وعيا بأهمية مساعدة الزوج للزوجة في أعمال المنزل كنوع من الشراكة في إدارة مؤسسة الأسرة بعيدا عن التقسيم التقليدي الحاد للعمل القائم على أساس الجنس ،حيث أيدت ذلك ما نسبته ٦٤%بينما لم تؤيد ذلك من جماعة السلفيين سوى ٤٥%،بينما رفضت تأييد ذلك ٥٥%بما يعني أن غالبية النساء في جماعة السلفيين ما زلن يؤيدن التقسيم الحاد للعمل بين المرأة والرجل، وهو انعكاس طبيعي للفكر السلفي حول هذه المسألة الذي يرى في خروج المرأة لبعض الأعمال الخيرية أو التعليمية ضرورات فرضها الواقع من أجل إيجاد نموذج المرأة الملتزمة مقابل المرأة غير الملتزمة، بينما الأصل هو قرار المرأة في المنزل . ،كما أن وجود ما نسبته ٣٦%من الإناث في حزب الإصلاح هن أيضا يرفضن مساعدة الزوج لزوجته في أعمال المنزل ، يعكس تدني نسبة منهن بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي لعبت دورا في التقسيم التقليدي للعمل بين الذكور والإناث ،كما أن الثقافة والايدولوجيا المصاحبة للتقسيم الاجتماعي للعمل ،ترى في كل ما تقوم به النساء من أعمال مخصصة لهن بحكم جنسهن البيولوجي أعمالا وأدوار بسيطة وسهلة وغير ذات قيمة ،بل ومحتقرة لا من قبل الرجال فحسب بل وكثير من النساء أنفسهن

أيضا ،فالرجل الذي يساعد زوجته في أمور المنزل والرعاية بالأطفال هي من الأمور التي لا يود أغلب الرجال القيام بها وإن اضطر للقيام بها فلا يجرؤ على إفشاء سرها على إفشاء سرها باعتبارها انتقاصا محققا من رجولتهم ،بل إن النساء يكن أكثر حرصا على ذلك حتى لا يتعرض أزواجهن أو هن للإهانة والنقد ،ففي الغالب يشكل فشل الرجل في القيام بمثل هذه الأدوار مصدر فخر له ولزوجته ،أما نجاحه في أدائها ومعرفة الناس بذلك فهو مصدر مهانة له ولزوجته أيضا،وهنا يكمن جور الثقافة السلبية في توزيع الأدوار،وما ترتب على هذا التقسيم الاجتماعي للعمل من حرمان للمرأة من المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية وفق المسوغات الثقافية والإيديولوجية،كالقول بأن المرأة بحكم جنسها البيولوجي كأنثى غير مهيأة وغير قادرة على اتخاذ القرار والدور المترتب عليه فيما يتعلق بالسياسة والمشاركة العامة(العودي ،٢٠٠٥، ٦٦).

والمشكلة في هذا التقسيم ليس هو التقسيم بحد ذاته الذي قد يكون وظيفيا في بعض الحالات،ولكن عملية ربط ذلك التقسيم بالجنس البيولوجي (ذكر – انثى)بحيث يظهر صعوبة اكتساب أي منهما لوظيفة الأخر، كأن تعمل المرأة في المجال العام ويعمل الرجل في المجال الخاص، ويتم تصوير ذلك بأنه يستحيل اكتساب أي منهما للجنس البيولوجي للأخر ،وكأن الذكر يصبح أنثى إذا قام بأعمال البيت ،والأنثى تصبح ذكر إذا قامت بأعمال الرجال(العودي،٢٠٠٥: ٣٥)

وإذا تناولنا العبارة رقم (٥)نجد أن المرأة في الإصلاح يزداد وعيها بذاتها كفاعلة في الحياة العامة ،بعيدا عن الثقافة المجتمعية التقليدية التي تحصر ذات المرأة في مجرد حصولها على زوج وإنجاب الأبناء ،حيث نلاحظ تأييد لأن تبحث المرأة عن عمل بعد إكمال دراستها بدلا من انتظار الزوج بنسبة تصل إلى ٧٢%،بينما لم تؤيد ذلك من جماعة السلفيين سوى ٣٥% بما يدل على ضعف وعيها بذاتها كفاعلة في المجال العام .

أما بالنسبة للعبارة رقم (٦)والتي تدل على وعي المرأة بذاتها كمستقلة ماديا وهو الوعي الذي لا يتعارض مع مفاهيم الدين الإسلامي الذي كفل للمرأة ذمة مالية خاصة بها مثلها مثل الرجل ،ونلاحظ على العبارة أن الإناث من حزب الإصلاح أيدن ذلك بنسبة ٦٥% بينما لم تؤيد ذلك من جماعة السلفيين سوى ٢٦%،بما يشير إلى زيادة في وعي المرأة الإصلاحية نحو استقلالها المادي بدلا من تبعيتها المادية ، وترجع الباحثة أن وجود ما نسبته ٣٥%من الإناث في حزب الإصلاح ،و٧٤% من الإناث من جماعة السلفيين هن من الرافضات لأهمية الاستقلالية المالية للمرأة قد يرجع إلى أن حق النفقة للمرأة هو واجب على الرجل كما هو في النصوص الدينية ، وبالتالي لا ترى المرأة أهمية لاستقلال المرأة من الناحية المادية ،وهو أمر

فيه تزييف لوعي النساء وخلط بين واجب النفقة على الرجل الذي أقره الإسلام وحق المرأة في أن تكون لها ذمة مالية مستقلة قد توفر لها العديد من الخيارات في الحياة التي قد لا تدخل ضمن إمكانية الزوج .

وبالنظر في العبارة رقم (٧)(**يمكن للمرأة التحدث مع الرجال دون الشعور بالحرج**)نلاحظ أن المرأة في جماعة السلفيين رفضت تأييد ذلك بنسبة ٨١%،بينما أيدته فقط ١٩ %،وهو ما يمكن تفسيره بأنه ناتج لطبيعة التفسيرات الدينية المركزة على أن المرأة عورة وصوتها عورة ،وأن المرأة يجب أن تتصف بالحياء .

هذه المفاهيم غالبا ما تؤثر على تصورات المرأة لذاتها فلا تعد تميز بين الحياء الذي هو صفه أخلاقية عامة للذكور والإناث معا ،وبين ضعف الشخصية وقلة الثقة بالنفس الناتجة عن مجموعة التصورات المركزة على سلوكيات المرأة،والتشديد على مسائل فتنتها و حجابها وطريقة كلامها .[1]

وبالعودة للعبارة رقم (٧)نلاحظ أن المرأة في حزب الإصلاح بالرغم من أنها كانت أكثر موافقة على أنه يمكن للمرأة التحدث مع الرجال دون الشعور بالحرج بنسبة ٥٦%قد يكون راجعا لمجالات الخبرة في المجال العام من خلال العمل السياسي والعمل المدني الذي أحدث تغييرات داخل الحزب تجاه التعامل مع المرأة ،إلا أن وجود ٤٦% من الإناث يرفضن ذلك من حزب الإصلاح دليل على تأثير التفسيرات المتشددة حول المرأة وعلاقتها بالرجل في المجال العام ،وهو ما ينعكس في عزل أنشطة المرأة عن أنشطة الرجل داخل الحزب .

ونظرا لتعدد الفتاوى والمرجعية حول مسائل المرأة داخل حزب الإصلاح ما بين من يحصر دورها في الأدوار الأسرية وما عدا ذلك فهو من فائض وقتها ،وما بين من يرى أن أدوارها العامة في المجتمع هو من الضرورات التي لن يتم إقامة المشروع الإسلامي إلا به ،نلاحظ أن المرأة في حزب الإصلاح برغم ميلها إلى عدم التفضيل لأن تكون المرأة ربة بيت كما هو في العبارة رقم (٨)بنسبة ٧٢% إلا أن وجود ما نسبته ٢٨%من العضوات يفضلن أن تكون المرأة ربة بيت قد يدل على عدم وضوح الرؤية تجاه عملهن السياسي وخروجهن للمجال العام والذي

---

[1] من خلال مقابلة الباحثة مع إحدى العاملات في القطاع النسائي في جمعية الإحسان فرع صنعاء، قالت ان تواصلها الزائد عبر التلفون مع المسوؤليين من الرجال في الجمعية افقدها الحياء وتعبر عن ذلك بأنها كانت ترتجف من الخوف في أول مكالمة لها مع المشايخ وكانت لا تجروا على مناقشة أي شي ،أما الآن فهي تناقش وتطرح وتعترض وهي ترى ذلك جانب سلبي عبرت عنه بأنها فقدت الحياء

لا يعد لديهن حق من حقوق المواطنة،والمشاركة العامة، بقدر ما هو ضرورة دعوية فرضها واقع المجتمع .

ونفس الشيء نجده لدى جماعة السلفيين التي كانت المرأة فيها أكثر ميلا لتفضيل أن تكون المرأة ربة بيت بنسبة٥٢%،بينما رفضت ذلك٤٨%.وهي نسبة تعززها ميل المرأة السلفية لقصر وظيفة المرأة الشرعية على تلبية متطلبات الزوج والأولاد بنسبة تأييد تصل إلى ٥٨% كما في العبارة رقم (٩)وتأييد أن العمل السياسي لا يتناسب مع المرأة بنسبة ٩٤%.بينما رفضت قصر وظيفة المرأة على تلبية متطلبات الزوج والأولاد في حزب الإصلاح نسبة ٧٧%من الإناث بما قد يدل على زيادة في وعي المرأة الإصلاحية بأدوارها في المجال العام مقارنة بالمرأة في جماعة السلفيين ،ولكن وجود ما نسبته ٢٣%يؤيدن بأن الوظيفة الرئيسية للمرأة تقتصر على تلبية متطلبات الزوج والأولاد يكشف لنا على وجود التناقض في عمل المرأة السياسي لدى بعض العضوات بالرغم من أن الحزب السياسي الأصل في عمله ونشاطه القيام بأدوار من خلال المجال العام ، وهو ما قد يعكس عدم وضوح الرؤية لطبيعة الدور السياسي لدى بعض العضوات داخل الحزب ،وهو ما يؤيده وجود ما نسبته ٢٧%من عينة الدراسة من الإناث يؤيدن أن العمل السياسي لا يتناسب مع المرأة كما في العبارة رقم (١٠)

وبشكل عام نستطيع القول أن الوعي لدى المرأة بذاتها داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية ، لا ينمو بعيدا عن مؤثرات الفتاوى الخاصة بالمرأة، والتي تحدد التوقعات المطلوبه من المرأة ، والتي تتراوح ما بين فتاوى جامدة شكلية تعمل على تحديد حاد للأدوار بين الرجل والمرأة، وبين فتاوى أكثر مرونة تسمح بنوع من الحراك للمرأة في إطار المجال العام ،كما أن هذا الوعي لا ينمو بعيدا عن العادات والتقاليد التي تنشأ عليها المرأة في المجتمع ،.فإذا تناولنا طبيعة الطريقة التي يجري فيها تعلم الأدوار المتوقعة من المرأة في كثير من مجتمعاتنا العربية عبر عملية التنشئة، والتي تعمل على تشكيل هويتها وتصوراتها حول ذاتها، سواء من خلال العائلة أو المدرسة أو وسائل الإعلام ، نجد أن المرأة تلقن بصورة تدريجية مجموعة من الرموز و المعايير والتوقعات التي تتطابق مع جنسها كأنثى والتي غالبا ما ترتبط بنوعها البيولوجي، فالأنثى غالبا تربى على أنه يجب أن تكون ضعيفة ،وخاضعة ،وأن جمالها هو سر قوتها ،وأن عملها الأساس هو المنزل والاعتناء بالزوج والأولاد ،بينما الرجل هو القوي والحكيم،والمسيطر، والأمر هنا قد لا يتعلق بخطأ هذا الخطاب اللغوي وحقيقة المعاني المضافة على كل من الرجل والمرأة ،ولكن الخطأ يتعلق بخطأ قيامه على التمييز الاجتماعي الذي يتجاوز الاختلاف البيولوجي إلى ترتيب جملة من الحقوق والواجبات تحدد الوظائف والأدوار المستقبلية ،لا

بالاستناد إلى طبيعة الذكور والإناث كبشر متكافئ القدرات والفرص ،وإنما من منطلق التميز الاجتماعي المبني خطأ على الاختلاف البيولوجي(العودي٢٠٠٥،: ٢٣)

وبمعرفة مدى وعي المرأة بذاتها نكون قد أجبنا على تساؤل الدراسة رقم ٦.

جدول رقم (٣٥)

توزيع العينة من الإناث من حزب الإصلاح وجماعة السلفيين حسب تصوراتهن لذواتهن.

العبارة	**حزب الإصلاح**						جماعة السلفيين					
	نعم		**لا**				**نعم**		**لا**			
	ت	%	ت	%	مج	%	ت	%	ت	%	مج	%
١-للمرأة نفس القدرات الذهنية التي للرجل	٨٤	٧٢	٣٢	٢٨	١١٦	١٠٠	٤	١٣	٢٧	٨٧	٣١	١٠٠
٢-الذكور أكثر حكمة من الإناث	٤٩	٤٢	٦٧	٥٨	١١٦	١٠٠	١٨	٥٨	١٣	٤٢	٣١	١٠٠
٣-ينبغي أن يستشير الزوج زوجته في جميع القرارات الأسرية	٨٥	٧٣	٣١	٢٧	١١٦	١٠٠	١٢	٣٩	١٩	٦١	٣١	١٠٠
٤-من المهم أن يساعد الزوج زوجته في أعمال المنزل	٧٤	٦٤	٤٢	٣٦	١١٦	١٠٠	١٤	٤٥	١٧	٥٥	٣١	١٠٠
٥-يفضل للمرأة البحث عن عمل بعد الدراسة على انتظار الزوج	٨٤	٧٢	٣٢	٢٨	١١٦	١٠٠	١١	٣٥	٢٠	٦٥	٣١	١٠٠
٦-الاستقلال المالي مهم للمرأة	٧٥	٦٥	٤١	٣٥	١١٦	١٠٠	٨	٢٦	٢٣	٧٤	٣١	١٠٠
٧-يمكن للمرأة التحدث مع الرجال دون الشعور بالحرج	٦٣	٥٤	٥٣	٤٦	١١٦	١٠٠	٦	١٩	٢٥	٨١	٣١	١٠٠
١٦	٥٢	٢٨	٨٤	٧٢	١١٦	١٠٠	١٥	٤٨			٣١	١٠٠
١٨	٥٨	٢٣	٨٩	٧٧	١١٦	١٠٠	١٣	٤٢			٣١	١٠٠
١٠- العمل السياسي لا يتناسب مع المرأة	٣١	٢٧	٨٥	٧٣	١١٦	١٠٠	٢٩	٩٤	٢	٦	٣١	١٠٠

٥-٢-٩ أبرزا لمعوقات التي تقف أمام مكانة المرأة ودورهـا،وأبرز المقترحـات لتطوير مكانة المرأة في الأحزاب والجماعات الإسلامية .

هناك مجموعة من المعوقات التي تقف أمام المرأة في الأحـزاب والجماعـات الإسـلامية كالمعوقات المعرفية والتنظيمية والاجتماعية ومعوقات من قبل المرأة نفسها .

*** المعوقات الاجتماعية**

تأتي التقاليد وهيمنة الذكورة كأبرز المعوقات الاجتماعية التي يعاد إنتاجها كشريعة وحكـم الهي[1]،فغالبا ما يتربى الأفراد في الجماعات الإسلامية على أن صوت المرأة عورة وهـي ربـة البيت ،وأنها اذا خرجت يجب أن لا تخرج إلا للضرورة ،وهذه الصورة الذهنية للمرأة ما تـزال تؤثر على الكثير من أدوار المرأة ،فالمسئوليات العائلية كتربيـة الأولاد والاهتمـام بالأعمـال المنزلية ورعاية الزوج تأخذ غالبية وقت المرأة ،في ظل وجود ميل مجتمعـي يـرى أن هـذه المجالات هي الوظائف الرئيسية للنساء فقط ،وأن مشاركة الرجل لزوجته في الاهتمام بـالأولاد والمساعدة في أعمال البيت هو انتقاص للرجولة وعيبا بحق الرجل ،وهو الأمر الذي تـستدمجه المرأة من خلال الثقافة المتعلمة كما وجدنا من خلال الجدول الدال على وعي المرأة بذاتها كمـا في الجدول رقم (٣٥).

وإذا كانت المرأة عاملة ،يزداد العبء عليها أكثر ،بممارستها لأكثر مـن دور فـي وقـت واحد،ونظرا لأن المشاركة من خلال الأحزاب والجمعيات كمؤسـسات مجتمـع مـدني يكـون الإسهام فيها غالبا تطوعيا ،مما قد يضيف عبئا بدون مقابل على المرأة إلى جانب أعبائها ،وهو ما يشكل صراع الدور. والذي يقع ،عندما تواجه المرأة بتوقعات متناقـضة نتيجـة لـشغلها لدورين أو أكثر في وقت واحد ،الأمر الذي يترتب عليه إحساس المرأة بالتوتر والإحبـاط ،ممـا يؤدي إلى إعاقة تحقيق الأهداف المرجوة من كل دور

ومن خلال النظر في الجدول رقم (٣٦) نلاحظ أن عائق ثقل التزامات المرأة العائلية كما في العبارة رقم (١١)قد نال على أعلى تأييد من قبل المبحوثين ،سؤاء علـى مـستوى حـزب الإصلاح بنسبة ٦٢،٤%أو مستوى جماعة السلفيين بنسبة ١٤،٤% بمـا يعنـي أن الالتزامـات الأسرية تمثل العائق الرئيسي لمكانة المرأة وأدوارها حسب وجهة نظر المبحوثين.

ورغم النسبة االعالية التي حصل عليها عائق ثقل الالتزامات الأسرية ،الا أننا نجـد اختلافـا كبيرا في تأييد مقترح (ضرورة نشر ثقافة الشراكة بين الزوجيين في الحياة الأسرية) كمـا فـي

[1] مقابلة مع محمد قحطان عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح

الجدول رقم (٣٧)المبين لأهم المقترحات لتطوير مكانة المرأة وأدوارها ،حيث نلاحظ أن عينة السلفية التنظيمية لم تؤيد هذا المقترح كحل إلا بنسبة ٢% فقط ،بينما أيد ذلك من عينة حزب الإصلاح ٤٨،٨% وهي نسب تعكس لنا طبيعة تقسيم العمل الحاد للأدوار الذي ما زالت تؤيده السلفية التنظيمية ، مقارنة بحزب الإصلاح .

* - **المعوقات المعرفية** :

يمكن من قراءة بعض الرؤى الفقهية التي تتذرع بها الجماعات الإسلامية بعدم جواز مشاركة المرأة في الولايات العامة ،أو وضع حدود صارمة لمشاركتها في مجالات معينة ،من خلال النظر إلى الاستراتيجيات المفاهيمية، التي تؤسس عليها أحكامها المناهضة لمواطنة متساوية للمرأة والتي منها تلك المفاهيم التي ترى أن الرجل مخلوق أفضل من المرأة ،من خلال تحويل محتوى بعض السور القرآنية التي تقر بالقوامة للرجل ومبدأ نصف الميراث للمرأة، والعمل على تحويلها إلى مبادي كلية وعامة والتي من نتائجها الفتوى بعدم جواز تولي المرأة للولايات العامة أو المشاركة السياسية،وهو الأمر الذي فيه تعطيل مبدأ الولاية العامة للنساء والرجال في المنظور الإسلامي ومبدأ الاستخلاف اللذين هما أساس المواطنة في المنظور الإسلامي [1].

ولعل أبرز معوق معرفي يتمثل في مسألة غياب المرجعية الثابتة فيما يخص مسائل المرأة،حيث تسبب الفتوى الشرعية إشكالية معيقة أمام المرأة وخاصة أنها تتسم بعدم الثبات والرؤية الواضحة ،فغالبا ما تكون عبارة عن ردود فعل لأبعاد مجتمعية أو سياسية ولإثبات المفارقة بين الجماعات الإسلامية وغيرها من التيارات ،والجانب الأخطر في هذه المسألة يكمن في الوسائل السمعية من شرائط وخطب جمعة والتي تركز على فتنة المرأة وأزمة الأخلاق وتعتبرها سبب الأزمات التي تمر بها الأمة وليس غياب الديمقراطية وانتقاص حقوق الإنسان ومصادرة السلطة والثروة .

فالخطاب الديني المقدم للمرأة ما يزال يركز على أدوار المرأة الأسرية ،ويقدم هذه الأدوار بصورة يفصلها عن المجال العام ،وإذا خرجت للمجال العام فيكون التركيز في المجالات النسائية التي تفصل النساء غالبا عن المجال العام للمجتمع ككل ،وهو ما يجعل خطاب المرأة غير منظور ولا فاعل أو يجعله تابعا ويدور في فلك ما ينتجه الرجال من مفاهيم ورؤى . ومن خلال النظر في الجدول رقم (٣٦) نلاحظ تأييد من قبل المبحوثين من حزب الإصلاح بنسبة

---

[1] للتوسع أكثر حول مبدأ الاستخلاف كأساس للمواطنة في المنظور الإسلامي هبة عزت رؤوف ،المرأة والعمل السياسي (رؤية اسلامية)،١٩٩٥،اصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي .

٣٣،٦% من أن الخلافات الفقهية حول مسائل المرأة تمثل عائقا أمام تطوير مكانة المرأة وأدوارها كما في العبارة رقم (١) بينما لم يؤيد ذلك من جماعة السلفيين سوى ٢ % ، وترى الباحثة أن النسبة البسيطة لتأييد جماعة السلفيين لعائق الخلافات الفقهية راجع إلى وجود أشبه ما يكون بالثبات حول مسائل المرأة في الجماعة والذي قد يكون راجعا لطبيعة الاهتمامات المحصورة التي تعمل من خلالها المرأة في جماعة السلفيين والتي لا تخرج عن بعض الأنشطة الخيرية والدعوية ،بعكس المرأة داخل الإصلاح الذي يتسع مجال عملها وطبيعة أنشطتها كحزب سياسي ،وهو ما أفرز الحاجة إلى فتاوى تجيز التوسع في أنشطة المرأة وأدوارها وهو ما نلاحظه في تأييد المبحوثين من حزب الإصلاح كما في الجدول رقم ٣٧ لضرورة (تبني رؤى فقهية وخطاب إسلامي يزيد من مشاركة المرأة في المجال العام) بنسبة ٥٦،٢% ،بينما لم يؤيد ذلك من السلفية التنظيمية سوى ٢،٨% فقط.

***- معوقات تنظيمية :-**

- فصل أنشطة الرجال عن أنشطة النساء

يمثل وجود قطاع نسائي للمرأة منفصل عن الرجال في إدارة أنشطته ،عائقا أمام تطوير مكانة المرأة وأدوارها داخل حزب الإصلاح أو جماعة السلفيين ،فهذا الفصل يجعل خبرة المرأة تنمو متأخرة عن خبرة الرجل ،خاصة وأن كثيرا من الاجتماعات السياسية والإعلامية والإدارية المهمة تغيب عنها المرأة ،وكثير من التقارير والنقاشات والتدريبات لا تصل إليها. كما أشرنا سابقا ،وبالنظر إلى الجدول رقم (٣٦)نجد أن المبحوثين من حزب الإصلاح يؤيدون أن الفصل بين أنشطة الرجال والنساء كعائق كما في العبارة رقم (٣) بنسبة ٢١،٢% فقط بينما لم يؤيد ذلك من جماعة السلفيين سوى ١،٢% فقط .وهو ما يدل على أن غالبية الأعضاء من حزب الإصلاح وجماعة السلفيون يميلون إلى عملية الفصل بين أنشطة النساء والرجال ولا يعدون ذلك عائقا أمام تطوير مكانة المرأة وأدوارها داخل الحزب ،حيث لم يؤيد المبحوثين عدم الفصل بين أنشطة النساء والرجال كمقترح للتطوير سوى ١٤،٥%من عينة حزب الإصلاح و٤% من عينة جماعة السلفية التنظيمية ،بما يدل على تشرب الأعضاء لثقافة الحزب والجماعة في تكريس الفصل بين الجنسين، وهو ما عده بعض القيادات في حزب الإصلاح مسألة سابقه الأوان لامكانية عدم الفصل داخل الحزب، وهي مسألة يختلط الديني فيها بالاجتماعي وبالعادات و التقاليد[1]

[1] مقابلة الباحثة مع عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح محمد قحطان

• عدم أو ضعف تواجد المرأة في الهيئات القيادية للحزب أو الجمعية

بالعودة إلى الجدول رقم (٣٦)نجد أن المبحوثين من حزب الإصلاح يؤيدون عائق عدم أو ضعف تواجد المرأة في الهيئات القيادية للحزب أو الجمعية كما في العبارة رقم (٢)بنسبة ٣١،٦% ،بينما أيد ذلك من جماعة السلفيين٢،٤%، وترى الباحثة أن هذه النسب لا تعكس استشعارا كبيرا بأهمية تواجد المرأة في الهيئات القيادية للحزب أو الجماعة ولكنا نجد ارتفاع في تأييد اقتراح إدراج المرأة في مواقع القرار كما في الجدول رقم(٣٧)،بالنسبة لحزب الإصلاح ٤٧،٦%،بينما تراجع تأييد جماعة السلفية إلى ٤%،وهو ما يؤيده النتائج التي خرجنا بها من تحليل المكانة المفضلة للمرأة داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية،والتي تميل لتفضيل أن تظل المرأة بعيدا عن الهيئة الادراية للجمعيات السلفية وحاشدة للأصوات الجماهيرية في الانتخابات كما هو لدى حزب الإصلاح .

- **ضعف التأهيل أو التدريب الذي تحصل عليه المرأة .**

بالرغم من أن المبحوثين من عينة الدراسة أيدوا حصولهم على تأهيل وتدريب بنسبة تصل إلى ٩٤،٥% لحزب الإصلاح و٧٨% لجماعة السلفيين كما في الجدول رقم (١١)إلا أن هناك مجموعة من أفراد العينة ترى أن من عوائق تطوير مكانة المرأة ودورها راجع إلى طبيعة ضعف التأهيل والتدريب الذي تحصل عليه المرأة ، فقد أيد هذا العائق ما نسبته ٣٤،٤% من المبحوثين في حزب الإصلاح ،و٨،٨% من المبحوثين في جماعة السلفيون ، وهو ما فصلناه بشكل أوضح في محور تأهيل المرأة ،والذي أشرنا من خلاله إلى أن نوعية التأهيل المقدم للمرأة لم يساعد على إفراز شخصيات نسائية عامة في المجتمع وتمثل مرجعيات سياسية أو إعلامية أو حتى اجتماعية عامة متحدثة باسم الحزب أو الجماعة بما يشير إلى ضعف التأهيل المقدم ،وهو ما يدعمه تأييد المبحوثين كاقتراح زيادة تأهيل المرأة لتطوير مكانتها وأدوارها كما في الجدول رقم(٣٧) والذي أيده من حزب الإصلاح ٥٥،٥%ومن السلفية التنظيمة١٣،٦%.

*** - معوقات من قبل المرأة نفسها**

- ضعف المطالبة من قبل النساء بحقوقهن ،وغياب وعي نسائي منظم بمكانة وأدوار أكثر فاعلية للمرأة .

ترى بعض القيادات من حزب الإصلاح من النساء[1] أنه يوجد نوع من التقديس من قبل النساء لقياداتهن من المشايخ والرجال ،فالمرأة غالبا لا تناقش بإلحاح كثير من القرارات التي تمسها ،وغالبا ما يكون التعذر من قبل القيادات النسائية بأنهن يثقن بإخوانهن من الرجال وما يصدر عنهم ،فما يقوله المسوؤلون شئ مقدس ، ويمكن أن تعترض المرأة على بعض القرارات،ولكنها لن تناضل من أجل أرائها والمطالبة بحقوقها،كما أنهن لا يمتلكن رؤية واضحة حول ما هي حقوقهن حيث يغيب وعي نسائي منظم وفاعل للمطالبة بحقوق أكثر للمرأة ، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (٣٦)أن المبحوثين أيدوا ضعف مطالبة المرأة بحقوقها كعائق كما في العبارة رقم (٦)ما نسبته ٣٨%من حزب الإصلاح و٥،٥%من قبل جماعة السلفيين .بينما أيد غياب وعي نسائي منظم وفاعل في المطالبة بمكانة وأدوار أكثر فاعلية للمرأة ما نسبته ٢٨% من حزب الإصلاح و٥،٥ % من السلفية التنظيمية .

سإن قلة التأييد التي ظهرت من النسب السابقة لا تعني وجود العكس داخل حزب الإصلاح والجماعة السلفية أي وجود قوة في المطالبة بالحقوق إضافة إلى وجود وعي نسائي منظم للمطالبة بهذه الحقوق ،ولكن ضعف النسب يعكس قلة اهتمام الأعضاء بهذين العاملين كمعوق رئيسي أمام المرأة ،وهو ما عكسه أيضا ضعف الاهتمام بهما كمقترح لتطوير مكانة المرأة وأدوارها كما في الجدول رقم (٣٧) حيث أيد (ضرورة بلورة رؤية نسائية ضاغطة حول حقوق المرأة)ما نسبته ٢٦،٨%من حزب الإصلاح ، و٢% فقط من جماعة السلفيين .

*** - بسبب عجز حزبي وجمعيتي تناول أدوار المرأة بعيدا عن ضغوط المجتمع ممثلا بالعادات والتقاليد**

مثل هذا العائق ما نسبته٢٩،٥% من حزب الإصلاح ،و٤%من عينة السلفية التنظيمية،حيث ما تزال بنية العائلة العربية- والتي منها العائلة اليمنية - تضع المرأة في مكانة أدنى من مكانة الرجل ،ومن ثم تضع أدوارها ونشاطاتها وفقا لتلك المكانة ،وما تزال مفاهيم العيب ترتبط بخروج المرأة إلى المجال العام ،وبالتالي فالسلوك الذي ينحرف عن تلك القيم ما يزال يقابل بالرفض والاستنكار ،ولأن الثقافة بصفة عامة والقيم بصفة خاصة تعد من أهم العوامل في بناء

---

[1] مقابلة مع توكل كرمان عضو مجلس شورى حزب الإصلاح ووفاء الصلاحي مسئولة لجنة الإرشاد والتوجيه في المكتب النسائي لحزب الإصلاح فرع تعز

الدور بصفة عامة، وبناء دور المرأة بصفة خاصة ،واستدماج العائلة والقبيلة والمجتمع لتلك الثقافة يعد من أهم المحددات التي تؤثر على مكانة المرأة وبالتالي أدوارها ومشاركتها التنموية بشكل عام.

ومن خلال تناول أدوار المرأة في حزب الإصلاح وجماعة السلفية لاحظنا وجود نوع من التوافق بين الواقع الاجتماعي ونظرته للمرأة، وبين طريقة تعامل الحزب أو الجماعة مع مسائل المرأة ،حيث تساعد آليات الحزب والجماعة من خلال فصل أنشطة النساء عن الرجال ومن خلال التعذر بالعادات كما هو لدى حزب الإصلاح في مسألة ترشح المرأة للبرلمان ،إلى إعادة إنتاج الواقع الاجتماعي وإفرازه من جديد ،بينما الذي يجب أن تقوم به الأحزاب هو تغيير الواقع الاجتماعي ،وليس تعزيزه ، وغالبا ما تظهر بعض التبريرات المتعذرة بالواقع الاجتماعي أكثر تخلفا من الواقع الاجتماعي نفسه الذي مال إلى ترشيح نساء إلى المجالس المحلية في انتخابات ٢٠٠٦ وحصول ٣٠ امرأة على الفوز وهو ما يدل على عدم جدية القيادة في تناول دور المرأة السياسي كمرشحة.

لذلك يرى المبحوثين كمقترحات لتطوير مكانة المرأة وأدوارها عدم التعذر بالعادات والتقاليد أثناء تناول مشاركة المرأة كما في الجدول رقم ٣٧ بما نسبته ٤٠،٨% من حزب الإصلاح و٣٩،٢% من جماعة السلفية التنظيمية . إضافة إلى مقترح (وجود إرادة جادة من قبل قيادات حزبي أو جمعيتي)والذي مثل نسبة تأييد من حزب الإصلاح ٣٥،٢% بينما لم يؤيد ذلك من السلفية التنظيمية سوى ٢،٨%.خاصة وأن هناك دول عربية أخرى تتبني نفس فكر مدرسة الإخوان المسلمين التي انطلق منها حزب الإصلاح ،عملت على تقديم رؤى فقهية ومواقف سياسية تقترب من المواطنة المتساوية للمرأة ،وقدمت اجتهادات تزيد من مشاركة المرأة سواء على مستوى الأحزاب التي أدرجت المرأة في أطرها التنظيمية دون إدراجها بقطاعات خاصة بها كما هو لدى حزب العدالة والتنمية في المغرب الجناح السياسي لحركة التوحيد والعدل ،أو من خلال ترشيحها للنساء للبرلمان كما هو في جماعة الإخوان في مصر وحزب العمل الإسلامي في الأردن وحزب العدالة والتنمية في المغرب،والاخوان المسلمين في السودان ، فضلا عن استطاعة هذه الأحزاب والجماعات تقديم نساء ناشطات في المحافل الدولية الخاصة بالمرأة ويقدمن رؤية أكثر انفتاحا لمسائل حقوق المرأة في الإسلام من أمثال الدكتورة أماني أبو الفضل وخديجة مفيد وجميلة المصلي ،والدكتورة سعاد الفاتح (الميلاد ،٢٠٠٤) .

ومن خلال النظر في الجدول رقم (٣٧) نجد أن المبحوثين أيدوا ضـــرورة الاســـتفادة مـــن تجارب النساء في الأحزاب الإسلامية خارج اليمن كمقترح لتطوير مكانة المـــرأة وأدوارهـــا بنسبة ٥٧،٢%

أما الجماعات السلفية خارج اليمن فنجد أن موقفها ثابت من مسائل المرأة والتي ما زالـــت تركز على أن مكانة المرأة هو في بيتها وأدوارها الأسرية ،وإذا خرجت للمجال العام فلا يزيـــد عن الأنشطة الخيرية والاجتماعية التي يجب ان تظل منفصلة عن الأطر الرجالية ، كما وقفـــت الجماعات السلفية كموقف رافض ومناهض لمشاركة المرأة السياسية كما هو في الكويـــت وفـــي السعودية ، ومن خلال الجدول رقم ٣٧ نجد أن المبحوثين من السلفية التنظيمة،أيـــدوا ضـــروه الاستفادة من الجماعات الإسلامية خارج اليمن بنسبة ١٢،٨%والذي قد يكون هذا التأييد يعتمـــد على الاستفادة من آليات الإدارة والتنظيم التي تتفوق بها بعض الجماعات السلفية في دول الخليج كالكويت والسعودية .

وبمعرفة أبرز المعوقات التي تقف أمام تطوير مكانة المرأة وأدوارها ،وأبـــرز المقترحـــات لمعالجة ذلك ،نكون قد أجبنا على على التساؤل رقم ٨والتساؤل رقم ٩ من الدراسة .

جدول قم (٣٦)

العينة من حزب الإصلاح وجماعة السلفيين حسب المعوقات التي تقف إمام مكانة المرأة ودورها

المعوقات	حزب الإصلاح		جماعة السلفيين	
	ت	%	ت	%
١ - الاختلاف في تفسير النصوص الدينية الخاصة بالمرأة.	٨٤	٣٣،٦	٥	٢
٢ -عدم تواجد أو ضعف وجود المرأة في الهيئات القيادية للحزب.أو الجمعية	٧٩	٦،٣١	٦	٢،٤
٣ - بسبب الفصل بين أنشطة الرجل وأنشطة المرأة داخل حزبي.أو جمعيتي	٥٣	٢١،٢	٣	١،٢
٥ -ضعف المطالبة من قبل النساء بحقوقهن .	٩٥	٣٨	١٣	٥،٥
٦ - ضعف التأهيل والتدريب الذي تحصل عليه المرأة داخل حزبي.	٨٦	٣٤،٤	٢٢	٨،٨
٧ - ثقل التزامات المرأة العائلية يؤثر على أدائها داخل حزبي أو جمعيتي	١٥٦	٦٢،٤	٣١	١٢،٤
٩ - غياب وعي نسائي منظم وفاعل في المطالبة بمكانة وأدوار أكثر فاعلية للمرأة .	٧٠	٢٨	١١	٤،٤
١٠ - بسبب عجز حزبي أوجمعيتي تناول أدوار المرأة بعيدا عن ضغوط العادات والتقاليد .	٧٣	٢٩،٢	١٠	٤

جدول رقم (٣٧)

توزيع العينة من حزب الإصلاح والسلفية التنظيمية حسب أبرز المقترحات لتطوير مكانة المرأة وأدوارها

أبرز الحلول	حزب الإصلاح		السلفية التنظيمية	
	ت	%	ت	%
١- تبني رؤى فقهية وخطاب ديني يدعم زيادة مشاركة المرأة في المجال العام .	١٤١	٥٦،٤	٧	٢،٨
٢- ضرورة الاستفادة من تجارب النساء في الأحزاب والجماعات خارج اليمن .	١٤٣	٥٧،٢	٣٢	١٢،٨
٣- زيادة إشراك المرأة في مواقع اتخاذا القرار	١١٩	٤٧،٦	٥	٢
زيادة تأهيل المرأة.	١٣٨	٥٥،٥	٣٤	١٣،٦
٤- عدم التعذر بالعادات والتقاليد أثناء تناول زيادة مشاركة المرأة .	١٠٢	٤٠،٨	٩٨	٣٩،٢
٥- نشر ثقافة الشراكة بين الزوجين .	١٢٢	٤٨،٨	٥	٢
٦- وجود إرادة جادة من قيادة حزبي أو جمعيتي.	٨٨	٣٥،٢	٧	٢،٨
٧- عدم الفصل بين أنشطة الرجال والنساء داخل حزبي أو جمعيتي .	٣٧	١٤،٨	١٠	٤
٨- ضرورة بلورة رؤية نسائية موحدة وضاغطة حول مسائل المرأة	٦٩	٢٧،٦	٥	٢

الفصل السادس

النتائج العامه والتوصيات

٦-١ ملخص النتائج

مع بروز عملية التحول الديمقراطي بإقامة دولة الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ ، والتـــي كفل دستورها الكثير من الحقوق للمرأة في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، مما مكن المرأة من المشاركة الفاعلة والإسهام في الحياة الاجتماعية بأبعادها المختلفـــة، وترافق ذلك مع ظهور الأحزاب والمنظمات المدنية ، في اليمن التي تأثرت بإعلان دولة الوحدة للتعددية الحزبية وحرية إقامـــة التجمعـــات، فظهـــرت التنظيمـــات والأحـــزاب والجماعات .

وكان من ضمن هذا البروز ظهور الجماعات والأحزاب الإســـلامية ذات المرجعيـــة المذهبية أو الدينية ، ومن هذه الأحزاب الإسلامية جماعة الإخـــوان المـــسلمين(حـــزب الإصلاح بعد الوحدة) والذي يمثل غالبية أعضائه المذهب السني ،وحزب الحـــق الـــذي يمثل المذهب الزيدي أحد المذاهب الشيعية. ومن الجماعات جماعة السلفيين التي بـــدأت تعمل وتنشط من خلال إطارها المنظم وهي الجمعيات الخيرية .

ونظرا لأن الجماعات والأحزاب الإسلامية تركز في برامجها على مرجعيتها الدينية في طرح ومعالجة القضايا، فقد أثيرت حولها العديد من الإشكاليات بشأن حقيقـــة توجهاتهـــا الديمقراطية ومدى قبولها بمشاركة المرأة والتعامل معها كمواطنة لهـــا نفـــس الحقـــوق وعليها نفس الواجبات .

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج سؤاء على مـــستوى الدراســـة النظريـــة أو الدراسة الميدانية نلخصها كالتالي :-

١- تؤكد الأحزاب والجماعات الإسلامية في برامجها السياسية والتربوية على مبدأ المساواة بين النساء والرجال،ولكن صياغة هذه البرامج فيها نوع من الضبابية وتحتمـــل أكثر من معنى،وهي تنعكس في عقول الأعضاء بمعاني مختلفة ،منها ما يلغـــي فكـــرة المساواة،وخاصة ما يخص مشاركة المرأة كقاضـــية أو المـــشاركة الـــسياسية للمـــرأة كمرشحة.

٢- انعكست البنية التنظيمية النخبوية في حزب الحق على حضور وتواجد المرأة في الحزب ، الذي اتسم بالضعف الشديد سواء على مـــستوى العـــدد الكمـــي أو الحـــضور الكيفي،..كما أن ضعف تواجد المرأة في الحزب يشمل جميع البنية التنظيمية بمـــستوياتها القاعدية والقيادية ،وذلك لأن معظم العائلات الهاشمية التـــي تـــشكل غالبيـــة أعـــضاء الحزب، قد ترى في منصبها ومكانتها ما يجعلها تشدد على نسائها مـــن ناحيـــة كونهـــا

شريفه وهاشمية ولا يليق بها أن تخرج وتشارك في الأمور السياسية،وأن الأصل فيها الترفع عن مواطن الزلل.كما لعب الفكر التقليدي الممثل بمرجعية العلماء دورا في عدم فاعلية أنشطة المرأة داخل الحزب.

٣- تلعب الفتوى واختلافها بين الأحزاب والجماعات الإسلامية دورا في تحديد الموقف من مكانة المرأة وأدوارها بشكل عام ،كما يرجع الاختلاف والتغيير في مكانة المرأة وأدوارها حسب ما يجود به الواقع الاجتماعي والسياسي من تأثيرات لإمكانية مناقشة وقبول بعض الاجتهادات الأكثر انفتاحا والتي تأخذ بها بعض الجماعات الإسلامية في بلدان أخرى . كما أن التغيير في مسائل المرأة المختلف فيها داخل حزب الإصلاح او الجماعات السلفية ،لا يتم عبر حراك نسائي ينطلق من وعي بقضايا المرأة ،يمثل ضغطا داخل الحزب ، فالرجال هم من يدفعون بالمرأة إلى صفوف التغيير داخل الحزب أو الجماعة .ومناقشة قضايا المرأة المنقسم عليها داخل الحزب أو الجماعة .

٤- توصلت الدراسة إلى أن المناهج التربوية التي يدرسها الأعضاء في الأحزاب والجماعات الإسلامية تركز على إعداد المرأة كداعية داخل الإطار الإسلامي ،ولكنها لا تعد المرأة كطرف إعلامي أو طرف سياسي .

٥- إن عزل النساء في قطاعات نسائية داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية، أدى إلى أن تنمو خبرات النساء بطريقة متأخرة عن خبرات الرجال الأعضاء،وأن هذا العزل بعيدا عن إدراجها في الهيكل التنظيمي لحزب الإصلاح أو الجمعيات السلفية ،جعل هذه القطاعات تعمل وكأن تنظيما يتشكل داخل تنظيم اخر ،وبنفس الوقت يفرض على التنظيم المتشكل (النسائي) أن يظل تابعا ومتخلفا على مستوى تلقي المعلومة أو مستوى الأداء ،مهما بلغ نشاط هذا التنظيم وفاعليته كما هو لدى القطاع النسائي في حزب الإصلاح .

٦- يوجد نوع من التقديس من قبل النساء في الأحزاب والجماعات الإسلامية لقياداتهم من المشايخ والرجال ،فالمرأة غالبا لا تناقش بإلحاح كثير من القرارات التي تمسها ،وغالبا ما يكون التعذر من قبل القيادات النسائية بأنهن يثقن بإخوانهن من الرجال وما يصدر عنهم ،فما يقوله المسوؤلون شئ مقدس ، ويمكن أن تعترض المرأة على بعض القرارات،ولكنها لن تناضل من أجل أرائها والمطالبة بحقوقها،كما أنهن لا يمتلكن رؤية واضحة حول ما هي حقوقهن .

٧- يعد حزب الإصلاح ثاني حزب في اليمن بعد الحزب الحاكم ، من حيث حجم العضوية للمرأة فيه ،حيث بلغ حجم النساء في عضوية حزب الإصلاح ٢٠٠،٠٠٠ألف امرأة ، بينما بلغ عضوية الرجال ١،٣٠٠،٠٠٠رجل ،بما نسبته ١٣% من أعضاء الحزب بشكل عام .كما يوجد تطور في عضوية المرأة بالنسبة للمؤتمر العام للحزب ،وعضوية مجلس شورى الحزب، فقد حصلت ١٣إمرأة على عضوية مجلس الشورى من ١٣٠ عضو، أي بنسبة ١٠% من أعضاء المجلس ، ،بينما كان عدد المشاركات في مجلس الشورى للمؤتمر الثالث هو ١١ امرأة بنسبة ٨%،أما المؤتمر الثاني فكانت عضوية المرأة تتمثل ب٧ عضوات فقط بما نسبته ٥% ، بينما لم تتواجد أي امرأة في عضوية مجلس الشورى للمؤتمر الأول،أما في عضوية المؤتمر العام فقد حضر المؤتمر الأول من الإناث ١٧٢إمرأة ،بينما زاد العدد في المؤتمر الثاني إلى ٢٨٨إمراة وفي المؤتمر الثالث ارتفع العدد إلى ٣٥٠ امرأة ،أما المؤتمر الرابع فقد وصل عدد النساء إلى ٥٠٠مندوبه، كما بلغ عدد الإناث في الهيئات القيادية العليا للتنظيم النسائي (المستوى الأول) ٨ عضوات ، بينما الهيئات القيادية في المحافظات (المستوى الثاني)١٣٠ عضوه.كما تنشط عضواته في كثير من الجمعيات والمنظمات المدنية سؤاء كعضوات في هذه المنظمات أو مديرات لها.

٨ - توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافا في نشاط المرأة ضمن المدن عينة الدراسة،حيث يزداد نشاط المرأة في المدن الشمالية كصنعاء وتعز عن نشاط المرأة في المدن الجنوبية عدن والمكلا ،سؤاء على مستوى حزب الإصلاح أو السلفية التنظيمية، ويرجع ذلك إلى تأثر المدن الجنوبية بالفكر السلفي المتشدد تجاه المرأة ،الذي وجد له قبولا في المناطق الجنوبية بعد قيام الوحدة اليمنية ،كنوع من رد الفعل تجاه المنظومة الاشتراكية التي كانت سائدة في جنوب اليمن .

٩- أبرز بعض قيادات السلفية التنظيمية أو ما يطلق عليهم بالسروريين، رؤية أكثر انفتاحا للنشاط المرأة في المجتمع،والذي وإن كان ما يزال يدور في الفئات النسائية فقط ،إلا أنه يمثل تطورا داخل الإطار السلفي نفسه من ناحية نوعية الأنشطة ،ونوعية الآليات المستخدمة،فضلا عن طبيعة الإمكانات المادية التي يمتلكها التيار من بعض الداعمين من دول الخليج وخاصة السعودية .

١٠- توصلت الدراسة إلى أن أنشطة السلفية التنظيمية وخاصة أنشطة مؤسسة الفتاة اليمنية،تقترب بشكل كبير من الأنشطة التي تقوم بها عضوات حزب الإصلاح في

المجتمع،ما عدا الأنشطة السياسية ،وهو ما يؤكد الصبغة الحركية التي تعمل من خلالها السلفية الجديدة التنظيمية لكسب تأييد أكبر لها .

يوجد كثرة في توزيع الأشرطة والسيديهات من الجمعيات الخيرية التابعة للسلفية التنظيمية،والتي أغلبها تحتوي على معاني تمييزية بين الرجال والنساء ،والجانب الأخطر في هذه المسألة يكمن في تركيزها على فتنه المرأة وأزمة الأخلاق وتعتبرها سبب الأزمات التي تمر بها الأمة وليس غياب الديمقراطية وانتقاص حقوق الإنسان ومصادرة السلطة والثروة .

١١- شملت عينة الدراسة الميدانية كل من حزب التجمع اليمني للإصلاح والسلفية التنظيمية ، بما يساوي ٢٥٠مبحوثا ومبحوثة ،تمثلت نسبة حزب الإصلاح ٨٠%، بينما حصلت السلفية التنظيمية على نسبة ٢٠%وهذه النسب تعد انعكاس طبيعي لحجم كل منهما،حيث يعد حزب الإصلاح من الأحزاب الجماهيرية ذات العضوية الكبيرة،بينما جماعة السلفيين تعمل من خلال الجمعيات الخيرية ،وتتسم بحداثة النشأة لقطاعاتها النسائية ومحدودية العضوية فيها،بينما استثنت الدراسة حزب الحق من الدراسة الميدانية عبر الاستمارة نظرا لعدم وجود أي نشاط للحزب في مجال المرأة .

١٢- تعتبر غالبية النساء العضوات في الأحزاب والجماعات الإسلامية من ذوات الأعمار الشابة ،حيث بلغ الوسط الحسابي لأعمار النساء العضوات (٣٠،٨٢)،والحاصلات على المستوى التعليمي(جامعي) ،ويعملن في مجال التربية والتعليم أو في جمعيات خيرية ،والأكثرية يقعن ضمن فئات الدخل الشهري المنخفض .كما يقعن ضمن الحالة الزوجية (متزوج)بنسبة غالبية، وهو ما قد يدل على أن الزواج لا يعد معيقا للمرأة للالتحاق بالأحزاب والجماعات الإسلامية ،لأن الزوج غالبا ما يدفع بزوجته للالتحاق بغرض نيل الأجر والثواب من الله .

١٣- يوجد اهتمام داخل حزب الإصلاح وجماعة السلفية التنظيمية بتأهيل أعضائهم، كما تعكس النتائج وجود غالبية في التأهيل لصالح الأعضاء من حزب الإصلاح بنسبة ٩٤،٥% مقارنة بجماعة السلفيين ٧٨%،وهي نتيجة منطقية قد تكون راجعة للفترة الطويلة لتواجد الحزب على الساحة اليمنية والممتد من فترة العمل في جماعة الإخوان قبل الوحدة إلى مرحلة تشكل الحزب بعد الوحدة.كما أشارت نتيجة (كا٢)إلى عدم وجود فروق معنوية بين الذكور والإناث وبين المدن عينة الدراسة ، من حزب الإصلاح بالنسبة للتأهيل المقدم من الحزب ،بينما أشارت نتيجه (كا٢)لوجود فروق معنوية بين الذكور والإناث وبين المدن عينة الدراسة ،في جماعة السلفيين، ،وهو ما قد يدل عليه

غياب نشاط المرأة في بعض فروع الجمعيات السلفية كفرع جمعية الإحسان في المكــلا وعدن.

١٤- إن التأهيل المقدم للمرأة في حزب الإصلاح وجماعة السلفيين، لم يــستطيع أن يعمل على تقديم شخصيات نسائية عامة كقيادات إعلامية وسياسية .وأن المشكلة تكمــن في الغالب في القيادات النسائية المسئولة عن العمل الإعلامي والسياسي، واللواتي غالبــا لا يمتلكن وعيا كاملا بطبيعة هذه المجالات ،وغالبا ما يكون تقيمهن للمجــال الــسياسي والإعلامي من منظور دعوي ضيق لا يتعدى بعض الأنشطة التي تكون أقرب للجانــب الوعظي الديني منه للجانب السياسي أو الإعلامي ،فضلا عــن أن المجــال الــسياسي والإعلامي لا يتناسب معه عملية الفصل بين الرجال والنساء السائد في حزب الإصـــلاح والسلفية التنظيمية ،وذلك لأن مجال الخبرة فيهما يجب أن تكون مشتركة .

١٥- عكست المكانه السياسية المفضلة للمرأة في حزب الإصـــلاح غيــاب مفهــوم مواطنة المرأة في الرؤية الفكرية لأعضاء الحزب ،حيث تركز تفضيل المبحوثين لمكانة المرأة السياسية بدرجة أساسية في أن تكون نشيطة في جمع الأصوات وقت الانتخابــات بنسبة تأييد من الإناث ٧٩،٣%ومن الذكور ٨٤،٥%، بينما تراجع تفضيل موقع المرأة (كرئيسة للحزب) إلى نسبة ١٦،٤% للإناث و١٧،٩% للذكور ،وبينما قبل ٦٩،٨% من الإناث و٨٩،٣% من الذكور أن تكون المرأة عضوه مجلس شورى الحزب ،تراجع تأييد أن تكون المرأة رئيس مجلس شورى الحزب إلى ٢٠،٧%للإنــاث و٢٣،٨% للــذكور ،كما مثل قبول المبحوثين لأن تكون المرأة أحد أعضاء الأمانة العامة نسبة ٥٠%للإناث و٧٠،٢% للذكور ،حدث تراجع لصالح أن تكون الأمــين العــام للحــزب بمــا يمثــل ١٨،١%للإناث و٢١،٤% للذكور ،أما ما يخص ترشيح المرأة لمجلس النواب فقــد أيــد ذلك ما يمثل ٤٤%من الإناث و٥٨،٣% من الذكور.

١٦- توصلت الدراسه إلى أن هناك نسبة زيادة في تأييد الذكور في حزب الإصـــلاح مقارنة بالإناث لأن تكون المرأة عضوه مجلس شورى أو عضو أمانة عامة أو مرشــحة لمجلس النواب عن تأييد الإناث ،وهو ما يعكس قلة وعي المرأة بحقوقها.

١٧- يعد المجال الاجتماعي والخيري من أكثر المجالات قبولا لمكانة المرأة داخــل الأحزاب والجماعات الإسلامية ،كما وجد ميل من قبل النساء في حزب الإصـــلاح لأن تكون المرأة مسئولة عن الأعمال الخاصة بالنساء فقط بنسبة ٦٣،٨ % من الإناث ومــن

الذكور ٤٠،٥ %،بما يؤشر إلى أن المرأة في حزب الإصلاح تميل للعمل من خلال الأطر النسائية بعيدا عن مجالات الاختلاط بالرجال.وبمقارنة ذلك بجماعة السلفيين نجد أن الأعضاء من الجمعيات السلفية التنظيمية مالوا إلى أن تكون المرأة مشرفة على الأعمال النسائية فقط بنسبة ٩٠،٣%للنساء و٨٩،٥%للرجال وهي نسبة أكبر من ميل حزب الإصلاح لأن تعمل المرأة في المجال النسائي فقط.

١٨- يوجد ٥٠ %من الإناث داخل حزب الإصلاح لا ترى مانعا من أن تترأس المرأة جمعيات مختلطة مع الرجال وهو مؤشر ايجابي تعده الدراسة ميلا نحو مشاركة أكثر فاعلية للمرأة بعيدا عن الأطر النسائية المحدودة .

١٩- هناك رفض لأن تكون المرأة رئيسة الجمعية الخيرية لجماعة السلفية التنظيمية بنسبة ١٠٠%من قبل الذكور ،بينما رفض ذلك من الإناث نسبة ٨٨،١%،وأيد ذلك منهن ١٢،٩%،وقد أظهرت نتيجة كاي (كا٢)وجود فرق معنوي بين نوع الجمعية أو المؤسسة وبين تأييد أن تكون المرأة رئيسة للجمعية ،وهو ما أظهرته النتائج لصالح مؤسسة الفتاة،والذي قد يكون تأييدهن راجع لكون نشاط المؤسسة بشكل عام هو نشاط خاص بالمرأة،وبالتالي فالأولى أن تترأسه امرأة .كما وجد تأييد لأن تكون المرأة عضوه هيئة إدارية للجمعيات الخيرية السلفية بنسبة ١٢،٩%للإناث فقط ،بينما أيد ذلك من الذكور ما نسبته٣٢،٦%.

٢٠- خرجت الدراسة بأن المكانة الثقافية المفضلة للمرأة في الأحزاب والجماعات الإسلامية هو أن تكون داعية إسلامية في الأوساط النسائية ،حيث لاقى هذا التفضيل تأييد كبير من النساء سواء على مستوى حزب الإصلاح أو جماعة السلفيين ،بنسبة تأييد تساوي ٩٦،٦%للإناث من حزب الإصلاح و١٠٠%للإناث من جماعة السلفيين ،بينما كان تفضيل الذكور من حزب الإصلاح يساوي ٨٨،١% أما جماعة السلفيين فبلغ تأييد الذكور ١٠٠%،وبينما يرتفع التفضيل لأن تكون المرأة داعية، نجده يقل لأن ترأس المرأة المجلة أو الصحيفة التابعة للحزب أو الجماعة إلى نسبة ٦٨،١%للإناث من حزب الإصلاح،ونسبة ٣٥،٥%للإناث من الجماعة السلفية ،بينما أيد ذلك من الذكور في حزب الإصلاح ٥٧،١% أما من الجماعة السلفية فلم يؤيد من الذكور إلا ما نسبته١٥،٨%،ونلاحظ من ذلك انه كلما كان هناك ميل لأن تكون المرأة معرضة للاختلاط بالرجال كلما كانت نسب الرفض ترتفع أكثر، وإن كان هناك فروق في ارتفاع

نسبة الرفض أو التأييد بين حزب الإصلاح وجماعة السلفيين لصالح حزب الإصلاح في قبول أكبر لأن تتواجد المرأة في المواقع التي فيها اختلاط بالرجال.

٢١- هناك نسبة ٧٨،٤%من الإناث من حزب الإصلاح هن من المؤيدات لأن تـدير المرأة مشاريع استثمارية اقتصادية ،بينما لم يؤيد ذلك من الذكور سوى ٦٠،٧%، ،أمـا في جماعة السلفيين فقد أيد إدارة المرأة للمشاريع الاستثمارية ٦١،٨%من الإناث ،بينما قل تأييد الذكور إلى ٤١،١% فقط .بما يدل على أن الإناث أكثـر تأييـد لإدارة المـرأة للمشاريع الاقتصادية مقارنة بالذكور .

٢٢- يوجد دور تنظيمي عالي لدى عضوات حزب الإصلاح مـن ناحيـة الالتحـاق وحضور الحلقات الأسبوعية كأصغر وحدة تنظيمية في الحزب ،بالإضافة إلى الالتـزام بدراسة البرنامج التربوي لأعضاء الحزب بنسبة ٨٤% كما يوجـد التـزام باللقـاءات الشهرية والسنوية التي يعقدها الحزب ،بنسبة ٧٧%و٦٧% على التـوالي ،كمـا يوجـد ٦١% من المبحوثات هن من المشرفات على حلقات تنظيمية، بما يعكس قدرة الحـزب التنظيمية في التواصل الفعال مع أعضائه من ناحية ومن ناحية أخـرى تعكـس مـدى شعور المرأة بالمسؤولية تجاه الحزب ،كما أجابت نسبة ٧٥%مـن المبحوثـات بـأنهن يعملن على كسب أنصار للحزب.و ٧٩%منهن يدفعن الاشتراكات المالية للحزب أو يقمن بجمع التبرعات للحزب ،ويوجد ٦٤% من عينة الدراسة هن ممن يقمن برفع التقـارير عن الأنشطة التي يقمن بها ،و ٤٠% منهن يعملن في صياغة الخطط والبرامج للأنـشطة النسائية ،وهو ما يدل على مدى الالتزام التنظيمي العالي من قبل النساء داخـل حـزب الإصلاح.

٢٣- خرجت الدراسة بأن هناك ٦٠% من عينة النساء من جماعة السلفية التنظيميـة هن ممن يحضرن الدوام الرسمي في قطاعاتهن النسائية ،و٦٣% مـنهن يقمـن برفـع التقارير الخاصة بأنشطة القطاع ،و٤٧%يعملـن علـى صـياغة الخطـط والبـرامج و ٣٠%يبحثن عن مصادر تمويل أو توطيد علاقات مع عضوات من الجمعيات الأخرى.

٢٤- يوجد انعدام لحقوق المرأة كعضوه داخل الجمعيات السلفية التي تنص عليها الأنظمة الأساسية وقانون الجمعيات ،فالمرأة في الجمعيات السلفية لا تحضر اجتماعات الجمعية العمومية ولا تشارك في عملية التصويت أو الترشح لعضوية الهيئة الإدارية بنسبة ٠% من إجابات المبحوثات ، رغم أن المرأة تعمل داخل بعض فروع الجمعيـات منـذو مـا يقترب من ٢٠سنة كما هو لدى فرع جمعية الحكمة في عدن

٢٥- يوجد تفاعل من قبل المرأة في حزب الإصلاح في العمليات السياسية الديمقراطية داخل الحزب وخارجه،حيث توجد ٦٩%من النساء يشاركن في العمليات الانتخابية الداخلية للحزب،و٥٩% منهن يحضرن المؤتمرات العامة للحزب ،و٦٨% يشاركن كمصوتات في الانتخابات البرلمانية أو المحلية لصالح مرشحي الحزب.

٢٦- ما تزال غالبية أنشطة المرأة في الإصلاح إما في إطار الإصلاح أو المواليات للإصلاح، فما زالت بعض العضوات في الحزب وخاصة في المناطق الجنوبية (كعدن والمكلا)يرفضن التعامل مع النساء في الحزب الاشتراكي، لنظرا لحساسيتهن من تعامل الحزب قبل الوحدة مع مسائل التدين ومسائل المرأة ،وإن خفت هذه المسألة بعد الدخول في اللقاء المشترك ،إلا أن التواصل ضل خاصا ببعض النساء من القيادات في الإصلاح وليس مفتوحا لجميع العضوات،وحول توطيد العلاقات مع عضوات وممثلات الأحزاب الأخرى لم تؤيد ذلك سوى ٢٥%من المبحوثات.

٢٧- ما يزال دور المرأة السياسي في الإصلاح يتركز بشكل فاعل في عملية الحشد للانتخابات،حيث توجد ٦٨%من المبحوثات هن ممن يصوتن في الانتخابات لصالح مرشح الحزب ،أما عملية صناعة القرار السياسي للمرأة داخل الحزب فيتميز بالضعف ،حيث أجاب ٦٠،٥%من العينة من أن الرجال غالبا ما ينفردون بالقرارات المهمة داخل الحزب،و٦٤،٥%أجابوا بأن النساء أقل وعيا من الرجال في الأمور السياسية .

٢٨- بالرغم من امتلاك حزب الإصلاح لقاعدة جماهيرية كبيرة ،يستطيع من خلالها أن يصل بالمرأة إلى البرلمان ، ولكنه حتى الآن لم يرشح أي امرأة ضمن قوائمه الانتخابية،وبالرغم من أن أدبيات الإصلاح الرسمية لا يوجد بها ما يمنع المرأة من أن تكون مرشحة لعضوية مجلس النواب إلا أن المشكلة تظل على مستوى تنزيل تلك النصوص إلى أرض الواقع،حيث ما تزال مسألة ترشيح النساء خاضعة لاعتبارات عديدة في الحزب تركزت عند قيادات الحزب في أن هذه المسألة لم تحسم من الناحية الفقهية داخل الحزب ،بالإضافة إلى قصور قانون الانتخابات الذي لا يؤيد الانتخاب عبر القائمة النسبية،بينما قواعد الحزب رأت أسباب أخرى في عدم وجود المرأة في البرلمان،كالأسباب الاجتماعية التي ترى بأن الواقع غير مهيأ لترشح المرأة بنسبة(٥٩%)للإناث،و(٦٦،٧%)للذكور،بينما رأى آخرون بأن أعمال البرلمان لا تتناسب مع المرأة بنسبة (٤٤%)للإناث و(٣٤،٥%)للذكور،أما من يرون بأن ذلك عائد لعدم وجود

ضغوط من قبل النساء أنفسهن تجاه ترشحهن فقد حصل على نسبة (٤٥،٧%)للإناث و(٥١،٢%)للذكور،بينما من يرى أن المرأة نفسها ترفض مسألة ترشحها للبرلمان داخل الحزب فقد حصل على تأييد بنسبة ٣١،٩%للإناث،(٢٧،٤%)للذكور،أما من يرون أن المرأة غير مؤهلة لخوض تجربة البرلمان فقد بلغت(٢٥،٩%)للإناث،و(٢٠،٢%)للذكور،بينما رأى (٤٥،٧%)للإناث و(٦٤،٣%)للذكور بأنها مسألة لم تحسم من الناحية الفقهية داخل الحزب . كما خرجت النتائج بأن المبحوثين لا يميلون بشكل كبير إلى اعتماد عدم جدية الحزب في دعم هذه المسألة ،حيث لم يؤيد ذلك سوى ٩% من الإناث و٢٣،٨%من الذكور .

٢٩- تغيب المرأة في السلفية التنظيمية عن صناعة القرار الإداري داخل الجمعيات السلفية ويرجع ذلك لعدة أسباب منها ،أن ذلك سيؤدي إلى اختلاطها بالرجال بنسبة ٥٢% للإناث و٢٨% للذكور ،ومنهم من يرى أن أعمال الهيئة الإدارية هي أعمال ذكورية لا تتناسب مع المرأة بنسبة ٢٤%من الإناث و٢٠% من الذكور .

٣٠- يوجد ٧٨% من المبحوثات في حزب الإصلاح هن من المشاركات في إقامة الفعاليات الاجتماعية والخيرية التابعة للحزب.بينما تشارك في تلك الفعاليات من جماعة السلفيين ٦٦،٧%،كما يوجد ٤١%من عينة الإناث في حزب الإصلاح هن عضوات في جمعيات خيرية واجتماعية و١٤%منهن يترأسن إدارة هذه الجمعيات ،بينما لم يوجد من جماعة السلفيين أي امرأة تلتحق في عضوية جمعيات أخرى،وهو ما يعكس محدودية نشاط المرأة وحصرها داخل الجمعيات السلفية .

٣١- عضوات الإصلاح يتميزن بأنهن ينفردن بدور بارز في الالتحاق أو التأسيس للجمعيات الخيرية والاجتماعية النسائية ،والالتحاق بعضوية النقابات والاتحادات ،وهو دور يعتبر متقدم مقارنة بالمرأة في الأحزاب الأخرى ،ولكن ما يزال هذا الدور يتمثل القيم الدعوية الإصلاحية،والتركيز على قضايا الأمومة والطفولة،والعمل الخيري أو الدعوي بشكل عام ،ولا نستطيع القول أنه يدخل ضمن الإطار العام للمجتمع اليمني ككل، أي أن يكون له أثر مستقل عن إطار الجمعيات المحسوبة على الإصلاح ،فهذا الدور ما يزال يحتاج أن يتبع بالعلاقات الاجتماعية الموجودة داخل المجتمع ككل والتنسيق من خلال الأحزاب والمنظمات الأخرى وحتى على مستوى النقابات فكل ما تقدمه عضوه الإصلاح لا يتعدى تقديم بعض الخدمات المقتصرة على الجانب النسائي،أو الخروج في بعض الإضرابات الخاصة بالعمل النقابي ،ولا يوجد نشاط

نقابي فاعل للمرأة تبرز فيه المرأة من خلال القضايا العامة في المجتمع .ونكاد لا نجد في الإصلاح سوى منظمة واحدة نسائية تشكل الرأي العام المجتمعي تجاه القضايا العامة،وهي منظمة صحفيات بلا قيود التي تترأسها عضوه مجلس شورى حزب الإصلاح ،ونظرا لأنها المنظمة النسائية الوحيدة التي تعمل في هذا الإطار فلا نستطيع القول أنه توجه عام داخل الحزب بقدر ما يظل اهتماما شخصيا.

٣٢- يعتبر الدور الدعوي الإرشادي هو الدور الثقافي الطاغي على المرأة في حزب الإصلاح وجماعة السلفيين ،حيث أيد ذلك من حزب الإصلاح ٩١،٥%،بينما بلغ تأييد جماعة السلفيين ١٠٠%،كما يوجد٦٣%من المبحوثات من حزب الإصلاح هن ممن يشاركن في إلقاء المحاضرات والندوات الدينية ،بينما بلغ نسبة النساء من السلفية التنظيمية ٦٦،٨%،كما أن المرأة لا تهتم كثيرا بالكتابة والتأليف والفكر بنسبة ٦٤%من حزب الإصلاح و٦٨%من السلفية التنظيمية ،كما أثبتت نتيجة كاي(كا٢)بأنه لا توجد فروق معنوية بين حزب الإصلاح والجماعة السلفية بالنسبة للدور الثقافي الممارس ،بما يدل على تشابه الأدوار الممارسة .

٣٣- خرجت الدراسة بأن المرأة المثقفة الإعلامية والسياسية داخل حزب الإصلاح غالبا ما تجد معاناه من عدم استيعاب دورها الثقافي ،وخاصة من قبل النساء المسئولات داخل التنظيم فالمرأة المثقفة غالبا لا تجد التقدير والاستيعاب التام لأدوارها ،وغالبا ما تقيم أعمالها من الناحية الدعوية الوعظية ،الأمر الذي يعمل على تقييد الإبداع بكثرة الضوابط والقيود ،وهو الأمر الذي أدى إلى خروج بعض المثقفات من حزب الإصلاح بالإضافة إلى أسباب أخرى .

٣٤- هناك تشابه بين حزب الإصلاح وجماعة السلفيين من حيث أن النساء العضوات لا يطالبن غالبا بحقوق أكثر لتغيير وضعهن بالرغم من عدم تمتعهن بحقوق متساوية مع الرجال ،بالإضافة إلى قلة الوعي غالبا بالحقوق التنظيمية الداخلية و الحقوق القانونية الخاصة بالمرأة في المجتمع.،ورغم أن حزب الإصلاح تتدرك العديد من عضواته في العديد من منظمات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات والتي منها ما يختص بتنمية المرأة ،لكنها في الغالب لا تتناول المشكلات الواقعية للمرأة في المجتمع اليمني ،ولا تحاول إيجاد حلول لها أو الخروج بتصورات عنها ،أو تبني المسائل المختلف فيها من الناحية الفقهية كولاية المرأة وديتها وغيرها من المسائل التي ما تزال تثير الانقسامات الفكرية داخل الحزب ،بل لا يوجد أي تبني لدور فاعل من قبل القطاع

النسائي داخل الحزب لإثارة الوعي بهذه المسائل والسعي للخروج برؤية خاصة تجاهها،بما يعني أن المرأة داخل حزب الإصلاح وجماعة السلفيين لا تشارك إلا كمتلقية للخطاب المنتج حول المرأة ولا تحاول أن يكون لها دور في صياغة هذا الخطاب وتقريره.

٣٥- خرجت الدراسة بأنه سيكون لعضوات حزب الإصلاح والسلفية التنظيمية دور أكثر فاعلية إذا قمن بتبني قضايا المرأة وحقوقها ،خاصة وأنهن يمتلكن قدرة كبيرة في الوصول إلى الشرائح المختلفة في المجتمع ،مما يميزهن عن بقية النساء في الأحزاب الأخرى أو النساء المطالبات بحقوق المرأة ، واللواتي يظل خطابهن محصور في النخب المثقفة فقط ولا يصل إلى المرأة العادية .و أنه لو أصبحت النساء في حزب الإصلاح أكثر سلاسة ومرونة في مسائل حقوق المرأة ،فإنه من الممكن أن يكون حزب الإصلاح أداة مهمة في توسيع حقوق المرأة في المجتمع اليمني .

٣٨- أظهرت نتائج الدراسة إن الوعي لدى المرأة بذاتها داخل حزب الإصلاح وجماعة السلفيين لا ينمو بعيدا عن العادات والتقاليد المكرسة لدونية المرأة،كما أنه لا ينمو بعيدا عن مؤثرات الفتاوى الخاصة بالمرأة والتي تتراوح ما بين فتاوى جامدة شكلية تعزز لعدم المساواة بين الذكور والإناث و تعمل على تقسيم حاد للأدوار بين الرجل والمرأة وبين فتاوى أكثر مرونة وأكثر مساواة و تسمح بنوع من الحراك للمرأة في إطار المجال العام، ،كما أظهرت النتائج وجود تباين في وعي المرأة بذاتها لصالح زيادة في وعي المرأة في حزب الإصلاح مقارنة بالمرأة السلفية كالتالي:-

- أيدت المبحوثات من حزب الإصلاح بأن للمرأة نفس القدرات الذهنية التي للرجل بنسبة ٧٢% بينما كان تأييد المبحوثات من جماعة السلفيين لا يتعدى ١٣%.
- وجد أن ٧٣% من المبحوثات في حزب الإصلاح كن مع تأييد أنه ينبغي أن يستشير الزوج زوجته في جميع القرارات الأسرية ،بينما لم يؤيد ذلك من المبحوثات السلفيات سوى ٣٩% فقط.
-أيدت المبحوثات من حزب الإصلاح أن تبحث المرأة عن عمل بعد إكمال دراستها بدلا من انتظار الزوج بنسبة تصل إلى ٧٢%،بينما لم تؤيد ذلك من جماعة السلفيين سوى ٣٥%.
- أيدت المبحوثات من حزب الإصلاح أنه من الضروري أن يكون للمرأة استقلال مادي بنسبة ٦٥%،بينما لم تؤيد ذلك من جماعة السلفية سوى ٢٦%.

- وجد تأييد من المبحوثات في حزب الإصلاح لإمكانية إن تتحدث المرأة مع الرجـــال دون الشعور بالحرج بنسبة ٥٦%،بينما لم تؤيد ذلك من جماعة السلفيين سوى ١٩%.
- وجد تأييد من قبل المبحوثات في حزب الإصلاح لأن تكون المرأة ربة بيت بنـــسبة ٢٨% بينما كان تأييد السلفيات يتمثل ب٥٦%.
- وجد تأييد بنسبة ٩٢%من قبل المبحوثات من جماعة السلفيين بـــأن العمـــل الـــسياسي لا يتناسب مع المرأة ،بينما أيد ذلك من عضوات حزب الإصلاح ما نسبته ٢٧%.

٣٩ - أظهرت الدراسة مجموعة من المعوقات أمام تطوير مكانة المرأة ودورهـــا فـــي الأحزاب والجماعات الإسلامية والتي منها غياب المرجعية الثابتة فيما يخـــص مـــسائل المرأة ،حيث تسبب الفتوى الشرعية إشكالية معيقة أمام المرأة وخاصة أنها تتـــسم بعـــدم الثبات والرؤية الواضحة،فغالبا ما تكون عبارة عن ردود فعل لأبعاد مجتمعية أو سياسية ولإثبات المفارقة بين الجماعات الإسلامية وغيرها من التيـــارات،كمـــا توجـــد بعـــض المعوقات الأخرى كالمعوقات التنظيميـــة مـــن فـــصل أنـــشطة المـــرأة عـــن أنـــشطة الرجل،وضعف تواجد المرأة في الهئيات القيادية ،فضلا عن ضعف تأهيلهـــا ،وضـــعف مطالبتها بحقوقها ،وغياب وعي نسائي منظم في المطالبة بمكانة وأدوار أكثـــر فاعليـــة للمرأة،وعجز الحزب أو الجماعة عن تناول أدوار المرأة بعيدا عن التأثر بعادات وتقاليد المجتمع .

٦-٢ توصيات الدراسة

إن مكانة المرأة وأدوارها في الأحزاب والجماعات الإسلامية لا ينبغي النظر فيها بعيدا عن مفاهيم العدل والمواطنة المتساوية ،ومن خلال النتائج التي تم التوصل اليها فقد تم صياغة التوصيات التالية :-

- أن تعمل الأحزاب والجماعات الإسلامية على تبني تفسيرات إسلامية معاصرة لقضايا المرأة ، تنظر الى مسائل المرأة ضمن مفهوم المواطنة والولاية،والتي ترى في أدوار المرأة أنها تدور في دائرة الأمة .

- إعادة النظر في المناهج التربوية المقدمة للأعضاء داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية بما يضمن قدرتها على إعداد المرأة كطرف سياسي وإعلامي في المجتمع بشكل عام ،ويضمن احتوائها على مفاهيم حقوق المرأة التي تتبنى رؤية معرفية إسلامية تنطلق من المساواة في القيمة الإنسانية بين الذكور والإناث ومن المساواة في شرف الاستخلاف في الأرض،وبما يحقق المواطنة المتساوية للمرأ ة .
- إلغاء القطاعات النسائية الملحقة بحزب الإصلاح أو الجمعيات الخيرية السلفية وإدراجها ضمن الهيكلة العامة للحزب أو الجمعية ، أو تطوير آليات للتواصل بين الرجال والنساء تسمح بسهولة الحركة وتبادل الخبرات كأن تكون البرامج التأهيلية مشتركة بين الرجال والنساء ، وأن تكون الاجتماعات التنظيمية مشتركة ليس على مستوى القيادات فقط بل على مستوى القواعد .

- ضرورة مشاركة المرأة في حزب الإصلاح والسلفية التنظيمية في صياغة الخطاب الإسلامي المنتج حول المرأة ،ولا تكتفي بتلقيه من قبل الرجال،وأن يكون تركيزها على أولوية تغيير الوعي المجتمعي والإصلاح الثقافي ،وأن تنطلق في تشكيل وعي نسائي موحد ضاغط حول حقوقها ومكانتها وأدوارها .عن طريق تبني قطاعاتها النسائية استراتيجيات وبرامج واضحة كأن تتبنى القطاعات برامج توعوية قانونية للمرأة ،وبرامج لمعالجة العادات والتقاليد التي تقف أما المرأة ،وبرامج لتأهيل المرأة إعلاميا وسياسيا .

- ضرورة الاستفادة من تجارب الأحزاب والجماعات الأخرى خارج اليمن ،والتي استطاع بعضها الاقتراب من مفهوم مواطنة المرأة المتساوية كما هو لدى حزب العدالة والتنمية في المغرب العربي ،الذي استطاع أن يصل بست من عضواته إلـــى البرلمـــان ،وإدراج عضواته ضمن الهيكلة العامة للحزب دون عزلهن في قطاعات نسائية خاصة .

- زيادة إشراك المرأة في مواقع القرار السياسي ،ومواقع القرار الإداري ،والسعي بالـــدفع بها كمرشحة للبرلمان ،والمجالس المحلية .

- ضرورة أن ينتقل نشاط المرأة في الأحزاب والجماعات الإسلامية من الإطار الـــداخلي المحسوب على الأحزاب والجماعات ،ليخرج إلى الإطار الاجتماعي العام في المجتمـــع بكل علاقاته ،بما يعنيه الانفتاح على الأخر والحوار معه .

- توصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول مكانة المرأة وأدوارها داخل الأحزاب والجماعات الإسلامية في اليمن ودول عربية أخرى ،ومقارنة نتائجها .

المصادر والمراجع

-

- القران الكريم
- ابن خلدون ــ عبد الرحمن ،١٩٩٥،**مقدمة ابن خلدون** ،المكتبة العصرية ،بيروت
- ابن منظور،ابوالفضل جمال الدين،**١٩٩٣**،**لسان اللسان** ،**تهذيب لسان العرب**،دار الكتب العلمية ،بيروت.
- أبو إصبع،بلقيس،١٩٩٠ ،**النخبة السياسية الحاكمة في اليمن** **(١٩٧٨-١٩٩٠)**،رسالة ماجستير ،جامعة القاهرة .
- أبو إصبع،بلقيس٢٠٠٤،**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي** (دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى)مكتبة مدبولي ،القاهرة ..
- ابو زيد،نصرحامد،١٩٩٩،**دوائر الخوف** :**قراءة في خطاب المرأة** ، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء .
- أبو شقة ،عبد الحليم ،٢٠٠٤،**تحرير المرأة في عصر الرسالة** ،دار القلم ،الكويت.
- الأحمدي،عادل ،٢٠٠٦،**الزهر والحجر**،مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر ،صنعاء،اليمن .
- الأصبحي،عز الدين،٢٠٠٤،**المشاركة السياسية للمرأة اليمنية** ،مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان،تعز ،اليمن .
- الأنصاري،محمد رضا،١٩٩٨م،**المرأة ريحانة أم قهرمانة**،دار الاعتصام ،القاهرة
- اوكسفام،منظمة،٢٠٠٢،**العنف والنساء في المجتمع اليمني** ،صنعاء ،اليمن
- البار ،محمدعلي،١٩٩٤،**عمل المرأة في الميزان** ،دار المسلم ،الرياض.
- البتول،عبد الفتاح ،١٩٩٩،**علاقة التجمع اليمني للإصلاح بالتيارات الإسلامية** ،،مجلة شؤون العصر ،العدد الرابع ،المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية،صنعاء.
- بدوي،احمد زكي،١٩٨٢،**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**،مكتبة لبنان ،بيروت .
- البردوني، عبدالله (١٩٨٣)، **اليمن الجمهوري** ، مطبعة الكاتب العربي ،دمشق .
- البكيري،نبيل،٢٠٠٧،**السلفية اليمنية بين انعزالية وحركية** ،موقع إسلام اون لاين،www.islamonline.net

- البكيري،نبيل،٢٠٠٩،**السرورية خارطة الانتشار والتواجد** ،موقع الأهالي نت /www.alahale.net
- البنا،عبد القادر(٢٠٠٣)، **المشاركة السياسية للمرأة اليمنية بين المعوقات الاجتماعية الثقافية** وازدواجية المشروع الديمقراطي، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء.
- بورجا،فرانس(٢٠٠٧)،**إسلاميو اليمن بين العالمية والمحلية**،مجلة شؤون العصر،المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء.
- بوسينو،جيوفاني،١٩٩٥،**نقد المعرفة في علم الاجتماع** ،ترجمة محمد عرب صاصيلا،المؤسسة الجامعية للدراسات والننشر ،بيروت .
- الترابي ،حسن ١٩٨٥،**المرأة بين الإسلام والتقاليد الاجتماعية** ،دار القلم ،الكويت .
- تركي ،ليزا ،٢٠٠٢،**الحركة الإسلامية في الأردن وقضايا المرأة** :في ابراهيم غرايبة،الحركة الإسلامية والحقوق والحريات،مركز دراسات الأمة ،عمان ،الأردن
- تيماشيف،نقولا،١٩٧٨،،**نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها**،دار المعارف ،القاهرة .
- ثابت،سعيد ،٢٠٠٧،**قصة الإخوان المسلمون في اليمن** www.marebpress.net
- جدينز،انتوني،٢٠٠٥،**علم الاجتماع** :ترجمة فائز الصائغ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- جلبي علي عبد الرزاق،١٩٩٩،**الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع** ،،دار المعرفة، القاهرة.
- الحاشدي،حسن،٢٠٠٩،كشف **علاقة السلفيين بالكويت والسعودية والحزب الحاكم والإخوان المسلمين** ،مجلة الأسرة والتنمية ،العدد٦٢، ٢٠٠٩.تعز .اليمن .
- الحجوري،يحى،٢٠٠٣،**كشف الوعثاء بزجر الخبثاء الداعيين الى مساواة النساء بالرجال والغاء فوارق الانثى**،دار الاثار ،صنعاء.
- حسن ،ناجي ،١٩٨٦،**الزيدية للصاحب بن عباد** ،الدار العربية للموسوعات ، بيروت ،لبنان
- حسنة ،عمر عبيد ،١٩٩٤،**مراجعات في الفكر والدعوة والحركة** ،سلسلة قضايا الفكر الإسلامي،المعهد العالمي للفكر الإسلامي،فيرجينيا ،الولايات المتحدة الأمريكية .
- الحكيمي ، عبد الفتاح ، ٢٠٠٣،**الإسلاميون والسياسة :الإخوان المسلمون نموذجا** ، صنعاء
- حمزاوي،عمر،٢٠٠٩،**بين الحكومة والمعارضة :نموذج التجمع اليمني للإصلاح** ،أوراق كارنيجي،مركز كارنيجي للشرق الأوسط ، العدد ١٨- أكتوبر -٢٠٠٩.

- حميد الدين ،عبدالله بن محمد بن إسماعيل ،٢٠٠٦، **الزيدية قراءة في المشروع وبحث في المكونات** ،مركز الرائد للدراسات والبحوث ، صنعاء .
- حيدر،خليل،١٩٨٧،تيارات الصحوة الإسلامية ،شركة كاظمة ،الكويت.
- الخشاب،سامية ،(١٩٨٢) **النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة** ،دار المعارف ،القاهرة
- خضر،طارق فتح الله،١٩٨٦،دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي،دار نافع للطباعة والنشر.

الخميسي،عبد الرحمن ،(٢٠٠٦)مجلة المنتدى،حقوق المرأة في الإسلام.٢٠٠٧،العدد٦٥.

- الخولي،البهي، ١٩٥٣،**المرأة بين البيت والمجتمع** ،مطابع دار الكتاب العربي ،مصر
- دائرة التوجيه والإرشاد في التجمع اليمني للإصلاح ، ١٩٩٧،**الإصلاح مسيرة عطاء** ، الأفاق للطباعة والنشر ،صنعاء ، اليمن .
- الدغشي،احمد،٢٠٠٩،**السلفييون والعمل السياسي في اليمن** www.islamonlin.com
- دورسكي،سوزان،١٩٩٧، ،**صورة المرأة اليمنية في الدراسات الغربية** ،ترجمة أحمد جرادات ،سلسلة الدراسات المترجمة ، المعهد الأميركي للدراسات اليمنية
- دوفرجيه،موريس، ١٩٩٢،**علم اجتماع السياسة**:مبادئ علم السياسة،المؤسسة الجامعية للدراسات ،بيروت .
- دينكن،ميتشيل،١٩٨٦،**معجم علم الاجتماع**،ترجمة إحسان محمد،دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت .
- الربايعه،أحمد ،١٩٩٩،**الشخصية الأردنية ،سماتها وخصائصها ،عمان ،الاردن .**
- الريامي،طاهر،(٢٠٠٧)،**نظرة القران الكريم للرجل والمرأة** ،ورقة عمل مقدمة الى ندوة (المرأة اليمنية بمنظور الشرع والتقاليد والتاريخ والواقع ،مقدمة لمركز الجزيرة للدراسات والبحوث .صنعاء .
- الريمي،عبد المجيد ،٢٠٠٤،**نظرات في الحركة الإسلامية** ،www.edharalhaq.com
- الزنداني،عبد المجيد،٢٠٠٠،**المرأة وحقوقها السياسية في الإسلام** ،مؤسسة الريان ،بيروت
- زهران،حامد عبد السلام،١٩٧٧، ،**علم النفس الاجتماعي** ،عالم الكتب،القاهرة
- السالمي،عبد السلام أحمد،٢٠٠٧،**أشهر الجماعات الإسلامية في اليمن** ،رسالة ماجستيرغير منشورة ،جامعة الأزهر ،القاهرة
- السباعي،مصطفى ،١٩٨٤،**المرأة بين الفقه والقانون** ،المكتب الإسلامي ،دمشق

- سعد ،إسماعيل علي ،١٩٩٩،**المجتمع والسياسية (دراسات في النظريات والمذاهب**
- السقاف ، فارس ،١٩٩٧،**الإسلاميون والسلطة في اليمن (تجربة التجمع اليمني للإصلاح)**، مركز دراسات المستقبل ، اليمن ، صنعاء .
- السمالوطي،نبيل محمد،١٩٧٨،**بناء القوة والتنمية السياسية :دراسة في علم الاجتماع السياسي**،الهئية المصرية العامة للكتاب ،القاهرة.
- السميري ،نشوان ،٢٠٠١،**التعددية السياسية في اليمن** ،الجيل الجديد ، صنعاء .
- السياني،عبدالله هاشم،٢٠٠٢،**الإسلاميون :مساحات الالتقاء ومناطق الفراق**،في:ندوة،الإسلاميون في اليمن :الجزء الثاني:خلال الفترة من ١٢-١٦ يونيو،٢٠٠٢،المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار ،اليمن ، صنعاء
- السيد ،عزيزة محمد ،١٩٩٧،**السلوك السياسي،النظرية والواقع**،دار المعرفة ،القاهرة .
- شتا ،علي،١٩٩٩،نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع ،مطبعة الإشعاع الفنية ،الإسكندرية .
- شتيوي،موسى ،١٩٩٩،**الأدوار الجندرية في الكتب المدرسية للمرحلة الأساسية في الأردن** ،صندوق الأمم المتحدة الانمائي ،عمان ، الأردن .
- الشرجبي،عادل ،٢٠٠٢،**التطور التنظيمي للإخوان المسلمين في اليمن وعلاقتهم بالسلطة (١٩٦٢-١٩٩٠)**في ندوة ، الإسلاميون في اليمن : الجزء الثاني :خلال الفترة من ١٢-١٦ يونيو،٢٠٠٢،المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار ، اليمن ، صنعاء .
- الشرجبي،عادل،٢٠٠٦،**المشاركة السياسية للمرأة اليمنية** :تحليل ثقافي في ضوء نظرية النوع الاجتماعي ،ورقة مقدمة لمنتدى الشقائق العربي ،ندوة
- الشرقاوي ،سعاد وآخرون،١٩٨٤،نظم الانتخابات في العالم وفي مصر،دار النهضة العربية
- شلبي،إبراهيم،١٩٧٢ ،**تطور النظم السياسية والدستورية ،دار الحمامي للطباعة، القاهرة**
- شمس الدين ،محمد مهدي،١٩٩٤،**مسائل حرجة في فقه المرأة** ،المؤسسة الدولية ،بيروت .
- صبري،إسماعيل وآخرون ،٢٠٠٤،**الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت .
- الصلاحي،فؤاد(٢٠٠٥)،**الدور السياسي للمرأة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي** ، مؤسسة فريد ريش إيبرت، صنعاء ، اليمن.

- الصلاحي،فؤاد،٢٠٠٩،**سوسيولوجيا الظاهرة الحزبية في اليمن** ،مركز المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ،دمشق ،سوريا
- عبد الوهاب،طارق، ،**سيكولوجية المشاركة السياسية ،القاهرة** ،دار غريب للطباعة والنشر.
- عتيق،أحمد ،٢٠٠٥،**مكانة المرأة في الرواية اليمنية** ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة دمشق .
- عثمان ،إبراهيم ،١٩٩٩،**مقدمة في علم الاجتماع** ،دار الشروق،الأردن.
- عثمان ،إبراهيم،٢٠٠٨،**النظرية الاجتماعية المعاصرة** ،دار الشروق ،الأردن.
- العديني،محمد سيف،٢٠٠٥،**عشر عوائق أمام حقوق المرأة في الإسلام** ، ملتقى المرأة للدراسات ، تعز ، اليمن.
- عزان،محمد يحى سالم،١٩٩٤،**العلامة الشامي أراء ومواقف** ،مطابع شركة الموارد الصناعية الأردنية ،عمان ،الأردن.
- عزت ،هبة ،١٩٩٥،**المرأة والعمل السياسي (رؤية إسلامية)**المعهد العالمي للفكر الإسلامي،ولاية فرجينيا ، أمريكا .
- عليوة وآخرون ،١٩٩٩،**موسوعة الشباب السياسية** ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،القاهرة .ج٤
- عمارة ،محمد ،١٩٧٥،**الإسلام والمرأة**،القاهرة للثقافة العربية ،القاهرة .
- عمر،معن خليل(١٩٨٢)،نقد الفكر الاجتماعي المعاصر :دراسة تحليلية ونقدية،،الآفاق الجديدة ،بيروت .
- عمر،معن خليل،٢٠٠٠،**معجم علم الاجتماع المعاصر**،دار الشروق ،عمان ،الأردن
- عمر،معن خليل،٢٠٠١،**قضايا اجتماعية معاصرة** ،دار الكتاب الجامعي ،العين.
- **العوا،محمد سليم ،١٩٨٩،النظام السياسي للدولة الإسلامية ،دار الشروق،القاهرة.**
- العودي،حمود (٢٠٠٥)،مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي ،جامعة صنعاء ،اليمن .
- **غالي،بطرس،وآخرون ، ،المدخل في علم السياسة،القاهرة ،الطبعة الفنية ،بدون تاريخ.**
- غرايبة،إبراهيم ،٢٠٠٢،**الحركة الإسلامية والحقوق والحريات** ،مركز دراسات الأمة ،عمان ،الأردن.

- **الغزالي ،أسامة،١٩٧٨،،الأحزاب السياسية في العالم الثالث سلسلة عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب،الكويت .**
- غليس،أشواق،١٩٩٧،**التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن** ،مكتبة مدبولي ، القاهرة
- فرجاني،نادر،٢٠٠٥،**تقرير التنمية الإنسانية** ،الأمم المتحدة،برنامج الامم المتحدة الانمائي.
- قاسم ، عبد الكريم ١٩٩٥،**الإخوان المسلمون والحركة الأصولية في اليمن** ،مكتبة مدبولي،القاهرة .
- قحطان ،محمد ،١٩٩٩م،**التجمع اليمني للإصلاح :النشأة والمسار**،في الإسلاميون في السلطة والمعارضة (تجربة التجمع اليمني للإصلاح)العدد الرابع ،المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء ، اليمن .
- القدسي،مراد ،٢٠٠٧، **دور المرأة في المجتمع المسلم**، ورقة عمل مقدمة الى ندوة (المرأة اليمنية بمنظور الشرع والتقاليد والتاريخ والواقع ، مقدمة لمركز الجزيرة للدراسات والبحوث .صنعاء
- القراي،عمر(١٩٩٩)، **بعنوان حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي**، مركز القاهرة لدراسات حقوق إنسان،مصر
- القرضاوي،يوسف،٢٠٠١،**الإخوان المسلمون ٧٠عاما من الدعوة والتربية والجهاد** ،مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع،الكويت .
- كرم،عزة (٢٠٠١)، ترجمة شهرت العالم، ب **نساء في مواجهة نساء(النساء والحركات الإسلامية والدولة)**،إصدارات سطور ،مصر
- كريب،ايان ،١٩٩٩،**النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماز**،سلسلة عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت .
- الكميم،عبد العزيز،٢٠٠٠،التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية :واقع التشريع وأبعاد الممارسة ،رسالة دكتوراه غير منشورة،بغداد،كلية العلوم السياسة ..
- مارشال،جوردن،٢٠٠٠،**موسوعة علم الاجتماع** :ترجمة محمد الجوهري وآخرون،المركز المصري العربي،القاهرة .الجزء الثالث.
- مانع،الهام ،١٩٩٤،الأحزاب والتنظيمات اليمنية في اليمن(١٩٤٨-١٩٩٣)،كتاب الثوابت،صنعاء.
- مدكور،إبراهيم،١٩٦٥، ،**معجم العلوم الاجتماعية** ، ،الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

- المركز العام للدراسات والبحوث ،(٢٠٠٢)،**الإسلاميون في اليمن** :الجزء الثاني : ندوة نظمها المركز العام للدراسات والبحوث خلال الفترة من ١٢-١٦ يونيو ٢٠٠٢،، ،اليمن ، صنعاء.
- المصري ،سناء ،١٩٨٩،**خلف الحجاب :موقف الجماعات الإسلامية من قضية المرأة**،سيناء للنشر القاهرة.
- مصطفى،نصر طه،١٩٩٤،**الحركة الإسلامية اليمنية :عشرون عاما من المشاركة السياسية** في : عزام التميمي، :مشاركة الإسلاميين في السلطة ، منظمة ليبرتي ، لندن
- معتوق،فردريك١٩٩٣،**معجم العلوم الاجتماعية** ،انكليزي ،فرنسي ،عربي.
- المعلم،أحمد ،٢٠٠٥،**المختصر في معالم الدعوة السلفية** ،مركز الكلمة الطيبة للدراسات والبحوث ،صنعاء .
- مقبول،علي،٢٠٠٨،**الجماعات السلفية في اليمن** ، دراسة غير منشورة.
- المقرمي،محمد، ١٩٩٨،**التجمع اليمني للإصلاح :الرؤية والمسار**:دراسة في النشأة والتطور، دار المجد للطباعة والنشر، صنعاء ، اليمن .
- المنوفي،كمال ١٩٨٧،النظم السياسية المقارنة ،شركة الربيعان للنشر والتوزيع ،الكويت .
- المهدي،محمد ،٢٠٠٣،**معالم في الجرح والتعديل عند المحدثين** ،مكتبة الجيل ومؤسسة الرسالة ،صنعاء .
- الميلاد،زكي،٢٠٠١،**تجديد التفكير الديني في مسألة المرأة** ،المركز الثقافي العربي،المغرب
- ميلز،رايت،١٩٩٧،**الخيال العلمي الاجتماعي** ،ترجمة عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار،دار المعرفة الجامعية ،القاهرة ..
- ناصر،إبراهيم،٢٠٠٤،**التنشئة الاجتماعية** ،دار عمار ،عمان،الأردن
- نعيم ،سمير،١٩٨٥،**النظرية في علم الاجتماع (دراسة نقدية)**دار المعارف ،القاهرة
- الهادي،يحى بن الحسين،١٩٩٠،**الإحكام في الحلال والحرام** ،الجزء الأول،مركز الامام زيد،صنعاء
- الهيتي،عبد الرزاق،١٩٩٥،التحضر في مدينة هيت،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد،العراق.
- الوادعي ، مقبل ،٢٠٠٣،**المخرج من الفتنة** ،مكتبة صنعاء الأثرية ،ط٣،صنعاء
- الوادعي ،مقبل ،١٩٩٣،**قمع المعاند وزجر الحاقد الحاسد** ،دار الحرمين ، القاهرة .

- الوادعي،مقبل،٢٠٠٥،**نصائح وفضائح**،مكتبة صنعاء الأثرية،ط٢،صنعاء.
- وزارة التخطيط ،٢٠٠٠ ،كتاب الإحصاء السنوي،صنعاء،اليمن.
- وزارة التخطيط،٢٠٠٨،كتاب الإحصاء السنوي ،صنعاء ،اليمن
- يفريموفا،ناتاليا،١٩٩٢،**معجم العلوم الاجتماعية** ،دار التقدم ،موسكو.

- وثائق وأدبيات

-

- البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للاصلاح للانتخابات البلمانية
- البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح ١٩٩٣
- البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح ١٩٩٧
- البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح للانتخابات المحلية ٢٠٠١.
- البرنامج السياسي لحزب الحق ،١٩٩٠
- البرنامج السياسي للتجمع اليمني للإصلاح ، المقر في المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح في الفترة ١٥-١٩ ربيع الثني ١٤١٤ه الموافق ٢٠-٢٤-سبتمبر ١٩٩٤م.
- دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩٠ .
- دليل الخير الإعلامي (٢٠٠٧) الصادر عن جمعية الحكمة اليمانية .
- قانون الأحزاب والتنظيمات اليمنية رقم ٦٦،لعام ١٩٩١.
- لائحة التنظيم النسائي ،صادرة عن الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح، **بدون تاريخ**
النظام الأساسي لجمعية الحكمة اليمانية .١٩٩٠م
- النظام الأساسي لحزب الاصلاح ،المقر في المؤتمر العان الأول للحزب ١٩٩٤م
- النظام الأساسي لمؤسسة الفتاة اليمنية .٢٠٠٢م
- النظام الداخلي لحزب الحق ،١٩٩٠
- وثائق المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للاصلاح
- وثائق المؤتمر العام الثالث للتجمع اليمني للإصلاح
- وثائق المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح
- وثائق المؤتمر العام الرابع للتجمع اليمني للإصلاح

- مواقع الانترنت

-شبكة الاثري السلفية http://www.alathary.net/

-شبكة سحاب السلفية http://www.sahab.net/

- الموسوعة العلمية ar.wikipedia.org

- مقابلة مع احمد محمد الشامي الأمين العام السابق لحز ب الحق بتاريخ ١٧-٣-٢٠٠٧ على موقع www.mayonews.com

- مقابلة مع محمد قحطان، ٢٠٠٥، الإصلاح في اليمن يتبع المنهج ولا يقلده، www.islamtoday,net

-مقابلة مع محمد المقالح ،عبر موقع الاشتراكي نت http://www.aleshteraki.net/

- موقع رسالة الاسلام **www.islammessage.com**

مقابلات الدراسة

- مقابلة اشراق الماخذي ،القائمة على النشاط النسائي في حزب الحق ،بتاريخ ٢-٢-٢٠٠٩.
- مقابلة عضو مجلس شورى حزب الإصلاح عبداللة محمد سالم ،تاريخ ٤-١-٢٠٠٩.
- مقابلة هدى إحدى عضوات جماعة الإخوان المسلمين في مصر ومقيمة في اليمن بتاريخ ٣-١١-٢٠٠٨.
- مقابلة سوزان الحروي ،عضو مجلس شورى أمانة العاصمة لحزب التجمع اليمني للإصلاح ،تاريخ ١-١١-٢٠٠٨
- مقابلة أسماء القرشي ،عضو مجلس شورى أمانة العاصمة لحزب التجمع اليمني للإصلاح ،بتاريخ ١-٣-٢٠٠٩
- مقابلة أروى وابل ،مسئولة اللجنة السياسية في المكتب النسائي فرع تعز للتجمع اليمني للإصلاح بتاريخ ٣٠-٢-٢٠٠٨.
- مقابلة الدكتور المحطوري ،رئيس مركز بدر العلمي بتاريخ ٤-١٢-٢٠٠٨.
- مقابلة بشرى مدرسة في مركز الزهراء لتعليم المذهب الزيدي للنساء بتاريخ ٥-٥-٢٠٠٩

١- مقابلة حسن زيد ، الأمين العام لحزب الحق في موقع حوار بتاريخ ٢٥-٥-٢٠٠٧م

- مقابلة مع حسن زيد الأمين العام الحالي لحزب الحق بتاريخ ١-١-٢٠٠٩

- مقابلة رشيدة القيلي ،اعلامية ،وعضوة سابقة في التجمع اليمني للإصلاح بتاريخ ١-٣-٢٠٠٨.
- مقابلة سعاد احمد ،مسوؤلة مركز الرميصاء لتعليم العلوم الشرعية التابع لجمعية الحكمة فرع عدن .بتاريخ ٥-٧-٢٠٠٨.
- مقابلة شوقي القاضي.،عضو مجلس النواب عن حزب التجمع اليمني للإصلاح،بتاريخ ١-٨-٢٠٠٨.
- مقابلة عبد الملك الشيباني ،عضو مجلس شورى حزب الاصلاح بتاريخ ٧-٢-٢٠٠٩م.
- مقابلة أحمد القميري ،عضو الهئية العليا للتجمع اليمني للأصلاح بتاريخ ١-١-٢٠٠٩

- مقابلة محمد الشيباني احد قيادات الإخوان المسلمون في مدينة عدن بتاريخ ٢-٧-٢٠٠٨م.
- مقابلة مسئولة القطاع النسائي في جمعية الإحسان ،فرع صنعاء ،تاريخ ١-٩-٢٠٠٨
- مقابلة مسئولة القطاع النسائي في جمعية الحكمة فرع تعز ،تاريخ ١-٣-٢٠٠٨
- مقابلة مسئولة النشاط النسائي لحزب الحق فرع تعز بتاريخ ١-٣-٢٠٠٩
- مقابلة مسئولة القطاع النسائي في جمعية الحكمة فرع صنعاء .تاريخ ٤-٦-٢٠٠٨.

- مقابلة نائب رئيس جمعية الإحسان في المكلا ،بتاريخ ٩-٨-٢٠٠٨.
- مقابلة نبيلة الحكيمي،عضوة قيادية في حزب الاصلاح ،تاريخ ١-١-٢٠٠٨
- مقابلة رئيسة القطاع النسائي للتجمع اليمني للإصلاح ، بتاريخ ١-١٢-٢٠٠٨
- مقابلة سيناء عوض ،عضو مجلس شورى أمانة العاصمة لحزب التجمع اليمني للإصلاح بتاريخ ١-٢-٢٠٠٩
- مقابلة محمد عقلان ،عضو مجلس شورى حزب الاصلاح ،بتاريخ

المراجع باللغة الانجليزية

-Abdellatif,Omeima,Ottaway,Marena(2007),Women In Islamist Movements,Carnegie Middle East Center.

- Biddle,Bruce,(1979),Role theory,New York:academic Press.

-RaymondF.Hopkins(1975),Political development And change,New York,The Free Press.

- Sigmond Neuman(ed), (1966) ,Modern Parties,Chicago-Press

- Yardley,Matwiejczuk,krysiaM(1997),Role Play:Theory And Practice,London,Thousand oaks,calif.

الجامعة الاردنية

كلية الدراسات العليا

قسم علم الاجتماع

استبانة حول :

مكانه المرأة ودورها في الأحزاب والجماعات الإسلامية في اليمن

إعداد الباحثة / الفت محمد عبد الولي

إشراف الدكتور / خليل درويش

العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

***الأخت الفاضلة ..الأخ الفاضل**

تقوم الباحثة باستبيان حول (مكانة المرأة ودورها في الأحزاب الإسلامية في اليمن)أرجو المساهمة في خدمة هذا العمل ، عن طريق الإجابة على أسئلة الاستبيان بشفافية ودقة ،وبما يخدم أغراض البحث العلمي.ولكم جزيل الشكر.

الباحثة

رقم الاستبانة.......................

تاريخ التعبئة......................

عنوان المبحوث.................

*أولا :- البيانات العامة

ضع اشارة (صح)على الخيار المناسب

١- الجنس:- أ - أنثى ( ) ب- ذكر ( ).

٢- المهنة:- ....

٣- اسم المدينة التي تسكن بها :- أ- صنعاء( ) ب-عدن( ) ج-تعز ( )د - المكلا( )

٤- العمر:- ....سنة

٥- المستوى الدراسي :-أ- ابتدائي ( ) ب- ثانوي ( ) ج-جامعي ( ) ه- دراسات عليا ( ) .

و-أخرى اذكرها رجاء ....

٦- الحالة الزواجية - :أ- عازب ( ) ب- متزوج ( ) ج- مطلق ( ) د- أرمل ( ) .

أخرى رجاء إذكرها --

٧- الدخل الشهري بالريال اليمني:- .... ألف ريال يمني.

٨- هل سبق وأن حصلت على دورات تدريبية داخل حزبكم الإسلامي؟

أ- نعم ( ) ب- لا ( )

٩- ما الدورات او التأهيل الذي حصلت عليه داخل حزبكم؟(يمكن وضع دائرة على أكثر من خيار.

أ-دورات سياسية
ب- دورات في الحشد للانتخابات .
ج-دورات في الكمبيوتر .
د-دورات في التنمية البشرية
د-دورات شرعية.

ت- دورات في كسب الأنصار.
ذ-دورات إعلامية.
ث- دورات ادارية
غ- اخرى اذكرها رجاء---------------------------------------

١٠- ما درجة إستفادتك من تلك الدورات ؟

أ- عالية ( ) ب- متوسطة ( ) ج- محدودة ( )

١١- ما أهم دوافع التحاقك بحزبك الإسلامي ؟يمكن وضع دائرة على أكثر من دافع.

١- حقي كمواطن في المشاركة العامة.	
.٢-إصلاح وتغيير المجتمع على هدف عقيدة الإسلام وشريعته.	
٣- جانب ديني.	
٤-لأن حزبي هو الطريق لإقامة المشروع الحضاري الإسلامي.	
٥-- لأن حزبي يعمل على الارتقاء بأخلاق المجتمع.	
٦- لأن حزبي يدافع عن حقوق المرأة.	
٧- بسبب انتمائي الأسري	
٨-أخرى اذكرها رجاء:------------------------------	
٨- لاعتبارات قبلية ---	

١٢- إلى أي مدى تؤيد وجود مكانة ودور للمرأة داخل حزبكم؟

	نعم	لا
١- تؤثر المرأة على عملية صنع القرار السياسي في حزبي.		
٢- المرأة في حزبي تعي أدوارها السياسية.		
٣-المرأة في حزبي أقل وعيا من الرجال في الأمور السياسية.		
٤-المرأة في حزبي تعي أمور السياسية المحلية .		
٥-يوجد تهميش لدور المرأة السياسي داخل حزبي.		
٦-المرأة في حزبي تنشط في الانتخابات فقط.		
٧- المرأة تعي حقوقها التنظيمية داخل حزبي.		
٨- يدعم حزبي حق المرأة في العمل .		
٩- عمل المرأة الاقتصادي لا يلقى اهتمام كافي داخل حزبي.		
١٠- تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي تعطى للرجل في حزبي .		
١١-لا تهتم المرأة في حزبي كثيرا بالتأليف والكتابة والفكر.		
١٢-تولي المرأة داخل حزبي النشاط الاجتماعي والخيري أهمية أكبر.		
١٣- النشاط الدعوي الإسلامي من الاهتمامات الرئيسية للمرأة في حزبي.		
١٤ دائما ما تطالب المرأة في حزبي بحقوق أكثر للمرأة لتغيير وضعها.		
١٥- المرأة في حزبي تعي حقوقها القانونية في المجتمع.		

١٦ غالبا ما ينفرد الرجال بالقرارات المهمة داخل حزبي.		
١٧ - هناك من اعضاء حزبي من ينظرون للمرأة بأنها أقل منهم.		
١٨ - يفضل للمرأة في حزبي عدم التواصل المباشر مع الرجال أثناء العمل التنظيمي.		
١٩ - المرأة في حزبي مؤهلة إعلاميا .		
٢٠ - المرأة في حزبي مؤهلة سياسيا .		
٢١ - يوجد حرص من حزبي على مشاركة واسعة للمرأة في جميع أنشطة الحزب.		

١٣ - ما المكانة التي تفضلها للمرأة داخل حزبكم ؟ يمكن وضع دائرة على أكثر من خيار تؤيده .

١٠ - أن تكون عضوة في جمعيات اجتماعية أو خيرية تدعم أفكار حزبي.
١ - أن تكون أحد أعضاء مجلس شورى حزبي. **١٢ - أن تترأس جمعيات نسائية اجتماعية أو خيرية .**
٢ -أن تكون رئيس مجلس شورى حزبي. **١٣ - أن تكون داعية .**
٣ -أن تكون أحد أعضاء الأمانة العامة لحزبي . **١٤ - أن تدير مشاريع استثمارية .**
٤ -أن تكون الأمين العام لحزبي. **١٧ -أن تدير أو ترأس منظمات أو جمعيات مختلطة مع الرجال..**
٥ -أن تكون رئيسة حزبي. **١٨ - - أن تدير أو ترأس منظمات حقوقية.**
٦ - أن تكون مسؤولة عن الأعمال الخاصة بالنساء فقط. **١٩ -أن ترأس الصحيفة أو المجلة الصادرة بإسم حزبي.**
٧ - أن تكون مرشحة عن حزبي في مجلس النواب . **٢٠ -أن تكون كاتبة في المطبوعات الصادرة عن حزبي.**
٨ -أن تكون مرشحة عن حزبي في المجالس المحلية. **٢٢ - جميع ما سبق**
٩ - - أن تكون أكثر نشاطا في جمع الأصوات لمرشح حزبي في الانتخابات. **23أخرى إذكرها رجاء---**

----

١٧ - أشارك في إقامة الفعاليات الخيرية أو الاجتماعية التي يدعمها حزبي.

١٩ -أشارك في حضور المؤتمرات العامة التي يقيمها حزبي.

العبارة

٢٠ -أتابع الصحف أ والمجلات التابعة لحزبي بشكل دائم.

١ -حضور اللقاءات التنظيمية الإسبوعية.

٢١ - أكتب أو أشرف على مواد إعلامية تخدم أفكار حزبي

٢ - حضور اللقاءات التنظيمية الشهرية.

٢٢ -أدير جمعيات أو مؤسسات أو منظمات تخدم أفكار حزبي.

٣ - حضور اللقاءات السنوية.

٣٢ -أشارك بالقاء المحاضرات والندوات الدينية.

٤ - أدير حلقات تنظيمية أو وحدات حزبية.

٢٣ - أخرى رجاء إذكرها---

٥ - أنا عضوة في حلقة أو وحدة حزبية. --

٦ - -أعمل على كسب أعضاء أو أنصار لحزبي. --

٧ - - أدرس المنهج التربوي والفكري لحزبي.

٨ -أدفع الاشتراكات أوأجمع التبرعات لحزبي.

٩ - توطيد العلاقات مع أعضاء وممثلي الأحزاب الأخرى.

١٠ - -أنا عضوة في جمعيات أو منظمات أو مؤسسات تدعم أفكار حزبي.

١١ - أشارك كناخبةفي العمليات الانتخابية الخاصة داخل حزبي.

١٢ - أشارك في صياغة الخطط والبرامج داخل حزبي.

١٣ - أشارك برفع التقارير الخاصة بأنشطة حزبي.

١٤ -أشارك كناخب في انتخابات البرلمان والمجالس المحلية لصالح مرشح حزبي.

١٤ - (سؤال للنساء فقط) ما نوعية مشاركتكم داخل حزبكم؟ يمكن وضع دائرة على اكثر من خيار.

١٥- هل المرأة في حزبك تمنح فرصة حقيقية في التأثير على القرارات المهمة داخل حزبك؟

أ- نعم ( ) ب -لا ( )

١٦ - إذا(نعم)كيف ذلك؟ --

١٧ - إذا(لا) لماذا؟ --

١٨ - لماذا لا توجد المرأة التي تمثل حزبكم الإسلامي في البرلمان ؟يمكن وضع دائرة على أكثر من خيار

1- لأن هذه المسألة لم تحسم فقهيا داخل حزبي.
2- لأن العمل في البرلمان يتناسب مع الرجل أكثر من المرأة.
3-لأن الواقع الاجتماعي غير مهيأ لتقبل ترشح المرأة للبرلمان.
4-لأن حزبي لا يدعم هذه المسألة بشكل جاد.
5- لأنه لا يوجد في حزبي ضغوط من قبل النساء أنفسهن حول هذه المسألة.
6- لأن المرأة غير مؤهلة لخوض هذه التجربة.
7- لأن المرأة نفسها في حزبي غير قابله لخوض هذه التجربة.

8- أخرى اذكرها رجاء --

١٩- ما المسائل التي ينبغي أن تركز عليها المرأة بنشاطها داخل حزبكم الإسلامي؟يمكن وضع دائرة على أكثر من خيار

القضايا التي ينبغي أن تركز عليها المرأة بنشاطها داخل حزبكم	
أ- المطالبة بتغيير القوانين اليمنية التي تميز ضد المرأة.	
ب-المطالبة بأهمية مشاركة المرأة في البرلمان.	
ج-المطالبة بأهمية زيادة فرص المرأة في العمل.	
د- مناقشة قضايا الفساد في المجتمع.	
ت- المطالبة بإنشاء جمعيات أو منظمات نسوية تركز على حقوق المرأة.	
ق- مناصرة القضية الفلسطينية .	
ه-مناقشة الانحلال الأخلاقي في المجتمع.	
ه- التركيز على الدعوة الى الله.	
أخرى اذكرها رجاء --- ---	

-- ------------	

٢٠- ما أبرز المعوقات التي تقف أمام حصول المرأة على مكانة وأدوار أكثر فاعلية داخل حزبكم الإسلامي؟يمكن وضع دائرة على أكثر من خيار

ابرز المعوقات	
أ- الاختلاف في تفسير النصوص الدينية الخاصة بالمرأة.	
ب-عدم تواجد أو ضعف وجود المرأة في الهيئات القيادية للحزب.	
ب- بسبب الفصل بين أنشطة الرجل وأنشطة المرأة داخل حزبي.	
ج شعور المرأة بالتبعية للرجل في كل شي.	
ذ-غلبة مفهوم الطاعة بين العضوات على الإبداع والتفكير.	
ه-ضعف المطالبة من قبل النساء بحقوقهن .	
ق- عدم وجود إرادة سياسية جادة من قبل قيادات حزبي.	
ن- ضعف التأهيل والتدريب الذي تحصل عليه المرأة داخل حزبي.	
غ-ذبول نشاط المرأة وفاعليتها بعد دخولها للحياة الزوجية .	
ف- بسبب تركيز بعض الدعاة من الأعضاء على أدوار المرأة الأسرية .	
خ- ندرة النساء المتخصصات أكاديميا بدراسات عليا داخل حزبي.	
ث- ثقل التزامات المرأة العائلية يؤثر على أدائها التنظيمي.	
ع- غياب وعي نسائي منظم وفاعل في المطالبة بمكانة وأدوار أكثر فاعلية للمرأة.	
ص- بسبب عجز حزبي تناول أدوار المرأة بعيدا عن ضغوط المجتمع ممثلا بالعادات والتقاليد.	
ث- أخرى اذكرها رجاء:---	

٢١- برأيـك مـا أهـم المقترحـات لتفعيـل أدوار المـرأة وتأكيـد مكانتهـا داخـل حزبـك الإسلامي؟يمكن وضع دائرة على أكثر من خيار.

أهم المقترحات
أ- تعميق الرؤى الفقهية المدعمة لمشاركة المرأة السياسية عند أعضاء حزبي.
ب-ضرورة الإستفاد من تجارب النساء المتقدمة في بعض الأحزاب الإسلامية في الوطن العربي.
ج-زيادة إشراك المرأة في مواقع اتخاذ القرار داخل حزبي.
ه- زيادة طرح تناول قضايا المرأة في البرنامج السياسي لحزبي.
٦-زيادة طرح أهمية مشاركة المرأة في البرنامج الفكري التربوي للأعضاء.
٧- ضرورة بلورة رؤية نسائية موحدة ،وضاغطة حول قضاياها.
٦- عدم الفصل بين أنشطة الرجال وأنشطة النساء في حزبي.
٨- تبني أليات عملية واقعية لزيادة مشاركة المرأة داخل الحزب
٩- الاهتمام بالتأهيل السياسي للمرأة.
١٠- عدم التعذر بالعادات والتقاليد اثناء تناول تفعيل مشاركة المرأة.
١٩- ضرورة نشر ثقافة الشراكة بين الزوجين وخاصة العاملين فيما يختص بأمور المنزل وتربـ الأبناء.
١٢-وجود إرادة سياسية جادة من قيادة حزبي.
١٣-أخرى اذكرها رجاء-- -- ١٨- -- -----------------------------------

٢٢- ما رأيك بالعبارات التالية؟

لا	نعم	العبارة	
		للمرأة نفس القدرات الذهنية التي للرجل.	١-
		ينبغي أن يستشير الزوج زوجته في جميع القرارات الأسرية.	٢-
		من المهم أن يساعد الزوج زوجته في أعمال المنزل.	٤-
		الرجال أكثر حكمة من النساء.	٧-
		أدوار المرأة في المجتمع ليست ذات أهمية.	٩-
		يفضل للمرأة البحث عن عمل بعد الدراسة على إنتظار الزوج.	١٥-
		الاستقلال المالي للمرأة ضروري للمرأة.	١٦-
		يمكن للمرأة أن تتحدث مع الرجال دون الشعور بالحرج.	١٧-
		تقتصر الوظيفة الشرعية للمرأة على تلبية متطلبات الزوج والأولاد.	١٨-
		أفضل أن تكون المرأة ربة بيت.	١٩-
		العمل السياسي لا يتناسب مع المرأة.	٢١-

بسم الله الرحمن الرحيم

*الأخت الفاضلة ..الأخ الفاضل

تقوم الباحثة باستبيان حول (مكانة المرأة ودورها في الجماعات الإسلامية في اليمن)أرجو المساهمة في خدمة هذا العمل ، عن طريق الإجابة على أسئلة الإستبانة بشفافية ودقة . علما بأن المعلومات التي ستجيبوا عنها ستعامل بمنتهى السرية بما يخدم أغراض البحث العلمي ولكم جزيل الشكر.

الباحثة: - الفت الدبعي

تلفون ٧١١٥٥٥٠٤٠

رقم الاستبانة......................

تاريخ التعبئة:..................

عنوان المبحوث:..............

١- اسم الجمعية أو المؤسسة---------------

- **(ضع إشارة صح على العبارة التي تنطبق عليك)**

٢-الجنس:- ١- أنثى ( ) ٢- ذكر ( ).

٣- المدينة التي تسكن بها :- أ-صنعاء ( ) ب-عدن ( ) ج-تعز ( ) .د- المكلا ( )

٤- العمر:-..................سنة

٥- المهنة:-.....................

٦- الحالة الزوجية: أ-عازب ( ) ب- متزوج ( ) ج- مطلق ( ) د- أرمل ( )

٧- المستوى الدراسي:- أ- ابتدائي ( ) ب- ثانوي ( )د- جامعي ( ) ع- دراسات عليا ( ) .

أخرى اذكرها رجاء---

٨- الدخل الشهري بالريال اليمني:-.................... ألف ريال.

٩- هل سبق وأن حصلت على دورات تدريبية داخل جمعيتك ؟

أ- نعم ( ) ب- لا ( )

١٠- ما الدورات أو التأهيل الذي حصلت عليه؟يمكن وضع دائرة على اكثر من خيار.

أ- دورات إدارية
ب- دورات شرعية
ج- دورات في تنمية بشرية .
د- دورات في الكمبيوتر.
غ- دورات إعلامية .
ث- دورات في كسب الأنصار.

ك- أخرى اذكرها رجاء---

١١ - ما درجة استفادتك من تلك الدورات؟

أ- عالية ( ) ب-متوسطة ( ) ج-محدودة ( )

١٢ - ما أهم دوافع التحاقك بجمعيتك أو مؤسستك ؟يمكن وضع دائرة على أكثر من خيار

١ - حتى أنشر منهج أهل السنة والجماعة.
٢ - رغبتي في الاشتغال بالدعوة.
٣-من أجل تقديم المساعدات الخيرية.
٤ - إماتة للبدع المنتشرة.
٥-لأن جمعيتي تطبق العقيدة الصحيحة للسلف الصالح.
٦-حتى أتعلم العلوم الشرعية.
٧-لأن جمعيتي أفضل مكان امن لعمل المرأة التطوعي.
٨- حتى أشارك في عملية التنمية في المجتمع.

أخرى اذكرها رجاء---

١٣- ضع دائرة على العبارة التي تؤيدها فيما يتعلق بمكانة المرأة ودورها داخل جمعيتكم أو مؤسستكم؟

١.	لا توجد أهمية لأن تكون المرأة في عضوية الهيئة الإدارية .
٢	المرأة تطالب بضرورة وجودها في عضوية الهيئة الإدارية .
٣	المرأة تعي أهمية وجودها ودورها في الهيئة الإدارية .
٤	المرأة أقل وعيا من الرجال بأمور إدارة الجمعيات وطبيعة عملها.
٥	المرأة في جمعيتي تعي أمور السياسية المحلية.
٦	المرأة في جمعيتي تعي حقوقها المنصوص عليها داخل النظام الداخلي للجمعية.
٧	تشجع جمعيتي حق المرأة في العمل الاقتصادي خارج المنزل.
٨	المرأة في جمعيتي لا تتواصل وجها لوجه مع الرجال في الهيئة الإدارية.
١٠	هناك نساء في جمعيتي تشرف على مشاريع استثمارية لجمعيتي.
١١	لا تهتم المرأة داخل جمعيتي كثيرا بالتأليف والكتابة والفكر.
١٢	تتمتع المرأة بنفس حقوق الرجل داخل جمعيتي.
١٣	دائما ما تطالب المرأة داخل جمعيتي بحقوق أكثر لها لتغيير وضعها.
١٤	المرأة في جمعيتي تعي حقوقها القانونية في المجتمع.
١٥	غالبا ما ينفرد الرجال بالقرارات المهمة داخل جمعيتي.
١٦	تولي المرأة داخل جمعيتي النشاط الخيري والاجتماعي أهمية أكبر.
١٧	أعمال النساء داخل جمعيتي غالبا ما يشرف عليها الرجال.
١٨	المرأة أقل قدرة من الرجل في إدارة الأمور المالية للجمعية
١٩	يوجد حرص من جمعيتي على مشاركة واسعة للمرأة في مختلف مجالات الجمعية.
٢٠	يفضل للمرأة في جمعيتي عدم التواصل المباشر مع الرجال داخل الجمعية وخارجها.

٢١	**ينظر الكثير من أعضاء جمعيتي للمرأة بأنها أقل منهم؟**
٢٢	**تحصل المرأة المسئولة عن العمل في جمعيتي على تأهيل مستمر.**

١٤- ما المكانة التي تفضلها للمرأة داخل جمعيتكم أو مؤسستكم الإسلامية ؟(يمكنك وضع دائرة على أكثر من خيار.)

١ - أن تكون أحد أعضاء الهيئة الإدارية .
٢ -أن تكون رئيسة الهيئة الإدارية أو رئيسة الجمعية أو المؤسسة.
٣ -أن تناقش جميع القرارات و الأنشطة .
٤ -أن تكون مسئولة عن الأعمال الخاصة بالنساء فقط.
٧- أن تدير مشاريع استثمارية خاصة بجمعيتي أو مؤسستي.
٩ –أن تكون داعية .
١٠- أن تشارك في جميع الأنشطة التي تقيمها جمعيتي .
١١ – أن ترأس المجلة الصادرة باسم جمعيتي.
١٢- أن تكون كاتبة في الصحف أو المجلات التي تدعمها جمعيتي.
١٣ -أخرى اذكرها رجاء---

١٥- سؤال(خاص بالنساء) ما نوعية مشاركتكم داخل جمعيتكم أو مؤسستكم ؟يمكن وضع دائرة على أكثر من خيار.

.١	**حضور الدوام الرسمي لجمعيتي..**
.٢	**إقامة المحاضرات الدعوية.**
.٣	**أشارك بالتصويت في الانتخابات الداخلية.**
.٤	**أشارك كمرشحة في الانتخابات الداخلية .**
.٥	**أشارك في صياغة الخطط والبرامج .**

٦.	أكتب في الصحف أو المجلات التي تدعمها جمعيتي أو مؤسستي.
٧.	الإشراف على مواد إعلامية.
٨.	توطيد العلاقات مع أعضاء وممثلي الجمعيات الإسلامية الأخرى.
٩.	رفع التقارير الخاصة بأنشطة جمعيتي.
١٠.	البحث عن مصادر تمويل لجمعيتي.
١١.	أخرى رجاء إذكرها: --

١٦- هل المرأة في تمنح فرصة حقيقية في التأثير على القرارات المهمة داخل جمعيتكم أو مؤسستكم؟

أ- نعم ( ) ب- لا ( )

١٧- إذا كانت الاجابة (نعم) كيف ذلك؟ --

١٨- إذا كانت الاجابة (لا) لماذا؟ --

١٩- لماذا لا توجد المرأة في عضوية الهيئة الإدارية ؟يمكن وضع دائرة على أكثر من خيار.

١-لأن المرأة غير مؤهلة لأن تكون في الهيئة الإدارية
٢- لأنه لا توجد فتوى تجيز ذلك.
٣-لأن أعمال أعضاء الهيئة الإدارية لا تتناسب مع المرأة.
٤- لأنه لا يوجد دعم لهذه المسألة بشكل جاد من القيادة.
٥- لأن المرأة في جمعيتكم لا تضغط باتجاه وصولها لعضوية الهيئة الإدارية.
٦- لأن وجود المرأة في الهيئة الإدارية فيه اختلاط بالرجال.
٧- لأن المرأة لا ترغب بذلك.

٨- أخرى اذكرها رجاء:---

٢٠- من وجهة نظرك ما هي المسائل التي ينبغي أن تعطيها المرأة اهتمام أكبر داخل جمعيتكم أو مؤسستكم الاسلامية؟يمكن وضـــع دائرة على أكثر من خيار

	المسائل
١	المطالبة بتغيير القوانيين التي تميز ضد المرأة.
٢	تخريج الداعية العارفة بكتاب الله.
٣	التعريف بالعقيدة الصحيحة للسلف الصالح.
٤	تنمية المرأة اجتماعيا وثقافيا.
٥	مناصرة القضية الفلسطينية .
٦	تحفيظ القران الكريم.
٧	مناقشة الانحلال الأخلاقي في المجتمع.
٨	المطالبة بحقوق المرأة السياسية.
٩	أخرى رجاء إذكرها --

٢١- ما أبرز المعوقات التي تقف أمام حصول المرأة على مكانة وأدوار أكثر فاعلية داخل جمعيتكم أو مؤسستكم الإسلامية؟ يمكن وضع دائرة على أكثر من خيار.

١.	عدم وجود المرأة في عضوية الهيئة الإدارية .
٢.	تبعية المرأة في إدارة أنشطتها للرجل .
٣.	بسبب تركيز الدعاة من الأعضاء على أدوار المرأة الأسرية.
٤.	بسبب الفصل بين أنشطة الرجال وأنشطة النساء .
٥.	ثقل الالتزامات العائلة يؤثر على تفاعل ونشاط المرأة .
٦.	ضعف المطالبة من قبل النساء بمشاركة أكثر فاعلية.
٧.	بسبب ضعف التأهيل والتدريب للعضوات.
٨.	بسبب عجز القيادة عن تناول أدور المرأة بعيدا عن العادات والتقاليد.
٩.	كثرة تدخل الرجال في قرارات النساء.
١٠.	قصور خبرة المرأة في إدارة الأنشطة.
١١.	تبني القيادات لأراء فقهية لا تجيز التوسع في أنشطة المرأة.
	أخرى اذكرها رجاء -- --- --- --- --- --- ---------------=

٢٢- ما العوامل التي ستؤثر في تفعيل أدوار المرأة داخل جمعيتكم؟يمكن وضع دائرة على أكثر من خيار.

١-	زيادة اعتماد المرأة بشكل أكبر على إدارة أنشطتها.
٢-	عدم الفصل الحاد بين أنشطة الرجل و أنشطة المرأة.
٣-	إدخال المرأة ضمن عضوية الهيئة الإدارية للجمعية.
٤-	ضرورة الاستفادة من تجارب النساء في الجمعيات الإسلامية في بعض الأقطار العربية.
5-	تبني رؤى فقهيه تدعم مشاركة المرأة في جميع المجالات الحياتية.
٦-	زيادة تأهيل المرأة وتدريبها.

٧	التخفيف من أعباء الإلتزامات الأسرية للمرأة.
٨-	أخرى إذكرها رجاء-- -- -- -- -- --

٢٣ - ضع دائرة على العبارات التي تؤيدها؟

١-	للمرأة نفس القدرات الفكرية التي للرجل.
٢-	ينبغي أن يستشير الزوج زوجته في جميع القرارات الأسرية.
٣-	من المهم أن يساعد الزوج زوجته في أعمال المنزل.
٤-	الرجال أكثر حكمة من النساء.
٥-	يفضل للمرأة البحث على عمل بعد الدراسة على إنتظار الزوج.
٦-	الاستقلال المالي للمرأة ضروري من أجل حصولها على مركز اجتماعي.
٧-	يمكن للمرأة أن تتحدث مع الرجال دون الشعور بالحرج.
٨-	تقتصر الوظيفة الشرعية للمرأة على تلبية متطلبات الزوج والأولاد.
٩-	أفضل أن تكون المرأة ربة بيت.
١٠-	العمل السياسي لا يتناسب مع المرأة.

WOMAN STATUS & ROLE IN ISLAMIC PARTIES & ASSEMBLIES IN YEMEN

ULFAT MUHAMMAD ABDEL-WALI ADUBA'E

SUPERVISED BY:

DR. KHALIL DARWISH, PROF

ABSTRACT

The study aims mainly at identifying the status of women and their role in the Islamic parties and assemblies. This objective could be attained by answering some major questions that tackled what the Islamic dissertations have found out about originating women's active or impeding roles. In order to do so, these dissertations resorted to addressing the nature of the status occupied by women which also can be translated into practical roles, clarifying the differences, if any, between the Islamic parties and assemblies with regard to women's status and roles there; besides all other differences between males and females in this respect, identifying the main obstacles that get into the way of improving women's status and roles and shedding the light upon the most salient proposals to improve this status and roles.

The historical approach was adopted in this research to explore the beginnings of the women's action inside the Islamic parties and assemblies and the developments thereof through the different phases. The study also made use of the sample survey approach; besides analyzing the contents of the documents and literature issued by these assemblies. The study sample included (250) males and females. The questionnaire, interview and simple observation were used as study tools. The field study was actually carried out during the time period (01/06-01-08-2010).

The study came up with the following conclusions:

1- The social and charity field is the most supporting area for the status of women inside the Islamic parties and assemblies. The religious invitational role is the cultural role exercised amongst

women; however, the political role is still confined to voting in the elections.

2- The study found out that isolating women in specific women's sectors inside the Islamic parties and assemblies impeded the development of their experience, compared to those of men. This isolation, away from being part of the organizational structure of the reform party or Salafi associations, has made these sectors look as if there is an organization within an organization. At the same time, it imposed upon the emerging organization (related to women) the fact that they will always remain dependant and retarded on the level of receiving information or the performance level, no matter how active and efficient this organization is in the women's sector in the reform party.

3- The study came up with the fact that Islamic parties and assemblies' female members can be more efficient if they adopt women's causes and rights, especially that they are capable of reaching out to the different sectors in the community, which distinguishes them from the women in the other parties or those calling upon women's rights; as they can only communicate with the knowledgeable women, not the ordinary ones. If women in these assemblies just become smoother and more flexible when it comes to women's rights issues, they could be a significant tool in expanding women's rights in the Yemeni community.

The study came up with the following recommendations:

1- Reconsidering the educational curricula given to the members of the Islamic parties and assemblies, in a way that guarantees the curricula's ability to prepare women as a political and media part in the community in general and their inclusion of all women's rights concepts that adopt a knowledgeable Islamic vision based upon the equality in human value between males and females, equality in the honor of delegation on earth and the equality in citizenship.

2- Canceling all women's sectors attached to the reform party or Salafi charitable associations and incorporating them within the party's or association's organizational structure or developing communication techniques between men and women, allowing them to move smoothly

and exchange experiences; like preparing common preparation programs for both men and women and common meetings not only on the leadership level, but on the bases level too.